رمزي الحافظ

الحلم اللبناني

INFOPRO

The Lebanese Dream

Ramzi El Hafez

First Published in March 2015

Beirut - Lebanon
infopro@infopro.com.lb
www.infopro.com.lb

ISBN 978-9953-0-3222-1

صورة الغلاف للفنان شوقي شمعون

الطبعة الأولى، آذار ٢٠١٥

إلى والداي وفاءً لقيمهما،
وإلى اللبنانيين إيفاءً لحقهم

المحتويات

هلمي معي من لبنان، يا عروس، معي من لبنان. . .

نشيد الانشاد ٨:٤

تمهيد

لكل جماعة صياغتها لتاريخ لبنان، وصيغتها للوطن، بما يلائم أحلامها، ومستقبلها، ومعتقداتها، ومخاوفها. في صياغاته المختلفة، بمنعطفاته الكبيرة، كما بأحداثه الصغيرة، طبعت كل واحدة منها تاريخ لبنان بسمتها الخاصة. تفسر هذه المنعطفات الكثير من الأحداث، ما يوجب الاطلاع عليها بغية فهم التحولات التي نقلت البلاد من مرحلة إلى أخرى ومن حكم إلى آخر، ومعرفة التحالفات التي نسجت، والتطور الذي أصاب الطوائف، وظروف اعتناقها، وأسباب الانتقال السكاني والهجرات الداخلية، والنمو الاقتصادي، وما شاكل من مؤثرات. هذا عند دراسة الماضي وكيف أوصلنا الى الحاضر.

لكن عند البحث في المستقبل، وفي الحلم اللبناني بالذات، يقف التاريخ وعبَره أحياناً عائقاً يحجب الرؤيا، ما يوجب الإبتعاد عن دقائق الصورة لتبرز الأساسيات، حتى لو أصبحت تضاريسها ضبابية، فتكشف الأفق، وترسم سبيل الوصول إليه، وتساعد على تكوين خلاصة مستقاة مما تركه المؤرخون، والأباء المؤسسون، ومفكرو الماضي. في الخلاصة قراءة جديدة، مختصرة، تقفز فوق الجزئيات والمراحل لتلائم الحلم الجديد، كما كانت القراءات السابقة تتماهى مع الأحلام المعاصرة لأزمنتها.

في النقاش حول الوطن اللبناني، تبرز عبارات أساس مثل «التمثيل العادل» و«العيش المشترك»، ومصطلحات مثل «الصيغة اللبنانية»، يضيف إليها هذا الكتاب «الحلم اللبناني». هذه العبارات شعارات لم تُعرَّف أو تُحدَّد بدقة في النصوص الدستورية والقانونية، فأضحت تحمل معانيَ مختلفة، يراها كلٌ من منظور خاص، مما يجعل لكل لبنانية ولبناني تعريفاً خاصاً لما يفترض أن يكون عليه الوطن. غالباً ما تقف الجدلية السياسية في بلدنا عند هذه الإشكالية بالذات وتفشل في تخطّيها، فيتمترس المغالون خلف صيغ ذاتية تتماهى حصرياً مع مواقفهم ومصالحهم الضيقة، ويتحلقون حولها، ويكونون تلقائياً جماعات ذات خصوصية حادة، مما يوجب إيجاد آلية ما لعيش مشترك ما مع الجماعات الأخرى. أصبح هذا العيش المشترك، الذي يؤدي إرساؤه إلى تسويات تفرض تنازلات أساسية، تتمثل بواقعية سياسية تجافي المثالية المنشودة لدى كل فريق، وتشكل بدورها في أحسن الأحوال سبباً للشعور بالغبن. عندما يضيق فريقٌ ذرعاً بأحد مكونات صيغة الحل الوسط، أو يخلّ به، يتطور الغبن ليصبح ظلامة تستدعي بدورها المناداة بتغيير الصيغة.

يدعو الحلم اللبناني إلى فهم هذه العبارات التأسيسية وما تحمله من معانٍ جامعة لتكوين رؤية مشتركة بين جميع المواطنين في أطر ترتقي فوق الانتماءات الدينية والدنيوية، لتصبح المواطنة والولاء للدولة والراية الواحدة هي المساحة الضامنة. هذه الرؤية حددت بدقة وصيغت بعناية منذ عقود... إنه الدستور. هذا الدستور الذي لم يُتَح، في أي فترة من تاريخ الوطن، تطبيقه كاملاً نصاً وروحاً.

أدى تراكم الحقبات والتجارب، قبيل الاستقلال وبعده، إلى انصهار تدريجي لمعنى ما هو لبناني، والانصهار في تطور مستدام. قد يستنتج البعض، عطفاً على كوابيس تاريخنا اللبناني، ألا جدوى من استمرار التجربة، فيما البعض الآخر يحلم، عوضاً عن ذلك، بإمكانية البناء على إيجابيات الماضي وطيّ صفحاته السلبية والسعي إلى تحقيق هذا الحلم.

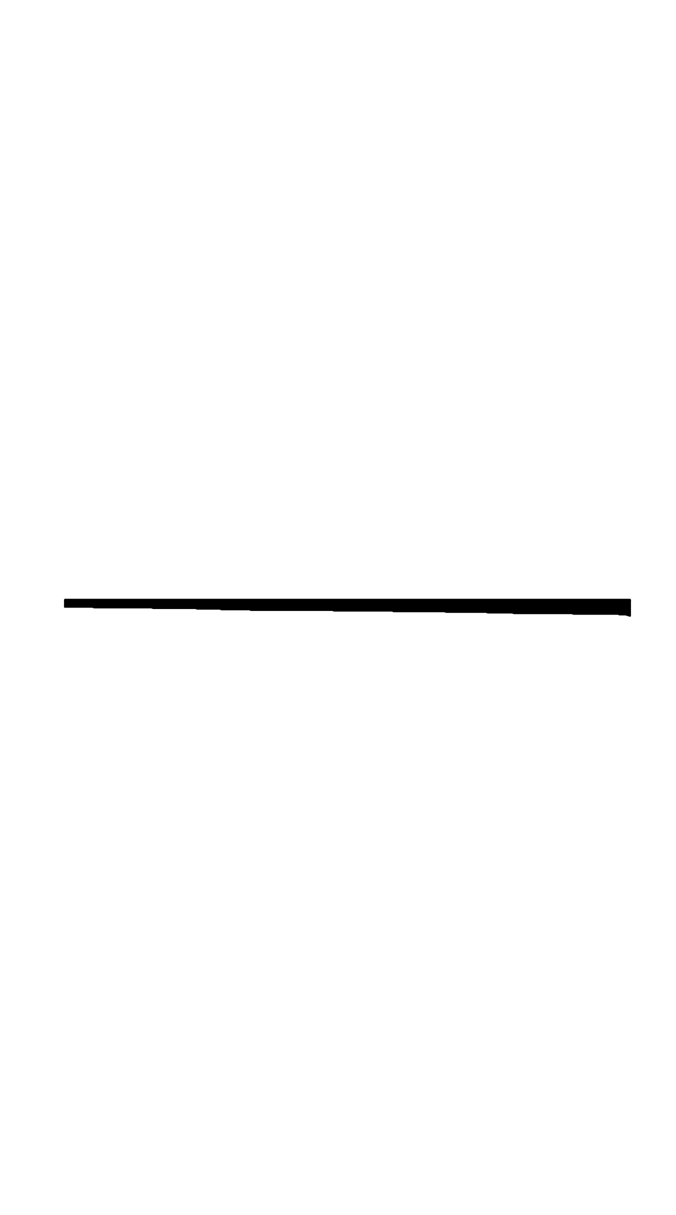
«الحلم اللبناني» دعوة إلى الخيار الثاني، لأسباب أهمها أن الخيار السلبي الأول لا يمكّن من تحويل اليأس إلى إيجابية التغيير، فيؤدي حكماً الى انتحار وطني، أو إلى واحد من مشتقاته، أي القنوط والإذعان أو الهجرة. الخيار الثاني فيه الأمل، وحده كاف للمبادرة والنضال والسعي، وإن كانت الثمار لن تقطف إلا بعد حين، بعد اكتمال التراكمات.

«الحلم اللبناني» دعوة إلى الحياة الوطنية واستمراريتها، وهو أيضاً مبادرة واقعية لا يحتاج نجاحها إلا إلى الإيمان بها من شريحة واسعة من المواطنين. هل لنا إذاً بديلٌ من الحلم؟

تعالوا معاً نحلم!

رمزي الحافظ

بيروت، شباط ٢٠١٥



«لبنان وطنٌ سيِّد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور والمعترف بها دولياً. لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان - وتُجسّد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء. لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل. الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية. النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها. النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة. الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام. إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية. أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين. لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

مقدمة الدستور

لهذا نحلم

كيف أخسر إيماني بعدل الحياة وأنا أعرف أن أحلام الذين ينامون على الريش ليست بأجمل من أحلام الذين ينامون على الأرض؟ جبران خليل جبران

قيل في رسم لبنان الغد، الواحد، الحديث، إنَّه حلمٌ حقاً. طبعاً إنه لحلم. والحلمُ حق وواجب.

ليس الهدف فرض حلم محدد، هذه ليست عقيدة. لكنّ مسؤوليّة المواطن الفاعل أن يكون صاحب حلم ممكن التحقيق.

إن المستقبل نفسه يستجدي منا الحلم.

أضع أمامكم حلماً لبنانياً واعياً، تمر مشاهده والأعين مفتوحة، يسير بأقدام ثابتة، وبقلب نابض، وبعقل يقظ.

مطلب هذا الحلم أن يكون جامعاً، وإن لم ينل إعجاب الكل.

إنَّ سقوط الصيغة والنظام والجمهورية يجعل من الحلم ضرورة.

إنَّ إحساس الفرد بتخلّي مجتمعه عنه يفرض عليه الحلم.

إنَّ الإلتواء الحاصل في المفاهيم الوطنية يقتضي الحلم بتقويمها.

إنَّ تجميع الطاقات المهدورة يدعو إلى الحلم بحفظها.

... والإلهام مصدره الأحلام.

الترميم والإصلاح واستعادة المفقود وإعادة النظر والتبصر، تنتج كلها من حلم. الحكمة والتعقل والتبصر والفطنة تولد من حلم.

العزم والمبادرة يبدآن بحلم.

لا يقتصر الوطن على الحدود الدنيا من القواسم المشتركة بين مكوناته. هذا وطن الحاضر. ولا تُختصر المواطنة بالممارسة الديمقراطية والتمتع بنظام اقتصاديّ حر، فالحقوق والواجبات لا تكتمل بالاقتراع والإنتاج فقط. الوطنية، بدورها، ليست مرادفة للتعصب الجماعي في وجه التحدي، وفي تغليب الشأن العام على الخاص. الوطنية هي خدمة الحاضر والإعداد للمستقبل.

لقد أعلن لبنان بعد استكمال نشوء الدول القومية في أوروبا، زمان كانت المنطقة العربية تتلمس طريقها إبان ضمور الاستعمار والإمبراطوريات الكبرى، التي فضّلت نسج علاقات خاصة مع دول تحكم نفسها، وتتبعها، على أن تحكمها بصورة مباشرة. كَثر عدد سكان هذه الشعوب وبرزت لديها متطلبات إنسانية واقتصادية وسياسية يعجز الاستعمار عن تلبيتها، وخصوصاً رفعها الى مستويات قريبة من التقديمات التي يوفّرها لمواطنيه.

هكذا ولدت أحلام القومية العربية، والقومية السورية، والوطن القومي لمسيحيي الشرق، والوطن الفينيقي الأصل، وغيرها. وبالرغم من تبنّي بعض الجماهير لهذه الأحلام، إلا أنّها اصطدمت بالواقع السياسي وبمصالح الدول الكبرى التي كانت تسعى إلى الحفاظ على القدر الأكبر من نفوذها.

خطَّ كل فريق تاريخاً يناسب حلمه، ليثبت شرعيته ويحصّنه. هكذا بنيت أساطير حول أزلية لبنان ووحدة سوريا الطبيعية والوطن الملجأ والشعب العربي الواحد. كان حلم كل جماعة وعداً بالأمان، وأحلام الجماعات الأخرى تهديداً وكابوساً. ويشهد التاريخ على ما حل بكل من هذه الجماعات من طغيان ومجازر ودمار عندما تغلبت عليها جماعة أخرى. سار اللبنانيون الجدد نحو المستقبل وعينهم على مرآة التاريخ ودروسه التي ظلت تلاحقهم حتى نالت منهم جميعاً.

عندما رأى اللبنانيون أنفسهم كمجموعة أقليات تحت سقف واحد، وأُعلنت دولة الأقليات المتحدة، باسم «لبنان الكبير»، كان عددهم يقل عن ٦٠٠ ألف نسمة. عند الاستقلال، أصبح عدد اللبنانيين مليوناً ومئتي ألف نسمة تقريباً. لم يكن البالغون قد تشربوا بعد الانتماء الوطني كلياً، ولم يكونوا قد حكموا أنفسهم بأنفسهم، وبشكل ينسيهم جور السلطنة العثمانية والانتداب الفرنسي. كما أن الاختلاط بين الطوائف في كل وحدة جغرافية كان محدوداً. لقد كان من الطبيعي

آنذاك أن تكون وحدة الطائفة والزعيم المحلي الملجأ والحامي للمصالح والحقوق، وأن تكون الدولة، أي الآخرين، هي الطرف آخر.

البداية التي ربطت العلاقة بين المواطن ودولته الجديدة كانت سيئة. الدولة لم تعرف الاستقلال في المرحلة الأولى، وجاءت على حساب الأحلام المختلفة. تطوّر انتماء المواطنين إلى البلد الجديد على مراحل، في تسوية القبول بالمتاح، وليس تجسيد الآمال. حمّل كل صاحب حلم ذوي الأحلام الأخرى مسؤولية عرقلة أمانيه. عندما تشابكت المصالح، وجد معظم الأفرقاء في الاستقلال ضالتهم، فتوحدوا في الحلم به، والسعي إليه، حتى سنحت الفرصة وأصبح الحلم حقيقة.

انزاح موضوع الحلم من الاستقلال إلى الحكم الصالح. لكن تحكّم الطبقة السياسية بمصالح الناس أعاق تحقيق المبتغى، وعرقل محاسبة الشعب قيادييه. انبرى كل زعيم لتثبيت تأييد جمهوره بالبناء على نظرية تحميل أحلام الآخرين مسؤولية غبن جماعته، وكانت الدولة مستوعَب كل هؤلاء الآخرين. وصُورت الدولة، على شاكلتها في العهود البائدة، تأخذ ولا تعطي، واتهمت بالتفريق غير العادل بين أبنائها، ليصبح الزعيم هو الساعي لإحقاق الحق، ولو فشل في تحقيقه. كانت الدولة هي الغريبة، والزعامة والطائفة هما الأهل. تضخم لدى الجميع الشعور الأقلوي تجاه مجموع الآخرين. وها هو ميشال شيحا يقول قبيل الاستقلال: «إننا أرض ميعاد للأقليات القلقة... وما كان أحد ليتكلم عن الأقليات لو لم يكن في ذاته فزع من أكثرية».

أما وقد حصل ما حصل، ونأتي ببعض تفاصيله لاحقاً، شرع بعض المواطنين في حلم جديد، يسعى هذا الكتاب إلى تدوينه. لكلّ لبناني حلم خاص، يتراءى له في آمال المستقبل أكثر من كوابيس الماضي وآلام الحاضر. اللبناني، صاحب الطبيعة المتفائلة أبداً، وبالرغم من ميله أخيراً إلى التشاؤم المستمر بفعل تراكم النكبات، يتوق دائماً إلى الحداثة والتجدد. إنّه لا يرى في نظامه الحالي ما يدعو إلى الأمل باستقامة الأمور، لذا فهو يحلم، وهذا الكتاب يحلم باسمه.

الحلم اللبناني وطن المساواة تحت راية حكم صالح، حيث المواطنون يختارون ممثلين عنهم، يشبهونهم في أحلامهم ويحاسبونهم، وحيث المؤسسات تحاسب الأداء العام. الحلم اللبناني نظام يسير بفاعلية أجهزة الدولة في خدمة المواطن ويخطط لمستقبل الأجيال الصاعدة. الحلم اللبناني نظام سياسي يتكوّن من أحزاب

حديثة تجذب مواطنين ينخرطون فعلياً في الحياة العامة. في الحلم اللبناني تحدد الأولويات ويستفتى الناس في الخيارات فلا يطلبون من دولتهم أن تسير في طريق وفي عكسه. إذا اختاروا مزيداً من الإنفاق، يرتضون الأعباء الضريبية طوعاً، وإذا أرادوا مكافحة الفساد، ارتضوا إقصاء الفاسدين عن الحكم، وإذا تغنّوا بالتعددية، على أشكالها، سمحوا بتجسيدها في جميع الميادين، وأن تصبح نعمة التعددية منبعاً لغنى وقوة، لا نقمة ومكمن ضعف. الحلم اللبناني يرى أنّ الوحدة الوطنية لا تعني الرأي الواحد، بل تطبيق الدستور الواحد. الوحدة الوطنية لا تناصر جماعة على حساب أخرى، أو تدمجها بعضها في بعض، بل في تقويتها جميعها.

الحلم اللبناني حلم بديهي، وهو أن يتمتع كل مواطن بالعيش بحرية وأمن واستقرار في سيادة القانون، وسيكون كفيلاً بالباقي. هذا حلم أبسط الشعوب. الحلم اللبناني ليس فيه أقليات، فالمواطنون أكثرية واحدة، أكثرية الدستور. إن زمن الأقليات المتحدة قد زال لأنه ألغى الكيان، والحلم اللبناني يريد استعادته.

الباب الأول

من التاريخ إلى الصيغة
تطور تراكمي

الفصل الأول

الطريق الطويل نحو لبنان الكبير

لبنان بلد ملجأ وبلد هجرة ميشال شيحا

على الأرض المتنوعة جغرافياً التي أنشئ عليها لبنان، مرت عبر العصور جيوش وحضارات وشعوب وطلاب لجوء، فمكث القليل منهم، ورحل الباقون. وقد عاش سكان هذه الأرض على امتداد تاريخ طويل تارة في سلام، وطوراً في حرب وخصام. وهم وقعوا مرات ومرات تحت حكم غريب أو وصاية، فتكيفوا معهما أحياناً، وثاروا عليهما غالباً. استوطن لبنان مهاجرون من أقوام عدة جاءت من شبه الجزيرة العربية وبلاد ما بين النهرين والشام وآسيا الصغرى وشرق أوروبا، وحتى من الأوروبيتين الوسطى والغربية. وعبر الأزمنة، تطورت تقاليد وأعراف ومواثيق ومصالح، وحدثت تبدلات في موازين القوى وفي التنوع السكاني وفي أطر الحكم، إلى أن أعلنت دولة لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ والجمهورية اللبنانية سنة ١٩٢٦، التي استقلّت بتأييد معظم زعمائها في العام ١٩٤٣.

آثار الإنسان في هذه الأرض بالغة القدم، عليها يدلّ تراب كسار عقيل قرب أنطلياس، حيث ووري «أجبرت» في ثراها منذ بضع عشرة ألف سنة. وقد تعددت الأقوام القاطنة هذه الأرض وحكامها عبر التاريخ. كانت الأنظمة كثيرة والحكام أكثر، بدءاً بالكنعانيين والممالك الفينيقية والفرس والسلوقيين والإغريق والبيزنطيين، وصولاً

إلى العرب والفرنجة والمماليك والعثمانيين، فالفرنسيين بالانتداب الذي أعلن بعده الاستقلال. وقد ذكر لبنان في الكتاب المقدس ٧٠ مرة، والأرْزُ ٧٥ مرة، وصور ٥٩ مرة، وصيدا ٥٠ مرة. وجاء في حديث شريف مرفوع: وَلُبْنَانُ جَبَلٌ مِنْ جِبَالِ الجَنَّة.

تغيرت عبر التاريخ أنظمة الحكم ومثلها حدود البلد، مع تبدل من يحكمه، كما تغيرت العلاقات والمصالح بين الحكام، وبينهم وبين الأهالي. أدّت مئات الحروب التي شهدتها أرض لبنان إلى موجات نزوح من منطقة إلى أخرى، مثلما شهدت اعتناق السكان مذاهب جديدة. وشهدت أرض لبنان ولادة ونمو مذاهب خاصة، كالموحدين (الدروز) والموارنة والنصيرية (العلويين).

لقد اختلطت، وفي كثير من الأحيان انصهرت، الانتماءات العائلية والمناطقية، بالانتماء المذهبي، وتحولت المذاهب السائدة كما المستحدثة، من دينيتها البحتة، إلى طوائف عشائرية لها قوانين وطقوس وأنماط دنيوية. وكانت تنمو بالتوازي المدن الساحلية وموانئها مع تطور التجارة البينية في البحر الأبيض المتوسط، وبين الداخل المشرقي والمناطق والدول القائمة حول هذا البحر. أدى ذلك إلى نشوء علاقات تجارية واجتماعية بين سكان جبل لبنان والساحل والسهول، كما أدى إلى نزوح عدد كبير من أهل الجبل إلى الساحل والسهول ومنها إليه.

تعود بداية المكونات التي أسست لبنان، بمفهومه الحاضر، إلى العصور الوسطى، حين تطورت العشائرية، في جبل لبنان أيضاً، الذي كانت تسكنه بكثافة عشائرُ عربية منذ ما قبل الإسلام، إلى مجتمع أكثر تنظيماً وتأثيراً في الكنيسة المارونية التي ارتبطت بالكنيسة الرومانية الكاثوليكية من ناحية، وبقيام مؤسسات إقطاعية درزية من ناحية أخرى، وبإقطاعات تعتنق المذهب الشيعي، وتفاعل هؤلاء بعضهم مع بعض، وانخراطهم بمحيطهم.

أمير البدايات

اندفعت السلطنة العثمانية لتسيطر على بلاد الشام في عام ١٥١٦، لكنها ما لبثت أن انزلقت في النزاعات القبلية والعائلية المحلية، فتحالفت مع بعضها لصد تمرّد بعض آخر. عيّن والي دمشق الأمير فخر الدين بن قرقماز بن فخر الدين الأول (الذي قدم فروض الطاعة للعثمانيين بعد معركة مرج دابق في عهد السلطان سليم الأول) بن عثمان بن ملحم معن الثاني، الدرزي، أميراً على منطقة الأشواف

الدرزية عام ١٥٩٠ ثم أميراً على سنجقي صيدا وبيروت. والمعنيون من القبائل اليمنية استقدمهم الأمويون أو العباسيون (هناك عدة روايات) لحماية الساحل من البيزنطيين واستقروا في بعقلين واعتنقوا المذهب الدرزي. ولقب الأمير أصله «إقطاع سنجق بك» أو «لواء- أمير» أي كبير جباة الضرائب الذي اصطحب معه صلاحيات كبيرة في حكم المناطق الخاضعة له. ويتحدر فخر الدين الثاني من المعنيين الذين حكموا الشوف ابتداءً من حوالى عام ١١٢٠. وحّد الأمير فخر الدين الثاني جميع إمارات الساحل وحكم المناطق الممتدة بين يافا وطرابلس برضا العثمانيين.

انضم فخر الدين الثاني إلى ثورة حاكم حلب علي جانبولاد (جنبلاط) الذي انهزم أمام العثمانيين، لكن الأمير المعني استطاع بالرغم من تحالفه مع الحاكم المنهزم أن يحافظ على الحكم. ورث العلاقة مع حكام دوقية توسكانا الكبرى، عائلة مديتشي، التي كانت داعمة لجانبولاد، فمدته بالسلاح والذخيرة، وأتاحت له التحالف مع الموارنة عبر البابا غريغوري الثالث، واستوردت منه الحرير والزيت والصابون. كانت علاقة فخر الدين مع والي دمشق التابع للباب العالي متقلبة. تحالف معه في بعض المعارك فكوفئ بمنحه سنجق صفد، واشتبك معه في أخرى، مما اضطره للهروب إلى توسكانا والمكوث في فلورنسا لمدة خمس سنوات، عاد من بعدها عام ١٦١٨. بسط نفوذه على جبل لبنان كله، وعلى الأقاليم التي كانت سابقاً في عهدته بفضل دعم توسكانا، وامتد بساطه ليشمل البقاع وعكار، وأسر والي دمشق الذي لم يفرج عنه إلا بعد حصوله على مكاسب هامة في فلسطين.

استعد فخر الدين للانفصال عن السلطنة فحاربه العثمانيون، وتخلّت عنه توسكانا، فأُسر عام ١٦٣٣، ومات خنقاً في اسطنبول في ١٣ نيسان ١٦٣٥. تميز عهد فخر الدين بتنمية تربية دود القز وإنتاج شرانق الحرير وتصديرها إلى المناطق الإيطالية عبر مرفأي صيدا وبيروت. استقطب فخر الدين إلى قطاع الحرير الفلاحين المسيحيين من شمال جبل لبنان ومناطق أخرى، فاستقرّوا في الإقطاعات الدرزية حيث شكلوا لاحقاً أكثرية، وفي البقاع وبعض مناطق جبل عامل، وحلّوا مكان الشيعة المناوئين لفخر الدين والمضطهدين من قبل العثمانيين. وتشجيعاً على هجرة واستقطاب الموارنة الى مناطقه، وهب فخر الدين أراضي للكنيسة في العام ١٦٠٩، كما وهبت فيما بعد أراض درزية أخرى للرهبنة المارونية الناشطة في إدارة

إنتاج الحرير. أصبح تكوين هذه المنطقة مختلطاً بين الدروز والمسيحيين، وأرسى فخر الدين درجة عالية من التكافل بينهما.

أرسى حكم فخر الدين الثاني أول طبقة من تراكم سيؤدي بعد ثلاث مئة سنة إلى إنشاء الدولة اللبنانية. يُعتبر فخر الدين الثاني الحاكم الفعلي الأول للبنان، إذ إنه سيطر على جميع الأراضي التي تضم مناطق لبنان المعاصر بحدوده الحالية، بعد أن كان يحكمها قبل عهده أمراء متعددون، ولهذا اعتبره مؤرخون مؤسس لبنان الحديث، وامتدّ حكمه في ما بعد إلى الجليل كله. لكن تعبير جبل لبنان لم يُبدأ استعماله إلا بعد العام ١٨٢١ في عهد الأمير بشير الشهابي الثاني، ولم يستعمل رسمياً في أي وقت، ولم يشكل فعلاً وحدة إدارية من أي نوع، إذ إن كل ما كان يربط بين الجبال التي تؤلفها هو أنها كانت مقتطعة من قبل العثمانيين، ومن سبقهم، للوكيل نفسه. أثناء عهده، أرسى جبل لبنان أول علاقة رسمية مع دولة أوروبية، وهي دوقية توسكانا، حصل منها الدعم السياسي والعسكري، كما أُنشئت أول صناعة محلية وهي الحرير، واستعملت المرافئ لعبور البضائع من وإلى مناطق ودول المتوسط، وأيضاً معبراً لقوافل التوابل الآتية من الهند. استطاع فخر الدين أن يقتطع لنفسه صلاحيات استثنائية من العثمانيين، وأن يتمتع بنوع من الحكم الذاتي.

الإمارة الشهابية

خلف فخر الدين ابنُ شقيقه ثم حفيده، اللذان اقتديا به وظلّا يناكفان السلطنة حتى توفي الحفيد أحمد المعني من دون أن يرزق بوريث. اختلف الدروز في ما بينهم على اختيار خلف من ملّتهم، فوقع اختيارهم على بشير شهاب السني من وادي التيم، المصاهر لآل معن، كوصي على حيدر شهاب ابن ابنة أحمد المعني ابن يونس شقيق فخر الدين. ولهذا التعيين دلالة على أنّ السلطنة كانت تجاري الخيارات المحلية، أي أنها كانت تعترف لها بحق اختيار من يحكمها، وهذا نوع من أنواع الحكم الذاتي، وذلك بالرغم من النزعة الاستقلالية لهذه الجماعات. والدلالة الأخرى تقرأ من اختيار الدروز عند الاختلاف في ما بينهم طوعاً، بل تفضيلاً، حاكماً عليهم من طائفة أخرى كانت أقلية في منطقتهم. الشهابيون من قبيلة تيم الله بن ثعلبة. كان بنو تيم الله يدينون بالمسيحيّة واعتنقوا الإسلام متأخراً، وقد اتّجه قسمٌ منهم إلى وادي البقاع في القرن الخامس ميلادي حيث

استقرّوا. وما زال الوادي الذي يسكنونه يُدعى وادي التّيم. وتيم اللـه تعني عبد اللـه. وكتب أيضاً أن الأسرة الشهابية تتحدر من بني مخزوم الذين يتصل نسبهم بقريش. لقبوا بالشهابيين نسبة إلى أحد أجدادهم، الأمير مالك، الملقّب بالشهاب، الذي تولى حوران من قبل الخليفة عمر بن الخطاب، ودامت ولاية الشهابيين على حوران قروناً عدة، قبل رحيلهم إلى وادي التيم وتملّكهم إياه أيام الدولة الأيوبية في أواخر القرن الثاني عشر. حكم بشير الأول عشرين سنة وسّع خلالها حكمه ليشمل جبل عامل وقسماً من فلسطين، ومات مسموماً، فخلفه حيدر شهاب الذي امتد نفوذه إلى بلاد جبيل والبترون وبشرّي والبقاع. وتلى حكمه نزاع درزي شديد على الخلافة تمكّن خلاله العثمانيون من استعادة سيطرتهم على جبل لبنان.

بشير الثاني شهاب المكنى بشير الكبير، وأيضاً بشير الأحمر (لدمويته)، هو من السلالة المعنية، ابن قاسم ابن عمر ابن حيدر شهاب ابن بنت الأمير أحمد المعني. ولد في عائلة سنّية وترعرع بعدما تزوجت أمه، يتيماً، على يد مربيته المسيحية في فتوح كسروان. اعتنق أولاده المسيحية المارونية، وربما اعتنقها هو أيضاً في السر، لكنه لم يشهر علناً أية ديانة. من أقواله: «وساعة العدل خير من ألف شهر عبادة». استولى على الحكم في المرة الأولى عام ١٧٨٨ بعدما تخلص من منافسيه وحاز على دعم الزعامات الدرزية وأبرزهم الشيخ بشير جنبلاط، وعلى رضى والي عكا أحمد باشا (الملقب بالجزّار) بعدما وعده بجزية مضاعفة لما كان منافسه الأمير يوسف الشهابي، الماروني، قد تعهد به. وأمام العثمانيين، لم يكن بشير سوى ملتزم للضرائب، مسؤول أمام باشا طرابلس وباشا صيدا. كانت علاقته بأحمد باشا الجزار متقلبة، فأزاحه عن الحكم وأعاده مرّات عدة، ولم يستقر حكمه إلا بعد موت الجزار. وطد علاقاته بالإنكليز الذين دعموه، وتحالف مع محمد علي باشا، مؤسس مصر الحديثة وحاكمها.

أفرط الأمير بشير في فرض الضرائب تلبية لرغبة أحمد باشا وخلفائه، مما أشعل ثورات عدة ضده، اضطرته إلى الهروب وقادته إلى المنفى أكثر من مرة. أبرز الثورات التي قامت في وجهه عامية أنطلياس ولحفد، وكاد أن يهزم ويقتل في إحدى المعارك لولا تدخل حليفه بشير جنبلاط الذي هب لنجدته، لكنه عاد واختلف مع جنبلاط، فحاربه، وقاده إلى حبل مشنقة والي عكا عام ١٨٢٥. تشارك الأمير بشير ومحمد علي باشا، الذي تعاظمت قوته وانتصاراته على العثمانيين،

في طموح الاستقلال عن العثمانيين ومناهضتهم، مما عرض حكمه للانهيار في محطات عدة. ساد الوئام الطائفي خلال معظم عهده، لكنه شهد تدخلاً للدول الأوروبية التي لم تنظر بعين الرضى إلى حلفه مع محمد علي باشا الذي سيطر على كل بقاع الشام. كان يحظى بتأييد المسيحيين، وكان الدروز يؤيدونه في العلن لكنهم كانوا يبغضونه في سرّهم. بعد تقهقر محمد علي على يد الأوروبيين وانسحابه إلى مصر، نفي الأمير بشير إلى مالطا سنة ١٨٤٠ ومن ثم إلى بلاد أخرى وتوفي وحيداً في اسطنبول سنة ١٨٥١، فيكون حكمه قد استمر ٥٢ عاماً، أطول فترة حكم في تاريخ لبنان، وإن تخللته فترات انقطاع.

تميز حكم بشير الثاني بالأمن والازدهار الاقتصادي والثقافي والعمراني، ونكّل بالإقطاعيين وخصوصاً الدروز، ونفى بعضهم إلى مصر وحوران وغيرهما. وأرسى نظاماً قضائياً منظماً ومتطوراً، يمكن اعتباره فاتحة دولة القانون في البلاد. أتاح لرجال الدين البت بالقضايا الدينية، أما القضايا المدنية فكان يتولاها قضاة. وكان مشايخ القرى يحكمون في القضايا الصغيرة والمخالفات، وأوفد شباناً إلى كبار فقهاء العصر، فتخصصوا في الفقه والقانون، ثم تولوا مناصب القضاء المدني.

أول الحروف

شكل حكم بشير الطبقة الثانية من التراكمات المؤدية إلى إنشاء لبنان بعد أقل من مئة سنة. فهو أول من جابه الإقطاع، وإن كان ذلك لمصلحته السياسية، وأول من أنشأ تحالفاً مع حاكم خارجي هو محمد علي باشا، مؤسس مصر الحديثة، وابنه ابراهيم باشا. وفي عهده انتشرت المدارس المسيحية والإسلامية للبنين والبنات، واستوردت المطابع وشاعَ استخدام الحرف العربي وطبع كتب غير تلك الدينية وصدرت الصحف. ومن متخرجي هذه المدارس برز الأدباء والشعراء والمؤرخون والباحثون والمترجمون، منهم الأدباء نقولا الترك وناصيف اليازجي وبطرس البستاني ويوسف الأسير، والبحاثة حنانيا المنير، والشاعر بطرس كرامه والمؤرخ حيدر شهاب والمعلم أسعد الشدياق، والمربي الياس صليبي والكاتب المسرحي مارون النقاش وغيرهم. وكان لهذه المدارس، التي تأسست خلال ومن بعد هذه الحقبة، الفضل في بدء محو الأمية التي كان معظم الناس يرزحون تحتها، والتي أتاحت في الحقبات التالية التوعية وانخراط العامة في العمل السياسي والمشاركة في التغييرات.

بعد نفي الأمير بشير الثاني، عاد الإقطاعيون من منفاهم إلى جبل لبنان، وعادت معهم نزاعات بين الدروز والموارنة حول ملكية الأراضي، تحولت سريعاً إلى فتنة طائفية دامية أدّت إلى تدخل الباب العالي وعدد من الدول الأوروبية لحماية حلفائهم المحليين وتوسيع نفوذهم داخل السلطنة، وكان الأخيرون الفرنسيين والبريطانيين. قسّم جبل لبنان في العام ١٨٤٢ إلى قائمقاميتين تابعتين لوالي صيدا المقيم في بيروت. وفي ١٨٤٣ ضمت إليهما بلاد جبيل التي كانت تابعة لولاية طرابلس. وكانت المنطقة التي تعرف باسم بلاد جبيل تضمّ جبة بشري وجبيل والبترون والزاوية والكورة.

لم ينجح التقسيم في وأد الفتن، بل صب زيتاً على نار الخلافات، خصوصاً أن في كلتا القائمقاميتين دروزاً ومسيحيين، وفشلت جميع الصيغ لحكم أنفسهم أو حكم طرف للآخر، وأدى إلغاء الإقطاع إلى اشتباكات بين الإقطاعيين والعامة. بعد ثورات عدة (كانت تسمى عاميات وقومات)، كان أبرزها ثورة طانيوس شاهين على الإقطاع في كسروان عام ١٨٥٩، انتشرت الفوضى في البلد وبلغت ذروتها سنة ١٨٦٠ حين تطوّرت الاشتباكات بين الدروز والموارنة إلى مجازر حصدت عشرات آلاف الضحايا وخربت مئات القرى، ولم تنته إلا بعد تدخل قوات (حفظ سلام أو ردع) مؤلفة من ١٢,٠٠٠ جندي من خمس دول أوروبية، نصفهم من الفرنسيين. وفي الحقبة التي كان فيها جبل لبنان مشتعلاً، استغلت بيروت الفرصة، وخصوصاً مرفأها، لتصبح لولب الحركة التجارية والعمرانية، واستقطبت أبرز أثرياء الجبل المسيحيين، فتضاعفت حركة المرفأ، وازداد عدد سكان المدينة أربعة أضعاف ليصبحوا نحو ٥٠ ألفاً، نصفهم من المسيحيين. وفي تلك الفترة انتقلت البطريركية المارونية، التي أصبحت تملك ثلث أراضي جبل لبنان، من وادي قنوبين إلى بكركي، وانتخب بولس مسعد، أول عامي، بطريركاً على الموارنة.

نحو إرساء المواطنة

شكل نظام القائمقاميتين الطبقة الثالثة في التراكم اللبناني الذي سيبصر النور بعد أقل من ثمانين عاماً، وهو الذي أدخل التحاصص الطائفي في قاموس إدارة البلاد. وكان المستشار النمساوي الأمير كليمنس فون مترنيخ، داهية الديبلوماسية الأوروبية، من اقترح هذا الترتيب وأقنع به الأتراك وباقي القوى الأوروبية، إذ كانت فرنسا تدعم منْية المسيحيين بعودة الحكم الشهابي، بينما كان الدروز، وبمسعى

من العثمانيين والبريطانيين، يريدون حاكماً عثمانياً. دخلت العامة في المعترك السياسي، بعدما كان حكراً على الحكام والمشايخ والإقطاعيين، وأصبحت لهم مطالب وحقوق، وبدأت رحلة طويلة لإرساء المواطنة وتملّك الأراضي.

استبدلت القائمقاميتان، بموجب بروتوكول ١٨٦١، ووُضع نظام جعل من جبل لبنان متصرفية ذات حكم ذاتي يتولاها متصرف مسيحي غير لبناني، لكن من رعايا السلطنة العثمانية، وبعد موافقة الدول الخمس: فرنسا، إنكلترا، روسيا، بروسيا (ألمانيا فيما بعد)، والنمسا. يعاون المتصرف مجلس إدارة مؤلف من إثني عشر عضواً منتخبين من الطوائف الست التي ينتمي إليها سكان جبل لبنان.

جرب النظام ثلاث سنوات، واستناداً إلى تقرير المتصرف المعين داود باشا، الأرمني الأصل، الذي أوصى بالاستمرار به، أعلن عام ١٨٦٤ نهائياً، مع توقيع تركيا وبعد إجراء تعديلات عليه وانضمام سردينيا (إيطاليا في ما بعد) له. منعاً لتكرار النزعة الاستقلالية، نزعت بيروت وطرابلس وصيدا وأقضية راشيّا وحاصبيا والبقاع وبعلبك عن جبل لبنان وأتبعت مباشرة بالعثمانيين، لكن زحلة وجزءاً من الهرمل أتبعتا بجبل لبنان.

متساوون أمام القانون

شكل فشل نظام القائمقاميتين أول دليل على صعوبة تقسيم البلاد، وعلى الارتباط العضوي الذي نسج خلال القرون التي سبقته بين أبنائها، وعلى ضرورة استبدال النظام الإقطاعي المسبب للفتن بحكم مركزي له مؤسسات، وتحويل الخضوع الأهلي للإقطاع إلى ولاء للدولة.

أُلغيت جميع الامتيازات الإقطاعيّة، وأُعلن تساوي الجميع أمام القانون. نصت مواد النظام الأساسي للبروتوكول على أنظمة المحاكم على اختلافها، وطريقة تعيين القضاة، وغير ذلك. كما نصت على أن يحفظ الأمن جنود لبنانيون، وأسس فصيل للدرك اللبناني أشرف على تنظيمه ضباط فرنسيون، أما طريق بيروت - دمشق، وطريق صيدا - طرابلس، فيُحافظ عليها الجند العثماني. من أبرز ما أتى به نظام المتصرفية إرساء نظام ضريبي يحل مكان الإقطاع وتصرف موارده على الخزينة، ويرسل الفائض إلى الآستانة، وإذا حصل عجز، تقوم الدولة العثمانية بسده. شكل هذا التطور أول خطوة عملية باتجاه سيادة جبل لبنان، ويمكن اعتبار نظام المتصرفية

أول نظام دولة ينعم به سكان الجبل. كان علَم المتصرفية هو العلم العثماني نفسه، كما كان النقد المتداول هو النقد العثماني أيضاً.

اعترض البطريرك الماروني بولس مسعد على هذا التقسيم وطالب بمتصرف لبناني، لكن طلبه لم يُستجب. هكذا انحسرت الإمارة المعنية الشهابية لتتقوقع في الجبل حصراً. وقامت ثورة بقيادة يوسف بك كرم ضد النظام الجديد أتبعها بثورات عدة بتشجيع من الفرنسيين، وسيطر على كسروان بعدما هُزم فيها طانيوس شاهين، لكن الفرنسيين تخلّوا عنه في ما بعد، ونفي إلى إيطاليا حيث توفي.

عمل داود باشا على تنمية البلاد، فأقام المدارس والطرقات والجسور، وأنشأ جيشاً وطنياً، وابتاع لمصلحة الدولة قصر الشهابيين في دير القمر وبيت الدين. أراد داود باشا أن يختم أعماله بتوسيع حدود المتصرفية، لتضم إليها بيروت وصيدا والبقاع ووادي التيم، وقدّم مطالبة للباب العالي مشفوعةً باستقالته، ظنّاً منه بأنها سوف تقنعه بالاستجابة. لكنّ الدولة العثمانية رفضت المطالب وقبلت الاستقالة فوراً. توالى على سدة المتصرفية بعد ذلك سبعة متصرفين بموجب البروتوكول، لغاية عام ١٩١٥، حين أخذت تركيا على عاتقها تسمية متصرفين مسلمين إبان الحرب العالمية الأولى.

عمّ السلام أرجاء الجبل في عهد المتصرفية، وبنيت المدارس والمستشفيات، وقامت نهضة عمرانية وثقافية، كما تخلل عهد بعض المتصرفين فساد وشراء ذمم وتدخّل في القضاء ومحاولات تتريك بالقوة. كما أن العلاقة مع الكنيسة المارونية مرّت بأزمات عدة. وعمل داود باشا ومن تبعه من متصرفين على استيعاب أبناء الإقطاعيين السابقين بمنحهم وظائف رسمية فعُينوا على رأس الإدارات المختلفة.

جوهرة تاج السلطنة

في سنة ١٨٦٤، صدر قانون تشكيل الولايات، وأصبحت بلاد الشام تضم ولايتين فقط، هما ولاية سوريا وولاية حلب، واختفت ولاية صيدا. ألحقت بيروت وصيدا وطرابلس بولاية سوريا، في حين قامت متصرفية جبل لبنان. في سنة ١٨٨٨، فصلت بيروت عن ولاية سوريا وأنشئت ولاية مستقلة ومركزها مدينة بيروت. استمرت الولاية ٣٠ سنة، شهدت خلالها بيروت أحداثاً سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية وعمرانية. كانت ولاية بيروت تضمّ المنطقة الساحلية من سوريا الحالية، وتمتد من

اللاذقية حتى شمال يافا، وتحدّها من الشرق ولايتا حلب ودمشق. شملت هذه الولاية عند إنشائها متصرفية جبل لبنان، إضافة إلى خمسة سناجق فصلت عن ولاية دمشق. بمقتضى التنظيم الإداري الجديد، بقيت بلاد الشام حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ تنقسم إلى ثلاث ولايات هي دمشق وحلب وبيروت، وثلاث متصرفيات هي جبل لبنان والقدس ودير الزور.

امتدت ولاية بيروت على طول ٣٥٥ كيلومتراً وبعرض يراوح بين ٣٠ و٩٠ كيلومتراً، في مساحة تقدّر بنحو ٣٠,٥٠٠ كيلومتراً مربعاً، أي ثلاثة أضعاف مساحة لبنان الكبير. يحد الولاية شمالاً ولاية حلب، وشرقاً ولايتا حلب ودمشق، جنوباً لواء القدس، وغرباً البحر المتوسط.

تشتمل ولاية بيروت على خمسة ألوية هي: بيروت واللاذقية وطرابلس وعكا ونابلس، ويحوي كل منها أقضية ومديريات. كان لواء بيروت يضم أربعة أقضية هي: بيروت وصيدا وصور ومرجعيون، مساحتها ٤,٥٣٠ كيلومتراً مربعاً. أما الأقضية الأربعة، وهي البقاع وبعلبك وراشيا وحاصبيا، فكانت تتبع ولاية دمشق. كان علي باشا أول من صدرت الإرادة السلطانية بتعيينه والياً على ولاية بيروت.

بعد إنشاء الولاية، أضحت مدينة بيروت إحدى أهم مدن السلطنة العثمانية وأكثرها تطوراً وانفتاحاً، فلقبها الإمبراطور الألماني ويلهلم الثاني، خلال زيارته لها، «الجوهرة في تاج السلطنة». ارتفع عدد سكان المدينة من مئة ألف نسمة عام ١٨٨٨ إلى مئة وخمسين ألفاً سنة ١٩١٠، واستقطبت سكاناً جدداً أتوا إليها من مناطق عدة من جبل لبنان والشام. توسعت المدينة خارج أسوارها، وشُيدت فيها سراي مكان البرج القديم الذي بناه الأمير فخر الدين المعني الثاني، وثكنة ضخمة للمشاة (السراي الكبيرة لاحقاً)، كما شيد برج ساعة، وهو الأول من نوعه في المنطقة العربية. نمت أحياء جديدة تقطنها الطبقات المتوسطة والغنية، وأخرى للطبقات الشعبية. جذبت العاصمة الجديدة رأس المال الأوروبي الذي أسس شركات لبناء وإدارة مرفأ جديد، ولتسيير القطارات وعربات الترامواي، ولتنوير الشوارع وسواها. تطور مرفأ بيروت في الاستيراد والتصدير، وانخرط سكان المدينة في التجارة الخارجية واستحوذوا على وكالات تجارية أوروبية، وتشاركت كبار العائلات المسيحية والإسلامية في مشاريع تجارية وزراعية.

شكل نظام المتصرفية وولاية بيروت الطبقة الرابعة وقبل الأخيرة لوضع أسس دولة لبنان. فقد أصبح للحكم الجديد إدارات رسمية ونظام ضرائبي، وقوى أمنية رسمية محلية، ومجلس إدارة منتخب (بمثابة حكومة) يمثل جميع مكونات الجبل، وحركة عمرانية واسعة، ونشاط ثقافي وإعلامي في غاية الحيوية، واقتصاد مستدام، وتنمية اجتماعية، اجتمعت كل مكوّنات الدولة. كما أن دخول العائلات الكبيرة إلى الإدارة، نقَل سلطة الإقطاع من مكان إلى آخر، وهكذا استطاعت العائلات الكبرى أن تحتفظ بما أمكن من نفوذ.

سقوط البروتوكول

بعد اندلاع الحرب الكونية الأولى، سقط البروتوكول بعدما أضحى الموقعون عليه أعداء، واجتاح الجيش التركي جبل لبنان وطبقت الأحكام العرفية، وأوقف العمل بالنظام الأساسي للمتصرفية (دستوره). تسلّم أحمد جمال باشا (المعروف بالسفاح) زمام السلطة الحقيقية، وصادر أملاك الأجانب رعايا الدول المعادية، بعدما كانت الحكومة التركية الاتحادية، التي سيطرت على الحكم في الأستانة وخلعت السلطان، قد أعلنت إلغاء الامتيازات الأجنبية. وتدخّل الباشا في الأمور الداخلية الخاصة بالطوائف، فأرغم البطريرك والمطارنة الموارنة على طلب الفرمان من حكومة الباب العالي، الذي كان ينص على اعترافها بسلطتهم على رعاياهم، وذلك أسوة بما كان يُطبق من قبل على الرؤساء الروحيين لسائر الطوائف المسيحية الأخرى. وبذلك يكون أحمد جمال باشا قد قضى على الامتياز الذي منحه السلطان سليم الأول للطائفة المارونية عام ١٥٣٩ بعد فتحه بلاد الشام. توالى على الحكم ثلاثة متصرفين أتراك مسلمين عملوا على تجاهل النظام الأساسي، والقضاء على الاستقلال الذاتي. قررت الحكومة أن يتمثّل جبل لبنان، كسائر الولايات الأخرى، في مجلس المبعوثان في الأستانة، وعيّن الأمير حارس شهاب والأمير عادل أرسلان ورشيد بك الرامي نواباً ليمثّلوا لبنان.

غزا سماءَ لبنان وأرضه الجراد عام ١٩١٥ وحلّت كارثة طبيعية بجبل لبنان وساحله وسهوله. فتك الجراد بالنباتات والمزروعات وتركت أسرابه الأشجار عارية. يبس قسم كبير من هذه الأشجار أو تعطّل عن الإنتاج مدة طويلة. فحُرم لبنان بسبب الجراد من معظم إنتاجه الزراعي طوال سنوات الحرب العالمية الأولى وكان أحد الأسباب الرئيسية في إحداث مجاعة لدى عامة الشعب.

مقاومة التتريك

خلال عهد المتصرفين الأتراك، اشتدت مقاومة اللبنانيين لسياسة التتريك التي انتهجتها، وكان اللبنانيون، كمعظم العرب قبل الحرب، ومنذ مجاهرة الأستانة بالرغبة بتتريك جميع العثمانيين غير الأتراك، يقاومون هذه السياسة بكل ما تيسّر. شكّل بعض الشباب المثقف جمعيات سريّة دعت إلى الإصلاح السياسي والاجتماعي في الدولة العثمانية. كانت هذه الجمعيات تتستر بالأهداف العلمية والأدبية والدينية لتنجو من تسلط السلطات وملاحقتها. كان الوطنيون من حيث أهدافهم قسمين: أول يطالب بالاستقلال الذاتي ضمن الرابطة العثمانية، وكان دعاة هذا الرأي يُعرفون عموماً باسم «حزب اللامركزية»، وثان يريد الاستقلال الكامل والانفصال التام عن العثمانيين (الاستقلاليون). وكان الأتراك يضطهدون الفريقين على السواء.

من الجمعيات التي تأسست خلال هذا العهد كانت «جمعية بيروت الإصلاحية» التي تكوّنت من عدد متساو من مسلمين ومسيحيين، وضمّت أيضاً عضوين يهوديين، ورمت إلى الإبقاء على وحدة الدولة العثمانية مع إجراء إصلاحات إدارية واجتماعية فيها، لكن بعض الوثائق كشفت أن عدداً من أعضائها، أبرزهم پترو طراد، الذي أصبح لاحقاً رئيساً للجمهورية في ظل الانتداب الفرنسي، كان وبضعة أعضاء مسيحيين آخرين قد وقعوا مذكرة سريّة تحت عنوان «أوضاع النصارى في سوريا» سلّموها للقنصل الفرنسي في بيروت، تحدثوا فيها عن واقعهم الأليم وما يتعرضون له من اضطهاد، وانتهت المذكرة السريّة بمطالبة فرنسا بضرورة احتلال لبنان وباقي الولايات السوريّة لإنقاذ مسيحيي الشرق، على الرغم من مخالفة ذلك لإرادة الجمعية. عند نشوب الحرب وطرد رعايا الدول المعادية، انسحب القنصل الفرنسي من بيروت دون أن يتلف قبل مغادرته الأوراق السياسية المهمة، بل أودع وثائق القنصلية مخبأً سرّياً. ضبط الجنود العثمانيون الوثائق وعليها توقيع ٤٠ لبنانياً وسورياً. اعتُقل الموقعون على المضبطة في سوريا ولبنان وزملاء لهم، وصدرت بحق ثمانية وخمسين أحكام بالإعدام، إلى جانب أحكام أخرى بالنفي أو السجن المؤبد. كانت كبرى قوافل الإعدام يوم ٦ أيار سنة ١٩١٦ حين أقدم أحمد جمال باشا على إعدام أربعة عشر شخصاً في ساحة البرج وسط بيروت، وسبعة في ساحة المرجة في دمشق، وأصبح هؤلاء يُعرفون باسم شهداء السادس من أيار، ودرجت

الحكومتان السورية واللبنانية على إحياء ذكراهم في كل عام. وكان من نتيجة هذه الإعدامات والدعاية المضادة للعثمانيين وسياسة التتريك، أن رأى الوطنيون أنه لا سبيل إلى نجاح حركتهم إلا الاعتماد على سند خارجي. وهنا اختلف اجتهاد الوطنيين، فبعضهم رأى أن يتعاون مع الثورة العربية التي أعلنها الشريف حسين بن علي ملك الحجاز ضد العثمانيين، وهي القوة العربية الوحيدة التي كانت قائمة آنذاك، وقد انضم فريق من اللبنانيين إلى الجيش العربي بقيادة الأمير فيصل بن الحسين، وكان هذا الجيش يُحارب مع الحلفاء لقاء وعدهم العرب بالاستقلال. ورأى البعض الآخر من اللبنانيين أن يعتمد على فرنسا، وقد تطوّع عدد كبير من المغتربين اللبنانيين في جيوش الحلفاء وخصوصاً في الجيش الفرنسي.

بسبب اختفاء المواد الغذائية أو العجز عن الحصول عليها، إثر غزوة الجراد، واستيلاء الجيش التركي على معظم ما تبقى منها، والحصار المفروض على الموانئ من قبل خصوم الأتراك، لم يجد الكثير من اللبنانيين ما يسدّون به رمقهم. هجروا بيوتهم وقراهم في الجبل، وتشتتوا في مختلف الأنحاء، فمنهم من وصل إلى مضارب الرحل في بادية الشام، ومنهم من لجأ إلى حوران، وأغلبهم نزل إلى بيروت وطرابلس وصيدا. حلّت بهم الأوبئة والأمراض كالتيفوئيد والطاعون.

بسبب الجوع والمرض كان الناس يموتون بالألوف وكانت الجثث تُجمع من الشوارع والطرقات في عربات خاصّة وتُرمى في حفر كبيرة جُعلت قبوراً. حصد الموت خلال الحرب مئة ألف نسمة ونكب لبنان بما يقرب من ربع سكانه.

خسر العثمانيون الحرب، وانتهى الحكم العثماني في جبل لبنان وباقي الشام، بعد أن دام أكثر من أربعة قرون بقليل، وبدأ الانتداب الفرنسي والبريطاني على بلاد المنطقة. وكانت صيغة الانتداب ظاهرة جديدة من أفكار الرئيس الأميركي وودرو ويلسون.

سايكس وبيكو وثالثهما الروس

خلال مباحثات الديبلوماسيين السير مارك سايكس البريطاني وفرنسوا جورج بيكو الفرنسي قبيل سقوط السلطنة العثمانية، رسمت مناطق سيطرة جديدة للشرق الأوسط، حظيت بمباركة روسيا القيصرية ومشاركتها، وسميت باتفاق آسيا الصغرى (١٦ أيار ١٩١٦) وكُنيت لاحقاً باتفاقية سايكس بيكو بعد سيطرة البولشفيين على

الحكم في روسيا وانسحابهم منها، وبل فضحهم الاتفاقية. وتضمنت هذه الاتفاقية استعداد فرنسا وبريطانيا للاعتراف بحكومة عربية مستقلة وأن تكون هذه الحكومة، أو الحكومات، تحت سيادة زعيم عربي، وقسمت هذه المنطقة العربية (الجزيرة العربية وبر الشام ودمشق وقسم من شمال سوريا يتضمن حمص وحماه وحلب وريفها) إلى قسمين يكون لفرنسا نفوذ حصري في أحدهما ولبريطانيا في القسم الأخر. وضع الاتفاق قسماً من سوريا وساحل سوريا ولبنان وفلسطين وجبل لبنان والموصل في العراق ومناطق أخرى تحت سيطرة فرنسا ومناطق أخرى في بادية الشام والعراق تحت سيطرة بريطانيا. أجاز الاتفاق، في هذين القسمين، للدولتين الكبريين إنشاء إدارة وحكومات، مباشرة وغير مباشرة، لاتخاذ ما ترى تدبيره موافقاً مع الحكومة العربية أو الحكومات العربية المتحدة. ووضعت إسطنبول وشمال تركيا في عهدة روسيا القيصرية. أما فلسطين فأخضعت لحكم دولي خاص. خلال مباحثات مؤتمر سان ريمو (٢٥ نيسان ١٩٢٠)، عدلت هذه المناطق. لكن، عكس الاعتقاد الشائع، لم يرسم سايكس وبيكو حدود لبنان أو أية دولة أخرى، إذ اقتصرت مفاعيل اتفاقيتهما على تحديد جغرافيا تقاسم النفوذ بين فرنسا وبريطانيا، من غير تحديد وضعها الإداري وحدود الدول.

لم يأت ما رسم سايكس وبيكو من عدم. كانا يريدان سيطرة مجدية تمكّن بلديهما من حكم المشرق. كان الفرنسيون تحديداً على دراية عميقة بتاريخ المشرق ومكوّناته الاقتصادية والسكانية، وذلك من خلال علاقات أسسوها منذ عام ١٢٥٠ مع الكنيسة المارونية عندما وعدها الملك لويس التاسع (سانت لويس) بالحماية، ومع غيرها من سكان الجبل والساحل. وكانت فرنسا قد حصلت على امتيازات من السلطنة منذ عام ١٥٣٥ وثبتتها ثماني مرات كان آخرها في العام ١٧٤٠. كان الفرنسيون يسعون إلى إرساء موطئ قدم في شرق المتوسط إذ لم يكن لهم أي وجود في هذه المنطقة قبل الحرب العالمية الأولى. كما أن البريطانيين كانوا قد تدخلوا مرات في الشأن اللبناني، وتحالفوا مع جهات في الجبل وخصوصاً مع قيادات درزية، وآزروا الأمير بشير الثاني ضد أحمد باشا الجزار، ثم عادوا وحاربوه في سعيهم إلى مواجهة محمد علي.

كان التنافس على أشدّه بين الفرنسيين والبريطانيين للسيطرة على الشرق الأوسط. كان سايكس وبيكو يدركان رغبة العرب في إقامة دولة عربية موحدة مستقلة، وأن

غالبية المسيحيين في جبل لبنان تطمح في إقامة وطن خاص بهم يدرأ عنهم الذوبان في بحر من المسلمين، وأن المسلمين، الأقلية في جبل لبنان وجواره، يريدون الانضمام إلى مكوّن عربي أكبر من جبل لبنان، وأن كليهما، المسلمين والمسيحيين، يريد الاستقلال. أبقي الاتفاق سرياً حتى تم فضحه من قبل النظام الشيوعي الجديد في روسيا الذي انسحب منه وأدانه لكونه استعمارياً. لم يكن هذا أول اتفاق على تقاسم التركة العثمانية، فكان قد سبقه عشرات الاتفاقات حولها بين القوى الأوروبية خلال القرون السبعة التي سبقتها، ولم يكن آخرها.

وعد بلفور

كان البريطانيون يعقدون صفقة متزامنة مع الحركة الصهيونية الممثلة باللورد والتر روثتشايلد الثاني لإقامة وطن لليهود في فلسطين مقابل دعمهم المادي للمجهود الحربي، توجت بخطاب رسمي بريطاني سمي «وعد بلفور» نسبة إلى وزير خارجية البلاط أرثر جيمس بلفور الذي وجه في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ رسالة إلى روثتشايلد يعبّر فيها عن إيجابية موقف البلاط تجاه إقامة وطن لليهود في فلسطين. وكان البريطانيون في الوقت نفسه يعدون شريف مكة حسين بن علي، ملك الحجاز، عبر مراسلات مفوضها العالي في مصر السير هنري مكماهن (١٤ تموز ١٩١٥ إلى ٣٠ كانون الثاني ١٩١٦)، بدولة مستقلة في الحجاز وبلاد الشام، وأوضح البريطانيون لاحقاً أن هذا الوعد لا يتضمن فلسطين و(جبل) لبنان والمناطق الواقعة غرب دمشق كحمص وحماه وحلب. وجاء وعد بلفور متناقضاً مع اتفاقية سايكس بيكو الذي لم يلحظ إقامة وطن لليهود في فلسطين.

جاء أول اعتراف عربي ضمني بشرعية كيان جبل لبنان في ٣٠ أيلول ١٩١٨. وكان الفيصل قد أحكم سيطرته على دمشق بعد انتزاعها من العثمانيين، بمؤازرة بريطانيا، ورفع العلم العربي فيها (أسود وأخضر وأبيض ومثلث أحمر). وأعلنت الحكومة العربية الهاشمية باسم الشريف حسين، بدعم بريطاني، ودعا الأمير سعيد الجزائري، رئيس الحكومة العربية، رؤساء البلديات والمسؤولين في سائر المدن والمناطق السورية إلى إقامة حكومات عربية، استجاب لها معظمهم. وراسل الجزائري البطريرك الماروني إلياس الحويك في بكركي يطلب تأسيس حكومة عربية في جبل لبنان. لم يأت جواب من البطريرك، إذ نُحّي الأمير الجزائري المعيّن أساساً من قبل جمال باشا عن منصبه في اليوم التالي، وعُين مكانه اللواء علي رضا

باشا الركابي الذي أصبح رئيساً للحكومة العربية في سوريا، بالاتفاق مع الجنرال أدموند أللنبي، القائد العام للجيش البريطاني في المنطقة. أُعلنت الحكومات العربية في بيروت وطرابلس وصيدا وغيرها من المدن والمناطق. كما أعلنت الحكومة العربية في بعبدا في حضور اللواء شكري باشا الأيوبي المعيّن حديثاً حاكماً عسكرياً على بيروت ومتصرفية جبل لبنان وأعيدت شرعية مجلس إدارتها.

احتج الفرنسيون واعتبروا أن تدخل البريطانيين هو نقض لاتفاقية سايكس بيكو. تراجع أللنبي وأنزلت الأعلام العربية واحتلت القوات الفرنسية البلاد التي خصصت لها في اتفاقية سايكس بيكو، وحُلّت الحكومات العربية الوليدة، باستثناء دمشق، وعَينت حكاماً عسكريين فرنسيين على بيروت والمدن الساحلية. وتمت المحافظة على مجلس إدارة جبل لبنان وعُين حاكم فرنسي عليه، بعد التفاهم مع البطريرك عريضة.

وحدويون واستقلاليون

قالوا استقل لبنان. ألا ليت الحقيقة كانت ما قالوا وما يقولون ميخائيل نعيمة

أخل الفرنسيون والبريطانيون بوعد استقلال كانوا قد قطعوه للعرب والسوريين، وأحكموا سيطرتهم على البلاد، وأخضعوها للحكم العسكري فيما ظل الفرنسيون يعدون شعوب المنطقة بالاستقلال ويطمئنونهم إلى أن الإجراءات المتخذة هي لأغراض عسكرية بحتة ومؤقتة. اشتدت المنافسة في المنطقة بين الفرنسيين والبريطانيين الذين حاولوا التنصل من اتفاقية سايكس بيكو طمعاً بمكاسب أكبر على حساب الفرنسيين، خصوصاً أن قواتهم على الأرض كانت أكبر بكثير من عديد الجيش الفرنسي. تأزم الوضع بين الاستقلاليين ودعاة الوحدة مع سوريا في الداخل وفي دول الاغتراب، حيث أنشأ كلّ من الفريقين جمعيات ضغط على الدول الكبرى، وكان السعي إلى الاستقلال قاسماً مشتركاً بينهما.

انتقل الصراع البريطاني-الفرنسي وجهود الاستقلاليين والوحدويين إلى مؤتمر الصلح في باريس. وكان الاستقلاليون مسيحيين فقط ولم يكن بينهم مسلمون، بينما كان الوحدويون من المسيحيين والمسلمين، وكانت قياداتهم من المسيحيين، مما زاد من شرعية دعوتهم، لكنهم لم يكونوا يمثلون موارنة وكاثوليك جبل لبنان. لم تكن فرنسا في بادئ الأمر متحمسة لفصل لبنان عن سوريا، طمعاً باستمالة

الأمير فيصل إلى جانب الانتداب. وفي أواخر عام ١٩١٨ حاول المفوض السامي الفرنسي جورج بيكو إقناع البطريرك الياس الحويّك بضم جبل لبنان إلى سوريا فجوبه برفض قاطع، كما حاول مع حزب الاتحاد اللبناني في القاهرة ولم يوفّق. كان همّ الفرنسيين الوحيد هو الحصول على تأييد الانتداب. عندما يئسوا من الفيصل والسوريين، أدركوا أنهم قد يخسرون أيضاً الاستقلاليين اللبنانيين إذا لم يُشعروهم بتأييد سعيهم إلى دولة خاصة بهم. وكان الفرنسيون حريصين على تأييد زعماء جبل لبنان. وعرضوا القبول باستقلال لبنان شرط قبول الانتداب.

أصدر مجلس إدارة جبل لبنان في ٢٠ أيار ١٩١٩ قراراً ينادي بـ«استقلال لبنان السياسي والإداري بحدوده الجغرافية والتاريخية واعتبار البلاد المغصوبة عنه بلاداً لبنانية كما كانت قبل سلخها عنه...» وتقديم هذا القرار إلى مؤتمر الصلح. وهذه البلاد المسلوخة هي أقضية حاصبيا وراشيا والمعلقة (البقاع) وبعلبك ذات الأرض الخصبة، والخلفية الزراعية كانت في غاية الأهمية آنذاك، خصوصاً لما عاناه السكان من جوع بعد غزو الجراد. وتضمن القرار أيضاً «جعل حكومة لبنان ديموقراطية، مؤسسة على الحرية والإخاء والمساواة، مع حفظ حقوق الأقليات وحرية الأديان...». وصدر هذا القرار قبل أسبوعين من انعقاد المؤتمر السوري العام المؤلف من تسعين مندوباً يمثلون مختلف الطوائف الكبرى والمناطق، من بينهم سبعة مندوبين من جبل لبنان أو ١٩ مندوباً إذا احتسب مندوبو المناطق التي كان الاستقلاليون يطالبون بضمها. كان هذا المؤتمر بمثابة برلمان سوري، وانعقد من حزيران ١٩١٩ إلى تموز ١٩٢٠.

في مؤتمر الصلح

عقد مؤتمر الصلح في باريس بين ١٨ كانون الثاني ١٩١٩ و٢١ كانون الثاني ١٩٢١ لتقسيم تركة الدول المنهزمة في الحرب العالمية الأولى وأبرزها ألمانيا والسلطنة العثمانية. وكان أهم الدول المشاركة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا. شهد المؤتمر أول مشاركة اميركية على نطاق السياسة الدولية في شؤون الشرق الأدنى التي كانت حتى ذلك الوقت محصورة بالأوروبيين. أسس المؤتمر عصبة الأمم (٢٨ نيسان ١٩١٩) كمنظمة دولية ومركزها جنيف، وهي أول منظمة تنشأ من نوعها. وأقر اتفاقات أدّت لاحقاً إلى معاهدة فرساي (التي عالجت ملف ألمانيا)، وغيرها من المعاهدات، منها معاهدة سيفر (١٠ آب ١٩٢٠) التي وزعت

التركة العثمانية. سبق معاهدة سيفر مؤتمر سان ريمو (٢٥ نيسان ١٩٢٠) الذي أكد الانتداب الفرنسي والبريطاني على سوريا والعراق وفلسطين، والذي كان قد أقر في مؤتمر لندن الأول (شباط ١٩٢٠)، ولم يتناول مسألة لبنان بالتحديد. وحلّت مقررات سان ريمو محل اتفاقية سايكس بيكو.

كان هذا الانتداب مفروضاً من فرنسا وبريطانيا، ورفضته مجمل الشعوب المنتدبة. كما جرى خلال المؤتمر التأكيد على وعد بلفور، وإلحاق الموصل بالانتداب البريطاني (عكس ما جاء في اتفاقية سايكس بيكو) وتقاسم عائدات النفط بينهم وبين الفرنسيين الذين حصلوا على ربعها. تنصل البريطانيون في لندن أمام فيصل بن الحسين من التزامهم بالاستقلال على خلفية اتفاق سايكس بيكو، ونصحوه بالقبول بالانتداب الفرنسي، لأن بريطانيا غير مستعدة لأن تخاصم فرنسا على سوريا. مثل فيصل أمام مؤتمر الصلح في باريس مطالباً فرنسا وبريطانيا الوفاء بوعودهما وبتوحيد العرب في أمة واحدة، وباستقلال وسيادة الشعوب العربية في آسيا. وقد تجاهل المؤتمر مطالب فيصل.

الوفد وفود والعقبة عقبات

شكل مجلس إدارة جبل لبنان وفداً إلى مؤتمر الصلح، اختير أعضاؤه بإيعاز فرنسي. لم يكن لمجلس الإدارة، حسب بروتوكول ١٨٦٤، صلاحية اتخاذ مواقف سياسية، إذ كانت مهمته محصورة بالشؤون الإدارية والمالية. طالب الوفد بتوسيع نطاق جبل لبنان إلى ما كان معروفاً به من التخوم تاريخياً وجغرافياً، أي أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا التي سلخت عنه خلال عهد المتصرفية، وما تقتضيه منافعه الاقتصادية، بحيث يكون قادراً على القيام بحياة شعوبها، ومنافعهم، وثرواتهم، وبحكومة راقية منظّمة. وطالب أيضاً بالاستقلال وبمجلس نيابي ينتخب من الشعب على مبدأ التمثيل النسبي حفاظاً على حقوق الأقليات، ومساعدة فرنسا للحصول على هذه المطالب ومعاونتها في الإدارة المحلية، أي بمعنى آخر، الانتداب. طعن في شرعية الوفد جهات عدة. في ١٥ شباط ١٩١٩ مثل الوفد اللبناني أمام المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح لكنه فشل في تحقيق أي من مطالبه بسبب الطعن في شرعيته، وبسبب ضعف عرضه أمام المؤتمر، وبسبب عدم جهوزية الدول الكبرى للبت في مطالب الوفد قبل الاتفاق على مستقبل سوريا. وأمام سعي الفيصل وفشل الوفد اللبناني وتضارب المطالب التي أتى بها عدد كبير من

الوفود الأخرى (السورية والصهيونية والأرمنية والأشورية والكردية وغيرها)، وبعد أكثر من شهر في بحث المسألة السورية دون الوصول إلى حل يرضي الفرنسيين والبريطانيين وشعوب المنطقة، تم تشكيل لجنة تحقيق، بناءً على اقتراح الرئيس الأميركي وودرو ويلسون، للوقوف على رغبة الشعوب المعنية بالانتداب عُرفت بلجنة «كينغ-كرين». عارضت فرنسا وبريطانيا هذه اللجنة وتذرعتا بشتى الحجج لعدم الاشتراك بها. باشرت اللجنة بمهمتها واجتمعت بوفود وشخصيات في البلاد الواقعة تحت سيطرة فرنسا وبريطانيا، وقدّمت تقريراً تضمّن توصية أن تكون فترة الانتداب محدودة، وأن يكون هدفه إيصال البلاد إلى مرحلة الاستقلال. كما أوصى تقرير اللجنة بضرورة الإبقاء على وحدة سوريا تحت حكم ملكي دستوري وأن يتولى الفيصل العرش، ومنْح لبنان حكماً ذاتياً داخل نطاق الوحدة السورية، وأن تكون سوريا تحت الانتداب الأميركي.

وجدت اللجنة لدى السوريين إجماعاً على رفض الانتداب الفرنسي وعلى استبداله بمعونة أميركية وإذا تعذر فبريطانية. أما المعونة الفرنسية فكانت مرفوضة. أوصت اللجنة أيضاً بالحد من المطامع الصهيونية في فلسطين وبتحديد الهجرة اليهودية وبعدم جعل فلسطين دولة يهودية. علّق اللبنانيون وسائر شعوب المنطقة آمالاً كبيرة على اللجنة بالرغم من أن مهمتها كانت استشارية وتقريرها غير ملزم. حالت فرنسا وبريطانيا دون تقديم تقرير اللجنة إلى مؤتمر الصلح ونجحتا أيضاً في إخفائه ومنع نشره، وظل مخبّأً حتى سنة ١٩٢٢ حين تم تداوله في الكونغرس الأميركي. في تلك الأثناء، تغيرت سياسة الإدارة الأميركية الخارجية مفضلةً الانعزال عن العالم في القضايا التي لا تمسها مباشرة. ويُعدّ هذا التقرير أول استطلاع لرأي الشعوب العربية.

بعد فشل الوفد اللبناني الأول في مؤتمر الصلح وعدم تجاوب المشتركين به بمطالبه، وخصوصاً الفرنسيين، وانعقاد المؤتمر السوري العام بمشاركة مندوبين لبنانيين، تشكل وفد لبناني ثان لملاحقة المسألة اللبنانية في مؤتمر باريس، مكوّن من البطريرك الحويك ومطارنة. اعترض «حزب الاستقلال العربي»، وهو من أنشط الأحزاب السياسية في عهد المملكة السورية العربية (وعرف مناصروه باسم «الاستقلاليين») وقد شكلّوا أغلبية في المؤتمر السوري العام، على شرعية الوفد لكونه لا يمثل إلا طائفة واحدة. وصل الوفد إلى باريس في ٢٢ آب ١٩١٩ واستقبله

في الأسبوع التالي رئيس الجمهورية الفرنسية ريمون بوانكاريه، الذي أشار عليه بوجوب الاجتماع مع رئيس الوزراء جورج كليمنصو. انتظر الوفد ستة أسابيع قبل حصول المقابلة، وبصعوبة. لم ينل الوفد من كليمنصو أي وعد قاطع بالاستقلال، إذ اكتفى رئيس الوزراء الفرنسي بالإشارة إلى «حكومة ذاتية ونظام وطني مستقل»، بسبب عدم البت بعد بحدود سوريا التي لا يمكن تعيينها قبل أن يكون الانتداب على سوريا قد تقرر بشكل نهائي. ولم يستطع الوفد مخاطبة مؤتمر الصلح مباشرة فعاد إلى لبنان بخفّي حنين.

لأسباب داخلية ومالية، وتفادياً لتدخّل أميركي مباشر في الشرق الأدنى، قررت بريطانيا سحب قواتها من سوريا، وإعادة النظر في سياستها المشرقية، واتفقت مع الفرنسيين على انتداب الأخيرين على كامل سوريا ووضع مؤتمر الصلح تحت الأمر الواقع. استدعي الفيصل على عجل إلى لندن وأعلم بقرار تسليم سوريا الساحلية من حدود فلسطين الشمالية إلى كيليكيا، بما فيها جبل لبنان، إلى الفرنسيين، وتسليم سوريا الشرقية (من العقبة جنوباً مروراً بعمان ودمشق وحمص وحماه وحلب وشرقها) إلى حكومة فيصل العربية، واحتفاظ بريطانيا بقواتها في فلسطين والعراق. احتج الفرنسيون الذين طالبوا بشرق سوريا، والفيصل الذي رفض تقسيمها كما رفض الانتداب. نفض البريطانيون أيديهم ونصحوا الفيصل بالتوجه إلى فرنسا والتفاوض هناك.

فيصل وكليمنصو

انتهت المفاوضات بين الأمير فيصل وكليمنصو إلى مشروع اتفاق ذيّل ببند ينصّ أن تبقى بنوده سريّة حتى الموافقة النهائية عليه. ومن ضمن البنود الاعتراف باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي وإنشاء إدارة ذاتية لدروز حوران ضمن الدولة السورية، وأن تكون اللغة الرسمية هي العربية، إضافة إلى بنود أخرى تعدّ بمثابة انتداب فرنسي على سوريا. عاد الفيصل وشكّل حكومة مدنية («مجلس المديرين») يرأسها هو (وينوب عنه في غيابه الحاكم العسكري العام للمنطقة الشرقية) وتضم ستة مديرين، أربعة منهم لبنانيون. شعر السوريون بأن فرنسا وبريطانيا لا تنويان أبداً منحهم الاستقلال، فقاموا بالثورات وشنوا حروب عصابات في جميع أرجاء سوريا، كان منها ثورة الدنادشة في البقاع الشمالي وثورة الفاعور في مرجعيون وثورة كامل الأسعد في جبل عامل. وتعرّض المندوب السامي الفرنسي

جورج بيكو لمحاولة اغتيال في بعقلين. كوّن الفرنسيون جماعات مسلّحة من القرى المسيحية ليواجهوا بها الثوار، وشحنوا شعورهم بالخوف من الثوار ومن نواياهم للسيطرة عليهم. أدّت المواجهة بين الطرفين إلى مجازر وتهجير لبعض القرى المسيحية في الأقضية التي ألحقها العثمانيون بدمشق والتي كان يطالب بها جبل لبنان. أصاب الهلع نفوس المسيحيين الذين طلبوا نجدة الفرنسيين. تلكأ الفرنسيون في بادئ الأمر، وذلك لتعميق شعور المسيحيين بالخوف وإشعارهم بحاجتهم إلى الانتداب، ثم تدخّلوا بعد حين وفرضوا الأمن والحماية. أدّت هذه الهجمات إلى عكس ما كان يرجوه السوريون، إذ أيّد مسيحيو الأقضية الأربعة إلحاقهم بجبل لبنان، وصار الجبل أكثر من أي وقت مضى معارضاً لإلحاقه بسوريا ومطالباً بالانتداب. نجح الفرنسيون في نيل مبتغاهم.

شكّل الوفد اللبناني الثالث إلى مؤتمر الصلح، عشية بداية بحث القضية المشرقية، وضمّ النائب البطريركي وعدداً من الأعيان، منهم إميل إده ويوسف الجميّل وألفرد سرسق وتوفيق إرسلان وأحمد الأسعد (الذي لم يذهب الى باريس واكتفى بتأييد الوفد). كانت أهداف الوفد مقاومة المحاولات السورية لضم لبنان والمطالبة بتوسيع حدود لبنان بإعادة الأقضية المسلوخة منه، ومنحه الاستقلال التام إدارياً وسياسياً، والمطالبة بالانتداب الفرنسي. وصل الوفد إلى باريس في ١١ شباط ١٩٢٠.

تناقض مع مبادئ العروبة

وُوجه الأمير فيصل بمعارضة قوية من الاستقلاليين السوريين لاتفاقه مع كليمنصو، اضطر إثرها إلى التخلي عن مشروع الاتفاقية معه. وفي اجتماع له في ٨ آذار ١٩٢٠، أعلن المؤتمر السوري العام الاستقلال باسم المملكة السورية العربية بحدودها الطبيعية (بما يشمل لبنان وفلسطين والأردن والأقاليم السورية الشمالية التي أعطيت لتركيا من قبل الفرنسيين والإنكليز في معاهدة لوزان، ولواء إسكندرون)، ونادى بالأمير فيصل بن الحسين ملكاً عليها. انتقد الشريف حسين، والد الفيصل، إعلان الاستقلال لأنه يتناقض مع مبدأ الدولة العربية المتحدة، واحتجّ مجلس الإدارة واعتبر أن لا صلاحية للمؤتمر السوري بضم لبنان، واستنكر للسبب ذاته البطريرك الماروني الياس الحويك. وأصدر حاكم لبنان الفرنسي الكومندان لابرو تعميماً على الموظفين في حكومة لبنان أبلغهم فيه عدم اعتراف فرنسا بقرار المؤتمر السوري. أرسل مجلس إدارة جبل لبنان كتاب احتجاج إلى مؤتمر

الصلح في باريس بواسطة المندوب السامي الجنرال هنري جوزيف غورو، فيما طمأنت السلطات الفرنسية الوفد اللبناني إلى مؤتمر الصلح بعدم اعترافها بالإعلان السوري. وأعربت بريطانيا عن استيائها. أما الولايات المتحدة فلم تعلّق ولم تعترف بالمملكة المعلنة، وبقيت رسائل الفيصل إلى الرئيس ويلسون من دون رد. في ٢٢ آذار ١٩٢٠ اجتمع مجلس الإدارة وحضر الكومندان الفرنسي لابرو وقرأ رسالة دعم للبنان من كليمنصو. انتهى الاجتماع بإعلان استقلال لبنان الكبير بحدوده التاريخية والطبيعية بمساعدة فرنسا، والاحتجاج على تتويج الأمير فيصل ملكاً على سوريا في كل ما يتعلق باستقلال لبنان وحريته وحدوده، واعتبار اللبنانيين الموجودين في دمشق منتحلي صفة، ورفعوا علماً فرنسياً تتوسطه أرزة خضراء راية للجمهورية. وقد أسرعت فرنسا وبريطانيا في تنفيذ مخططاتهما.

اجتمع مجلس الحلفاء في سان ريمو وقرر، من ضمن ما قرر، وضع سوريا (بما فيها لبنان) تحت الانتداب الفرنسي، وفلسطين والعراق وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني. نشرت القرارات في ٥ أيار ١٩٢٠ ولم تتطرق إلى مستقبل لبنان وخصوصيته. انفجرت الثورة في سوريا على أثر مقررات سان ريمو ودعي الفيصل للتفاوض على المستقبل. تخوف اللبنانيون من هذه المقررات لغياب إشارة إلى وضعهم فيها.

الانتداب واقعاً

ساور الشك نفوس اللبنانيين الذين أيقنوا أن فرنسا مستعدّة للتخلي عن استقلال لبنان مقابل قبول السوريين بالانتداب. وكان اللبنانيون قد بدأوا بالتذمر من التسلط الفرنسي عليهم، وخصوصاً على مجلس الإدارة الذي طالب بالإصلاح واتهم الفرنسيين بالتسلط وإضعاف شأن الحكومة الوطنية، مما حدا الفرنسيين على مصادرة جريدة البرق التي نشرت مقررات مجلس الإدارة وأوقفتها لمدة من الوقت، ومنعت مجلس الإدارة من إرسال وفد منه إلى فرنسا. اختلف اللبنانيون في ما بينهم على شكل الانتداب المرتجى، وكانت الأكثرية بينهم، وعلى رأسها البطريرك الماروني ومعظم أعضاء مجلس الإدارة، تعتبر أن اللبنانيين سبق أن حكموا أنفسهم لأكثر من ستين عاماً، وبلغوا درجة عالية من النضج السياسي والتقدم والخبرة في إدارة شؤونهم، لذا يستحق لبنان الاستقلال وأن يحكمه أحد أبنائه، واقتصار دور الانتداب على النصائح وتقديم المساعدات. أما الأقلية المقربة

من الفرنسيين فكان موقفها عكس ذلك، وتصف الإدارة اللبنانية بالعجز والفساد، وطالبت بانتداب صارم ونزيه، وبحاكم فرنسي على لبنان لمدة خمس سنوات لتلافي الحساسيات بين الطوائف، بحجة افتقار البلاد إلى الشخص المؤهل لقيادتها.

أجريت اتصالات سرية بين ثمانية من أعضاء مجلس الإدارة الإثني عشر والنظام الفيصلي في دمشق، والذين بعثوا موفداً إلى دمشق للقاء الفيصل. وبعد اجتماعات عدة توصل الطرفان إلى مشروع اتفاق يتضمن الاعتراف باستقلال لبنان التام المطلق وتوسيع حدوده، وحياده السياسي بحيث لا يُحارِب ولا يُحارَب بمعزل عن أي تدخل عسكري، وإقامة علاقات اقتصادية بين البلدين، والسعي لدى الدول الأخرى للتصديق على أحكام الاتفاق. أقر مجلس الإدارة الاتفاق في ١٠ تموز ١٩٢٠. انطلق الأعضاء في طريقهم إلى دمشق لتوقيع الاتفاقية قبل السفر إلى أوروبا طلباً لتأييد دولها. علم الفرنسيون بالخطة وأوقفوا الوفد في المديرج (تمكن رياض الصلح من الهرب). حُل مجلس الإدارة، وحوكم الموقوفون وغرموا وسجن بعضهم أو نفي إلى أرواد فكورسيكا، فباريس. عندما تغير الحكم في فرنسا، أفرج عنهم بسعي حثيث من المغتربين.

منع الفرنسيون الفيصل من السفر ما لم يعترف بالانتداب، وأرغموا البطريرك الحويك على الاعتذار عن تصرف مجلس الإدارة. بعد مفاوضات بين الفيصل والفرنسيين باءت بالفشل، بالرغم من قبول الفيصل بالشروط الفرنسية، زحف الجيش الفرنسي باتجاه دمشق ولاقاه السوريون في ميسلون حيث نزلت بهم هزيمة ساحقة قتل فيها قائدهم وزير الدفاع يوسف العظمة. كانت النتيجة سقوط المملكة العربية السورية ونهاية حكم الفيصل وإخضاع سوريا للانتداب الفرنسي وإعلان الأحكام العرفية.

وقّعت تركيا معاهدة سيفر في ١٠ آب ١٩٢٠، وأعقب ذلك تقسيم سوريا إلى كيانات: دولة علوية على الساحل بين لبنان الكبير وإسكندرون عاصمتها اللاذقية، ودولة درزية عاصمتها السويداء في جبل الدروز بين دمشق وشمال شرق الأردن، ودولة سوريا وعاصمتها دمشق، وسنجق إسكندرون مرتبطاً بحلب التي فصلت عن دمشق في بادئ الأمر لكنها أدمجت معها لاحقاً.

كان الهدف من تقسيم سوريا القضاءَ على المشاعر الثورية والاستقلالية، مما أفسح المجال للاستجابة إلى مطالب جبل لبنان بتوسيع رقعته الجغرافية ونيل

أكثر بكثير مما طالب به. وفي الأول من أيلول ١٩٢٠ وبحضور البطريرك الماروني ومفتي بيروت، أعلن الجنرال غورو ولادة دولة لبنان الكبير. تكوّنت هذه الدولة من متصرفية جبل لبنان وولاية بيروت، وقسم من سنجق صيدا حتى حدود فلسطين، وقسم من سنجق طرابلس حتى حدود النهر الكبير، وقسم من قضاء حصن الأكراد، والأقضية الأربعة المسلوخة وهي معلقة البقاع، بعلبك، راشيا، وحاصبيا، وفي الوقت نفسه ألغيت كل التنظيمات والأنظمة الإدارية السابقة. وقسمت أراضي الدولة الجديدة إلى أربع متصرفيات هي: متصرفية لبنان الشمالي ومركزها زغرتا، متصرفية جبل لبنان ومركزها بعبدا، متصرفية لبنان الجنوبي ومركزها صيدا، ومتصرفية البقاع ومركزها زحلة. وقسمت كل متصرفية إلى عدة أقضية. أما بيروت وطرابلس فقد أبقيتا مدينتين مستقلتين إدارياً، وأصبحت بيروت العاصمة.

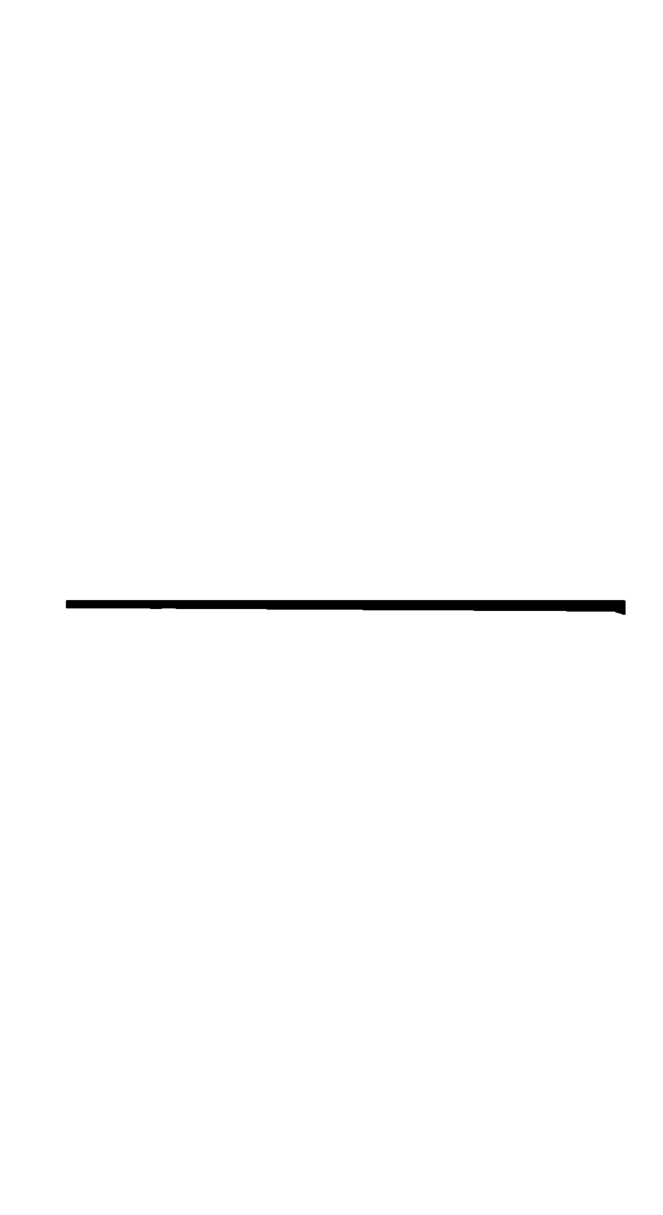
كانت حسابات المسيحيين خارج جبل لبنان مختلفة عن طموحات أبناء دينهم داخله، وخصوصاً في سوريا، مفضّلين اندماج جبل لبنان بهم، الأمر الذي يزيد من عددهم، ويرفع من نسبتهم إلى مجمل سكان سوريا الموحدة وسط أكثريتها المسلمة. كما أن معارضة قيام لبنان الكبير من قبل عدد من الوجهاء من مسلمي بيروت لم تكن بالغلو الذي أبداه إخوانهم في المدن الأخرى وباقي المناطق، لما كان هذا الكيان الجديد يحمل من وعود لازدهار المدينة، كونها ستضحي العاصمة الرسمية. وكانت حماسة مسلمي طرابلس للانضمام إلى سوريا أكبر لأسباب عدة، منها أن مدينتهم أقرب جغرافياً إلى سوريا، فيما تشدهم روابط اجتماعية وتجارية وثيقة مع الداخل السوري الذي لا يفصلهم عنه جبل شامخ، بل ساحل وسهل، ومنها أن مرفأ طرابلس سيصبح في تلك الحالة هو المنفذ الرئيسي لسوريا. وكان هذا السبب بالذات دافعاً معاكساً لبيروت والجبل للإصرار على ضم طرابلس إلى لبنان الكبير، وذلك لحماية موقع مرفأ بيروت الرئيسي من المنافسة الشديدة التي كان لمرفأ طرابلس أن يشكلها في حال أصبح مرفأ سوريا الرئيسي.

ليس وطناً مستعاراً

نشأ لبنان الكبير نتيجة سعي قسم من أبنائه لدى فرنسا، وارثة هذا الجزء من تركة السلطنة العثمانية، طالبين كياناً خاصاً، والتي رأت مصلحة لها بذلك، كما استغل ضعف القوة العسكرية الفرنسية بسقوط باريس تحت الاحتلال الألماني ليحوز على استقلاله خلال الحرب العالمية الثانية، شأنه شأن كثير من الدول. أتت هذه

التطورات متزامنة مع نشوء الدول الحديثة وحدود مستحدثة وقوميات طارئة أو متجددة، وانسحاب الدول الاستعمارية من المناطق الواقعة تحتها، مفضلة إنشاء علاقات مميزة مع الشعوب التي كانت تحت سيطرتها. أعلن لبنان الكبير بعد ٤٩ سنة فقط على نجاح أوتو فون بسمارك في توحيد وتأسيس ألمانيا، وبعد ٥٩ سنة من نجاح جوزيبي غاريبالدي من توحيد إيطاليا وتحويلها إالى دولة. وجاء تأسيس لبنان الحديث في سياق طبيعي لتطور الأطر السياسية العالمية ونتيجة معادلات الربح والخسارة بين الدول الكبرى. لقد تردد زمن الاستقلال، ولا يزال يقال حتى اليوم، أن قيام لبنان مستقلاً هو عمل مستحدث ومفتعل ومصطنع، رسمته الدول الكبرى ولم يكن طبيعياً. هذا صحيح جزئياً... يماثل ما رافق تأسيس معظم دول العالم الأخرى، الكبرى منها كما الصغرى. وإذا صح أن حدود لبنان الكبير رسمت بتوافق بين فرنسا وبريطانيا من ناحية، وبين فرنسا وموارنة جبل لبنان من ناحية ثانية، وإذعان سوري من ناحية ثالثة، فإن الدولة الوليدة نمت وتطورت وشبت عن الطوق سريعاً، وحازت بمرور الزمن جدارة ومشروعية قيامها، ونالت بعد حين، وخصام، ووفاق، ونضال، وتسوية، وميثاق... استقلالها الحقيقي.

يتبيَّن من هذا العرض التاريخي الموجز أن تكوين لبنان الكبير، بحدوده ومجتمعاته، جاء نتيجة تراكم طويل من تجارب إيجابية وسلبية، ومن مصائر ومصالح مشتركة تأسست وتوطدت، ومن انفتاح على العالم، وانتشار للتعليم، ومن انخراط عامة الناس في العمل السياسي. إنَّ تسلسل الأحداث يدل على أن تاريخ لبنان، وحروبه، ليس مختلفاً عن تاريخ أي بقعة أخرى في العالم. هكذا كانت الدنيا، وهكذا كان العباد، محكومين إكراهاً من أسيادهم الإقطاعيين المُسيطَر عليهم من باشاوات وسلاطين وملوك ودول كبرى، يؤدون الجزية ويسددون ضرائب يجنونها من عرق الشعوب، ويوفرون لهم من بينها جنوداً عند الحاجة. لقد كانت المصالح المحلية الصغيرة كما المتغيرات الإقليمية الكبيرة، تترجم محلياً بتغيير في أنظمة الحكم، والحكام، والتحالفات، والأحلام...



الفصل الثاني

الطريق إلى الاستقلال... والميثاق

خطيئتنا الكبرى هي أننا نتطلّع دائماً إلى الماضي الذي جعلنا منه صنماً كمال جنبلاط

بإعلان دولة لبنان الكبير، خابت أحلام الطامحين إلى وطن مسيحي صرف، لا سيما بعد أن قالت الديمغرافيا كلمتها. فقد انخفضت نسبة المسيحيين من حوالى ٨٠ بالمئة من إجمالي سكان لبنان الصغير إلى النصف فقط في الدولة الجديدة، التي تضاعف عدد قاطنيها ليتجاوز النصف مليون. العروبيون الوحدويون، مسلمين ومسيحيين، شعروا أيضاً بخيبة الانفصال عن سوريا، ولم يألفوا الانتماء إلى الدولة الوليدة إلا تدريجياً، وبعد حين. أيقن الجميع أن عليهم العيش معاً وفقاً لمعادلات متبدلة تحكمها إدارة جديدة أرساها الانتداب.

أضحى للبلاد لأول مرة دستور رسمي، أبصر النور في ٢٦ أيار ١٩٢٦. هذا العمل الجماعي أتى نتاج جهد لبنانيين يتحدرون من جميع الطوائف الكبرى، ويمثلون جميع المناطق، وقد قاسمهم الجهد مسؤولون من سلطة الانتداب، وخبراء دستوريون جيء بهم من فرنسا.

لا يلغي ذلك أن أغلب ممثلي المسلمين أحجموا عن الاشتراك في استشارات سبقت صياغة النسخة النهائية من الدستور، هم غير المعترفين بلبنان كبيراً منفصلاً

عن سوريا. كان المجلس التمثيلي قد ألف لجنة لإعداد الدستور مكونة من ١٢ عضواً، موزعين على الشكل الآتي: أرثوذكسيان هما شبل دموس وپترو طراد، وثلاثة موارنة هم جورج زوين وروكز أبو نادر وجورج تابت، واثنان من السنة هما عمر الداعوق وعبود عبد الرزاق، واثنان من الشيعة هما صبحي حيدر ويوسف الزين، ودرزي واحد هو الأمير فؤاد أرسلان، الذي استقال لأسباب صحية، فانتخب مكانه جميل تلحوق. طائفة الروم الملكيين الكاثوليك مثّلها يوسف سالم، في حين مثل الأقليات الكلداني ميشال شيحا. كان على دزينة واضعي الدستور تلك أن تعمل بإشراف رئيس المجلس التمثيلي موسى نمور، لذا عرفت بلجنة الـ ١٣.

وضع مسودة الدستور النائب والمحامي والمصرفي والكاتب الصحافي ومفكر الكيان اللبناني ميشال شيحا، بالتعاون مع عمر الداعوق وپترو طراد، والثلاثة اعتمدوا مرجعاً دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة (وكانت فرنسا منذ عام ١٩٤٠ في طور جمهوريتها الرابعة تحت الحكم الموالي لهتلر) الموضوع عام ١٨٧٥. ناقشت اللجنة المسودة باستفاضة، وهدر صوت عمر الداعوق محتجاً عند تلاوة المواد المتصلة بالانتداب، مما استدعى تدخّلاً فرنسياً. أقر الدستور بالإجماع من قبل المجلس التمثيلي (المطعون من قبل الوحدويين بشرعيته)، بالرغم من تحفظ النواب المسلمين على بعض مواده، وأصبح لبنان الكبير «الجمهورية اللبنانية». أقر الدستور السوري في العام ١٩٢٨.

النص والتعديل

أقر الدستور استقلال البلاد ووحدتها، وانتداب فرنسا عليها. وحدّد شكل الحكم وحقوق المواطن وشكل السلطات العامة. كما أعلن الدستور الوليد أن نظام الحكم جمهوري، وأن العاصمة بيروت، وأبقى على العلم، واعترف بالعربية، إلى جانب الفرنسية، لغةً وطنية رسمية. وأناط سلطة التشريع بهيئة تمثيلية سميت «مجلس النواب» وبمجلس للشيوخ يعيّن ربعَه رئيس الحكومة ويُنتخب أعضاؤه الباقون. وأناط السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية يعاونه الوزراء، والسلطة القضائية بالمحاكم. ونص الدستور على أن تمثل الطوائف بنحو عادل في الوظائف العامة وفي تشكيل الوزارة، من دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة. واللافت أن التمثيل العادل للطوائف في هذا الدستور لم يتضمن مجلس النواب. عُدل الدستور مرتين، الأولى عام ١٩٢٧ حين ألغي مجلس الشيوخ، وفي العام ١٩٢٩

حين مددت ولاية رئيس الجمهورية لتصبح ست سنوات غير قابلة للتجديد بعدما كانت لثلاث تجدد مرة.

انتخب شارل دبّاس، الأرثوذكسي، أول رئيس للجمهورية، بعدما توالى على السلطة منذ عام ١٩٢٠ أربعة حكام فرنسيين عيّنهم المفوض السامي، وجدد له لثلاث سنوات إضافية عام ١٩٢٩. أجريت أول انتخابات للمجلس التمثيلي للبنان الكبير عام ١٩٢٢.

كانت الليرة العثمانية قبل الحرب الكونية الأولى هي المتداولة رسمياً. بعد تفكك أوصال الرجل المريض، اعتمد الجنيه المصري بديلاً، مانحاً اللبنانيين ليس وسيلة للدفع فحسب، بل اسماً للنقود أيضاً، التي صارت تسمى «مصاري» بالعامية. منتدبة، صكت فرنسا عملة موحدة للبنان وسوريا معاً، سميت الليرة السورية. ربطت العملة الجديدة بالفرنك الفرنسي، وعين بنك لبنان وسوريا قيماً على إصدارها. في العام ١٩٢٤، بدأ لبنان بإصدار عملته المعدنية الخاصة، وفي العام ١٩٢٦ أصدر عملته الورقية. وبعد مضي ١٨ سنة تقريباً على إعلان لبنان الكبير، بلغت فكرة صك عملة وطنية خاصة سن الرشد، فاستقلت الليرة اللبنانية عن شقيقتها الليرة السورية استقلالاً ناجزاً ونهائياً من دون أن تكف ارتباطها بالفرنك.

تقاسم طائفي

خيم نوع من السلم الأهلي على حياة اللبنانيين طوال الفترة الفاصلة بين إعلان الدستور وانتزاع الاستقلال، وإن يكن سلماً مشوباً بثورات تطالب بالاستقلال تارة، أو تخرج معترضة على قرارات يطلقها الانتداب. توالت الحكومات، لكن قصيرة الحياة. في أيار ١٩٣٢، أوشك رئيس مجلس النواب الشيخ محمد الجسر، السني من طرابلس، أن يصبح رئيساً للجمهورية خلفاً لشارل دباس، بعد نيله تأييد نواب إميل إده، الساعي لقطع طريق الرئاسة على خصمه الشيخ بشارة الخوري.

حينذاك، حقق الجسر اختراقاً فعلياً حين حظي بتأييد النواب المسلمين والدروز والأرثوذكس، وهو اختراق استتبع بعودة البطريرك أنطوان بطرس عريضة عن اعتراضه المبدئي على وصول مسلم لرئاسة الجمهورية، مما دفع بالفرنسيين، الذين لم يكونوا ليرضوا بمحمدي على رأس الدولة، إلى التدخل، ليعلقوا الدستور ويحلّوا مجلس النواب ويمددوا لدباس رئاسته، قبل أن يعينوا بعد أشهر فرنسياً على رأس

السلطة لبضعة أسابيع، أتبعوه بحبيب باشا السعد. في العام ١٩٣٦، انتخب إميل إده رئيساً للجمهورية، وعين خير الدين الأحدب، السني، رئيساً للوزراء، ليكرس هذا المنصب للطائفة السنية منذ ذلك التاريخ، وإن باستثناءات. مطلع ١٩٣٧، أعيد العمل بالدستور. وفي ربيع ١٩٤٣، وبعد قلاقل حول التوزيع النيابي بين الطوائف، أرسي عرف توزيع المناصب بين المسيحيين والمسلمين بنسبة ستة مسيحيين إلى كل خمسة مسلمين، وذلك بعد بروز اضطرابات مردها توزيع المقاعد النيابية بين الطوائف التي ارتفع عدد المعترف رسمياً بها إلى سبع عشرة طائفة، بعدما كان نظام المتصرفية يعترف بست منها فقط. وقد ظل معمولاً بمعادلة الستة إلى خمسة حتى إقرار اتفاق الطائف، وثيقة المناصفة.

قيض للبلاد إنهاض اقتصاد تضافرت الحرب العالمية الأولى وأسراب الجراد على تدمير مقوماته. عادت الروح إلى الزراعة، وتطورت العمارة والتجارة والصناعة والصحافة، وشهدت الحياة السياسية قفزات، بالرغم من معوقات وضعها الانتداب. وعادت المصالح السياسية والاقتصادية لتصبح مساحة مشتركة تلتقي فيها المكونات الوطنية المختلفة، لا سيما في وجه الشركات الفرنسية، صاحبة الامتيازات الحصرية والمعفية من الضرائب، التي تحتكر توزيع الكهرباء وإدارة الترامواي وتسويق وصناعة التبغ (الريجي).

معاهدات فاستقلال

لم يدم هذا الحال طويلاً. بعد عقد على إعلانه، كان لبنان الكبير على موعد مع أول أزمة اقتصادية جدية، بدأت طلائعها بالوصول مطلع الثلاثينيات، لا سيما بفعل الأزمة العالمية التي نشأت عام ١٩٢٩ وكانت آثارها بيّنة على المستوى المعيشي اللبناني. شهدت تلك الفترة رفعاً للضرائب، وزيادة للرسوم الجمركية على الاستيراد، ما جعل كلفة استخدام مرفأ حيفا، بإدارة بريطانيا، أدنى من كلفة استخدام مرفأ بيروت. وأدى التسلط الفرنسي في الإدارة والضائقة الاقتصادية إلى احتجاجات وإضرابات، مما دفع البطريرك عريضة في شباط ١٩٣٦ إلى المطالبة بالاستقلال والحد من تجاوزات الفرنسيين السياسية والإدارية والاقتصادية، وقامت حركات مطلبية عدة في أرجاء البلاد، منها احتجاجات مزارعي التبغ في بنت جبيل، التي تحولت الى انتفاضة ضد الفرنسيين دفعت الزعيم عادل عسيران إلى القول في النبطية: «سوف نبتلع ٤٠ مليون فرنسي»!

رأى اللبنانيون أن حلم الاستقلال عن فرنسا يمكن أن يصبح حقيقة، مما حفز القيادات، والشعب، على السعي، جماعات وفرادى، إليه. أدّى هذا الحراك في ١٧ تشرن الثاني ١٩٣٦ إلى اعتراف فرنسا باستقلال وسيادة لبنان في إطار معاهدة تحالف بين البلدين بموافقة المجلس النيابي اللبناني. لكن الوثيقة اشترطت أن يكون لفرنسا مركز ممتاز دائم. ألحقت بالمعاهدة رسائل متبادلة بين رئيس الجمهورية إميل إده والمفوض السامي الكونت داميان دي مارتيل، منها الرسالتان الرقم ٦ و٦ مكرر، اللتان أكدتا ضرورة تمثيل مختلف الطوائف والمناطق اللبنانية تمثيلاً عادلاً في الحكومة والمناصب الإدارية العليا. لم تحدد الرسائل ماهية التمثيل «العادل» الواردة سابقاً في دستور ١٩٢٦ ولاحقاً في دستور ١٩٤٣ كما يلي: «... التماساً للعدل والوفاق، تمثل الطوائف، بصورة عادلة، في الوظائف العامة، وفي التشكيل الوزاري، دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار في مصلحة الدولة».

نصت المعاهدة على إدخال لبنان إلى عصبة الأمم قبل نهاية عام ١٩٣٩، لكن اندلاع الحرب الكونية الثانية حال دون ذلك. وقد وقعت المعاهدة بعد شهرين من توقيع معاهدة مماثلة مع سوريا على أثر ثورة عارمة شملت معظم المناطق السورية، وبدأت في العام ١٩٢٥. كان السوريون قد أسقطوا أثناء المفاوضة مع الفرنسيين مطالبتهم بضم لبنان مقابل دمج منطقتي الحكم الذاتي الدرزية والعلوية في الجمهورية السورية. وكانت تلك المرة الثانية التي يتخلى فيها السوريون عن لبنان، بعدما كان الفيصل قد سبق وفعل. كانت بريطانيا قد وقعت في العام ١٩٢٧ معاهدة مماثلة مع العراق الذي أعلن استقلاله عام ١٩٣٢، ودخل إلى عصبة الأمم. وأعلنت بريطانيا أيضاً اعترافها باستقلال مصر في آب ١٩٣٦. وكانت الثورة الفلسطينية الكبرى قد اندلعت عام ١٩٣٦ على خلفية مناهضة الهجرة اليهودية ومنع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود، والمطالبة بإنشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي.

لم تصدق فرنسا رسمياً على المعاهدة مع لبنان، هي الدولة التي تتعهد بمنح شعب استقلاله وتتهرب من التنفيذ كلما طُولبت به، متذرعة بأسباب أقواها أن الاستقلال لا يؤخذ جرعة واحدة، بل يمنح تدريجياً. صادر الفرنسيون القرار الوطني، وتدخلوا في الانتخابات مزورين، مقربين الموالين على غلاة الاستقلاليين والوحدويين، ممن عزلوا عن الإدارة والحكم. وهم عملوا على «فرنسة» الثقافة

الوطنية، وفرضوا لسانهم لغة رسمية. بدورهم، رفض الوحدويون الذوبان في الدولة الجديدة، واستمروا في المطالبة بالعودة إلى سوريا، وعقدوا المؤتمرات وجمعوا التواقيع على العرائض المناهضة، كان آخرها مؤتمر الساحل الثاني في سوريا عام ١٩٣٦، وهم قاطعوا الانتخابات والدخول في الإدارة والحكم. تلاشت تدريجياً مطالبة الوحدويين بالانضمام إلى سوريا، لتحل في مكانها، تدريجياً، مطالبتهم سلطات الانتداب بمعاملة سوية لجميع اللبنانيين، وقد استجاب الفرنسيون لبعضها آملين استمالتهم إلى كنف الانتداب.

كان السعي إلى الاستقلال المرتجى عاملاً موحداً بين الطوائف والفئات، وإن كان لكل منها نظرة له. نشأت أحزاب جديدة، غالبيتها مستوحاة من أحزاب قومية وعقائدية ناشئة في أوروبا كالنازية والفاشية والشيوعية والاشتراكية وغيرها. تأسس حزب الكتائب والحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب الشيوعي وحزب النجادة، وغيرها. استقطب بعض هذه الأحزاب طوائف معينة، فيما كان بعضها علمانياً عقائدياً، وبعضها الآخر ذا وجه عقائدي ومضمور طائفي. لم يبرز أي حزب شعبي لبناني في تلك المرحلة تستند دعوته إلى جمع الجمهور العريض للجمهورية وأن يكون عابراً للطوائف، وتبنّي الأحلام والمصالح المشتركة بين مكوّناته، وإن كان بعض الأحزاب العقائدية يسعى إلى ذلك.

الميثاق الوطني

وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق
سورة الأنفال ٧٢

طغت الرغبة في الاستقلال لدى المسيحيين والمسلمين على سائر المسائل الخلافية، حتى تلك التي تتعلق بالوحدة مع سوريا، وتوحد الجميع تحت رايات المواجهة مع سلطات الانتداب بالسياسة، وفي الشارع. تزامن ذلك مع انقسام في الصف العسكري الفرنسي، الذي تذابح جنوده في عام ١٩٤١ بين مؤيد لفيشي الخاضعة للنازية ومؤيد لفرنسا الحرة بقيادة شارل ديغول تحت مظلة الحلفاء. رأى ديغول وبريطانيا أن في استقلال لبنان فرصة سانحة لإبعاد الآخر. وهكذا تقاطعت المصالح الكبرى مع الأحلام الوطنية المحلية. لم يفوت الاستقلاليون الفرصة، فأفادوا منها ووحدت الأحزاب والشخصيات المختلفة جهودها (كحزب الكتائب وحزب النجادة مثلاً وعند سجن الزعماء في راشيّا) وأعلنوه استقلالاً في ٢٢

تشرين الثاني ١٩٤٣، بعد مواجهة مع الفرنسيين في البرلمان وفي الشارع، استتبع بضغط بريطاني على حكومة فرنسا الحرة للقبول بإعلان الاستقلال والإفراج عن المعتقلين في راشيا. نال الاستقلال اعتراف مصر وبريطانيا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، جلت القوات الفرنسية عن البلاد نهائياً عام ١٩٤٦، إثر ضغط أميركي وبريطاني.

نتاج التراكم

سنة ١٩٤٣، لم يبن اللبنانيون صيغة، بل بدأوا مرحلة إنتقالية جديدة في تاريخهم

حسين الحسيني

لم يكن ميثاق الوفاق الوطني بين الرئيس بشارة الخوري والرئيس رياض الصلح وليد لحظته، بل كان نتاج تفاهمات بدأت منذ أن وضعت كل الفئات اللبنانية الاستقلال فوق كل اعتبار. فمنذ منتصف الثلاثينيات، توالت بانتظام اجتماعات بين تيارات باحثة عن قواسم مشتركة بين مختلف العائلات الروحية والعقائدية، أفضت إلى إجماع القيادات على الانتماء للكيان اللبناني. في العام ١٩٣٧ شكل المحامي والكاتب الصحافي والنائب السابق وأحد طلائع الدعاة لقيام لبنان يوسف السودا لقاء من أصحاب الرأي من مسيحيين ومسلمين لصياغة وثيقة توحد الصفوف والجهود والأهداف. وبعد اجتماعات توالت سنتين، توصلوا إلى اتفاق على مبادئ عامة باسم «الميثاق الوطني اللبناني»، وقّعوه في ٣ آذار ١٩٣٩. نادت الوثيقة باستقلال لبنان بحدود «لبنان الكبير»، وتعزيز علاقاته بالدول العربية، من دون أن يفقد كيانه الخاص، والمساواة بين أبنائه على أساس العدالة والكفاءة، لا على أساس طائفي.

لم تنشر الوثيقة وتوقف نشاط اللقاء عند اندلاع الحرب العالمية الثانية. وفي أواخر العام ١٩٤١، شهد الصرح البطريركي مؤتمراً أفضى إلى نتائج مشابهة لمضمون وثيقة لقاء السودا. وقبيل إعلان الاستقلال عقد ميثاق شرف بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح لتنظيم العلاقة الوطنية، اتفق على معظمه في القاهرة التي كانت حكومتها تشارك في مسعى استقلال لبنان بتشجيع من البريطانيين. لم يكتب أو ينشر ما سمي «الميثاق الوطني» لكن ما سرب عنه، وأجمع عليه المطلعون عليه آنذاك، أنه تضمن أن يتخلى المسيحيون عن طلب الحماية الأجنبية وأن يتخلى المسلمون عن طلب الوحدة مع سوريا أو الوحدة العربية، وأن يرضيا بالعيش

المشترك ضمن وطن مستقل وبتساوي الحقوق والواجبات. تضمّن الميثاق أنّ لبنان بلد لا يُجتزأ من العالم العربي ولا يجوز له أن يقطع علاقته الثقافية مع الغرب. لم يتأكد كونُ الميثاق قد تضمّن أيضاً التوزيع الطائفي للرئاسات وتكوين مجلس النواب، لكن العرف كان قد أُرسي، ورضي به الجميع، ولا يزال متبعاً مع بعض التعديلات. وتضمن البيان الوزاري الأول لحكومة الرئيس رياض الصلح روحية هذا الميثاق (٨ تشرين الثاني ١٩٤٣).

الفصل الثالث

الصيغة اللبنانية: نشوؤها وانتكاسها

حذار أن نذهب في إفساد الحاضر إلى حدّ إفساد التاريخ غسان تويني

تبلورت «الصيغة اللبنانية» بدءاً من أعراف الميثاق الوطني والدستور، مروراً بالممارسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبتطور نمط العيش والانفتاح على الداخل والخارج، وصولاً إلى ميثاق الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) حتى أضحت، من دون أن يجري تعريفها بنص محدد، نقطة التقاء لمعظم المكونات السياسية والاجتماعية والطائفية والمناطقية. إنَّ لكل لبناني تعريفاً خاصاً للصيغة، يجسّد ما يحب في وطنه، وما يتمنى له، أو، على الأقل، ما ينتظر منه. تمسك اللبنانيون بالصيغة وتغنّوا بها، مفاخرين بعبقريتها، مبالغين أحياناً في وصف فرادتها وتعداد نجاحاتها، ومتجاهلين ثغراتها، وسوء تطبيقها، وجنوحهم إلى تجاوزها كلما سنح ظرف. كلما اختبر الوطن أزمة، جاء من يقول، في الداخل والخارج، إن الصيغة - الحلم كابوس، أو، في أقل تقدير، سراب يمني اللبنانيون النفس به، حالهم حال الربان تأسره عروس البحر. لقد استعملت الصيغة اللبنانية، بحلّتها المثالية، نموذجاً يحتذى به، ومنه الآخرون يتعلمون. اقترحها الفلسطينيون بديلاً للتكوين العنصري الصهيوني لدولة إسرائيل، مما جعل كثيرين يتخوفون على الصيغة من تدخّل إسرائيلي فيها لإفشالها. كذلك، اقترحها البعض نموذجاً يبنى عليه دستور عراق ما بعد صدام حسين. وأصبحت «اللبننة» تعني التوافق بين مكوّنات مختلفة داخل

كيان وطني واحد، وتعني عكسه أيضاً، أي تمزق هذا الكيان. ومن حين إلى آخر، تطفو على سطح الجدلية السياسية دعوات إلى تعديل الدستور وميثاق الوفاق الوطني (اتفاق الطائف)، سعياً إلى حماية الصيغة اللبنانية.

القسم الأول: تعريف الصيغة

لبنان واحد لا لبنانان صائب سلام

إذا كانت «الصيغة اللبنانية» قد انطلقت كمعادلة لتقاسم مراكز الحكم والمغانم العامة بين الطوائف، فإنها تطوّرت مع الوقت لتشكل أرضية ثوابت جامعة. لم يضع اللبنانيون مسرداً بنقاط الالتقاء بينهم، في حين أن جهود من يمثلهم انصبت في معظم الأحيان على تسليط الضوء على ما يفرّقهم.

ينبغي الاعتراف، هنا، بأن لكل لبناني «صيغته اللبنانية» الخاصة. مع ذلك، فإن هذه الصيغ كلها تتقاطع في ما بينها، بحيث يمكن الإشارة في النهاية إلى ملامح محددة لما يشبه الصيغة الواحدة الجامعة، التي تمثل حصيلة السواد الأعظم من «الصيغ اللبنانية». وبالوسع إيجاز أبرز ما تحمله هذه الصيغة الواحدة اليوم من مفاهيم ومسلّمات، كالآتي:

١) التمسك بالاستقلال

لبنان باق، باق، باق فؤاد السنيورة

لبنان وطن سيّد حرّ مستقلّ، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور والمعترف بها دولياً. أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين (من مقدمة الدستور). **لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة** (المادة الأولى من الدستور). **لا يجوز التخلي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنه** (المادة الثانية من الدستور). **يقسم رئيس الجمهورية عند استلامه مقاليد الحكم على الحفاظ على الاستقلال** (المادة ٥٠ من الدستور)

ليس بين المكوّنات السياسية اللبنانية الأساسية من يطالب بصيغة وطنية معيّنة إلا واستقلال البلد بحدوده الحالية من ثوابتها، على الأقل جهاراً، بالرغم من الحروب الداخلية المتتالية والمناكفات والانقسامات الوطنية

الحادة. لقد أصبحت القيادات الإسلامية من أشد المتمسكين بوحدة البلد واستقلاله، حتى عندما جاء من يهمس في أذن القيادات المسيحية بفرضية التقسيم، وكذلك الأمر خلال سيطرة سوريا على لبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية ولحين انسحابها. لم تفوّت الطبقة السياسية فرصة إلا وأكدت التزامها بالاستقلال، ونظّمت العروض العسكرية والاستقبالات الرسمية في القصر الجمهوري في المناسبة، حتى في أشد الظروف خطورة على وحدة البلاد.

٢) الحرية

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد (مقدمة الدستور). **الحرية الشخصية مصونة وفي حمى القانون ولا يمكن أن يقبض على أحد أو يُحبس أو يوقف إلا وفقاً لأحكام القانون، ولا يمكن تحديد جرم أو تعيين عقوبة إلا بمقتضى القانون** (المادة الثامنة من الدستور)

اللبنانيون، كباقي الشعوب، يتشددون في التمسك بالتفسير الواسع للحرية، أي إن حدودها تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين.

لقد أثبتت التجارب العديدة والأليمة قبول غالبية المواطنين حرية الآخرين وموجبات اختلاف الآخرين عنهم، إلى حد مشاركتهم عاداتهم ومدارسهم ومستشفياتهم وأعيادهم وأفراحهم وأتراحهم وحتى، في بعض الأوقات، صلواتهم.

في الرأي

حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون (المادة ١٣ من الدستور)

يعبر اللبنانيون، منذ الاستقلال، عن رأيهم حراً في كافة المسائل، وإن شابت هذا التعبير بعض الشوائب. وهم أحرار في إنشاء الجمعيات على أنواعها، وفي إصدار المطبوعات الصحافية وكتابة المناشير وتوزيعها، وفي تشكيل الأحزاب (بالرغم من تقييد شهدته فترات محددة)، وفي تنظيم المظاهرات (وإن تخلل بعضها أعمال عنف أو قمعتها السلطات)، وفي العمل السياسي العام، وفي المبادرات الاجتماعية وغيرها.

في المعتقد

حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى. تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها، على ألّا يكون في ذلك إخلال بالنظام العام، وهي تضمن أيضاً للأهلين، على اختلاف مللهم، احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية (المادة التاسعة من الدستور)

حرية المعتقد متاحة لجميع أتباع الديانات السماوية وطوائفها، ومنهم اللبنانيون اليهود بعد إنشاء الدولة الصهيونية. وقد نظمت قوانين الأحوال الشخصية على نحو يتيح لكل طائفة تسيير أمور أتباعها حسب معتقداتها وطقوسها، في حين يجري غض النظر عن عقود الزواج المختلط الذي قد لا يتوافق معها، بل والاعتراف بشرعيته إذا عقد الزواج خارج البلاد. وللبنانيين على اختلافهم حق بناء مراكز ودور العبادة، وإنشاء الجمعيات وإقامة الاحتفالات الدينية ورفع الشعائر والنصب، وغيرها من المظاهر والعادات.

في مكان الإقامة وحق التنقل

أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين (مقدمة الدستور)

لا يفرض القانون قيداً على حق أي مواطن بالتملك أو بالسكن في أي بقعة من بقاع الوطن يختار، ولا يعيق حريته في التنقل منها وإليها. أنشأ هذا الحق اختلاطاً سكانياً بين الطوائف في المدن والبلدات، كما أدى إلى ظهور لهجة لبنانية خالصة، جاءت مزيجاً ملطّفاً من لهجات المناطق.

يكفل القانون العام أيضاً حرية اختيار المأكل والمشرب والملبس، مما قاد إلى امتزاج عادات السكان وتقاليدهم، يدل على هذا الامتزاج جنوحهم إلى التمثل بعضهم ببعض. لكن الحرب الداخلية التي أدت إلى تهجير عشرات الآلاف من أماكن سكنهم، أحدثت فرزاً طائفياً جغرافياً أدى إلى تباعد في العلاقات بين أبناء الطوائف. وبعد انتهاء الحرب، عاد الاختلاط علاقاتياً وفي أماكن العمل، لكن الفرز الطائفي

بقي على حاله في المسكن، وظلت إعادة الاختلاط في أماكن السكن نادرة يشوبها الحذر.

في الممارسة السياسية

يشارك المواطنون بكثافة في العملية الانتخابية ويناصرون من يشاؤون علانية، وليس نادراً أن تجد داخل البيت الواحد توجهات سياسية مختلفة ومتعارضة.

كما أن ثمة عدداً غير قليل من التيارات الحزبية التي استطاعت استقطاب أعضاء ومناصرين، وخاضت انتخابات نيابية وبلدية ونقابية.

في النشاط الاقتصادي

يعتمد الاقتصاد اللبناني حرية التعاقد والانفتاح على الداخل والخارج، ويتخذ منهجاً قوامه المبادرة الفردية والجماعية، وحرية استخدام العمالة (وفق قانون العمل)، ونقل البضائع، ويعتمد العملات الوطنية (والأجنبية، وإن كانت مقيدة قانوناً) وسيلة للتبادل في داخل الوطن والعملات الأجنبية خارجه، ولا يضع قيوداً على دخول وخروج العملات المحلية والأجنبية. ولكل مواطن حرية اختيار أي مهنة يمارس (وفق الشروط والضوابط المهنية والقانونية الخاصة بها) وأي خبرات يكتسب، وله أن يشرع في إنشاء المؤسسات والشركات على أنواعها.

في الثقافة

للمواطن أن ينهل من أي ثقافة يختار، وأن يتحدث بأي لغة يشاء، وإن ظلت العربية اللغة الرسمية. له أيضاً حرية تعليم أولاده حيث يختار (مدارس رسمية، علمانية، دينية، وغيرها) واكتساب أي خبرات يريد.

٣) اعتناق نظام جمهوري ديمقراطي انتخابي يتيح تداول السلطة

اتفق اللبنانيون على نظام جمهوري ركائزه:

- رئيس للجمهورية يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه. هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن والقائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء (المادة ٤٩

من الدستور). وينتخب رئيس الجمهورية من قبل مجلس النواب لولاية من ست سنوات، ولا يحق له الترشح للمنصب ثانية إلا بعد انقضاء ولاية كاملة.

- تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء ويُعين رئيسها من قبل رئيس الجمهورية بعد استشارات نيابية أصبحت ملزمة بعد اتفاق الطائف، وتُعين الحكومة بعد استشارات نيابية غير ملزمة بتوقيع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيلها. على الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ صدور مرسوم تشكيلها. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها أو اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيّق لتصريف الأعمال. يوقع رئيس مجلس الوزراء مع رئيس الجمهورية جميع المراسيم ما عدا مرسوم تسميته رئيساً للحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة (المادتان ١٦ و٦٥ من الدستور).

- تتولى السلطة المشترعة هيئة واحدة هي مجلس النواب. عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء ولا يجوز أن تربط وكالته بقيد أو شرط من قبل منتخبيه. لمجلس النواب ومجلس الوزراء حق اقتراح القوانين. لا ينشر قانون ما لم يقرّه مجلس النواب. يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفقاً لقوانين الانتخاب المرعية الإجراء. وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، ونسبياً بين طوائف كل من الفئتين، ونسبياً بين المناطق (المواد ١٦ و١٨ و٢٤ و٩٥ من الدستور). حددت ولاية مجلس النواب بأربع سنوات وأجريت الانتخابات بانتظام ما عدا خلال الحرب الأهلية (مددت ولاية مجلس النواب مرات عدة ابتداءً من العام ١٩٧٦ لغاية عام ١٩٩١ حين عُين نواب بدلاً من المتوفين وإكمالاً لعدد النواب الذي أصبح ١٠٨ نواب وفقاً لاتفاق الطائف، وجرت الانتخابات عام ١٩٩٢ لمجلس مكون من ١٢٨ نائباً). ومُدّد لمجلس النواب مرتين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤. منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٧٥، كانت المنافسة جدية في الانتخابات النيابية، وأتاحت تداول السلطة بالرغم من تدخل المسؤولين في كثير من الأحيان واستعمال الرشوة الانتخابية وبعض الشوائب الأخرى،

وكانت الحياة البرلمانية فاعلة إذ كان هناك نشاط كبير في التشريع وفي مساءلة الحكومة.

خفت دور مجلس النواب خلال الحرب وبعدها خلال الحقبة السورية. بعد خروج السوريين من البلاد، أفضت الانتخابات إلى قيام تكتلات نيابية تمحورت حول عدد ضئيل من القيادات الطائفية، مما استوجب توافقاً بينها قبل اشتراع أي قانون، مما جعل مناقشة مشاريع القوانين في مجلس النواب أقرب إلى الفولكلور منها إلى أداء الوظيفة الاشتراعية الأساسية، وأصبح التصويت صورياً، وأصاب عمل المجلس الشلل طويلاً.

٤) فصل الدين عن الدولة (باستثناء الأحوال الشخصية)

أؤمن بلبنان إيماني بالله تعالى شارل الحلو

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية (مقدمة الدستور). **كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم** (المادة السابعة من الدستور). **حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام، وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصي والمصالح الدينية** (المادة التاسعة من الدستور)

الدولة لا دين لها، وخلا قوانين الأحوال الشخصية والأعياد الرسمية الدينية المنشأ وتخفيض ساعات العمل في الدوائر الرسمية يوم الجمعة والتعطيل يوم الأحد وقسم اليمين، لا يفرض على المواطنين قوانين أو قرارات من منطلق ديني أو تماشياً مع طقوس دينية أو طائفية.

استثني من هذه الثوابت قانون الانتخابات النيابية، وعُرف الانتماء الطائفي المحدد للرؤساء ووجوب احترام المناصفة بين المسيحيين والمسلمين، والتمثيل النسبي للطوائف في كل من الفئتين، للوزراء والمديرين العامين من الدرجة الأولى.

تقبلت الغالبية العظمى من اللبنانيين هذه الثوابت، في حين أبدى اللبنانيون بغضهم للطائفية السياسية ودعوا إلى إلغائها في مناسبات عدة وعبر ممثليهم،

في الدستور وفي بعض البيانات الوزارية بما فيها البيان الوزاري الأول لحكومة الرئيس رياض الصلح الذي تضمن التالي:

«ومن أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها، فإن هذه القاعدة تقيد التقدم الوطني من جهة وتشوه سمعة لبنان من جهة أخرى فضلاً عن أنها تسمّم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني.

وقد شهدنا كيف أن الطائفية كانت في معظم الأحيان أداة لكفالة المنافع الخاصة كما كانت أداة لإيهان الحياة الوطنية في لبنان إيهاناً يستفيد منه الأغيار. ونحن واثقون أنه متى غمر الشعب الشعور الوطني الذي يترعرع في ظل الاستقلال ونظام الحكم الشعبي يقبل بطمأنينة على إلغاء النظام الطائفي المضعف للوطن.

إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان. وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة بإذن الله. ومن الطبيعي أن تحقيق ذلك يحتاج إلى تمهيد وإعداد في مختلف النواحي، وسنعمل جميعاً بالتعاون تمهيداً وإعداداً حتى لا تبقى نفس إلا تطمئن كل الاطمئنان إلى تحقيق هذا الإصلاح القومي الخطير».

لكن أيّاً من القوى السياسية أو الحكومات المتعاقبة لم يعمل جدياً لنبذ الطائفية السياسية. وكرر اتفاق الطائف ضرورة العمل على إلغائها بنص هو التالي: «إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية.

مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية. ويتم في المرحلة الانتقالية إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها، وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة، وإلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية».

باستثناء إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية، بقيت هذه القرارات حبراً على ورق.

٥) وضع القوى الأمنية تحت إمرة السلطة السياسية

مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة (المادة ٦٥ من الدستور)

في وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) عام ١٩٨٩، أقر المجتمعون قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني حيث تقوم الحكومة ببسط سلطة الدولة على الأراضي كلها بواسطة قواتها الذاتية، وحل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية. وأكدت الوثيقة أن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن، وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته، وأن تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء، وأن يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي، وأن يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها. تخضع القوات المسلحة لسلطة مجلس الوزراء وقائدها الأعلى هو رئيس الجمهورية الذي يرأس المجلس الأعلى للدفاع. نجح الجيش وقوى الأمن الداخلي في معظم الأوقات في النأي بالنفس عن الصدامات الداخلية، خصوصاً خلال أحداث عام ١٩٥٨ والجزء الأكبر من حروب ١٩٧٥ حتى ١٩٨٩، التي انتهت بجيش مفكك على شيء من انقسام. بالرغم من انحياز بعض القوى المسلحة لصالح أفرقاء في الحرب الداخلية، واتهام جزءٍ من اللبنانيين الجيش بانحيازه، ظل اللبنانيون مصرّين على عدم منح القوى العسكرية السلطة، وباستثناء اشتراك بعض العسكريين في محاولة انقلاب نظّمها الحزب السوري القومي الاجتماعي عشية رأس السنة ١٩٦١/١٩٦٢ ومحاولة انقلاب اللواء الركن عبد العزيز الأحدب، قائد منطقة بيروت، عام ١٩٧٦، لم يحاول أيّ عسكري الوصول عنوة إلى السلطة، وذلك بالرغم من نفوذ أجهزة الاستخبارات، خصوصاً في العهد الشهابي والحقبة السورية، التي ظلت موالية للسلطة السياسية. وانتخب المجلس النيابي ثلاثة قادة للجيش رؤساء للجمهورية (فؤاد شهاب وإميل لحود وميشال سليمان) حكموا بصفتهم المدنية. كما أن قائد الجيش فؤاد شهاب عيّن رئيساً لحكومة انتقالية

عام ١٩٥٢ أمنت انتخاب رئيس مدني جديد للجمهورية بعد استقالة الرئيس بشارة الخوري. وعين قائد الجيش ميشال عون رئيساً لحكومة عسكرية عند فشل انتخاب خلف للرئيس أمين الجميل.

بين الخمسينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، شهدت دول عربية كثيرة انقلابات عسكرية (في مصر والسودان والجزائر وليبيا وسوريا والعراق واليمن وموريتانيا) أحدثت ردات فعل سلبية بين اللبنانيين وقوّت عزيمتهم لمناهضة أي عسكرة للنظام، خصوصاً بعد ما ظهر من قمع هذه الأنظمة لشعوبها وانهزامها أمام العدو الإسرائيلي وفشلها في تحقيق إنجازات اقتصادية وتنموية.

٦) الحداثة والانفتاح الثقافي والاقتصادي على باقي العالم

حبت الجغرافيا اللبنانيين بلداً يتوسط ثلاث قارّات وعدة حضارات، وهم راكموا عبر التاريخ خبرات ثمينة في التجارة الخارجية. هذا الإرث أرسى أسس علاقات تجارية وعسكرية وثقافية وسياسية وطيدة مع بلدان وحضارات دانية وقصية. تبادل اللبنانيون مع أهل البلاد التي كانوا يقصدون، ومع كل من قصدهم تاجراً أو سائحاً أو رحالة أو غازياً، المعارف والخبرات والحرف والمهن والعلوم والآداب والفنون والعادات وأساليب العيش من مأكل ومشرب وملبس وعمارة.

تطورت السياحة منذ القدم، وسعى اللبنانيون دوماً إلى السفر وإلى استقطاب الزائرين. أدرك اللبنانيون أهمية الانفتاح على الغير، داخلياً وخارجياً، ولمسوا مدى الغنى المادي والمعنوي الذي يدرّه التعاطي الإيجابي مع الغير، وحرصوا امتداد تاريخهم القديم والحديث على التواصل مع شتى المجتمعات.

هاجر عدد كبير من اللبنانيين في أوقات الشدة إلى ملاذات قريبة وأخرى قصية كأميركا الجنوبية وأستراليا وغرب أفريقيا، مما ساهم في إغناء وطنهم الأم وأدّى إلى تبادلات مع بلاد المهجر في شتى المجالات. ساهم هذا الانفتاح على الخارج في اكتساب اللبنانيين معرفة وخبرات مكّنتهم من مجاراة نظرائهم في الدول المتقدمة، كما ساهم داخلياً بقبول أكبر لبعضهم بعضاً.

٧) الانتماء إلى العالم العربي وعدم الانحياز لأي من مكوّناته

نعمل لما يغنيه ولا يلغيه رشيد كرامي

لبنان عربي الهوية والانتماء وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها (مقدمة الدستور). **اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية** (المادة ١١ من الدستور).

إن إخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده أبناؤه الأباة الوطنيون، نحن لا نريده للاستعمار مستقراً، وهم لا يريدونه للاستعمار إليهم ممراً، فنحن وهم إذن نريده وطناً عزيزاً مستقلاً سيداً حراً (البيان الوزاري الأول لحكومة رياض الصلح)

تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليميّة والدوليّة وتجنيبه الانعكاسات السلبيّة للتوتّرات والأزمات الإقليميّة، وذلك حرصاً على مصلحته العليا ووحدته الوطنيّة وسلمه الأهلي، ما عدا ما يتعلق بواجب التزام قرارات الشرعيّة الدوليّة والاجماع العربي والقضيّة الفلسطينيّة المحقّة، بما في ذلك حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم وعدم توطينهم (المادة ١٢ من إعلان بعبدا)

أرسيت أسس الحياد اللبناني في الصراعات العربية أول مرة في العام ١٩٢٠ في الوثيقة التي أجهضها الفرنسيون، وكان قد اتفق عليها بين أعضاء مجلس إدارة جبل لبنان والمسؤولين السوريين، وشدّدت على الحياد السياسي للبنان بحيث لا يُحارِب ولا يحارَب ويقف بمعزل عن كل تدخل عسكري.

تشعر أغلبية اللبنانيين بالانتماء إلى العالم العربي وإن بنسب متفاوتة، كما أن لدى أقلية غير ضئيلة منهم توجساً من العروبة، مما جعلهم يرون إلى أنفسهم (وحتى إلى بلدهم) على أنهم فينيقيون أو فرنسيون أو ببساطة لبنانيون غير عرب. إن لتوجس هؤلاء اللبنانيين أسباباً متشعبة وتاريخية تستأهل وحدها كتاباً (وقد صدرت بالفعل دراسات وكتب عدة حول هذه القضية) ولا يمكن إيجاز خلاصاتها في فقرة واحدة، لكن يمكن رد هذه النزعة إلى أسباب تاريخية معظمها نابع من ذاكرة المجازر التي تعرض لها المسيحيون من غزاة لأرضهم ومدنهم وبلداتهم وقراهم، وبين الغزاة أطراف عربية وإسلامية. كما أن بعض المسيحيين يخشون الذوبان في بحر من المسلمين في حال نشوء شكل من أشكال الوحدة العربية (أو الإسلامية) مما يجعلهم أقلية صغيرة فلا يتمكنون حينها من الدفاع عن حقوقهم إذا هدرت. هذه المسألة الشائكة ظلت عائقاً عالقاً بين قسم من المسيحيين وباقي اللبنانيين من

معظم الطوائف، لدرجة أن دستوري عام ١٩٢٦ وعام ١٩٤٣ لم يتضمنا أي إشارة إلى عروبة لبنان باستثناء اعتماد العربية لغة رسمية. وتضمّن ما سُرّب عن الميثاق الوطني (١٩٤٣) أن يتعاون لبنان مع الدول العربية إلى أقصى الحدود ضمن إطار السيادة والاستقلال الكاملين، وحدد أيضاً أن لبنان ذو وجه عربي، ولغته هي العربية، وهو جزء لا يتجزأ من العالم العربي، له طابعه الخاص، وهو، على عروبته، لا يجوز له أن يقطع علاقته الثقافية التي أقامها مع الغرب والتي كانت سبباً في تقدمه. وقد عُدّل الدستور في العام ١٩٩٠ عقب اتفاق الطائف وأدخلت الإشارة الواضحة إلى عروبة لبنان في مقدمته. خفتت مقاومة الانتماء العربي بعد تبدد أحلام الوحدة العربية، وتجذّر قطرية الدول العربية، وإخفاق الجامعة العربية في تحقيق أي إنجاز وحدوي حقيق، بحيث إن إنشاء سوق عربية مشتركة، وفق النموذج الأوروبي، وهو أضعف إيمان درجات التكامل العربي، لم ير النور، في حين أن لا صيغة توحيد عربية تلوح في الأفق. اطمأن المسيحيون لفترة طويلة إلى ابتعاد خطر الذوبان إلى أن ظهرت الحركات التكفيرية ونجحت في تهجير مسيحيي العراق وسيطرت على أجزاء واسعة من سوريا، وهاجمت الحدود اللبنانية فوصلت طلائعها إلى طرابلس وغيرها من المناطق.

لم يشترك لبنان فعلياً في الحروب العربية المشتركة ضد الكيان الصهيوني (إلا شكلياً في العام ١٩٤٨)، بل جابه منفرداً الاعتداءات الإسرائيلية على أرضه واحتلالها، ما خلا بعض المواجهات الشكلية للقوات السورية المرابضة في لبنان عام ١٩٨٢. كانت سياسة لبنان الخارجية عربية بامتياز، وعوّل العرب كثيراً على الديبلوماسية اللبنانية في كثير من المحافل والمؤتمرات والمنظمات الدولية والبرلمانية.

لم يدخل لبنان في أي من المحاور العربية والخلافات المتكررة بينها، باستثناء تأييد الرئيس كميل شمعون «مبدأ أيزنهاور»، أي تأييد الغرب في وجه المد الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي، وفي المنحى نفسه جس نبض للانضمام إلى حلف بغداد بقيادة بريطانيا، مما دفع البلاد إلى الفتنة. وبالرغم من حياده، أو بسببه، كان لبنان ملجأ للعرب الهاربين من قمع حكوماتهم ولبعض من قياداتها التي أطاحت بها انقلابات عسكرية، خصوصاً السوريين

منهم، مما عرّض العلاقات مع سوريا في كثير من الأحيان إلى اضطرابات أنتجت توجس السلطات السورية من نوايا لبنان.

٨) اتباع نظام اقتصادي حر وإنماء جميع أرجاء الوطن

النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة. الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام (مقدمة الدستور). **الملكية في حمى القانون فلا يجوز أن يُنزع عن أحد ملكه إلا لأسباب المنفعة العامة في الأحوال المنصوص عليها في القانون وبعد تعويضه منه تعويضاً عادلاً** (المادة ١٥ من الدستور)

اعتمد سكان لبنان منذ القدم على المبادرة الفردية في الزراعة والتجارة والصناعة والخدمات وتعلقوا بأرضهم واستثمروا في العقار. قاوموا تاريخياً محاولات تقييد نشاطهم الاقتصادي ودفعوا الجزية والضرائب ثمناً لحريتهم، خصوصاً الاقتصادية. تاجر اللبنانيون بعضهم مع بعض ومع الشعوب القريبة والبعيدة. هذا الإرث جعل منهم أشد حرصاً على نظام اقتصادي يكفل لهم حرية التعاقد والتجارة ونقل البضائع وانتقال الأشخاص وامتلاك أدوات الإنتاج. ويشمل هذا الحرصُ التملكَ العقاري الذي طالما كان، ولا يزال، سبيلاً إلى حفظ المدخرات الشخصية والثروات العائلية. وما زال اللبنانيون يرفضون تدخل الدولة في شؤون أعمالهم وينتفضون عند محاولة السلطات تقييد، أو حتى تنظيم، القطاعات الاقتصادية.

يفضّل أكثرية اللبنانيين العمل في القطاع الخاص لأنه يمنح رواتب أعلى ويثمن الإنتاجية ويمنح حرية الانتقال من رب عمل إلى آخر وحتى من مهنة إلى أخرى، في حين أن القطاع العام يمتاز بديمومة شبه مضمونة للوظيفة.

لم تنجح الدولة في إنماء المناطق بطريقة سوية، فحظيت المدن والمناطق الناشطة اقتصادياً بالحصة الطاغية من اهتمام الدولة ومواردها كما من نسبة الأموال التي يستثمرها القطاع الخاص، مما أدى إلى هجرة كبيرة من الريف إلى مراكز العمل في المدن، زاد ذلك من قلة الاستثمارات والمشاريع العامة في المناطق الريفية. يتفق معظم اللبنانيين على ضرورة إنماء المناطق، لكنهم عملياً لم يجهدوا بما يكفي لتحقيق هذه الغاية.

٩) تكافؤ الفرص والمسؤوليات بين جميع المواطنين

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على (...) المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل. أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك (مقدمة الدستور). **كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم** (المادة السابعة من الدستور)

لكل لبناني الحق في تولّي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون (المادة ١٢ من الدستور). **تفرض الضرائب العمومية ولا يجوز إحداث ضريبة ما وجبايتها في الجمهورية اللبنانية إلا بموجب قانون شامل تطبق أحكامه على جميع الأراضي اللبنانية دون استثناء** (المادة ٨١ من الدستور)

بالرغم من المناكفات، وأحياناً المنافسة الطائفية، يتوق اللبنانيون إلى إرساء دولة قانون تعامل جميع المواطنين بسوية، فلا ينال أو يصيب أحدهم إلا ما يستحقه بالعدل، وألّا يستفيد من، أو يتعرض، إلى تمييز طائفي أو مناطقي أو زبائني.

بالرغم من حصول بعض الطوائف على امتيازات في حقبات، لم يصرْ إلى قوننة أي تفرقة بين اللبنانيين إلا في قانون الانتخابات الذي حدد طوائف المقاعد النيابية، ولم يرد في الدستور أو أي من القوانين أي نص يحدد طوائف الرؤساء أو غيرها من المناصب الرسمية ما عدا المناصفة بين المسيحيين والمسلمين (بعد اتفاق الطائف) ومعادلة ستة مسيحيين مقابل خمسة مسلمين قبله.

١٠) إرساء دولة القانون والمؤسسات واستقلالية القضاء

الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية. النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها (مقدمة الدستور). **كل اللبنانيين سواء لدى القانون** (المادة السابعة من الدستور). **لا ينشر قانون ما لم يقرّه مجلس النواب** (المادة ١٨ من الدستور). **السلطة القضائية تتولاها المحاكم وتحفظ بموجبه للقضاة وللمتقاضين الضمانات اللازمة. والقضاة مستقلون في إجراء وظيفتهم وتصدر القرارات والأحكام من قبل كل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني** (المادة ٢٠ من الدستور)

القضاء اللبناني إحدى السلطات الثلاث ذات الكيان المستقل والتي لا تخضع إلّا للقانون. راكم لبنان عبر الزمن قوانين وهيئات وإجراءات عدلية موروثة من قوانين العثمانيين والفرنسيين وما قبلهما، وطوّر قوانين حديثة. كما تأثر القضاء بالمعاهدات الدولية التي ارتبط بها لبنان، وخصوصاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمبادئ الأساسية الخاصة باستقلال القضاء والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وخلال فترات طويلة، كانت سمعة المحاكم وإجراءاتها وأحكامها واستقلاليتها برّاقة، وحظي القضاة والمحامون الكبار باحترام وإجلال المجتمع. أصيب القضاء، كما معظم القطاعات العامة الأخرى، بانتكاسة كبيرة من جراء الحرب ومن ثم تداعيات الوصاية السورية وتراجع المراقبة. أنشأت الدولة مؤسسات لإدارة الشؤون العامة بدأت خلال عهد السلطنة العثمانية، مروراً بالانتداب الفرنسي، وبعد نيل الاستقلال، ومن ثم في عهد الرئيس فؤاد شهاب. ومن أبرز هذه المؤسسات: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ومجلس الخدمة المدنية، ومصرف لبنان، والتفتيش المركزي، وإدارة المناقصات، وشركة كهرباء لبنان، ومديرية التنظيم المدني، وعدد كبير من المؤسسات الأخرى. لم يأت أداء بعض هذه المؤسسات بقدر المرتجى، خصوصاً بعد اندلاع الحرب عام ١٩٧٥. لكن اللبنانيين لا يزالون يعتبرون أن دولة القانون والمؤسسات هي المدخل الرئيس لإعادة تنظيم الدولة، ومما يدل على ذلك وجود هذا البند كلازمة في معظم بيانات وبرامج الأحزاب الفاعلة على اختلافها.

١١) الحماية الاجتماعية

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم (...) على العدالة الاجتماعية. الإنماء المتوازن للمناطق (...) اجتماعياً (...) ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام (مقدمة الدستور)

الإنصاف الاجتماعي ومحاربة الفقر ورفع مستوى التنمية الاجتماعية لدى الطبقات المعدمة والفقيرة في صميم الوجدان الوطني، يدل على ذلك العددُ الكبير من المؤسسات الأهلية التي تكرس جهودها للعمل الخيري والتي تشمل نشاطاتها مكافحة العوز في الطبابة والتعليم والتغذية والملبس والسكن، والتصدي للعنف الأسري والإدمان، وتنظيم الأسرة وحماية

الأطفال والأحداث والاعتناء بالأيتام والمسنّين والمعوقين والمهجرين واللاجئين والسجناء، والتمكين الاقتصادي وسوى ذلك. وأنشأت الدولة عام ١٩٩٣ وزارة الشؤون الاجتماعية (بعدما كانت جزءاً من وزارة الصحة) لتكون المؤسسة الرسمية المولجة بالتنمية الاجتماعية وبالتصدي للفجوات الاجتماعية. وتتعاطى وزارات أخرى بالشأن الاجتماعي كل واحدة ضمن اختصاصها، كوزارة الصحة ووزارة التربية. كما أن الشأن الاجتماعي له أولوية في البيانات الوزارية والبرامج الحزبية والانتخابية. وهناك العديد من المنظمات الدولية والجمعيات العربية والأجنبية تعمل في لبنان ويتعاون العديد منها مع الدولة ومع الجمعيات الأهلية المحلية والدولية. وبالرغم من كل هذا الاهتمام الظاهر، لا تزال الطريق شاقة وطويلة للوصول الى درجة مقبولة من الحماية الاجتماعية.

١٢) الدفاع عن الوطن والصيغة

لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك (مقدمة الدستور)

لم يتم تحديد «ميثاق العيش المشترك» نصاً. يمكن اعتبار مقدمة الدستور ميثاق العيش المشترك، كما يمكن اعتبار النقاط الواردة أعلاه، وخصوصاً النصوص الدستورية، أساس الصيغة، لكنها ليست كافية. فالممارسة، والانتماء إلى وطن واحد جامع، والسعي إلى عدم التباعد بين مختلف المكوّنات الوطنية، وعدم إقصاء أو عزل أي من المكونات الوطنية عن القرارات الأساسية، تجتمع كلها تحت عنوان الصيغة. لقد جاء الدفاع عن الوطن عبر مواجهة أخطار عدة، منها الخارجية، وعلى رأسها إسرائيل، لكنها تتضمن أيضاً تدخل الدول «الشقيقة» و«الصديقة» في شؤون لبنان الداخلية عسكرياً وفي السياسة، ومنها الداخلية التي تتمثل بالفتن الطائفية وممارسات الفساد والزبائنية والمسلك السياسي التعطيلي، ومنها تداخل الأخطار الخارجية والداخلية إلى حد يصعب معه التفريق بينهما، وهذه أسوأ السمات للأخطار المحدقة منذ قرون بلبنان. يجمع اللبنانيون، في المبدأ، على التصدي لهذه الأخطار التي تهدد شعبه، وأرضه، وكيانه، ووحدته، والسلم فيه، ومؤسساته، ومقدراته، وإنشاءاته، ومكانته في العالم. ويعتمد

اللبنانيون مبدئياً على الدولة لدرء الأخطار، وعلى وعي سياسيه وشعبه، وعلى حياده العربي والدولي. ولم يُجمع اللبنانيون على سبل حماية الوطن من الأخطار وعلى تعريف العدو والصديق، باستثناء الكيان الصهيوني، إذ أكد اتفاق الطائف على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً. كانت سبل مقاومة إسرائيل دائماً موضع تجاذب بين اللبنانيين، وإن أجمعوا على وجوب حماية البلاد من خطر أطماعها واعتداءاتها المتكررة. وكان نشاط المنظمات الفلسطينية عبر الحدود اللبنانية وفي الداخل اللبناني من أهم أسباب اندلاع الحرب عام ١٩٧٥، كما أن نشاط حزب الله عبر الحدود ذاتها ووجود قواته الأمنية والعسكرية في مناطق داخلية عدة، وأبرزها داخل بيروت وضواحيها الجنوبية، وحلفه مع سوريا وإيران، موضع ردات فعل وتجاذب وخلافات سياسية أدّت إلى أحداث أمنية أوجدت شرخاً وطنياً عميقاً يهدد نهائية الكيان والعيش المشترك. وأصبحت هذه المسألة العنوان الوطني الأول الذي يشكل خطراً آنياً على الصيغة.

القسم الثاني: انكسار الصيغة

افتح أبوابك يا لبنان فتأكل النار أرزك زكريا ١١:١

واجهت «الصيغة اللبنانية» خلال مسيرتها تحديات ونكسات كبرى، نجحت في التفوق عليها، وكانت بعد كل أزمة تفرض نفسها أقوى، وتستقطب عدداً أوسع من المؤمنين بأنها الصيغة الوحيدة القابلة للحياة لشعب الوطن. اعتور الصيغة، منذ بداية الاستقلال وحتى يومنا، العديد من الثغرات، وشهدت ارتكابات كانت في كل مرة تمتحن مشروعيتها وتزيدها قدرة على الاستمرار. تلقت الصيغة طعنات كثيرة، وهوى الحطابون بفؤوس الزبائنية والطائفية على جذع الأرزة، ولم توفرها النيران التي أشعلها أبناؤها المستعينون بالوقود المستورد من الشرق والغرب، ومَن تظلل بفيئها، لم يرحمها وطفق يتهكم على عظمتها وأزليتها وأبديتها. ظلت الأرزة على قيد الحياة، بجذع مكسور، ولكن بجذور تنبض بالحياة.

إذا كان لكل لبناني صيغته، فلكل أيضاً موقفه من الانتهاكات التي تعرضت لها.

هذه أهم الخروقات المتراكمة للصيغة:

١) الانحياز السياسي والشعبي لصالح محاور إقليمية ودولية

كيف ما بتزت اللبناني بيجي واقف إلا بالسياسة، كيف ما بتزتّو بيجي مبطوح على بطنه، أمام الزعيم، وهذا الزعيم هو أيضاً مبطوح وزاحف على بطنه أمام معلمه، عدو الوطن ريمون إده

ورث اللبنانيون تاريخاً مليئاً بالتدخلات الخارجية في شؤون وطنهم، المحكوم في الأصل من قبل غيرهم. لذلك لا يستغرب لبنانيو اليوم عندما يرون سفراء الدول، خلفاء قناصل الأمس، يدورون على أرباب الحكم لإسداء النصائح، ليس إلا. يتوقع بعض اللبنانيين، عن سذاجة، أن أي اجتماع دولي، ثنائي أو متعدد الأطراف، لا بد من أن يضع وطنهم على رأس جدول أعماله، في حين أن لبنان، لا يكون في بال أحد في معظم الأحيان.

تدخل الدول في الشؤون الداخلية للبنان كان أمراً عادياً في جميع العهود، بل محبذاً من الطرف المستجدي تدخلاً، وغالباً ما كان المتدخلون يخذلون أطرافاً أتوا لمساعدتها بعد حصولهم على المكاسب المبتغاة. هكذا تخلت توسكانة عن فخر الدين، والفرنسيون عن يوسف بك كرم، والبريطانيون عن شريف مكة الحسين بن علي وابنه فيصل الراغبين بإقامة الدولة العربية، ونظام حافظ الأسد عن المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية، والولايات المتحدة عن ميشال عون والإسرائيليون عن جيش لحد وغيره من حلفائهم.

لم يألف اللبنانيون أن يسوّوا أمورهم بأنفسهم، وأن يكفّوا عنهم تدخل الغرباء. خرق اللبنانيون في مراحل عدة التزامهم الحياد في المحاور العربية، تارة في الموقف الرسمي وطوراً بمواقف زعمائه والشعور الشعبي.

أبرز خرق بعد الاستقلال حدث في عهد الرئيس كميل شمعون. أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٢ شباط ١٩٥٨ بتوقيع ميثاق الجمهورية العربية المتحدة من قبل الرئيسين جمال عبد الناصر وشكري القوتلي. سبق الوحدة تشكيل حلف بغداد (حلف السنتو) سنة ١٩٥٦ على خلفية الحرب الباردة بين الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة، من جهة، والاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية الواقعة تحت نفوذه من جهة أخرى. تكوّن حلف بغداد

إلى جانب المملكة المتحدة من كل من العراق وتركيا وإيران وباكستان. تقرب الرئيس شمعون من حلف بغداد، فيما كان رجع حلم الوحدة العربية يدغدغ أحلام الوحدويين السابقين من المسلمين وجزء من المسيحيين، الذين رأوا في الوحدة المصرية السورية فاتحة لكيان عربي موحد، وعبّر عن ذلك عدد من الزعماء والتجمعات الشعبية. ساهم هذا الأمر، بالإضافة إلى اعتبارات داخلية أخرى، في اندلاع حرب أهلية بين فصائل لبنانية سلحتها دول قريبة وبعيدة، تخللها تدخل قوات المارينز الأميركية.

تزامن توقف الحرب مع سقوط النظام في بغداد. انتخب قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب، الذي رفض أن ينتصر الجيش لأي من الفريقين المتقاتلين، رئيساً للجمهورية. انفصلت سوريا عن الوحدة مع مصر عام ١٩٦١ وتبخّرت معها أحلام الوحدة. انطلقت حركة فتح في أول كانون الثاني عام ١٩٦٥ وهزم العرب في حرب حزيران ١٩٦٧، وعلى رأسهم مصر وسوريا والأردن، واحتل الصهاينة القدس الشرقية والضفة الغربية وسيناء والجولان. أُحبطت الجماهير العربية وتأسست منظمات فلسطينية جديدة تلقّى كل منها الدعم، وفي كثير من الأوقات التعليمات، من أنظمة عربية. نشطت هذه التنظيمات في لبنان ونفذت عمليات عسكرية ضد العدو الإسرائيلي، الذي نفذ بدوره اعتداءات على القرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية. اشتبك الجيش اللبناني مع الفصائل الفلسطينية مرات عدة. اتهم بعض الزعماء المسلمين واليساريين وعدد من الأحزاب السلطة والجيش بالتآمر على الثورة الفلسطينية وآزروها، في حين وقف الزعماء المسيحيون التقليديون وأحزابهم إلى جانب السلطة والجيش. أدى ذلك عام ١٩٦٩ إلى أزمة حكم، بعد استقالة حكومة الرئيس رشيد كرامي الذي اعتكف لمدة سبعة أشهر قبل تشكيل حكومة جديدة. أخيراً، عقدت السلطة اللبنانية والفصائل الفلسطينية عام ١٩٦٩ اتفاقاً جرى التفاوض حوله في القاهرة فعرف باسم «اتفاق القاهرة». بقيت بنود الاتفاق سرية، بالرغم من إقراره من جانب مجلس النواب.

نظَّم هذا الاتفاق الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، وأعطى الشرعية لوجود وعمل المقاومة الفلسطينية، وسمح رسمياً بالعمل الفدائي انطلاقاً من الأراضي اللبنانية. اعتبر البعض أن الاتفاق يتعارض مع سيادة الدولة

فيما اعتبرته إسرائيل خرقاً لاتفاق الهدنة الموقع عام ١٩٤٩. لم ينجح الاتفاق في طي الخلافات بين الدولة والفلسطينيين، إذ استمرت الاشتباكات بين الحين والآخر، أبرزها في أيار ١٩٧٣، مما استوجب توقيع اتفاق ثان بين الطرفين عرف باسم «اتفاق ملكارت» أوضح التزامات الجانبين في اتفاق القاهرة وأدّى إلى تأجيل الحرب الأهلية سنتين. رأت القيادات المسيحية أنّ تنامي القوى الفلسطينية المسلحة يكسر الميثاق، ويغلّب فئة من اللبنانيين على أخرى، فيما رأت القيادات الإسلامية واليسارية أن الدولة تحارب المقاومة وتخدم بذلك إسرائيل. في هذه الأثناء، أعاد حزب الكتائب وبعض الأحزاب الأخرى تشكيل أجنحته العسكرية فأصبح في البلاد تشكيلات مسلحة متنافرة سهّل وجودها اندلاع الحرب عام ١٩٧٥.

سيطرت الميليشيات اللبنانية والمنظمات الفلسطينية على البلاد وقسمتها أجزاءً. وهنت سلطة الدولة وخرب البلد. انحاز اللبنانيون، كلٌّ إلى جانب القوى العسكرية الفاعلة في مناطقه، وانطلقت آلة الخطف والقتل الطائفي، مما أدّى إلى فرز سكاني بين المناطق الشرقية المسيحية والمناطق الغربية ذات الأغلبية المسلمة في بيروت. أما خارج العاصمة، فهُجر عدد كبير من اللبنانيين من منطقة إلى أخرى، وهاجر كثيرون، وانكفأت أغلبية طلباً للسترة والسلامة. تدخّلت سوريا مباشرة في الحرب، تارة إلى جانب وطوراً إلى آخر. ومدت دول عربية وأجنبية الأفرقاء المتحاربين بالمال والسلاح، وفي بعض الأحيان الفريقين المتقابلين معاً. ظلت البلاد تتأرجح بين حالة حرب وفترات هدوء نسبي إلى حين انعقاد مؤتمر الطائف عام ١٩٨٩، ووضع «وثيقة الوفاق الوطني» المكنى «اتفاق الطائف» الذي أيدته جميع القوى اللبنانية باستثناء العماد ميشال عون وحزب الله.

أحكم النظام السوري سيطرته على لبنان تماماً، بتأييد جزء من اللبنانيين ومعارضة آخر، وحكم البلاد بيد من حديد إما مباشرة، أو بواسطة الجزء الأكبر من الطبقة السياسية التي نفّذت طوعاً أو بالإذعان السياسة التي رسمتها القيادة السورية. أما المعارضون، فتعرضوا الاغتيال والسجن واضطروا إلى الاختباء أو الهروب خارج البلاد. استتب الأمن في معظم البلاد، باستثناء الجنوب حيث تولّت المقاومة الوطنية ومن ثم حزب الله مقارعة الاحتلال

الإسرائيلي، فيما نفّذت إسرائيل عمليات عسكرية واسعة أبرزها عام ١٩٩٦. بعد انسحاب إسرائيل من الجنوب عام ٢٠٠٠، بدأت الأصوات ترتفع مطالبة بإعادة انتشار القوات السورية إلى البقاع، تنفيذاً لما جاء في اتفاق الطائف، أو انسحابها كلياً من لبنان. لقيت هذه الأصوات تأييداً متزايداً من بعض السياسيين وجزء من اللبنانيين. وأصدر مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة القرار ١٥٥٩ في أيلول ٢٠٠٤ الذي طلب من السلطات السورية إجلاء جيشها عن لبنان.

اغتيل الرئيس رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، مما أطلق سلسلة مظاهرات حاشدة خلال جنازته وبعدها تطالب بخروج القوات السورية. تلت الجنازة مظاهرات يومية تنادي باستقالة الحكومة، التي ما لبثت أن نزلت عند المطلب الشعبي، في حين أن المظاهرات طالبت أيضاً وخصوصاً بخروج الجيش السوري من لبنان. ضغطت الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية على سوريا، فأعلنت دمشق الانسحاب من لبنان.

نظّم حلفاء النظام السوري، وعلى رأسهم حزب الله، مظاهرة ضخمة تأييداً لسوريا يوم ٨ آذار ٢٠٠٥، رد عليها الاستقلاليون بعد أيام قليلة بأضخم مظاهرة شهدها لبنان والعالم العربي حتى ذلك الحين، في ١٤ آذار. وهكذا انقسم الجمهور إلى فئتين: الأولى تؤيد سوريا وإيران (محور الممانعة) وتحصل على الدعم منهما، والأخرى تؤيدها الدول العربية المتخاصمة مع إيران والدول الغربية عموماً. وهكذا تخلى اللبنانيون مرة جديدة عن حيادهم، وأشركوا، كما فعل آباؤهم وأجدادهم، الدول الإقليمية والكبرى في التأثير على السياسة الداخلية، ونجحوا في جرّها إلى زواريبها.

كان لهذا الانقسام الذي ظل يتسع لغاية كتابة هذه السطور، الأثر البيّن في الصيغة والعيش المشترك. ولهذه المسألة تتمة في ما يلي من فصول.

عند ظهور ما يسمى بالربيع العربي، لم يتحرك لبنان الرسمي والسياسي والشعبي، ولم يبد أي رد فعل، على عكس تفاعله، في حقبات ما قبل عام ١٩٧٥، مع قضايا الشعوب العربية التي كانت تحرّك البلد بكامله، كما حصل إبان الوحدة بين مصر وسوريا والثورة الجزائرية وأحداث أيلول ١٩٧٠ في

الأردن وغيرها الكثير. اكتفى اللبنانيون بالنظر بعين الرضى لما يجري، في البدء في تونس، ومن ثم في مصر وغيرهما من البلدان العربية. حتى تدخّل حلف الناتو في ليبيا محارباً، لم يؤجج المشاعر، كما أن رد الفعل على أحداث البحرين كانت خافتة نسبياً، خصوصاً لما أدت إليه من إلغاء لتأشيرات إقامة أصابت بعض اللبنانيين هناك.

تغيّر الحال عندما قامت الثورة في سوريا، فتدخلت الأطراف اللبنانية بأقصى إمكاناتها. تيار المستقبل، ذو الإمكانات العسكرية المعدومة والمالية الكبيرة، ساهم في جهود الإغاثة وفي الإعلام، وذهب عدد من السنة فرادى للقتال في سوريا. أيد زعماء القوى المنضوية تحت راية ١٤ آذار الثورة وناهضوا سياسة النظام في سوريا.

أما حزب الله، فدفع بعدده وعديده إلى القتال مع النظام في سوريا وكان لمساهمته تأثير كبير في نتائج المعارك، سواء على الحدود مع لبنان أو في أماكن أخرى. انخرط اللبنانيون، مرة أخرى، في لعبة أكبر منهم وأقوى، مما استجلب الويلات لبلدهم.

٢) الفشل في تكوين نظام دفاعي ملائم والتهور في عمليات حربية

بعد الاستقلال وجلاء القوات الفرنسية، لم يبن اللبنانيون جيشاً قوياً، لضعف الإمكانات المالية من جهة، ولريبة الطبقة السياسية من جيش قوي يطغى على النظام، وعدم وثوق المسلمين بقيادة جيش يأمره ماروني، وعدم رغبة الدول في توريد سلاح حديث للجيش، كل لسبب، واعتماد سياسة الحياد والحذر وتجنب الاشتباك مع الغير حتى أضحت مقولة «قوة لبنان في ضعفه» الشهيرة تعبر عن السياسة الدفاعية للوطن.

كان أول اختبار للجيش اللبناني في العام ١٩٤٨ عندما اشترك في الحرب بقوات متواضعة (كتيبتي مشاة تضمان ٩٠٠ جندي، بعض مدافع الهاون، أربعة مدافع عيار ١٠٥ مليمترات، أربع عربات مدرعة، وأربع دبابات). سيطر الجيش اللبناني على قريتي المالكية وقَدَس، وهما من ٢٣ قرية سلخها الانتداب الفرنسي من جبل عامل عام ١٩٢٣ وألحقها بفلسطين وفقاً لصفقة مع الإنكليز، منها سبع قرى لا يزال قسم من اللبنانيين يطالب باستعادتها.

استعاد الصهاينة القريتين بعد خرقهم قرار مجلس الأمن لوقف إطلاق النار. احتل الجيش الإسرائيلي في «عملية حيرام» في الجليل الأعلى بين ٢٨-و٣١ تشرين الأول ١٩٤٨ قسماً من القطاع الشرقي في جنوبي لبنان، بعمق ثمانية كيلومترات وصولاً إلى نهر الليطاني، يتضمن ١٥ قرية (بليدا، محيبيب، ميس الجبل، حولا، مركبا، طلوسة، العديسة، رب تلاتين، بني حيان، كفركلا، الطيبة، القنطرة، دير السريان، علمان، والقصر). لم يبد الجيش اللبناني والأهالي أي مقاومة وانسحب جيش الإنقاذ العربي. بالرغم من ذلك، ارتكب الصهاينة جريمة حرب فقتلوا في حولا ٥٨ مدنياً أعزل بدم بارد. كان هدفهم ترويع الأهالي ودفعهم إلى إخلاء قراهم، أسوة بما فعلوه في دير ياسين وبلدات أخرى في فلسطين. كان الدافع ضم هذه المنطقة إلى أراضي إسرائيل ومجاورة الليطاني. وفعلاً لم يبق في هذه القرى إلا ثلاثة آلاف نسمة من أصل ١٥ ألفاً. وقّع لبنان اتفاق هدنة مع إسرائيل في آذار ١٩٤٩ انسحبت إسرائيل بموجبها من هذه القرى.

نَصَّ اتفاق الهدنة على مبدأ عدم كسب أية ميزة عسكرية أو سياسية من جراء المهادنة التي أمر بها مجلس الأمن وعدم الجواز لأي فئة من القوات البرية أو البحرية أو الجوية، العسكرية أو شبه العسكرية، التابعة لأي من الفريقين، بما في ذلك القوات غير النظامية، أن ترتكب أي عمل حربي أو عدائي ضد قوات الفريق الأخر العسكرية أو شبه العسكرية، أو ضد المدنيين في الأراضي التي يسيطر عليها الفريق الآخر، ولا يسمح لها، لأي غرض كان، أن تتخطى أو تعبر خط الهدنة أو أن تدخل أو تعبر المجال الجوي التابع للفريق الآخر، أو المياه الواقعة ضمن ثلاثة أميال من الخط الساحلي التابع للفريق الآخر، وعدم توجيه أي عمل حربي أو عمل عدائي من أراض يسيطر عليها أحد فريقي هذا الاتفاق ضد الفريق الآخر.

لم تهدأ الحدود كلياً بعد اتفاق الهدنة، وكانت الاعتداءات والعمليات العسكرية الإسرائيلية تشمل من حين إلى آخر المناطق الحدودية، ووصلت حتى صيدا، وارتفعت وتيرتها مع مر الأيام. ففي العام ١٩٦٠ وقع اشتباك بين الجيشين اللبناني والإسرائيلي، أسر خلاله أربعة جنود إسرائيليين جرى تسليمهم فيما بعد. وفي العام ١٩٦٥ نفّذت القوات الإسرائيلية غارات

على الأراضي اللبنانية في الجنوب واجتازت خطوط الهدنة مسافة ثلاثة كيلومترات ودخلت قريتي حولا وميس الجبل ونسفت منازل فيهما وخزانات مياه عامة. تعرضت منطقة الجنوب لاعتداءات خلال حرب العام ١٩٦٧، أوقعت عشرات القتلى ومئات الجرحى وشردت الألوف، واستولت إسرائيل على مزارع في جبل الشيخ (حرمون) وشبعا وحوّلت الهضاب المرتفعة إلى مواقع عسكرية. في ٢٦ كانون الأول ١٩٦٨ تعرض الجنوب لقصف إسرائيلي عنيف وقام رجال الكوماندوس الإسرائيلي بإنزال في مطار بيروت الدولي دمّر ١٣ طائرة مدنية. تبع ذلك هجمات إسرائيلية متكررة تركزت على منطقة العرقوب وعدة قرى جنوبية في أقضية مرجعيون وبنت جبيل وصور.

واصلت إسرائيل اعتداءاتها طوال تلك الفترة، فدخلت في العام ١٩٧٠ إلى قرى عدة في العرقوب ومرجعيون وبنت جبيل، وشنّت هجمات تحت غطاء مدفعي ثقيل وغارات جوية. تجدّدت هجماتها في السنة ذاتها. شنّت إسرائيل في العام ١٩٧١ غارات وهجمات أوقعت أكثر من ٢٠ قتيلاً و٤٠ جريحاً في منطقتي مرجعيون وبنت جبيل، ودمّرت عشرات المنازل في منطقة العرقوب والخيام وكفركلا والصرفند. ثم شنّت إسرائيل اجتياحاً عسكرياً عام ١٩٧٢ وقصفت الجسور التي تربط المناطق الجنوبية، خصوصاً جسور نهر الليطاني، ورافق الاجتياح قصف بالغازات السامة. تولّت فرقة إسرائيلية خاصة اغتيال ثلاثة قياديين فلسطينيين في بيروت عام ١٩٧٣ بالإضافة إلى غارات استهدفت المخيمات الفلسطينية في بيروت والجنوب. وخلال حرب العام ١٩٧٣ استباحت إسرائيل السماء اللبنانية. وخلال عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ دخلت إسرائيل إلى قرى في منطقة العرقوب ومعظم الجنوب وشنت غارات واعتقلت مواطنين، واجتازت قريتي عيترون والطيبة.

ابتداءً من منتصف الستينيات، بدأت المنظمات الفلسطينية تنفيذ عمليات فدائية ضدّ العدو انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، تطورت لاحقاً إلى عمليات قصف بالصواريخ القصيرة المدى لبعض المستعمرات الإسرائيلية المتاخمة للحدود. اتخذت إسرائيل هذه الهجمات، وهجمات أُخرى قام بها الفلسطينيون في أوروبا وخطفهم طائرات مدنية، ذريعة للمثابرة على الاعتداء على لبنان. ارتبك النظام، فهو من ناحية عاجز أمام إسرائيل ومن ناحية أخرى

يشهد نمو نفوذ المنظمات الفلسطينية العسكرية، وبالتالي السياسية، الذي يهدد تكوين النظام. اشتبك الجيش اللبناني مرات عدة مع التنظيمات الفلسطينية، مما قاد إلى اتفاقيتي القاهرة وملكارت (راجع البند الأول من هذا القسم). أخذ الفلسطينيون وقسم من الجنوبيين المتعاطفين معهم من باقي اللبنانيين على الدولة عجزها عن حمايتهم، وذلك على المستويين السياسي والشعبي، وقرروا الحماية الذاتية. لم يحقق الفلسطينيون أي مكسب عسكري أو ديبلوماسي نتيجة عملياتهم من لبنان، فيما دفع الأهالي، وفي الجنوب خصوصاً، ثمناً باهظاً لهذا النوع من المقاومة.

شكلت هذه الاعتداءات الإسرائيلية خرقاً فاضحاً لاتفاق الهدنة. كما اعتبرت إسرائيل الهجمات الفلسطينية عليها أيضاً خرقاً للهدنة. وكان مجلس الأمن قد أصدر خلال هذه السنوات قرارات تدين إسرائيل وتطالبها بالكف عن العمليات العسكرية، منها القرارات التي تحمل الأرقام ٢٦٢ و٢٧٨ و٢٧٩ و٢٨٠ و٢٩٥. خلال كل الفترة الممتدة بين ١٩٤٨ وحتى بداية الحرب الداخلية في العام ١٩٧٥، وبالرغم من تعاظم القوة العسكرية الإسرائيلية وتفوّقها على الجيوش العربية في حروب ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣، وبالرغم من اعتداءاتها المتكررة على لبنان، وعدم فاعلية الديبلوماسية اللبنانية والقرارات الدولية في الحد من اعتداءاتها، لم تقدم الحكومات اللبنانية المتعاقبة على تقوية الجيش أو إرساء خطة دفاعية، مما أدى إلى انحسار دور الجيش، الموكل بالدفاع عن الوطن، إلى الوقوف متفرجاً أو معترضاً بشكل رمزي على الخروقات الإسرائيلية في بعض الأحيان النادرة. اكتفت الدولة بتنظيم غير مجد للوجود المسلّح الفلسطيني وتقديم التنازلات على حساب واجباتها الأساسية، وأحجمت عن الإمساك بزمام الأمور العسكرية.

مع ابتداء الحرب الداخلية في العام ١٩٧٥، دخل الصراع اللبناني-الفلسطيني-الإسرائيلي مرحلة جديدة. في العام ١٩٧٦ شنت القوات الإسرائيلية ومجموعات لبنانية متعاملة معها هجومها الأول في محور القطاع الشرقي واحتلت مرتفع النبي عويضة المطل على بلدة الطيبة وجبل المحامص إلى الجنوب من بلدة الخيام. في العام ١٩٧٧ كانت التجمعات العسكرية المدعومة إسرائيلياً تسيطر على أكثر من ثلاثين من القرى الحدودية في

الجنوب. اجتاحت إسرائيل لبنان بشكل واسع عام ١٩٧٨ عبر جبهة عرضها مئة كيلومتر مستعينة بأكثر من ثلاثين ألف جندي، فبلغت مشارف النبطية وصور في عملية سمّتها «عملية الليطاني».

احتلت إسرائيل ٨٠٠ كيلومتر مربع دعتها منطقة الحزام الأمني، وجوبهت هذه العملية بمقاومة من قبل الفلسطينيين والأهالي. أصدر مجلس الأمن القرار ٤٢٥ الشهير الذي دعا إسرائيل إلى الانسحاب الفوري من الأراضي التي احتلتها. انتظر اللبنانيون ٢٢ سنة قبل أن يطبق القرار. لم تهدأ الجبهة، واستمرت الاعتداءات الإسرائيليّة. نفذت القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية هجمات ضد مواقع الاحتلال والمتعاملين معه، فيما شنّت إسرائيل هجمات بالمدفعية والطائرات طالت مختلف المناطق وبيروت. أصدر مجلس الأمن قرارات عدة تحمل الأرقام ٤٢٦ و٤٢٧ (عام ١٩٧٨، بالتزامن مع القرار ٤٢٥)، و٤٤٤ (عام ١٩٧٩) و٤٥٠، ٤٥٩، ٤٦٧، ٤٧٤ (عام ١٩٨٠). تضمن القراران ٤٢٥ و٤٢٦ تشكيل قوة حفظ سلام دولية عرفت باسم «قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان» أو «يونيفيل» مهمتها التأكد من الانسحاب الإسرائيلي وتحقيق السلام والأمن وتمكين السلطة اللبنانية من بسط نفوذها في الجنوب. وبالفعل، انتشرت وحدات من قوات الطوارئ من جنسيات مختلفة في أجزاء واسعة من الجنوب. انشق عن الجيش اللبناني الرائد سعد حداد وأعلن من مستعمرة المطلة في فلسطين المحتلة عام ١٩٧٩ إنشاء «دولة لبنان الحر» في الشريط الحدودي الجنوبي المحتل. لم يعترف أي بلد بهذه الدولة المعلنة، بما فيها إسرائيل. أقدم حداد بدعم إسرائيلي على إنشاء «جيش لبنان الحر» في العام ١٩٨٠ بقيادته دامجاً في إطاره الوحدات العسكرية اللبنانية النظامية العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرته.

حاول الجيش اللبناني الدخول إلى الجنوب مرات عدة لكنه جوبه برفض إسرائيلي صريح وعقبات وشروط داخلية خاصة. في العام ١٩٧٧، حاول الدخول إلى بعض المناطق الجنوبية المتاخمة للشريط لكنه تراجع بعد إعلان سعد حداد رفضه للانتشار. وفي العام ١٩٧٨ ترجم الرفض الإسرائيلي لخطوة انتشار الجيش قصفاً عنيفاً لوحداته المتقدمة إلى كوكبا في القطاع الشرقي في اتجاه مرجعيون. وأيضاً في ١٩٧٩ تقرر إعادة انتشار الجيش بناءً

على قرار مجلس الأمن رقم ٤٤٤ لكن إسرائيل رفضت القرار مصرّة على مواصلة احتلال الحزام الأمني.

في العام ١٩٨٢، قامت إسرائيل بأوسع هجوم لها منذ إنشائها على لبنان، سمّته عملية «سلامة الجليل». خارت أمام الهجوم قوى المقاومة اللبنانية والفلسطينية، بالرغم من استبسالها في مواقع عدة، وبلغت بيروت واحتلتها بعد مقاومة شرسة، وانسحبت الفصائل الفلسطينية من بيروت ليتبعها إشراف وزير الحرب الصهيوني آنذاك أرييل شارون على تنفيذ مجزرتي صبرا وشاتيلا، التي ارتكبها مسلحون لبنانيون.

أصدر مجلس الأمن القرار ٥٠٩ الذي يدعو إلى تطبيق القرار ٤٢٥، وانسحبت إسرائيل تدريجيّاً وحتى عام ١٩٨٥ من بيروت وصيدا ومعظم المناطق التي احتلتها في هذا الاجتياح الثاني، ووسعت الشريط الحدودي فأصبح الجزء المحتل يشكل مساحة ١,٢٥٠ كيلومتراً مربعاً وبعمق ثمانية إلى ٢٠ كيلومتراً داخل الجنوب حتى جزين وصولاً إلى مشارف جبل لبنان.

اغتيل الرئيس المنتخب بشير الجميل واختار مجلس النواب في مكانه شقيقه أمين الجميّل رئيساً للجمهورية. اشتبك الجيش الذي أصبح بيد الجميل مع القوى المسيطرة على المناطق الغربية، وازداد الانقسام حدة، وبات أمل التسوية شبه مفقود. أمام استمرار الحرب وانقسام البلد شطرين، لم تتمكن الدولة من إعادة تشكيل جيش بقي قابعاً في ثكناته معظم الوقت.

استطاع حزب الله، بدعم النظام السوري، القضاء على جميع الأجنحة العسكرية للفصائل اللبنانية المقاومة لإسرائيل وأصبح الوكيل الحصري والشرعي (بالمعنيين الديني والسياسي) للمقاومة، خصوصاً بعد خروج معظم المقاتلين الفلسطينيين من لبنان وإخضاع من بقي منهم في بيروت على يد حركة أمل بتحريض النظام السوري، ومن قبل السوريين وحلفائهم في الشمال. قارع حزب الله وقاوم إسرائيل التي رأت فيه بديلاً عن الفصائل الفلسطينية، فتذرعت به لتأجيل تنفيذ القرارين ٤٢٥ و٥٠٩. في العام ١٩٩٦، نفذت إسرائيل عملية «عناقيد الغضب»، رداً على قصف حزب الله مستوطناتها، ودامت ١٦ يوماً استشهد خلالها مئات المدنيين وهجر مئات

الألاف من الجنوب. انتهت العملية بوقف لإطلاق النار وتعهد الطرفين بعدم استهداف المدنيين. جاء هذا الاتفاق ثمرة جهود الرئيس رفيق الحريري ووزير الخارجية الفرنسي هيرفي دو شاريت. اعتبر حزب الله أن الاتفاق يعني ضمناً اعترافاً بحقه باستهداف العسكريين، وبالتالي بشرعية عمله العسكري، أو المقاومة.

نفّذت إسرائيل أخيراً القرار ٤٢٥ عام ٢٠٠٠ حين انسحبت من الأراضي اللبنانية. رأى حزب الله وحلفاؤه المحليون والإقليميون أنّ الانسحاب الإسرائيلي لم يكتمل، إذ لم يشمل مزارع شبعا التي احتلت خلال حرب ١٩٦٧ والتي لا يتضمنها بالتالي، بحسب تفسير إسرائيلي، القرار ٤٢٥، بل القرار ٢٤٢ (الذي يدعو إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧). كذلك طالب حزب الله بالأسرى اللبنانيين في سجون إسرائيل وبقسم من قرية الغجر وتلال كفرشوبا وأحياناً بسبع من القرى التي ضمها الانتداب عام ١٩٢٣ إلى فلسطين. وتبلغ مساحة مزارع شبعا حوالى ٢٨ كيلومتراً مربعاً. تعتبر إسرائيل المزارع جزءاً من الجولان المحتل الذي ضمته إليها رسمياً عام ١٩٨١. لم يعترف المجتمع الدولي بهذه الخطوة وأصدر مجلس الأمن على أثرها القرار ٤٩٧ الذي اعتبر أن إخضاع منطقة الجولان للقانون الإسرائيلي لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي. وقد احتدمت النقاشات حول لبنانية هذه الأراضي ودار الجدل حولها، وقدّمت الخرائط التاريخية المتناقضة بشأنها، وأعلنت سوريا أن هذه الأراضي لبنانية لكنها لم تقدم الخرائط الرسمية المناسبة ولم تودع الأمم المتحدة موقفاً رسمياً بهذا الخصوص. رأى قسم من اللبنانيين أن هذه المطالبات ما هي إلا ذرائع واهية لتبرير احتفاظ حزب الله بسلاحه، فيما اعتبر قسم آخر أن السلاح ضروري لانتفاء إمكانية الركون إلى نوايا إسرائيل الطامعة بأراضي لبنان ومياهه وبضرورة بقاء هذا السلاح في حد أدنى لغاية تحرير كل شبر من الأراضي اللبنانية، وفي حد أقصى لغاية تحرير القدس.

حاول الجيش مجدداً الدخول إلى الجنوب لكن النظام السوري المسيطر فعلياً على قرار السلطة اللبنانية منعه. استمرت الاشتباكات بين حزب الله وإسرائيل من حين إلى آخر. في صيف ٢٠٠٦، نفذ حزب الله عملية على

الحدود تسببت بمقتل جنود إسرائيليين وأسر اثنين منهم. ردت إسرائيل بأوسع هجوم على لبنان منذ ١٩٨٢، كان معظمه جوياً، ترافق مع تغلغل بريّ مكلف، حيث مني الغزاة بخسائر فادحة في الأرواح والمعدّات، كان أبرزها إعطاب ٥٢ دبابة ميركافا إسرائيلية. قتل خلال الحرب أكثر من ١,١٠٠ مدني لبناني وجرح الآلاف وشرد مئات الآلاف، كما دمرت إسرائيل بلدات وقرى بكاملها أبرزها بنت جبيل، وأحياء عدة من الضاحية الجنوبية لبيروت، معقل قيادة حزب الله، فيما أمطر الأخير إسرائيل بآلاف الصواريخ مما اضطرها إلى إخلاء ٢٥٠ ألفاً من سكان الجليل. بعد ٣٣ يوماً من القتال، اتفق على وقف لإطلاق النار وصدر القرار ١٧٠١ الذي شمل توسيع مهمة اليونيفل ومنع المظاهر المسلحة جنوب الليطاني. فشلت إسرائيل في هزم حزب الله وفي استرجاع أسراها، واعتبر الحزب أنه حظي بانتصار إلهي. قدّرت قيمة خسائر لبنان بخمسة الى سبعة مليارات دولار وإسرائيل بثلاثة مليارات ونصف المليار دولار.

لم يتدخل الجيش اللبناني في المعارك، ومني بخسائر حيث تعرضت بعض مواقعه لقصف إسرائيلي، واقتصر دوره على بعض المساندة اللوجستية والاستعلامية لصالح حزب الله، والقيام بأعمال إغاثة.

شعر قسم من اللبنانيين بأن في تفرّد حزب الله بقرار الحرب والسلم إخلال بالميثاق والصيغة وأسس العيش المشترك. وشعر قسم مقابل أنه خذل من قبل شركائه في الوطن. كلا الشعورين ضربة للميثاقية في الصميم وتهديد واضح للصيغة اللبنانية، وسؤال لا يجتمع الطرفان في جوابهما عليه. قبيل حرب تموز ٢٠٠٦ وبعدها، دار حوار ونقاش وجدل وخصام واتهامات بين الأطراف المختلفة حول ماهية السياسة الدفاعية التي يجب على لبنان أن يسلكها. كان موقف حزب الله أنه يتولّى الدفاع عن الوطن لحين يصبح للجيش المقدرة على القيام بواجبه ولحين قيام «الدولة القادرة القوية». أما الطرف الأخر فتمسك بحصر مهمة الدفاع بالجيش، واتهم حزب الله بأنه يعرقل قيام الدولة القادرة القوية بكل الوسائل وأنه يقف بوجه تقوية الجيش.

في العام ٢٠٠٧، هاجم مسلحون ينتمون لتنظيم «فتح الإسلام»، المتهم بارتباطه بالمخابرات السورية، عسكريين في محيط طرابلس ومخيم نهر البارد

استشهد عدد منهم. نفذ الجيش عملية واسعة استغرقت شهوراً أفضت إلى قتل وأسر مئات من مقاتلي التنظيم وسحقه، كما أدّت إلى استشهاد ١٥٨ جندياً وجرح المئات منهم. اعترض حزب الله في بادئ الأمر على دخول الجيش المعركة، وعاد فقبل على مضض. أما باقي القيادات والأحزاب فقد أيدت الجيش تأييداً مطلقاً لعله الأكبر يلقاه في تاريخه.

في العام ٢٠١٤ هاجم مسلحون من تنظيمي داعش والنصرة بلدة عرسال والجنود المرابطين فيها، فدارت معارك سقط فيها شهداء للجيش وأسر عدد من الجنود. الدعم السياسي الذي لاقاه الجيش حدث بإجماع لعله الأول منذ ١٩٤٨.

في خلاصة، فشلت الطبقة السياسية، منذ الاستقلال، في تحديد مهمة الجيش، مما أضعفه إما في وضعه بصفة المراقب خلف جدران الثكنات، أو بجره مرات عدة إلى معارك داخلية. كان المسلمون حتى عام ١٩٧٥ يعدّونه جيش المسيحيين. وبعد اتفاق الطائف أصبحت المعارضة المسيحية تتهمه بأنه أداة بيد النظام السوري.

إن الإدارة السياسية للجيش الموضوع تحت إمرة الحكومة، فشلت في إرساء منظومة دفاعية وفقاً للميثاق والصيغة. وهنا يكمن أحد أهم التناقضات الوطنية، لأنه يصعب إقامة وطن متماسك يُشعر أبناءه بالاطمئنان، إذا لم يكن جيشه يمتلك ثقة كل فئاته وقدرات تمكّنه من القيام بواجبه، ووضوحاً في المهمة الموكلة إليه.

٣) سيطرة القوى المسلّحة على الحياة السياسية

سيطرت التنظيمات المسلحة خلال الحرب الداخلية على الأرض والمرافق الرسمية وفرضت خوات وضرائب وارتكبت مجازر وقتلاً عشوائياً وطائفياً واغتيالات وعمليات سلب منظمة وخطف وتهجير للأهالي المختلفين طائفياً أو سياسياً، وتاجرت بالممنوعات وقمعت الحريات على أنواعها، ونسقت مع إسرائيل إلى حد العمالة، وأخلت على نحو عميق بالصالح العام، ولم تترك قوى الأمر الواقع بنداً من بنود الدستور والميثاق الوطني وأياً من القوانين المرعية الإجراء إلا وأمعنت في خرقه. نجحت هذه القوى في البداية

في تأجيج التباغض الطائفي لكن أعمالها ما لبثت أن كشفت عن وجهها الحقيقي، فتحول بعض من بغض الآخر إلى بغض للميليشيات ذاتها. لكن الأسوأ كان قد وقع، والصيغة قد سقطت، أو في الحد الأدنى أوقف التعامل بمضامينها. في نهاية المطاف، أدركت الأغلبية الساحقة من اللبنانيين عقم حكم الميليشيات وخطاياه، مما جعلهم، تلقائياً، يؤيدون أي اتفاق يعيدهم إلى الحياة السياسية التي سبقت الحرب، وهذا ما يفسر قبولهم اتفاق الطائف، ليس فقط على قاعدة «مجبراً أخاك لا بطل» بل توقاً للسلام وعودة اللحمة.

طبّق اتفاق الطائف جزئياً وبانتقائية، مما جعل النظام المعمول به مختلفاً جذرياً عن موازين اتفق عليها. من أبرز خروقات تطبيق اتفاق الطائف ما يرد في بندي «حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر» وعدم جواز أن يكون لبنان «ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه(...)». وقد استثنت الدولة الواقعة تحت سيطرة النظام في سوريا حزب الله من هذين البندين تحت ذريعة المقاومة، وأمنت له الحماية والرعاية وحتى بعض الاعتراف الدولي بمشروعيته. إنَّ لمشروعية حزب الله كلاماً آخر (راجع القسم السادس من الفصل الأول من الباب الثاني). أدى هذا الاستثناء إلى تغلغل تدريجي لحزب الله في الحياة السياسية، فدخل عام ١٩٩٢ إلى الندوة النيابية وشارك في الانتخابات البلدية، واشترك في العام ٢٠٠٥ في الحكومة، وظل نفوذه يتعاظم حتى حل مكان القوى السورية المنسحبة ووصل إلى درجة من القوة والتأثير استطاع من خلالها اجتياح بيروت وقلب الحكومات وتعيين الرؤساء، وأصبح الشريك الأقوى في جميع مفاصل الحياة السياسية والواضع الحصري لسياسة البلد الدفاعية والهجومية.

أرست الصيغة اللبنانية صيغة معادلة حامل السلاح لا يتعاطى السياسة. منعت القوانين اللبنانية المنتسبين للجيش وباقي القوات المسلحة من الاشتراك في الحياة السياسية والترشح للانتخابات والاقتراع والانتساب للأحزاب وأي ممارسات سياسية أخرى. من أهم أسباب التوافق الوطني على هذه القوانين إبقاء خضوع القوى الأمنية للحكومة وعدم تمكين العسكريين والأمنيين من التأثير في القرار السياسي. لذا، يأتي دخول حزب

اللـه المعترك السياسي، بصفته القوة العسكرية الأقوى تأثيراً في الوطن، ليمعن في مخالفة الدستور والقوانين وروحها، والصيغة التي تمنع استعمال السلاح في موازين القوى بين مكونات الوطن.

إن الاستقواء بالسلاح على الشركاء في الوطن، بمن فيهم أبناء الطائفة نفسها، يشكل أفدح خرق للدستور والميثاق والعيش المشترك والسلم الأهلي والديمقراطية وأي شكل من أشكال الأنظمة الحديثة للحكم، أي للصيغة، ويحوّل الوطن إلى ديكتاتورية تحكمها قيادة، مهما كانت متنورة، ومهما كانت نواياها خالصة، تظل غير خاضعة للمحاسبة والمداولة. لقد أثبتت التجربة خلال الحروب الداخلية صحة هذا القول، كما يثبته الآن طغيان حزب اللـه على الوطن، وخصوصاً على المواطنين القاطنين في منطقة تخضع لسيطرته المباشرة.

٤) الزبائنية في التوظيف والمشاريع والامتيازات

أكَلة الجبن فؤاد شهاب

يرى قسم من الناخبين والمواطنين، خطأً، أن تقديم الخدمات الشخصية يجب أن يتصدر أولويات ممثليهم، في مجلس النواب وفي الوزارة، وحتى في الإدارات العامة. يعقب ذلك مباشرة التباري في خدمة المنطقة التي ينتمي إليها الممثل. والأدهى أن التشريع ومراقبة حسن سير الإدارة يحتلان أسفل سلم الأولويات، هذا إذا جرى الاعتراف بهما.

يتماهى أكثر ممثلي الشعب مع هذا الدور المرسوم من قبل الناخبين والمنافسين السياسيين، بلا حسيب ولا رقيب. لم يحدث قط أن سيق أي ممثل للشعب إلى محاكمة بسبب تزكيته أحداً لوظيفة، أو تسهيل استحصاله على عقد، أو تقديم مصلحة خاصة على حساب مصلحة الوطن، بالرغم من مخالفته بكل ذلك المادة ١٢ من الدستور وعدداً من القوانين. إن مساوئ الزبائنية لا تقتصر على تفضيل شخص أو شركة أو مشروع على آخر قد يكون أجدر أو أجدى، إنما تؤدي إلى تبعية من الناخب للممثل مبنية على المنفعة الخاصة، وبالتالي تظلم من ليس لديه الإرادة أو الإمكانية لأنْ يرهن نفسه وصوته وضميره. تشكل هذه التبعية انحرافاً للمسار الديمقراطي وتقيد

حرية الاختيار، أي أنها تخرق الصيغة. وما الزبائنية إلا نسخة حديثة عن النظام الإقطاعي (المقاطعجي كما كانت تسمى في القرون الغابرة) الذي ألغي بموجب بروتوكول ١٨٦١ والذي سعت الجمهورية، بخجل، إلى إنهاء مفاعيله، وأخفقت.

٥) التقاسم الطائفي للمراكز والمشاريع في حدّه الأقصى

إن القيادات استخدمت طوائفها لتأمين استمرارية نفوذها في دولة الأشخاص

حسين الحسيني

باستثناء المناصفة المؤقتة بين المسيحيين والمسلمين في المجالس التمثيلية ووظائف الدرجة الأولى في الإدارة العامة، لم يلحظ الدستور والميثاق أي تقاسم طائفي لأي من المنافع والوظائف والمشاريع التابعة للدولة. تنحصر الأسباب الموجبة للمناصفة في تفادي الغبن حصراً، ولا تهدف إلى إرساء معادلة تقاسم للحكم أو للمنافع بين الطوائف. وكان دستور ١٩٢٦ و١٩٤٣ في جزء «المواد المؤقتة» (!) قد تضمن في المادة ٩٥ ما يلي: «تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة من دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة». ووعدت حكومة الرئيس رياض الصلح في بيانها الوزاري الأول بالعمل سريعاً على إلغاء الطائفية السياسية. وجاء تعديل سنة ١٩٩٠ ليقر المناصفة المؤقتة، ووضع آلية لإلغائها لم يعمل بها. يدل كل ذلك على أن الطائفية السياسية كانت منبوذة في جميع المراحل وأنها متوارثة ومؤقتة.

لم يكن واضعو الدستور والآباء المؤسسون مؤمنين بها، لكنهم آثروا عدم تغييرها بالحال خوفاً من إثارة النعرات. غير أن الطبقة السياسية، ولتسهيل الأداء الزبائني، تحصنت وراء المنطق الطائفي لممارسة الزبائنية. فالطائفية علّة بحد ذاتها، ودليل تخلف ثقافي وحضاري، لكنها في الحقيقة ليست إلا أحد الأوجه الكثيرة للممارسة الزبائنية. فقوانين الانتخابات النيابية، التي حددت طائفة كل مقعد في مجلس النواب، تناقض روحية الدستور والميثاق والصيغة، وهي موروثة منذ أيام العثمانيين والانتداب. فنظرياً، يجب انتخاب من يختاره الناخبون شرط امتلاكه الأهلية العلمية وإيفائه شروطاً كالسن وخلوّ سجله العدلي من الجرائم. ونجد أن التقاسم الطائفي أصبح عرفاً لمعظم

الوظائف، ليس فقط في المناصب السياسية، وإنما أيضاً في الإدارة العامَّة، حيث طوبت كل مديرية عامة لطائفة معينة، كما انسحب العرف أيضاً على البلديات والأحزاب ومعظم النقابات المهنية (منها بالمداولة ومنها الثابت) والعمالية وغرف التجارة والهيئات الاقتصادية، بل ووصلت إلى العديد من الجمعيات الأهلية.

في السعي إلى ما يسمى بالإنماء المتوازن (يغيب تعريف دقيق للتعبير) وزعت المشاريع بالتساوي بين المناطق وبين إقطاعات الزعامات. إذا برزت حاجة إلى مدرسة في منطقة ما، وجَب بناء مدارس في سائر المناطق الأخرى في الوقت ذاته، حتى لو أدى ذلك إلى تخمة. يقاس الإنماء المتوازن بمساواة ظاهرية في المشاريع عوضاً أن تتساوى في مقياس نسب التنمية.

أدى هذا الأداء «التقاسمي» إلى توازن فعلاً، إنما في ضعف الإنماء في جميع المناطق. والأدهى هي العراقيل التي توضع أمام الراغبين في نقل قيودهم من دائرة إلى أخرى، حيث يجبرون على البقاء أسرى قيود مناطق أجدادهم، حتى وإن كانوا لا يقطنونها ولا أرزاق لهم فيها، فيستمرون عملياً رهينة الزعامات أو الأحزاب القوية في تلك المناطق. ويُبَرَر هذا التضييق بواجب الحفاظ على النسب الطائفية لكل منطقة وعدم الإخلال بتوازناتها، ولا يدري أحد من أوصى بهذا الواجب.

إن جعل مصلحة المواطنين رهينة لوساطات السياسيين، وتقييد حرية انتقال سجلاتهم، وتوزيع المشاريع والوظائف وفق معادلة طائفية زبائنية، أمور تضعف الصيغة ولا تقوّيها، وتعمق بين المواطنين شروخ الطائفية والمناطقية، ضاربة عرض الحائط بالمصلحة العامة والمصالح المشتركة.

٦) الفساد السياسي والمالي وهدر الأموال العامة

الأزمة ناتجة عن تخلف النظام السياسي بسبب ارتكازه على صيغة تكريس الامتيازات والحصص الطائفية عادل عمران

يكاد الفساد أن يكون من أكثر الآليات «تنظيماً» و«فاعلية» في الإدارة العامة وفي الاقتصاد. إنه منظومة قائمة بذاتها، ذات أساليب متوارثة ومتعارف عليها، وعلى مستويات عدة، طبقاً لكل إدارة. لقد كتب، وسوف يكتب الكثير، عن

الفساد والهدر، ولا مجال هنا لتوسع أو إضافة. يجمع المواطنون، كما زعماؤهم والأحزاب السياسية، على القول بضرورة الإصلاح. تتغاضى الأغلبية عن التركيبة الحالية للإدارة العامة القائمة على راش غالباً ما يكون من خارجها، ومرتش من داخلها. الرشوة تقوم لتجنيب عرقلة أو لتسريع إنجاز معاملة، أو لغض الطرف عن مخالفة، أو ارتكاب ما لا يجيزه قانون أو أصول مناقصة أو ما شابه. عندما يكون النظام برمّته مبنياً على الفساد، يجبر المواطن الصالح على الاختيار بين التمسك بمناقبيته وبالتالي خسارة حقه، أو التساهل، ولو لمرة، فيماشي ما يفعله «الآخرون». في الحالتين، تكون حرية المواطن الصالح قد انتهكت، وهذا تعدّ على الصيغة القائمة على مبدأ الحرية.

أما هدر الأموال، فناتج إما من سوء إدارة لأن المسؤولين المعينين زبائنياً غالباً لا يتمتعون بالكفاءة اللازمة، حيث الأكفياء يجدون عادة فرص عمل في القطاع الخاص الأقل تأثراً بالزبائنية، وإن كانت مستشرية فيه أيضاً، وإما لأن تقاسم المشاريع يؤدي إلى الهدر، وإما لغياب المراقبة والمساءلة التي عندما تحصل، تكون مبنية على استئثار سياسي، أو لتسجيل نقاط فئوية، وقليلاً ما تكون منصفة أو تبغي فعلاً المصلحة العامة. فعوضاً عن إقامة نظام عادل يقوم على المساواة واحترام القوانين، أنشئ نظام يعتمد على تبادل الخدمات وعلى رعاية الزعيم أو الحزب لرعيته.

بالرغم من قوانين الإثراء غير المشروع، وإلزام المسؤولين الكبار بالتصريح المسبق عن أصولهم المنقولة والثابتة قبل تسلمهم المسؤولية، وإنشاء محاكم خاصة لمحاكمة الرؤساء، وبالرغم من عمليات «تطهير» عشوائية وأحياناً تعسفية طالت موظفين كباراً في الدولة، لم يتم تطبيق أي نظام يضمن، ولو بالحد الأدنى، الحد من الفساد وهدر الأموال العامة. كل هذا جعل التهرب المستشري من دفع الضرائب والرسوم وفواتير الماء والكهرباء وباقي الخدمات العامة وغيرها من المتوجبات المالية تجاه الدولة من قبل المواطنين والمؤسسات الخاصة يجري بسهولة لسببين رئيسيين: أولاً سهولة الرشوة لتفادي الدفع وضعف النظام الرقابي، وثانياً انحدار الشعور بالمسؤولية المواطنية والمشاركة في تحمل أعبائها، أي أن الصيغة التي تعتمد على المساواة بين جميع أبناء الوطن الواحد معطلة.

٧) تزوير الانتخابات النيابية والرئاسية بالترغيب والتهديد من خلال الضغط بالقوة وتهديد المصالح الخاصة والرشوة والتلاعب

في لبنان الكثير من الحرية والقليل من الديمقراطية سليم الحص

منذ نشوء لبنان الكبير ودستوره ومجلسه التمثيلي، ومن بعده مجلس النواب، تتبع نتائج كل انتخابات اتهاماتٌ برشوة الناخبين والمرشحين المنسحبين وتدخل السلطة قبل عملية التصويت وأثناءها وبعدها. بالرغم من هذه الاتهامات، لم تلق العملية الانتخابية أي إصلاحات، بالرغم من إدخال نصوص خجولة على قوانين الانتخابات، صدر منها مؤخراً تشكيل لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات، وتوجيه الصحافة لتغطية سوية للمرشحين، ووضع سقوف للإنفاق الانتخابي. كما أن تدخّل السلطة منذ الاستقلال وحتى بداية الحرب الداخلية عام ١٩٧٥ عبر جهاز المخابرات (المكتب الثاني) في الانتخابات انتقص من صدقية العملية الانتخابية. وتجدد الأمر في جمهورية الطائف عبر تدخل مباشر من أجهزة النظام السوري في تشكيل اللوائح والضغط على المفاتيح الانتخابية وتزوير النتائج. بعد الانسحاب السوري عام ٢٠٠٥، طغى المال السياسي على العملية الانتخابية كما أصبحت المناطق الخاضعة مباشرة لسلطة حزب الله مقفلة بوجه أي مرشح لا يرضى الحزب عنه، مهما كانت حظوظ المرشح في النجاح منخفضة. في مناطق نفوذ الحزب تعرض عدد من المرشحين غير المرضي عنهم ومناصروهم للترهيب والاعتداء، ومنعوا من إقامة الندوات والمهرجانات الانتخابية. إن هذه الخروقات بما تمثله من إخلال بالعملية الاقتراعية أضعفت الصيغة وشكلت عائقاً أمام تداول السلطة وبروز وجوه وأحزاب تتيح تجديد الدم السياسي. بالرغم من الإجماع العلني من قبل الأحزاب والشخصيات في الحقل العام على ضرورة حماية العملية الديمقراطية، فإن تكوين المجلس النيابي فقَدَ شرعيته تدريجياً حتى أصبح مجلساً صورياً فاقداً احترام الناخبين، ودليلاً على عدم انتظام الجمهورية، وهي العمود الفقري للصيغة.

٨) تغييب مصلحة الاقتصاد الوطني عن السياسات والقرارات

تقوم سياسة الدول الحديثة على تحقيق مصالحها الاقتصادية أولاً، وهي تنتخب قيادات وفقاً لبرامج انتخابية تتصدر مكوناتها الاجتماعية والاقتصادية

رأس أولوياتها. تقيم الدول علاقات واتفاقات وتخوض حروباً من أجل تمكين وتوسيع اقتصاداتها، فالاستعمار مثلاً لم ينبع إلا من منطلقات اقتصادية بحتة. وكانت سياسة بريطانيا في أوج السنوات الإمبراطوريّة قائمة على فتح الطرق التجارية. هكذا فعلت فرنسا وسائر القوى الأوروبية، وهكذا تتصرف الولايات المتحدة وروسيا وغيرهما راهناً.

في وطننا الصغير، السياسة الاقتصادية والاجتماعية في صلب الدستور، تأتي استلحاقاً في البيانات الوزارية (وحتى هذه لا يطبق منها إلا نزر يسير) ولا تدخل في الخيارات المطروحة على المواطنين للاختيار بينها عند الانتخابات أو في مساءلة الزعامات والأحزاب التي تمثلها. فالعلاقات بين لبنان والدول العربية والأجنبية ترتكز على فلسفات قومية أو انتظام في محاور، وتغيب المصلحة الاقتصادية عن أي حساب. نادراً ما يزور وفد رسمي لبناني بلداً وهو يصطحب مشروعاً، أو وفداً اقتصادياً، وذلك عكس الزائرين لبلدنا. وفي أغلب الأحيان، يكون هدف الحكومة الوحيد هو الاستمرارية في الحكم، بالدخول في لعبة الكرّ والفرّ السياسية التي تقتضي توزيع الخدمات الخاصة على الأفرقاء لضمان تأمين أكثرية معينة، وعندما يختلّ التوازن، تستقيل الحكومة ويشكل بديل منها على الأسس نفسها. الدليل على ذلك قصر عمر معظم الحكومات، خلا، مؤخراً، المدعومة بقوة السلاح أو بتعطيل النظام. عند تغييبه عن السياسات الكبرى، كالسياسة الدفاعية مثلاً، يَضمر الاقتصاد ويتقلص نموّه وتعجز موارد الدولة عن القيام بالحد الأدنى من واجباتها. هذا الضعف في الأداء الاقتصادي والاجتماعي، ينهك الحماية الاقتصادية، وبالتالي اعتماد المواطن على التعاضد الاجتماعي الذي تنظّمه الدولة، وذلك يعني أن الكيان الذي يحتمي به الجميع قد تقلص وتقلّصت معه صيغة العيش المشترك.

٩) العشوائية في الأداء الاقتصادي والمالي والحماية الاجتماعية

هل لبنان منفتح اقتصادياً على العالم؟ كيف يتأتى ذلك في ظل العقبات المالية والقانونية المفروضة على الاستيراد والتصدير والاستثمار واستخدام العمالة غير اللبنانية والتأشيرات السياحية؟ هل لبنان منفتح اقتصادياً على الداخل؟ كيف يتأتى ذلك في ظل السماح لاحتكار بعض المواد الأساسية وهيمنة الدولة على بعض إمكانات الإنتاج كالكهرباء والاتصالات

والمياه وغيرها؟ الدولة تعمل على أساس استيفاء حد أدنى من الضرائب وإنفاق حدّ أقصى من مال يضخم الدين العام إلى ما لا نهاية، ولا أحد يسائل جدياً أو يطرح البديل. ما حدود تدخل الدولة في القطاع الخاص، وما دورها بالتحديد في الحماية الاجتماعية؟ منذ الاستقلال وحتى اليوم، لا أحد يعلم.

بما أن الهمّ الاقتصادي ليس من أسس الحكم، وفي غياب سياسة اقتصادية ومالية واجتماعية واضحة ومعلنة الاتجاهات، سادت عشوائية وظرفية وبرز تناقض في اتخاذ القرارات. نريد الانفتاح لكننا نحمي قطاعات. نريد السياحة ونحجب التأشيرات عن نصف سكان العالم، وتهول القيادات الأكثر تأثيراً بفتح الجبهات العسكرية. نريد التعليم والصحة مجاناً لجميع المواطنين، ونتطلع إلى الحماية من الفقر، في حين تشكل الضرائب المباشرة أقل من ثلاثة بالمئة من الناتج المحلي وتلك المباشرة وغير المباشرة أقل من ١٥ بالمئة منه. نريد جيشاً قوياً ومهيباً، لكن نحد من إمكاناته ونقلص نطاق عمله. نريد قطاعاً خاصاً قوياً لكننا نمنعه من الاستثمار في البنية التحتية. إن القرارات الأساسية والتفصيلية غالباً ما تؤخذ تحت ضغط ظرفي ومن دون دراسة تأثيرها على النظام الاقتصادي ككل، وفي الوقت غير المناسب.

أدى هذا الأداء العشوائي إلى الحدّ من الاستثمار، وأعاق تفتح شركات كبرى بإمكانها استيعاب طالبي العمل، مما يضطرهم للهجرة أو استجداء وظيفة من مراجع سياسية (وطائفية) تضغط بدورها على القطاع العام لتوظيف أكبر عدد ممكن منهم، مما أوجد تخمة في عديده، وأدّى إلى نمو في الإنفاق العام على الرواتب. وهكذا تدور البلاد في حلقة مفرغة. كيف للصيغة أن تصمد أمام هذه المزاحمة على الوظائف العامة وأمام تناتش التقديمات؟

١٠) تقويض الصحافة

أهلاً بكم في وطنكم الثاني لبنان شارل حلو

يفترض البعض أنّ وجود عدد كبير من وسائل الإعلام يعني أن الحرية الإعلامية في أحسن حال، لكن العكس، للأسف، هو الصحيح. كثرة المنابر جعلت المنافسة حادة، غير مجدية اقتصادياً غالباً، ودفعتها إلى الاعتماد مادياً

على أوصياء سياسيين من الداخل والخارج. لقد كان للصحافة المكتوبة تأثير كبير في مجريات تاريخ لبنان منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى يومنا. للصحف، في المراحل الأساسية، دور فاعل في تكوين الرأي العام والتأثير عليه، عرّضها مراراً للرقابة والإغلاق من قبل السلطات العثمانية والفرنسية واللبنانية وسجن أصحابها. لم يحترم الفرنسيون دستور ١٩٢٦ ورشوا بعض أصحاب الصحف والصحافيين وهددوا آخرين لإسكات المعارضين، كما شجعوا وساندوا وروّجوا للصحف المؤيدة لسلطات الانتداب.

بعد الاستقلال، الذي لعبت الصحافة دوراً رئيسياً في تحقيقه، ورثت السلطة اللبنانية ممارسات الفرنسيين، فتدخلت وأغرت وهدّدت وسجنت واعتدت على الصحف والمجلات واستعملتها في اللعبة السياسية. كما أن عدداً من الناشرين الصحافيين دخلوا المعترك السياسي والأحزاب مباشرة وترشحوا في الانتخابات النيابية ومنهم من فاز، وعُين بعضهم وزراء وسفراء. دخلت أنظمة عربية في اللعبة، فدعمت صحفاً وصحافيين وساعدت في إنشاء صحف ومجلات جديدة. انتظم قسم كبير من الصحف والصحافيين في المحاور العربية وآزروا أولياء نعمتهم وهاجموا خصومهم حتى أصبحت صحافة بيروت منبراً رئيسياً لخصومات الأنظمة العربية. اغتيل من جراء ذلك عدد من الناشرين والصحافيين الكبار، وتعرضت الصحف لاعتداءات وتفجيرات. استقرت الأحوال بدرجات متفاوتة في عهد الوصاية السورية التي قوضت حدة المعارضة في الصحف وإن سمحت بهامش ضيّق. لعبت الصحف دوراً هاماً في ثورة ١٤ آذار ٢٠٠٥ وانقسمت بعد ذلك بين ٨ و١٤ آذار.

في الصحافة المسموعة والمرئية (الراديو والتلفزيون) ظلّت الدولة تحتكر الأثير حتى نشوب الحرب الداخلية حين أنشئت محطات عدة غير مرخصة، ينتمي معظمها للأحزاب المسلحة، وفرضت واقعاً جديداً. بعد استتباب الأمن في التسعينيات أغلقت الدولة معظم المحطات التلفزيونية ووزعت رخص بث، ضمن شروط صورية، للجهات السياسية الأقوى، وكانت تغلق كل من يتحدى سياسة الوصاية السورية، وتفرض انتقال ملكية محطة من جهة سياسية معارضة لأخرى موالية. وهكذا ليس في لبنان محطة مرئية واحدة تتمتع باستقلالية ذاتية في نشراتها الإخبارية وبرامجها السياسية، وهذا

واضح للجميع. بانتهاك حرية الصحافة وصدقيتها، انتهكت حرية الرأي، إحدى لبنات الصيغة والدستور. تقتضي الصيغة صحافة حرة تعتمد على مواردها الذاتية لتمارس عملها وفقاً للمعايير المهنية، وألّا تكون أداة في يد الأفرقاء السياسيين الذين غالباً ما يلجأون إلى التفرقة وتغذية الغرائز الطائفية.

١١) إضعاف القضاء وتدخّل السياسيين والأمنيين والنافذين فيه

لا تكتمل الجمهورية ولا الديمقراطية ولا العقد الوطني من دون حد أدنى من القضاء العادل. لقد تطور القضاء منذ أيام الإمارة، مروراً بالحكم العثماني، فالانتداب الفرنسي، وبدأت جمهورية الاستقلال بنظام قضائي متطور بالنسبة إلى عصره... لكنه ظل أسير ذلك الزمن، وبدأ تدريجياً، وببطء، يشهد وهناً وانحداراً. لا يندر في لبنان أن يتدخل سياسيون للإفراج عن موقوفين من قبضايات موالين لهم، ومن مرتكبي جنح وجرائم، في حين أن نفوذهم يتجاوز المخافر ليصل إلى ردهات المحاكم. ويحذو حذو هؤلاء القادة الأمنيون. لكن الجسم القضائي ظل متماسكاً نسبياً إلى حين انفراط عقد الدولة في أيام الحرب الداخلية. تعطل القضاء خلال الحرب وبدأ باستعادة نشاطه عند استتباب السلم. خلال الوصاية السورية وبعدها، أضحى القضاء رهينة المشيئة السياسية تماماً، بدءاً بالمجلس الدستوري ووصولاً إلى المحاكم العادية. واستعملت المحاكم لملاحقة السياسيين المعارضين وأصحاب المصالح المتعارضة مع أركان النظام وكبار الضباط السوريين. كما أن عمل القضاء أصبح في غاية البطء لكثرة القضايا وتعقيد أصول المحاكمات وعدم توافر العدد الكافي من القضاة. فقد القضاء هيبته وخسر إيمان المواطنين بعدله. وأصبحت السلطة الثالثة على شكل السلطتين التشريعية والتنفيذية، إن لم تنحدر إلى المستوى نفسه، ولم يعد اللبنانيون سواء لدى القانون كما نص الدستور.

١٢) عدم التطوير والتحديث الكافيين للقوانين والأنظمة والقطاع العام والبنية التحتية

كانت نظم الجمهورية حديثة في بداياتها، مبنيّة على أسس وضعها الانتداب، وتطور بعضها خلال العهود الأولى للاستقلال. لكن بعضها الأخر فاته العصر ولم يعد ملائماً لزمننا. ثمة مثلاً قوانين مرعية الإجراء يعود زمنها إلى عهد

العثمانيين! ينسحب هذا التخلف على طريقة عمل الإدارات الرسمية. أما البنية التحتية، فتعاني من تقصير فادح في إنهاضها، وخصوصاً في المناطق الريفية. لم تصل الكهرباء إلى جميع أرجاء الوطن إلا في أوائل التسعينيات، شبكةً وتمديدات لا تغذية، فيما لا تزال مناطق كثيرة تفتقر إلى بنية لمعالجة المياه المبتذلة، وحال طرقها مزرية، وولوجها لشبكة الاتصالات صعباً، وحال مدارسها مزر، والمسافة منها لأقرب مستشفى أطول من المعقول. وتفتقر هذه المناطق إلى الحماية الأمنية والدعم الزراعي العادل والمتوازن. هذا التخلف الموروث منذ ما قبل الاستقلال، جعل أبناء كثير من المناطق يشعرون بأنهم خارج الجمهورية، وأنهم مواطنون من درجة ثانية، فأجبرهم الفقر والعوز على النزوح إلى المناطق المحظية بالنعمة أو الانخراط في أعمال غير مشروعة كالتهريب وزراعة الممنوعات والتجارة بها، وراحوا يمارسون أعمال السرقة والسلب والخطف للحصول على فدية. وتمتع الخارجون على القانون بحماية من نافذين من السياسيين والأمنيين اللبنانيين، وغير اللبنانيين، وتبادلوا الخدمات معهم. وهكذا نشأت طبقة من اللبنانيين أخضعت مناطق بكاملها لنفوذها، واستطاعت إبعاد أجهزة الدولة عنها، وأصبحت ملجأ للهاربين من العدالة. بذلك، خسرت البلاد مواطَنة جزء من أهلها، وخسر أهل هذه المناطق «المحرومة» رعاية الدولة الوحيدة التي ينتمون إليها. لم تكن الصيغة تصبو إلى ذلك.

الباب الثاني

من الصيغة إلى القضية

الفصل الأول

نهاية الصيغة

عوض العمل على تقوية الصيغة وتمتين أسس التعاضد، أخلّت الطبقة السياسية ومرجعيّات الداخل والخارج بالأسس الوطنيّة، وارتكبت تجاوزات أوقفت العمل بالصيغة. انتقلت البلاد إلى مرحلة جديدة، حملت بذور التفجير الداخلي، وانعطافاً عن المسلّمات المتفق عليها، ومزيداً من الفوضى. عوض اللجوء إلى الدستور وتطبيقه، جرى ابتداع حلول واتفاقات وصيغ جديدة لخدمة ضرورات مرحلة آنية. فشلت الصيغ الجديدة في تحقيق الأهداف الآنية المأمولة منها، وكان الأفرقاء يرجعون، بعد كل فشل، إلى التخاصم وغالباً إلى الاقتتال، حتى لم يبق في خاتمة المطاف سوى الدستور صيغة وحيدة قابلة للحياة. لكن الطبقة السياسية، والدخلاء، في خرقهم الدستور ومحاولات التلاعب بالصيغة الأساسية، عاثوا في الأرض اللبنانية خراباً وفساداً، وحتى الساعة لم يتعبوا.

القسم الأول: التصدع - بداية النهاية

وطني دائماً على حق سليمان فرنجية

شهدت الصيغة أول تصدع جدي في حروب ١٩٧٥-١٩٩٠ التي سمّاها البعض «حروب الآخرين على أرض لبنان»، ولا خلاف على التسمية، وسمّاها آخرون «حرباً أهلية»، وهذه تستأهل نقاشاً لأن معظم المواطنين لم يؤيدوا حسم الخلافات

والتباينات بينهم بالسلاح وبالاقتتال بين قياداتهم بمشاركة الفصائل الفلسطينية وجيش النظام السوري. ويُشير هذا الكتاب إلى الحرب بتعبير «الحرب الداخلية»، عانياً أنها التي حصلت داخل لبنان، وإن كان بعض لاعبيها الرئيسيين من خارجه. أما الحروب التي حصلت بالتوازي عبر حدوده، فيُشير إليها بالاعتداءات أو بالحروب الإسرائيلية على لبنان.

تضافرت أسباب كثيرة لتساهم في اضطرام نار الحرب. مثلما لكل لبناني صيغته، لكل منهم أيضاً تاريخ وتحليل خاص لأسباب قيام الحرب الداخلية. في ما يهم بحثنا في الصيغة، يجمع معظم اللبنانيين الآن (وليس بالضرورة آنذاك) أن الحرب انطلقت بعدما تأكد إخفاق الطبقة السياسية، والدولة المنبثقة منها، في إبقاء الحد الأدنى من الصيغة قيد التنفيذ. كان يطغى عند معظم اللبنانيين شعور بالضيم من عدم تطبيق الصيغة، كل لسبب.

ارتباك السلطة

كانت السلطة مرتبكة (إذا افترضنا حسن النوايا) تجاه العمل الفدائي وأعمال المنظمات الفلسطينية التي كان معظمها مرتبطاً بأنظمة عربية كسوريا والعراق وليبيا. قسم كبير من المواطنين كان يؤيد هذه المنظمات اعتقاداً أنها تحارب من أجل استعادة فلسطين. كان قسم كبير آخر يستشرف خطراً وجودياً من هذه المنظمات، فطفق يحث الدولة على السيطرة عليها وعلى كبح تجاوزاتها على الأرض، فجاء اتفاق القاهرة قاهراً لهؤلاء. كانت المنظمات الفلسطينية تخشى جميع الأنظمة العربية، بما فيها اللبنانية، خصوصاً أنها كانت قد اصطدمت معها أو تعرض أعضاؤها للسجن والتعذيب والتنكيل على أيديها، وخصوصاً في الأردن وسوريا والعراق ولبنان. لجأت أحزاب لبنانية (الكتائب، الوطنيون الأحرار، وآخرون)، عرفت بالأحزاب والقوى المسيحية واليمينية في الصحافة الغربية، إلى التسلح لحماية نفسها ورؤيتها للوطن، ودعماً للجيش، ولمواجهة سيطرة الفلسطينيين على البلاد من وجهة نظرها، وأنشأت ميليشيات لهذه الغاية، وشكلت عام ١٩٧٦ «الجبهة اللبنانية». التحق لبنانيون آخرون بصفوف المنظمات الفلسطينية وأسَّسوا في ما بعد منظمات وميليشيات تدعمها وتتلقى الدعم منها.

كانت الدولة تشتبك مع بعض المنظمات الفلسطينية من حين إلى آخر. تحالف

الفلسطينيون مع الحركة الوطنية اللبنانية، وهي جبهة مكونة من أحزاب عدة وحركات قومية ويسارية شكلت عام ١٩٦٩ وانطلقت فعلياً في العام ١٩٧٣ على أساس برنامج مشترك ينادي بإحداث إصلاحات سياسية واقتصادية، إضافة إلى الإعلان الواضح لعروبة لبنان. ضمت الحركة التي كان يرأسها كمال جنبلاط عدداً من الأحزاب، منها الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث بجناحيه السوري والعراقي، وحركة الناصريين المستقلين، والتنظيم الشعبي الناصري، إضافة إلى تنظيمات أخرى. كما أن أغلبية القيادات المسلمة التقليدية أيدت المنظمات الفلسطينية. عرّفت الصحافة الغربية هؤلاء بالأحزاب والقوى الإسلامية واليسارية.

بالتوازي مع الانهيار الأمني الذي بدأ في نهاية الستينيات، ازدادت الحركات المطلبية الاجتماعية في الجامعات وفي الشارع. بالإضافة إلى المظاهرات المؤيدة للعمل الفدائي والمناهضة للسلطة لشتى الأسباب، وفي مقدمتها اصطدامها مع الفصائل الفلسطينية، برزت مطالبات وإضرابات وتظاهرات واحتجاجات نفّذتها فئات شعبية، منها المعلمون المطالبون بزيادة الرواتب والتقديمات الاجتماعية والتثبيت، وتلامذة المدارس والجامعات على خلفية معارضتهم زيادة الأقساط، وصيادو الأسماك والعمال (الأبرز عمال غندور وإدارة حصر التبغ والتنباك - الريجي)، والمزارعون في عكار وجرود البترون وجبيل، وصولاً إلى جبل عامل وغيرها من المناطق. حتى التجار أضربوا في العام ١٩٧١ تعبيراً عن رفضهم زيادة الجمارك على الكماليات. كانت الهجرة من الريف إلى بيروت قد بلغت ذروتها، وبات يلفّ العاصمة حزام البؤس من كل أطرافها.

في حركة متماهية مع مطالبات الحركة الوطنية الاجتماعية، برزت حركة المحرومين التي أسسها وتزعمها الإمام موسى الصدر، الذي أصبح أبرز زعماء الطائفة الشيعية وأسس إلى جانب حراكه الاجتماعي تنظيماً مسلحاً سُمّي أفواج المقاومة اللبنانية (أمل). نشط الصدر في العمل الاجتماعي عبر جمعيّة البر والإحسان في صور، وكان قد أسّسها السيد عبد الحسين شرف الدين، وبنى مدرسة جبل عامل المهنيّة، أوّل صرح من نوعه في المناطق الشيعية، وكان المحرك الأول لإنشاء المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وأسس جمعية كشافة الرسالة الإسلامية،

وغيرها من النشاطات. شارك في «الحركة الاجتماعية» مع المطران غريغوار حداد في عشرات المشاريع الاجتماعية.

تقاطع ذلك مع حراك سياسي يتذمر من غياب المشاركة المتوازنة في الحكم بين المسيحيين والمسلمين، وما اعتبر استئثاراً من رئيس الجمهورية بالسلطة، واستئثار العائلات المسيحية الكبيرة بثلاثة أرباع الشركات التجارية والمصانع والمصارف، واحتكار عدد صغير منها نسبياً لأغلبيتها (أي باللغة الاقتصادية تمركز عال للثروات والأصول).

أخذت المواجهة بين الفصائل الفلسطينية والسلطة منحى جديداً حين نظرت أحزاب «اليمين» إلى الحركات المطلبية ومناصرة الفصائل الفلسطينية بوصفها أداة بيد «اليسار» الساعي إلى تغيير النظام السياسي والاقتصادي، والصيغة، مما يستوجب حمايتها بمناصرة الجيش وقيام تنظيمات شعبية مسلحة دفاعاً عن النظام. رأت الحركة الوطنية فرصة في صراع الفصائل الفلسطينية مع السلطة لتؤازرهم ولتوحد قواها معهم، لتصبح ذات قدرة عسكرية وازنة تواجه بها السلطة وجيشها، وتفرض «إصلاحات» في النظام و«إعادة تصويب» الصيغة. هكذا أصبحت البيئة جاهزة للانفجار.

بدأت الحرب الداخلية يوم الأحد في ١٣ نيسان ١٩٧٥ على أثر صدامات بين حزب الكتائب والمنظمات الفلسطينية تمثلت بحادثين مشبوهين كان أوّلهما اعتداء على كنيسة في عين الرمانة، والثاني مجزرة تلته بساعات، ضحاياها ركابٌ فلسطينيون كانوا يستقلّون حافلة مرت قرب الكنيسة. ولا يزال الغموض يكتنف ظروف الحادثين. اختلط الحابل بالنابل وبدأت الجلجلة المدمرة التي لم تنته إلا بعد اتفاق الطائف.

لا خلاف على أنّ الحرب خرقت المسلّمات والمواثيق والعهود التي قطعها اللبنانيون. شل عمل الدولة، وعطلت الحكومة ومجلس النواب، وانقسم الجيش، وسيطرت الفصائل الفلسطينية (حتى عام ١٩٨٢) وقوات مسلحة أخرى (ميليشيات) على المدن والبلدات، وفرض التجنيد الإجباري في بعض المناطق، وجبيت الخوات، وخطف الأبرياء وقتلوا على خلفية هوياتهم وانتماءاتهم الطائفية، وحرقت ودمرت وسلبت القرى والبيوت والأرزاق والمعابد، واختبرت كل المناطق

القصف العشوائي، واغتيل قادة سياسيون وروحيون، وتدخلت جيوش غير لبنانية، أبرزها الإسرائيلية والسورية والفرنسية والأميركية، وقوات الأمم المتحدة، وبعض الجيوش العربية بصورة رمزية ضمن قوات الردع العربية، فاحتلت أو سيطر كل منها على أقسام من البلد، فرحّب بعض الأهالي بها، وتصدّى لها آخرون، وانقسم البلد إلى شبه ولايات أصبح لبعضها أعلام خاصة ومرافئ وإدارات، وانهارت العملة، ولم يبق فصيل مسلح إلا واشتبك مع الآخرين، أصدقاء وخصوماً، وتقابلت حكومتان كل منها تدّعي الشرعية. عمّت الفوضى ولم يبق مقدس وطني إلا ودنس. تخلل هذه المدة فترات هدنة أو هدوء نسبي متقطعة. قتل عشرات الألوف وأصيبت أعداد مضاعفة، الأمر الذي أدى إلى وقوع حالات إعاقة كثيرة، وهُجّر وهاجر مئات الألوف من أحياء إلى أخرى وإلى الخارج. استنتج أغلب اللبنانيين أنّ الصيغة ماتت، والسلطة ماتت، وأن الأمل في إصلاحات اجتماعية مات، ودفن معها لبنان.

القسم الثاني: اتفاق الطائف - نهاية النهاية

إن لبنان ليس للمسيحيين ولا للمسلمين، بل إن المسيحيين والمسلمين هم للبنان

مار نصرالله بطرس صفير

دأب الوسطاء المحليون والعرب والدوليون منذ بداية الحرب الداخلية التي اندلعت في العام ١٩٧٥، على محاولة رأب الصدع بين المتخاصمين، وإن لا يخفى أنهم ساهموا في تأجيج نار البغضاء وتسليح وتمويل تنازع الأفرقاء. عُقدت اجتماعات ومؤتمرات ووقعت اتفاقيات لإنهاء الحرب، كان أبرزها إعلان «الوثيقة الدستورية» (١٩٧٦)، ومؤتمر القمة السداسي في الرياض (١٩٧٦)، وإنشاء قوات الردع العربية (١٩٧٦)، واتفاق شتورة (١٩٧٧)، ومؤتمر الحوار اللبناني في جنيف ولوزان (١٩٨٣-١٩٨٤)، والاتفاق الثلاثي في دمشق (١٩٨٥)، واجتماعات اللجنة السداسية العربية في تونس (١٩٨٨)، واللجنة الثلاثية العربية المنبثقة عن مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء لبحث الأزمة اللبنانية (١٩٨٩) التي دعت إلى عقد اجتماع لمجلس النواب اللبناني في مدينة الطائف السعودية لمناقشة وإقرار مسودة أعدت لاتفاق ينهي الحرب في لبنان. كان معظم الأفرقاء، وإلى جانبهم البطريرك (الكاردينال لاحقاً) مار نصر الله بطرس صفير، قد اطلعوا مسبقاً على المسودة ووافقوا على إطلاق حوار يوصل اللبنانيين إلى اتفاق على أساسها. لم ينجح الحراك في وضع حد نهائي للحرب، لكنه أنتج تطوراً تراكمياً في المفاهيم،

مكّن من تقديم التنازلات، نتيجة للحوار، لا سيما بعد أن تبدلت موازين القوى، وأصاب الإنهاك المتصارعين، متبوعاً بضغط دولي وإقليمي أدى إلى نضج الظروف المؤاتية لتسوية نهائية.

تناولت التسوية بسط سيادة الدولة على أراضيها كاملة وبقواها الذاتية، وحل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وحل مشكلة المهجرين وإثبات حقهم في الرجوع إلى مساقط رؤوسهم. تناولت أيضاً الوجود السوري، ومواجهة إسرائيل، وتعديلات دستورية. وقد حددت إطاراً زمنياً وجغرافياً للانسحاب السوري (في سنتين إلى البقاع) من دون تحديد موعد للانسحاب النهائي، كما لم تضع آلية لمراقبة وتأكيد تنفيذ هذا الانسحاب، اللهم إلا توقيع بعض الدول بصفة شاهد. هكذا نجح النظام السوري في التملص بسهولة من تنفيذ التزاماته، وجاءت الظروف الإقليمية اللاحقة، وخصوصاً حرب الخليج، لتعفيه عملياً منها.

أنيطت مهمة الدفاع بالقوات المسلحة الرسمية، ودُعي إلى تدريبها كي تكون قادرة على تحمل المسؤوليات الوطنية وتنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، القاضية بإزالة الاحتلال إزالة شاملة، والتمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في العام ١٩٤٩، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحرير جميع أراضي الوطن، وبسط سيادة الدولة على كامل أراضيها، ونشر الجيش في منطقة الحدود المعترف بها دولياً، والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

جاء اتفاق الطائف بنتائج كبيرة في بعض النواحي، ومتواضعة في أخرى. لقد وضع الأسس الضرورية لإيقاف الأعمال الحربية، وكان هذا مطلباً شعبياً تتوافق عليه الأغلبية الساحقة من المواطنين، بصرف النظر عن أي قيد أو شرط يصاحب السلام المنشود. لم تكن أكثرية المواطنين تريد استمرار الحرب تحت أي ذريعة، تواقة للسلام بأي ثمن.

مجموعة العماد ميشال عون كانت الطرف الرئيس المعارض لهذا الاتفاق، لأنه لم يتضمن انسحاباً سورياً كاملاً من لبنان، ولأنه حدَّ من صلاحيات رئيس الجمهورية لمصلحة مجلس الوزراء، دون أي إصلاح مقابل في النظام السياسي. كما أن حزب الله، ولم يكن قد حاز بعدُ مكانته الواسعة على الخريطة السياسية، عارض في البدء

اتفاق الطائف لتضمنه بند سحب السلاح، وسجل اعتراضات مبدئية على الصيغة التي أرساها الطائف، ثم عاد وقبل به، كأمر واقع، حين اطمأن إلى أن الاتفاق سوف يطبق وفق التفسير السوري له، أي أن حزب الله يعتبر مقاومة، وليس ميليشيا، فلا يطبق عليه بند سحب السلاح. وبقي على تحفظه على الصيغة من دون الوقوف العلني بوجه اتفاق الطائف.

إنجاز الطائف

إذا كان من إنجاز يسجل للطائف، فهو إيقاف الحرب. إنجازه الثاني الكبير إعادة إحياء الصيغة اللبنانية التي احتضرت خلال الحرب. أيقن ممثلو المسيحيين أن عليهم التخلي عن بعض الامتيازات والتساوي بعض الشيء بالمسلمين ثمناً لإعادة إحياء لبنان، فيما قبل ممثلو المسلمين بالحد الأدنى من صلاحيات معدلة ووافقوا على مناصفة في الحكم، بالرغم من تفوقهم العددي، لثقتهم أن ذاك هو السبيل الوحيد لديمومة لبنان. هكذا رسخ الطائف، عملياً، مقولة الحاجة التبادليّة بين المسيحيّين والمسلمين، بعدما أظهرت الحرب للطرفين أنها تمرين عبثي، وبعدما دلت التجربة أن المتحاربين، من الطرفين، لم يجدوا من يخفّ لنجدتهم من أشقاء عرب، أو من غرب حنون وصديق، أو حتى من عدو.

لم يُدخل الطائف تغييرات جذرية على النظام، فاقتصرت التعديلات، أو كادت، على صلاحيات رئيس الجمهورية، وهي صلاحيات ما زال تعديلها يُعتبر مأخذاً حتى اليوم، لا يمل زعماءُ موارنة من إثارته. أهم ما تناولته التعديلات مقدمة الدستور، فأكدت ما كان ينص عليه أصلاً، أي مبدأ المساواة بين المواطنين. البند الأكثر إثارة للجدل هو بند إلغاء الطائفية السياسيَّة وجعلها هدفاً وطنياً أساسياً، بالرغم من أن الدستور لم يكن يُعرّف أو يعترف في السابق بالطائفية السياسية، ومثله القوانين، ما عدا قانون الانتخابات. لم ينص دستور ١٩٢٦، أو دستور ١٩٤٣، أو دستور الطائف، على أي توزيع طائفي، فكيف يُلغى ما هو غير موجود؟

لعل أسوأ ما جاء في اتفاق الطائف تكريس مبدأ الطائفية السياسية «المؤقتة» في الدستور... لحين إلغائها. فطبقاً لما تنبأ به المثل الفرنسي «إن المؤقت فقط هو الذي يستمر»، لم يجر العمل على إلغاء الطائفية السياسية منذ ذلك الحين، وأدى هذا البند إلى شرعنة الطائفية السياسية التي لم يكن لها من قبل أي مكان في

النصوص، وإن استشرت في بعض النفوس. إلى جانب لعبة الأمم والمصالح والأطماع الإقليمية، كان ثمة وجهان رئيسيان ظاهران سبّبا اندلاع الحرب الداخليّة في العام ١٩٧٥. فمن جهة، كانت إشكالية سلاح الفصائل الفلسطينية والصراع بين التوجس من هذا السلاح ومن خطره على الكيان والصيغة من قبل قسم من اللبنانيين، ومن جهة أخرى كانت هناك المؤامرة على الثورة الفلسطينية وسلاحها. الإشكالية الثانية الموازية هي الانقسام بين الأحزاب والزعامات التقليدية المسيحية من جهة، والتي كان همها الحفاظ على موازين القوى في النظام والامتيازات النابعة منها، والحركة الوطنية والزعامات الإسلامية التقليدية من جهة أخرى والتي كانت تنادي بإصلاحات في النظام وفي العدالة الاقتصادية والاجتماعية. تقابلت الإشكاليتان واصطدمتا، فحصل الانفجار الكبير. لكن عندما حان وقت صفقة الطائف، كانت قواعد اللعبة قد تغيرت، وتبدل اللاعبون. زال معظم معالم الإشكالية الفلسطينية في العام ١٩٨٢، وحل محلها الاحتلال الإسرائيلي. المطالب بالتغيير السياسي وإدخال تعديلات على الدستور اقتصرت على مغانم ومكاسب التوزيع السياسي، وذهبت الهواجس الاجتماعية والاقتصادية، المعلنة في بداية الحرب، أدراج الرياح. اندثر نفوذ السياسيِّين التقليديِّين من كلا الطرفين، ليحل في محلهم لاعبون جدد، هم الميليشيات المتقاتلة وميشال عون والنظامان السوري والإيراني، فيما بقيت لعبة الأمم والمصالح والأطماع الإقليمية على حالها.

كذلك، تبدلت أولويات القوى الكبرى في الفترة القصيرة الفاصلة بين إنجاز اتفاق الطائف ونهاية حكومة الوفاق الوطني. عند انعقاد مؤتمر الطائف، كانت الدول الكبرى قد وافقت على وصاية محدودة لسوريا على لبنان، التي انقلبت لاحقاً إلى وصاية مطلقة ثمناً لانضمام الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد إلى التحالف الذي قادته الولايات المتحدة في حرب الخليج لتحرير الكويت. هكذا، جُمد تطبيق بنود اتفاق الطائف المتعلقة بإعادة انتشار القوات السورية في لبنان، تحضيراً لسحبها، وغُض النظر عن تمسك حزب الله، خلافاً لاتفاق الطائف وخلافاً لباقي الأفرقاء، بسلاحه، ولم تتشكل الهيئة الوطنية لإزالة الطائفية السياسية، ولم تطبق التقسيمات الانتخابية بحذافيرها، ولم يتقدم قيد أنملة ملف اللامركزية الإدارية، وتم التخاذل في بسط سيادة الدولة وجيشها على كامل الأراضي اللبنانية.

أفضى اتفاق الطائف إلى تسلم أمراء الميليشيات الحكم، فيما أُبعد وسُجن كل من

لم يتكيّف مع النظام الجديد. المفارقة أن القوى التي غالت في انتهاك الدستور خلال الحرب، وأمعنت في تجاوز القوانين، وساهمت إلى أقصى حد في تخريب الوطن بشراً وحجراً، نصبت هي نفسها المؤتمنة على تطبيق بنود اتفاق الطائف. ليس مستغرباً بعد ذلك أن يذهب تنفيذ اتفاق الطائف مذهب التقاطع بين المآرب الإقليمية والمصالح الفئوية المحلية. في الوقت الذي كان فيه ينادي كل الأفرقاء بوجوب تطبيق اتفاق الطائف، كانوا يسيرون عملياً في طريق معاكس، حتى تبدلت المصطلحات وأبيح المحظور. أصبحت الأحزاب والشخصيات السياسية تجاهر بالخطاب الطائفي، وتطرح على الملأ معادلات تتحدى نص اتفاق الطائف وروحه، كان آخرها الاقتراح بأن تنتخب كل طائفة نوابها (في مخالفة صريحة لدستور يقول إن عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء)، ودعوة المسيحيين إلى أن يتوافقوا على اسم رئيس للجمهورية (في ضرب لمبدأ التنافس الانتخابي، جوهر الديمقراطية) بمعزل عن المسلمين الذين يتعين عليهم القبول بالاسم المتفق عليه تلقائياً، وقبول تسمية رئيسي مجلس النواب ومجلس الوزراء، الشيعي والسني، على الأسس ذاتها. لقد أصبح الطائفيون (نسبة إلى اتفاق الطائف) طائفيين (نسبة إلى الطائفية السياسية). في المقابل، ظلت الساحة خالية من أي قوة سياسية شعبية تعمل عكس هذه التيارات والأحزاب ذات المنحى غير الدستوري.

في المحصلة، جاء اتفاق الطائف تسوية على قاعدة أفضل الممكن، وليس ترجمة لطموحات الوطن المثالية. من هذا المنظار، ينبغي اعتباره سلة متكاملة جاءت نتاج توازن القوى المختلفة آنذاك. إن الداعين اليوم إلى تعديل لأجزاء من هذه التسوية القائمة على الحدود الدنيا من القواسم المشتركة، إنما يقولون بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وإعادة جولات تفاوض أنتجت الاتفاق إلى نقطة الصفر، وفتح جميع البنود الأخرى للمساومة. وقد يأتي اليوم الذي تكون فيه الطبقة السياسية جاهزة لذلك، أما اليوم، فإنها بالكاد تلتفت إلى عناوين هذا الاتفاق.

بالرغم من عدم تطبيق الصيغة اللبنانية، وإحلال نظام شمولي ظاهره ديمقراطي في مكانها، إلا أن شمل اللبنانيين، وحالما توقفت المعارك، التأم في جميع الميادين، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بالشكل الذي غلّب الاجتماع على الفرز الطائفي - الجغرافي الذي فرضته الحرب. في أشهر قليلة، عاد التواصل وعادت المياه لتجري في عروق المصالح المشتركة بين المواطنين، بالرغم من ضغط

وجود النظام السوري بعسكره ومخابراته وإدارته لمعظم السياسيين على شاكلة بيادق. إن دل ذلك على شيء، فعلى أن اللبنانيّين كانوا يتوقون إلى إعادة اللحمة لأسباب عاطفية واقتصادية وثقافية، بينما كان زعماؤهم (أمراء الميليشيات إياهم!) يتصارعون على مغانم الحكم وحتى على فتاته. لقد انبعث طائر الفينيق من تحت الرماد من جديد، لكن بأجنحة متكسرة.

القسم الثالث: الهيمنة السورية وتعطيل الصيغة من جديد نهاية البداية

شعب واحد في دولتين حافظ الأسد

انقضى عهد الرئيس أمين الجميل في العام ١٩٨٨ من دون انتخاب رئيس جديد للجمهورية. كان النظام السوري يضغط لانتخاب من يسميه، واختار في بادئ الأمر الرئيس سليمان فرنجية. لكن أغلبية النواب قاطعت جلسة الانتخاب وسقط الخيار. رشح السوريون النائب ميخائيل الضاهر ونشطت الولايات المتحدة على خط الوساطة تبحث عن حل. ذهب المبعوث الأميركي ريتشارد مورفي إلى دمشق وعاد بلائحة تتضمن ثلاثة خيارات مقترحة: ميخائيل الضاهر أو ميخائيل الضاهر أو ميخائيل الضاهر! خيّر مورفي النواب بين انتخاب الضاهر أو الفوضى، فاختاروا الفوضى. في آخر ساعة من عهده، عين الرئيس الجميل قائد الجيش العماد ميشال عون لترؤس حكومة عسكرية من ستة وزراء، مناصفة بين مسيحيين ومسلمين، ريثما يصار إلى انتخاب رئيس للجمهورية. لم يقبل الوزراء المسلمون المعينون بالالتحاق بالحكومة ولم تعترف بها حكومة الرئيس سليم الحص التي كانت قائمة حتى تلك الساعة. أصبح للبلاد حكومتان مشكوك بشرعيتهما.

دعا ميشال عون إلى تحرير لبنان واشتبك الجزء الموالي له من الجيش اللبناني مع القوات النظامية السورية في ما أطلق عليه اسم «حرب التحرير». اعتلى عون المنبر بشكل شبه يومي من القصر الجمهوري أمام جمهور غفير من المؤيدين الذين ذهبوا لملاقاته في بعبدا ولتشكيل حزام بشري لحمايته، فكوّن خلال فترة قصيرة زعامة لا تزال قوية حتى اليوم. كانت العلاقة بينه وبين القوات اللبنانية وقائدها سمير جعجع دائماً متوترة وتتخللها اشتباكات من حين إلى آخر، حتى انفجر الوضع بينهما عام ١٩٩٠، بعد اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، الذي عارضه عون

وأيدته القوات اللبنانية. دارت معارك عنيفة بين الطرفين، قسّمت المناطق الشرقية وأدّت إلى خسائر بشرية وعمرانية كبيرة وأسست لكراهية بين مؤيدي الفريقين سوف تدوم عقوداً. أطلق على هذه الاشتباكات اسم «حرب الإلغاء» نسبة إلى زعم القوات اللبنانية أن ميشال عون يريد إلغاءها. توترت العلاقة بين الولايات المتحدة وميشال عون على خلفية عدم مناصرتها له، فدفع بأنصاره لمهاجمة سفارتها، فخسر آخر من قد يؤمّن له حماية ما.

بعد اتفاق الطائف انتخب الوزير السابق والنائب رينيه معوض رئيساً للجمهورية، الأمر الذي لم يعجب البعض فقام باغتياله. مثّل هذا الاغتيال القنبلة الأولى في وجه الاتفاق. انتخب الوزير السابق والنائب الياس الهراوي رئيساً بعد يومين. بعد مكوث الرئيس الهراوي حوالى السنة خارج القصر الجمهوري، وبعد استنفاد كل الوساطات لإخراج عون من من بعبدا، هاجمت القوات السورية الجيش الموالي لعون وارتكبت مجزرة بحق ضبّاطه وجنوده.

كانت الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، قد قايضت لبنان بدعم النظام السوري لحلفها في حرب الخليج لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، فلم تحرك ساكناً في مواجهة الهجوم. لجأ عون إلى السفارة الفرنسية التي كانت تقوم بوساطة الربع ساعة الأخيرة. بقي عون في السفارة أكثر من عشرة أشهر نفي من بعدها إلى جنوب فرنسا في العام ١٩٩١ ومن ثمة انتقل الى إحدى ضواحي باريس.

عين الوزير عمر كرامي رئيساً للوزراء وشكل «حكومة الوفاق الوطني» التي تعين عليها مواجهة كل ما خلفته الحرب. لم توفق الحكومة ولم يصمد الاقتصاد وقامت المظاهرات احتجاجاً على الغلاء وانهيار سعر صرف الليرة، فاستقالت. شكل الرئيس رشيد الصلح حكومة انتقالية مهمتها التحضير لأول انتخابات نيابية منذ عام ١٩٧٢، وبعدما كان قد عُين بعد الطائف نواب ليحلّوا مكان الأعضاء المتوفين منذ آخر انتخابات، ولملء الشغور الذي نشأ من جراء استحداث مقاعد إضافية في المجلس النيابي، وفقاً لما جاء في اتفاق الطائف، إلى ١٠٨ أعضاء.

أجريت أول انتخابات نيابية تحت الوصاية السورية عام ١٩٩٢ في ظل قانون انتخابي زاد عدد مقاعد مجلس النواب إلى ١٢٨ ورعى تقسيمات جديدة للدوائر الانتخابية،

واعتمد المحافظات دوائر في الشمال والجنوب وبيروت، والأقضية في محافظتي جبل لبنان والبقاع. سجل ذلك خرقاً للنظام الذي اتفق عليه في الطائف وأصبح دستوراً. قررت قيادات المعارضة المسيحية مقاطعة الانتخابات وكانت الاستجابة لها ساحقة (نسبة المشاركة الإجمالية كانت أقل من ٣٠ بالمئة)، بل شبه مطلقة في مناطق عدة. تلقت الصيغة ضربة أنهت الوعد والأمل بإعادة إحيائها. في العام ١٩٩٤ اتهمت السلطات المهيمن عليها سورياً وقتئذ القوات اللبنانية، بشخص سمير جعجع، بمسؤولية تفجير كنيسة برأته المحكمة منها. اعتبرت السلطات أن تهمة جعجع أسقطت عنه العفو العام الذي شمل جميع جرائم الحرب بعد الطائف، فاعتقلته ووضعته في طابق سفلي تحت مبنى وزارة الدفاع ومثل أمام المحاكم وأدين باغتيال الرئيس رشيد كرامي وداني شمعون، وحكم عليه بإعدام خفضه الرئيس إلياس الهراوي إلى حكم بالسجن المؤبد. اعتبرت المعارضة المسيحية أن في محاكمة جعجع جوراً وانتقائية، وأشعرها بالاضطهاد، فيما أنكر هو نفسه ارتكاب جميع التهم المنسوبة إليه. تعرض مناصرو القوات اللبنانية للملاحقة والاعتقال والتعذيب، وحلّت السلطات التنظيم رسمياً ومنع مؤيدوه من ممارسة العمل السياسي باسمه.

بدوره، غادر رئيس الجمهورية السابق أمين الجميل البلاد بعد انتهاء عهده، وذلك بسبب تهديد شعر به من قبل أطراف مسيحيَّة أخرى، كما من القيادة السوريَّة. أما الوزير السابق والنائب ريمون إده، عميد الكتلة الوطنية، فكان قد سبق الجميع إلى المنفى الطوعي في العام ١٩٧٧ إثر تعرضه لأكثر من محاولة اغتيال. وكان الموت قد غيب في النصف الثاني من الثمانينيَّات كلاً من الرئيس كميل شمعون ومؤسس حزب الكتائب الوزير السابق الشيخ بيار الجميل. فقد المسيحيون الصف الأول من قياداتهم بكامله، ولم يبق في المعترك السياسي إلا بعض الزعماء المحليين الذين كان عليهم الارتضاء بحكم السوريين والتعاون معهم إذا ما أرادوا الإبقاء على حريتهم وحياتهم. برزت في المقابل وجوه جديدة في مناطق عدة، تعاون بعضها مع السوريين خلال الحرب، وعمل بعضها الآخر ضد السوري وعاد فقرأ فعل الندامة وقدم فروض الطاعة والولاء. بعض هذه الوجوه قدم للسوريين خدمات جليلة أو هدايا قيِّمة، فكوفئ بمراكز نيابيَّة ووزاريَّة وحزبيَّة.

ضُربت الصيغة مجدداً من وجهة نظر المعارضة المسيحية، التي شعرت بأنها

الطرف الخاسر، وشعر قياديوها بـأنهم يدفعون ثمن هذه الخسارة. مثلت انتخابات ١٩٩٢ غيضاً من فيض خروقات الدستور والصيغة، حتى أرسي نظام جديد لا يشبه ما اتفق عليه في الطائف، لا في الشكل، ولا في الممارسة. أصيب المسيحيون بالإحباط، وعادت الهجرة لتشتد في صفوفهم، ولم يعد لهم إلا الكنيسة وبطريركها، الذي كانت عظاته كل يوم أحد المتنفس الوحيد، يعبّر فيها عن الكثير مما يختلج في صدور رعيته.

لم يكن الوضع أفضل عند المسلمين. الزعامات السنية إما أبعدت، كالرئيس صائب سلام، أو تعرضت للتحجيم المتعمد، كالرئيس عمر كرامي الذي خلف شقيقه الرئيس الشهيد رشيد كرامي. الحال نفسه ساد عند الشيعة، إذ أدى غضب النظام السوري على الرئيس كامل الأسعد إلى إخراجه من الحياة السياسية. النظام نفسه لم يحتمل حتى الرئيس حسين الحسيني، أحد عرّابي اتفاق الطائف، فأقصي.

حكم النظام السوري مباشرة وبواسطة من سمح بتعيينهم، وكانت أجهزة مخابراته تعتقل من تشاء، تعسفياً، وتبقيه محتجزاً للمدة التي تراها مناسبة، أو لأجال قد يمضي العمر ولا تمضي، من دون أي اتهام أو محاكمة، وفي كثير من الأحيان من دون أن يعرف ذوو المعتقلين مصير أبنائهم. ساوت أساليب النظام القاسية بين جميع اللبنانيين، خصوصاً المسلمين منهم، الذين لم يكونوا يتمتعون حتى بالهامش الضيق الذي تركه السوريون لبعض السياسيّين المسيحيّين بالتعبير عن ضيقهم مما حلّ بالبلاد من تعسّف وجور.

القسم الرابع: حلم رفيق الحريري النهضوي

اختير رفيق الحريري رئيساً لمجلس الوزراء عام ١٩٩٢ بعيد الانتخابات النيابيّة الأولى التي تلت اتفاق الطائف، هو المتمرس بالشأن اللبناني طوال سنوات لعب فيها أدواراً عدة: دور «الوسيط السعودي» في الأزمة اللبنانية، فكان أحد المنسقين الرئيسيين لمؤتمر الطائف ولقاءات أخرى سبقته، ودور المغترب الثري الخيّر، الذي يتبرع بملايين الدولارات لإزالة دمار خلّفته الحروب من شوارع العاصمة، ويبتعث عشرات آلاف الطلاب من جميع الطوائف والمناطق والولاءات السياسية إلى مدارس وجامعات في الداخل والخارج، ودور الباني، الذي يقف وراء إنشاء

شركة سوليدير لإعادة التنظيم المدني لوسط بيروت المدمر كلياً وإعادة إعماره.

ربطت رفيق الحريري علاقة استثنائية بالملك فهد بن عبد العزيز، وبالعائلة الحاكمة في المملكة العربية السعودية، أطلقها التزامه مشاريع ضخمة نفّذها بسرعة وجدارة، وتطورت ليحوز ثقتها الكبيرة. تمكن، وسيطاً للسعودية إبان أزمة لبنان، أن ينسج صداقة مع الرئيس السوري حافظ الأسد الذي كان يعمل جاهداً لتوطيد علاقته بالسعودية. جاءت ظاهرة رفيق الحريري، الطارئة على الطبقة السياسية، بدعم عربي وخصوصاً سعودي، وبقبول على مضض من قيادة النظام في سوريا، لتملأ فراغاً سنياً أحدثته السياسة السورية بنفسها خلال سني الحرب.

مكرهاً وبطلاً

متسلحاً باتفاق الطائف، حمل الرئيس رفيق الحريري رؤية نهضوية لقيام الوطن والدولة، والتآلف مع المحيطين العربي والدولي. قامت هذه الرؤية على الاستثمار في الشباب وحثهم على اكتساب العلم والشهادات، وبإبراز أهمية العيش المشترك القائم على الاعتدال والانفتاح، وبإعادة الحياة إلى المؤسسات العامة واستحداث مؤسسات جديدة وإعادة إعمار البنية التحتية ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية ودفع الاقتصاد للنمو واستقرار سعر صرف الليرة إزاء الدولار. في هذا السياق أتى مشروعه الفريد لإعادة بناء الوسط التجاري لبيروت الذي عرض التعويض على بعض أصحاب الحقوق ومشاركة البعض الأخر في ملكية الشركة الموكلة إعادة إعمار وسط العاصمة. كان هذا المشروع يعتبر وسط العاصمة نقطة الالتقاء الأبرز بين شطريها المنفطرين، ويراهن على أن إعادة إعماره بسرعة وحداثة سوف تطلق ورشة إعادة لحمة البلاد، وتفعيل الطاقات الوطنية، وإرساء نموذج لإعمار باقي البلاد. سار الحريري بسرعة كبيرة في مشاريعه العديدة التي لم تحدد أي أولويات، لأن كان شيء كان، في نظره، أولوية، وباشر في إقامة المشاريع العامّة على مساحة الوطن كله، باستثناء المناطق المحتلة من قبل إسرائيل. شملت هذه المشاريع قطاعات الاتصالات والكهرباء والمياه والطرق والصحة والمستشفيات والمدارس والجامعات، فضلاً عن الثقافة والرياضة. جهد الحريري لإضفاء حداثة على الاقتصاد وبيئته، بالرغم من تعرض مشاريعه لضغوط من النظام السوري ومن حلفائه في لبنان، الذين عرقلوا الجزء الأكبر من مخططاته، فكان له النجاح في بعضها، لكن المعارضة لنهجه عطلت مشاريع أخرى كثيرة كان قد حاول إطلاقها.

اضطر الحريري إلى المشاركة في اللعبة السياسية التقليدية وخضع إلى حد كبير للمعادلة التي رسمها السوريون. لقد أرسى السوريون معادلة تقضي بإبقاء الأمن والسياسة العامة بيدهم مباشرة، والاقتصاد بيد الحكومة. كان الحريري يواجه، حذراً، معارضة من جهات عدة. فالنظام السوري كان من ناحية يرى لنفسه فائدة في استتباب الوضع الاقتصادي الذي يسهّل أيضاً إرساء الأمن والنظام العام، والذي كان ليُحَمّل مسؤولية فشله باعتباره الوصي على البلاد، واستفاد من ناحية أخرى من شبكة العلاقات الدولية التي نسجها الحريري مع عدد كبير من قادة العالم، وخصوصاً في السعودية وفرنسا والدول الغربية الأخرى بشكل خاص. تكلل سعي الحريري بنجاح كبير في خلق علاقات مميزة بين سوريا وفرنسا. لكن السوريين لم يحبذوا صعود نجم الحريري إلى هذا القدر في الداخل والخارج، خشية أن يشب عن طوقهم، فأوعزوا لحلفائهم اللبنانيين بعرقلة ما يمكن من مشاريع الحريري ولابتزازه (كما ابتزوه هم أيضاً) فحصلوا أثماناً باهظة لتمكينه من تنفيذ اليسير منها.

لم يكن الحريري يدير في بادئ الأمر تياراً سياسياً يناصره، ولم يكن له حتى إجراء الانتخابات النيابية عام ١٩٩٦ أي نائب في البرلمان، وكان عدد وزرائه، في جميع الحكومات التي ترأسها، يشكّل دائماً أقلية صغيرة. لهذا، يمكن اعتبار جميع القوى السياسية الفاعلة في عهد الحريري مشاركين فعليين في عمل حكوماته، إذ إنهم صوتوا في مجلس الوزراء وفي مجلس النواب لصالح جميع القرارات التي اتخذت آنذاك من موازنات عامة، وقوانين تجيز الاستدانة من مصادر داخلية وخارجية، وفي إقامة المشاريع على أشكالها، وفي التعيينات الإدارية، وفي استحداث وزارات ومؤسسات عامة وصناديق، وفي تحديد الرواتب والأجور، وكل عمل آخر تقوم به الدولة. ولم يكن باستطاعة الحريري اتخاذ وتنفيذ هذه القرارات بمنأى عن هذه القوى، وطبعاً من غير الحصول على رضى الوصي السوري. وانسحب هذا الوضع على جميع الحكومات التي ترأسها الحريري حتى آخر يوم من حكمه.

جاء من يشيع بين المسيحيين أن الرئيس رفيق الحريري، السني الحائز على الدعم المطلق من القيادة السعودية ذات المعتقد الوهابي المحافظ، يشكل خطراً على المسيحيين، وأن برنامجه المستتر، وفق ما قيل لهم، هو أسلمة لبنان ورفع شأن المسلمين ليتساووا، بل أن يتعدّوا، المسيحيين ثقافياً واقتصادياً، هم الذين كانوا سباقين في هذه المضامير. لقيت هذه النظرية الخبيثة آذاناً صاغية، خصوصاً في

المجتمعات المسيحية الصرف، وفي المناطق البعيدة من العاصمة. في المقابل، لم يجرؤ الحريري على مد يده للمعارضة المسيحية أو حتى أن يتصدى لهذه الإشاعات، ليقينه أن ذلك هو المحظور بعينه في نظر الوصي السوري. لم يكن السوريون ليرضوا عن أي تقارب إسلامي مسيحي يتجاوز الشخصيات الموالية لهم صراحة. وقد حذِر عدد كبير من المسيحيين من الحريري.

واجه الحريري معارضة من بعض أصحاب الحقوق في وسط بيروت، الذين رأوا في التخمينات لعقاراتهم التي قررتها لجنة من القضاة إجحافاً بحقهم، خصوصاً بعدما بدأت سوليدير بيع هذه الأراضي، بعد إعادة إعمار البنية التحتية، بأثمان مضاعفة لقيمة التخمين الأساسية. كما أن المشروع لاقى انتقادات كبيرة من بعض المهندسين المعماريين والخبراء في ما خص التصميم العام الجديد، وردم البحر، وتفاصيل مهمة أخرى. تعرضت سوليدير لمعارضة سياسية قوية منذ إنشائها وكانت كبش فداء كل من يريد النيل من الحريري، خصوصاً في عهد الرئيس إميل لحود الذي تمكن من تأجيل عدد من مشاريعها الهامة.

موازين وميزانيات

طلبت حكومة الحريري الأولى صلاحيات استثنائية لمباشرة مشاريع إعادة الإعمار وتنفيذ مقررات الطائف، لكنها لم تحصل عليها، فلجأ الحريري إلى عمليات التفاف قانونية على الوزارات بتفعيل وتكبير دور مجلس الإنماء والإعمار وبعض المجالس الأخرى، وخصوصاً في التخطيط، وتلزيمه المشاريع الكبرى وإدارة القروض الدولية.

في المقابل، أعطي دور لافت لمجلس الجنوب وأنشئ صندوق المهجرين. وحاز الأخيران ميزانيات كبيرة أثارت أساليب صرفها جدلاً واسعاً في الصحافة ولدى السياسيين.

تواجه الرئيسان الياس الهراوي ورفيق الحريري في مراحل عدة، كانت تؤدي في فصولها الأولى إلى ارتفاع هائل في نسب الفائدة على العملة الوطنية للحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة وصلت خلال فترة وجيزة في أيلول عام ١٩٩٥ الى حوالى ٢٩ بالمئة، إذ لم يكن المودعون قد نسوا بعدُ انهيار الليرة إلى نصف قيمتها في العام ١٩٩٢. كان الرئيسان يتنازعان الصلاحيات، لكل منهما تفسيره

للدستور المعدل بعد الطائف، لكنهما، وبمساعدة رئيس مجلس النواب الذي كوّنا معه ثلاثي الحكم أو «الترويكا»، كما سمتها الصحافة، وبتدخل سوري، كانا يجدان للصلح مطرحاً. أصبحت الترويكا تختزل الحكم حتى آخر عهد الرئيس الهراوي، وعدل الدستور بإيعاز من النظام السوري لتمكينه من تمديد عهده لنصف ولاية إضافية، وأصبح مجلسا الوزراء والنواب مجرد مجلسين صوريين يصدقان على كل ما تتفق عليه الثلاثية. ضربت الصيغة والدستور عرض الحائط، فهما لم يؤسسا لتوافق الرؤساء، بل لسلطة تنفيذية تحت مراقبة السلطة التشريعية.

لم يكن للصلح مطرح بين الرئيسين إميل لحود ورفيق الحريري. عمد الرئيس لحود عند انتخابه إلى إقصاء الحريري عن رئاسة الحكومة حتى عاد إليها الأخير بعد سنتين بفعل فوز كاسح في الانتخابات النيابية في العام ٢٠٠٠، والتي كرست زعامته السنية، خصوصاً في بيروت وصيدا. بعدها بأسابيع، تبدّل النظام في سوريا بموت الرئيس حافظ الأسد وتسلم نجله بشار الأسد السلطة. كان الرئيس السوري الجديد وبطانته من الجناح الذي يرتاب من تعاظم نفوذ الحريري، فتم تقليص نفوذ، ثم إقصاء، نخبة من حرس الرئيس السوري القديم الذين كانوا من محبذي الحريري. عاد الحريري إلى السلطة وكانت المديونية العامة قد تفاقمت من جراء العجز المتراكم للموازنة وثقل خدمة الدين عليها.

كان معارضو الحريري يحملونه وزر هذه المديونية لنهجه والإنفاق الذي حصل في عهده السابق، وكان فريق الحريري يردّ هذه المديونية إلى الزيادة التي توجبت على حجم القطاع العام ورواتبه وعلى الإنفاق على الأجهزة الأمنية عدّة وعديداً. وكان الحريري قد استثمر صداقته مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي دعا إلى عقد مؤتمرين لدعم لبنان في باريس، الأول في العام ٢٠٠١ أسس للمؤتمر الثاني المشهور باسم «باريس ٢» والذي أعطى لبنان قروضاً بشروط ميسرة بقيمة ٤,٤ مليارات دولار كان النصيب الأكبر منها من السعودية، تعهدت الحكومة اللبنانية مقابلها القيام بإصلاحات اقتصادية واسعة. مثّل المؤتمر أول إطلالة كبيرة للبنان على الساحة الدولية استطاع خلالها الحصول على دعم مالي ذي حجم غير مسبوق وخصوصاً على دعم سياسي خارج القناة السورية. لم ينجح الحريري في تنفيذ أي من هذه الإصلاحات بسبب المعارضة التي قامت بوجهه من قبل حلفاء سوريا وعلى رأسهم رئيس الجمهورية، خصوصاً أنهم رأوا أنّه في

حال نجاح هذه الإصلاحات سوف تسجّل نقاط كبيرة في خانة الحريري. ولم يكن للحريري هنا أيضاً أكثرية موالية في مجلسي النواب والوزراء. توالى الضغط على حكومة الحريري حتى استقالت عام ٢٠٠٤ على اثر التمديد للرئيس لحود لتفضي الاستشارات إلى إعادة تعيينه، لكن إشكالاً دستورياً حصل بين الرئيسين. فهم الحريري أنه لم يعد مرغوباً به سورياً فاعتذر عن تشكيل الحكومة وذهب يحضّر، كما في المرة السابقة التي عزل فيها، للعودة عن طريق الانتخابات النيابية.

كوّنت المعارضة المسيحية الوجه تكتلاً عرف باسم «لقاء قرنة شهوان» وأطلقت حواراً مستتراً مع الرئيس رفيق الحريري الذي كان يتفاوض معها لإقامة تحالف في الانتخابات النيابية العتيدة وفي المرحلة التي تليها. بالتزامن مع ذلك، قام تحالف غربي في وجه نظام بشار الأسد أدى إلى إصدار مجلس الأمن القرار ١٥٥٩ الذي يدعو إلى انسحاب القوات السورية من لبنان.

مدد للرئيس إميل لحود ثلاث سنوات بعد ضغط هائل من النظام السوري تخلله تهديد الرئيس بشار الأسد الرئيس رفيق الحريري شخصياً. اتهم حلفاء سوريا الحريري بالوقوف وراء قرار مجلس الأمن، الأمر الذي نفاه بشدة، وجرت محاولة اغتيال الوزير مروان حماده، وهو ممن اتهموا أيضاً بالدفع باتجاه إصدار القرار.

بعدها، انضم نائبان مسيحيان من كتلة الحريري (الوزير السابق والنائب الشهيد باسل فليحان والنائب السابق غطاس خوري، وهما من أقرب المقربين للحريري) إلى مؤتمر البريستول المؤلف أساساً من أعضاء لقاء قرنة شهوان. اغتيل الحريري واغتيلت الصيغة من جديد، ودخلت البلاد في حقبة جديدة.

القسم الخامس: الدولة الفاعلة الفاشلة

السياسة في لبنان لعبة بلا قواعد سليم الحص

بالرغم من فقرها المادي والبشري، استطاعت الدولة، بهمة الرئيس رفيق الحريري، أن تشارك في إعادة نهوض الاقتصاد الوطني وفي إعادة وصل خطوط الاتصال الاقتصادي والثقافي بباقي أنحاء العالم.

شهد لبنان ارتفاعاً ملموساً في الدخل القومي والمستوى المعيشي، وتحقق انتعاش

الاقتصاد والعمران وظهرت بداية نهضة ثقافية شاركت فيها مختلف الشرائح اللبنانية. شهد لبنان أيضاً تقدماً بارزاً في جميع الحقول، ما خلا الحقلين السياسي والأمني، اللذين ظلا رهينة قبضة النظام السوري. نمت الطبقة الوسطى التي سحقت خلال الحرب، وارتقى لبنان إلى عداد الدول المتوسطة الدخل. لكن التحديات الاجتماعية ظلت ترهق المواطنين، وظل عدد من يقبعون عند خط الفقر عالياً.

فشل المجتمع في خلق أحزاب وتنظيمات وقيادات سياسية جديدة تواكب مرحلة النهوض، فكان المشهد السياسي يتقاسمه خلفاء ميليشيات الحرب، وبعض الشخصيات التقليدية، ومعارضة مضطَهدة تتشكل بصورة رئيسية من مؤيدي القوات اللبنانية والجنرال ميشال عون.

شهد لبنان منذ اتفاق الطائف وحتى خروج الجيش السوري في العام ٢٠٠٥ انتخابات شكلية كانت المنافسة فيها بين لوائح انتخابية تدين جميعها، بشكل أو آخر، للنظام الأمني السوري في لبنان، وأبعد عن التمثيل كل حزب أو شخصية سياسية لم تطعه.

طبق بعض بنود اتفاق الطائف بما يتناسب ومصلحة النظام السوري، وجُمدت الإصلاحات، ومنع أي تطوير سياسي حقيقي، وكانت معظم القرارات، حتى الصغيرة، تؤخذ من قبل، من المسؤولين السوريين، أو بوصايتهم. تميزت حقبة ما بعد الطائف بالابتعاد عن روح الدستور والكثير من نصوصه، وحل مكان الصيغة نظام هجين تتعايش فيه مظاهر الحرية والديمقراطية مع الديكتاتورية والاقتصاد الفالت مع الزبائنية في المشاريع، واتخاذ القرارات على شكل سلال، تحتوي كل منها على خدمات وامتيازات يتقاسمها أرباب السلطة. أصبحت الحكومات المتعاقبة، وأجهزة الدولة، مشغولة بأمور الساعة وتتجلى بمبارزات سياسية صرفة، وأحياناً بطارئ حياتي أو أمني.

فشلت الدولة في إعادة اللحمة بين أطرافها، بالرغم من غياب الخصومة في الشارع، وفشلت في معالجة معظم الشؤون الحياتية والتنظيمية، مما أدى إلى تهالك قدراتها الإدارية والبنيوية، وإفراغ ملاكها من الموظفين الجديرين والأكفياء، وحتى غير الأكفياء أحياناً، بسبب عجزها في نظام المحاصصة عن تعيين جيل جديد من موظفي القطاع العام. وهكذا أفسح سقوط الصيغة المجال لسقوط الجمهورية.

القسم السادس: صعود حزب الله وتنامي نفوذه

ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون سورة المائدة : ٥٦

بعد انتهاء الحرب الداخلية، صار لبنان جرماً يدور في فلك النظام السوري الذي أمسك بزمام الأمور جميعها، وأهمها في السياسة الخارجية حيث أصبح لبنان إحدى الأوراق السورية. تطورت العلاقات بين سوريا وإيران تدريجياً لتبلغ درجة من التكامل خلال عهد حافظ الأسد قبل أن تصبح سوريا بدورها جرماً يدور في الفلك الإيراني خلال عهد بشار الأسد. تزامن هذا التطور مع تعزيز دور حزب الله في لبنان. حافظت سوريا، بالاتفاق مع إيران طبعاً، على سلاح حزب الله بعد أن سلمت جميع التنظيمات المسلحة اللبنانية الأخرى سلاحها الثقيل والمتوسط للدولة، وأناطت بهذا السلاح مهمة مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

يمثل حزب الله امتداداً (البعض يقول فرعاً تنظيمياً) لحرس الثورة الإسلامية (الحرس الثوري أو حرس الباسداران)، أحد المكوّنات الرئيسية للنظام الإيراني الحالي، كما يمثل جزءاً من منظومته العسكرية، بتكليف من الإمام الخميني. نواة تأسيس حزب الله كتيبة من الحرس الثوري الإيراني كانت تتواجد في البقاع سنة ١٩٨٢، أي بعد ثلاث سنوات من نجاح الثورة الإسلامية في إيران في قلب نظام الشاه. إن أكثر ما يعبر عن التماهي بين حزب الله والحرس الثوري الإيراني هو التطابق ما بين شعاريهما: قبضة البندقية، واليد المرفوعة، ومجسم الكرة الأرضية، والغصن، بما يشي بأن التشابه المقصود يريد إيصال رسالة واضحة لمن عمي عن الترابط بينهما.





وُلد حزب الله من رحم أفواج المقاومة اللبنانية (أمل)، أولاً عند انشقاق بعض أعضائها سنة ١٩٨٢ بعد الاجتياح الإسرائيلي وخروج ياسر عرفات ومقاتلي

الفصائل الفلسطينية من بيروت، باسم «أفواج المقاومة الإسلامية». ومن ثم اتخذ حزب الله اسماً عام ١٩٨٤، وجمع تحت رايته معظم المجموعات و«اللجان الإسلامية» الأخرى وأبرزها معظم المنضوين في حزب الدعوة الإسلامية الشيعية (إقليم لبنان) في العراق، الذين لم يكونوا حينئذ من محبذي عقيدة ولاية الفقيه.

بعنوان «من نحن وما هي هويتنا»، يرد في وثيقة حزب الله التأسيسية الأولى الصادرة عام ١٩٨٥: «نحن أبناء أمة حزب الله التي نصرالله طليعتها في إيران وأسّست نواة دولة الإسلام المركزية في العالم. نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة وعادلة تتمثل بالوليّ الفقيه. ويتولّى كل واحد منا مهمّته الجهاديّة وفقاً لتكليفه الشرعي في إطار العمل بولاية الفقيه القائد».

وأعلن الحزب أن ولاية الفقيه تتجسد في «روح الله آية الله الموسوي الخميني مفجّر ثورة المسلمين وباعث نهضتهم المجيدة». ودعا الحزب إلى تغيير الأنظمة القائمة في دول العالم العربي والإسلامي، وإقامة الحكم الإسلامي فيها، وتوحيد الأمة الإسلامية. أما بالنسبة للبنان فأعلن أن هذا البلد إنما هو صنيعة الاستكبار العالمي، وجزء من الخارطة السياسية المعادية للإسلام(...) تركيبة ظالمة في أساسها، لاينفع معها أي إصلاح أو ترقيع، بل لا بد من تغييرها من جذورها. وهو كان يدعو إلى نظام متحرر من التبعية للغرب، يقرره الشعب بمحض اختياره وحريته، ويطمح لأن يُعتمد النظام الإسلامي في لبنان على قاعدة الاختيار الحر للشعب.

وكان هدف حزب الله المعلن منذ بداياته إقامة الدولة الإسلامية في لبنان «إننا مقتنعون بالإسلام عقيدة ونظاماً، فكراً وحكماً، وندعو الجميع إلى التعرف إليه والاحتكام إلى شريعته، كما ندعوهم إلى تبنّيه والالتزام بتعاليمه على المستوى الفردي والسياسي والاجتماعي. وإذا ما أتيح لشعبنا أن يختار بحرية شكل نظام الحكم في لبنان، فإنه لن يرجح على الإسلام بديلاً».

في مرحلة انطلاقه الأولى، ركّز حزب الله، حتى قبل انتهاء الحرب، على تقوية وجوده في المناطق الشيعية في ضاحية بيروت الجنوبية والجنوب والبقاع، ونشر ثقافته وفتاويه التي كان الكثير منها مغايراً للأعراف، والتقليد، والممارسات الدينية الشيعية المعهودة، فأدخل نهج ولاية الفقيه في تفسيرها السياسي الأوسع والفتاوى الشرعية السياسية وغيرها على بيئته، وحفز على ارتداء التشادور ونشر ثقافة مقاومة

مغايرة لما اعتاد عليه اللبنانيون، وخصوصاً الشيعة منهم. بعد اتفاق الطائف، صدر عن حزب الله في مؤتمره الأول عام ١٩٨٩ والثاني عام ١٩٩١ توجه يقتضي إقراره بالتعددية الطائفية والقبول على مضض باتفاق الطائف، والاعتراف بأن التركيبة اللبنانية المتنوعة لا توفر الظروف الموضوعية لتطبيق رؤيته في الحكم، لكنه حافظ على الأسس الدينية لمنظومته واتخذ من الجهاد في سبيل الله مرتكزاً لعقيدته وعمله، وانفتح بعد وقت على إقامة تحالفات مع أطراف آخرين يتمكن من خلالها من بسط نفوذه في السلطة.

أقام حزب الله منظومة مؤسسات اجتماعية ومدارس وجمعيات خيرية منها من تعنى بأسر الجرحى والشهداء، و تتخصص في حفر الآبار وإعداد الدورات التدريبية في مجال الزراعة والبيطرة والإعمار، ومنها ومنها «مؤسسة جهاد البناء» و«الهيئة الصحية الإسلامية» ولها ٤٧ فرعاً، و«جمعية القرض الحسن» لتقديم القروض الصغيرة، و«جمعية الإمداد الخيرية الإسلامية» وتعمل على مساعدة الأسر على الاكتفاء ذاتياً، ورعاية الأيتام والعجزة والأرامل، و«مؤسسة الشهيد» وتتولى الاهتمام التربوي والتعليمي بأسر الشهداء، و«المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم» وتهتم ببناء المدارس، و«هيئة دعم المقاومة الإسلامية» التي تجمع التبرعات للمقاومة وتعقد الندوات وتقيم المعارض لزيادة الوعي بأهمية المقاومة. وللحزب مؤسسات رياضية وثقافية وإعلامية عدة كمركز الإمام الخميني، وجريدة «العهد»، وإذاعة «النور» وتلفزيون «المنار».

في خضم قتاله إسرائيل، لم يغفل الحزب، بدعم من النظام السوري، القضاء على جميع التشكيلات الأخرى المقاومة لإسرائيل، ليصبح التشكيل العسكري الوحيد والحصري المتولي هذه المهمة. واصلت تشكيلاته العسكرية الاصطدام بقوات الاحتلال وجيش لحد، إلى أن نفذت إسرائيل عملية «عناقيد الغضب» التي انتهت بتسوية سياسية دولية، كان الرئيس رفيق الحريري عرابها. اعترف المجتمع الدولي بطريقة غير مباشرة (واستطراداً إسرائيل) بمشروعية المقاومة. استمرت العمليات الحربية بين حزب الله والعدو إلى حين انسحاب إسرائيل الكامل من المناطق المحتلة عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢. تسلّم حزب الله المناطق التي أخلتها إسرائيل ومنع، هو والنظام السوري، الجيش اللبناني من دخولها وتولي المسؤولية العسكرية فيها.

رأى حزب الله وسوريا أنّ الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية عام ٢٠٠٠ لم يكن كاملاً لأنه لم يتضمن مزارع شبعا التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ (يدور جدل حول هويتها بين لبنان وسوريا)، أضيفت إليها لاحقاً تلال كفرشوبا وأجزاء من قرية الغجر، ومن حين إلى آخر تضاف القرى السبع المحتلة منذ عام ١٩٤٨ والتي ألحقت بفلسطين عام ١٩٢٣. دخل حزب الله المعترك النيابي ثم الوزاري، وظل نفوذه يتعاظم حتى انسحاب الجيش السوري من لبنان، ليحل بعده اللاعب الأكبر في النظام اللبناني. وبعد حرب صيف ٢٠٠٦، وخصوصاً بعد أحداث ٢٠٠٨، أصبحت للحزب سلطة نقض (veto power) أي قرار حكومي وتسمية الرؤساء والوزراء. ثبّت حزب الله مرجعية كبيرة له في المجتمع الشيعي حيث بات له النشاط الاجتماعي الأول بفضل تمويل خارجي ومصادر دخل من عمليات ومصادر دخل مستترة و«تبرعات» من متمولين. لكن موارد الدولة، التي بسط فيها نفوذاً هائلاً، ظلت المصدر الأول لتمويل مناطق نفوذه.

خلال حقبة النظام السوري ضُيّق على الشيعة المعارضين لنهج حزب الله العقائدي الديني، وأصبح عليهم إما الانضواء تحت راية حركة أمل أو التحالف معها، أو الانتماء لأحد الأحزاب اليسارية الموالية لسوريا (وحتى تلك المصادر لم تكن توفر لهم مأمناً دائماً) وإما الانكفاء أو الهجرة، تماماً كما كان الحال مع إخوانهم السنة. وهكذا استطاع حزب الله فرض نفسه على المجتمع الشيعي إما بالترغيب أو بالعصبية الطائفية أو بالمقاومة ضد إسرائيل أو بالترهيب.

لم تظهر النخب عامة، والشارع غير الشيعي خاصة، أي رد فعل على ظهور حزب الله في بادئ الأمر، فلم يكترثوا به، إذ اعتبروه هامشياً، ومشروعاً يفتقر إلى أرضية صالحة للنمو في لبنان.

في المقابل، كان حزب الله يكتسب شرعية على الأرض بفضل جهده الدؤوب وإخلاص مواليه وانضباطهم والولاء الديني لمنتسبيه، كما أنه تلقى دعماً مالياً فائقاً، إضافة إلى السلاح والتدريب من إيران والنظام السوري.

مع بداية ثورة الأرز، وتنظيم حزب الله مسيرة ٨ آذار، وتأييدها النظام المتهم باغتيال الرئيس رفيق الحريري، برز شرخ بين المجتمعين السني والشيعي لم يكن بادياً للعيان من قبل. اتفق قياديو الطرفين على الدخول في تحالف خلال الانتخابات ما

لبث أن انفرط عقده. لم تتوجه قيادات ١٤ آذار للمجتمع الشيعي ولا حتى لأقلية كبيرة فيه لا تتفق مع عقيدة حزب الله خشية الارتدادات المحتملة، إذا استطاعت كسر حصرية وصايته على طائفته.

أكد البيان الوزاري لأول حكومة بعد الطائف على حق لبنان، حكومة وشعباً، في العمل لتحرير الأرض بكل الوسائل، استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة وشرعة حقوق الإنسان. وأتت جميع الحكومات من بعدها لتكرر الاعتراف بالحق المشروع في مقاومة إسرائيل، وأدخل تعبير ثلاثية «الجيش والشعب والمقاومة» المثير للجدل في بياناتها الوزارية ابتداءً من عام ٢٠٠٨، الذي عاد في حكومة الرئيس تمام سلام عام ٢٠١٤ الى صيغة «حق اللبنانيين في المقاومة». ولكن لم تصدر أي من هذه الحكومات أي قرار يوازي بين المقاومة وحزب الله أو يوكل إليه مهمة تحرير الأرض.

لا تزال قوة حزب الله تتنامى، وها هو يوسع دوره ليشمل الانخراط الكلي في الحرب في سوريا، يدفع فيها أشد مقاتليه ويتكبد خسائر في الأرواح تفوق بأضعاف ما تكبده في مواجهة العدو الإسرائيلي.

القسم السابع: ربيع ثورة الأرز وخريفها - فصل وحيد

نقسم بالله العظيم، مسلمين ومسيحيين، أن نبقى موحدين، إلى أبد الآبدين، دفاعاً عن لبنان العظيم جبران تويني

في ٢٥ أيار عام ٢٠٠٠ انسحبت إسرائيل من الجنوب واعتبر حزب الله، كما لبنان الرسمي والشعبي، أنه حقق انتصاراً كبيراً بتحرير الجنوب والبقاع الغربي، وأصبحت مزارع شبعا قضية وطنية قائمة بذاتها. توفي الرئيس حافظ الأسد بعدها بأسابيع قليلة، وتعهد خلفه الرئيس بشار الأسد بإجراء إصلاحات في النظام. بدأ حراك في المجتمع السياسي المسيحي المناهض للهيمنة السورية، يطالب بتغييرات على الأرض ويدعو، بتشجيع من البطريرك صفير، إلى استقلالية أكبر عن هيمنة النظام السوري. كانت الانتخابات النيابية قد جرت وفق قانون جديد أعاد تنظيم الدوائر الانتخابية على نحو يقلّص من حظوظ المعارضة المسيحية فيها، كني باسم «قانون غازي كنعان» تيمناً برئيس شعبة الاستخبارات السورية في لبنان الذي كان يعتبر حاكم لبنان الفعلي في تلك الفترة.

أصدر مجلس المطارنة الموارنة في ٢١ أيلول عام ٢٠٠٠ نداءً مدوّياً أحدث زلزالاً سياسياً. أعلن النداء بصوت عال واجب عملية الإنقاذ. وفصّل النداء التجاوزات التي رافقت الانتخابات النيابية الأخيرة من قانونها، والأموال التي بذلت، وإثارة النعرات الطائفية، والضغوط التي مورست لدى تأليف اللوائح، وإجبار الناخبين على الاقتراع لمصلحة هذه أو تلك من اللوائح. وشرح النداء الوضع الاقتصادي المزري والإنتاج السوري المزاحم. وقال البيان إنه ما من اقتصاد سليم من دون سياسة سليمة، وإذا كان الاقتصاد اللبناني قد تدهور إلى هذا الحد، فلأنه محكوم بسياسة أدّت إلى هذا الوضع المؤلم، وهي التي تقود البلد إلى الضياع. من علامات هذه السياسة فقدان لبنان سيادته على أرضه، في ظل هيمنة تشمل جميع المؤسسات، والإدارات، والدوائر، والمرافق. وعزا البيان هذه الأسباب إلى أن الإدارة اختلّت، والمسؤولية ضاعت، والقضاء ارتبك، وبات الناس يعيشون في جو من الخوف، والذل، والنفاق، يعلنون فيه الولاء، ويضمرون البغضاء. ومن تجرأ على الجهر بدخائله كانت عيون الاستخبارات له بالمرصاد.

ختم النداء بأن اللبنانيين تحملوا طوال ربع قرن الكثير من إذلال وامتهان، لم يتعودوهما، وناموا على الضيم أياماً وليالي، وصبروا على كل ما حل بهم من خراب ودمار، وارتضوا على مضض، حرمانهم حقهم في تسيير أمورهم، واعتبارهم قاصرين في حاجة دائمة إلى وصاية. وهم يرون أنه حان وقت المكاشفة. لقد خرجت إسرائيل من جنوب لبنان، وتركت وراءها مشاكل للبنانيين لا يزالون يعانونها. وقد حان الوقت لتبسط الدولة سلطتها فعلياً وحان الوقت للجيش السوري ليعيد النظر في انتشاره تمهيداً لانسحابه نهائياً، عملاً بالقرار ٥٢٠ الصادر عن مجلس الأمن وباتفاق الطائف.

لم يتمكن المسيحيون المعارضون من التواصل العلني مع القيادات المسلمة بسبب الضغط السوري، فعمدوا إلى تأسيس «لقاء قرنة شهوان» في نيسان ٢٠٠١. كانت اجتماعاته تعقد في دير في قرنة شهوان المتنية، وقد جمع، إلى بعض النخب، معظم القيادات المسيحية ذات التمثيل الشعبي الواسع، باستثناء سليمان فرنجية وبعض الشخصيات الأخرى الموالية للنظام السوري. تزامن ذلك مع مصالحة تاريخية بين الدروز والمسيحيين في جبل لبنان تحققت في الأول من آب عام ٢٠٠١، فزار البطريرك صفير الشوف واستقبله النائب وليد جنبلاط

ومناصروه بحفاوة بالغة. قوبلت المصالحة بقمع سوري خلال ما عرف بأحداث ٧ آب ٢٠٠١، حيث تظاهر بعض الشباب المسيحيين مقابل قصر العدل في بيروت. كان السوريون لا يزالوا يجهدون في كتم الصوت المعارض ووضع العراقيل أمام أي لقاء بين قادة المسلمين والمسيحيين.

في مواجهة لقاء قرنة شهوان تأسّس «اللقاء الوطني الإسلامي» الموالي لسوريا، الذي عرف أيضاً باسم «خلية حمد»، مكان تجمعه، و«اللقاء التشاوري» في تشرين الثاني ٢٠٠١، وهو نظير مسيحي مؤلف من ٤٢ نائباً مسيحياً. غاب الوزير وليد جنبلاط والرئيس رفيق الحريري عن كل هذه اللقاءات، فيما كانا على تواصل مستتر مع لقاء قرنة شهوان. في صيف ٢٠٠٤، تبنى مجلس الأمن الدولي القرار ١٥٥٩، والذي أعقبته محاولة اغتيال الوزير السابق والنائب مروان حمادة. تطور لقاء قرنة شهوان إلى «لقاء البريستول» في أيلول ٢٠٠٤، فضم جميع أطياف المعارضة وانضم إليه لاحقاً نائبان من كتلة الرئيس رفيق الحريري. في الطرف المقابل، تم تأسيس «لقاء عين التينة»، وضم عدداً كبيراً من السياسيين المنضوين تحت راية النظام السوري.

كان البلد يستعدّ لانتخابات نيابية مرتقبة في ربيع ٢٠٠٥، أظهرت تقديرات الجميع، بمن فيهم النظام الأمني السوري اللبناني، أن تحالف الحريري-جنبلاط-قرنة شهوان سوف يستحوذ فيها على أكثرية ساحقة.

البذرة الأولى

ويل لأمة لا ترفع صوتها إلا إذا مشت في جنازة جبران خليل جبران

اغتيل رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، وتحوّلت جنازته إلى مظاهرة ضد سوريا، وأصبح ضريحه محجاً لمئات الألوف من اللبنانيين من جميع الطوائف. أدى الاغتيال إلى انتفاضة في داخل معظم المواطنين وإلى إرساء لحمةٍ ووحدة حال بينهم حيث فشلت جميع الدساتير وتعديلاتها والاتفاقات عبر السنين على تحقيقها. مات اللبناني الأول الذي أصبح رمزاً للوحدة الوطنية وللبنان الحداثة. مات أبو الصيغة المستحدثة في الطائف. انطلقت مظاهرات يومية في ساحة الشهداء تطالب باستقالة الحكومة، التي لم تتأخر عن تقديمها، وتطالب بخروج سوريا من لبنان، وبالحقيقة، أي بالكشف عمن اغتال الشهيد الكبير. أعلنت سوريا أنها سوف تنسحب من لبنان، وقام حزب الله بتنظيم مظاهرة ضخمة تأييداً لها في ٨ آذار في

ساحة رياض الصلح، كان نجمها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، مما استفز أكثر الجمهور المقابل أشد استفزاز، لا سيما أن الرئيس بشار الأسد هزأ من تواضع عدد المشاركين في المظاهرات اليومية. قررت الأحزاب والقوى السياسية المناهضة لمشهد ٨ آذار الدعوة إلى مظاهرة تبين العدد الحقيقي للمعترضين، بعدما أضحى مكشوفاً أن الصراع اتخذ صفة المبارزة بالأعداد. قامت في ١٤ آذار ٢٠٠٥ التظاهرة الشهيرة، التي كانت أعدادها أضعاف أعداد غريمتها، شارك فيها مواطنون من كل حدب وصوب، وسار فيها، بالإضافة إلى مناصري أحزاب المعارضة، مئات الآلاف ممن لم يشاركوا من قبل في أي نشاط سياسي وليس لهم أي انتماء حزبي. غطّت الأعلام اللبنانية الساحات، وذهل العالم بأسره من استفاقة اللبنانيين وعظمة تحركهم. شعر اللبنانيون بكبرياء وفخر من جراء هذه المظاهرة التي جددت الانتماء الواحد بين أكثرية المواطنين، وكبر الأمل بلبنان جديد مختلف عن السابق، وهنا زرع «الحلم اللبناني» بذرته الأولى.

توالت الاغتيالات والتفجيرات. تحالف مرشحو ١٤ آذار و٨ آذار (التحالف الرباعي) في الانتخابات النيابية وفق القانون القديم في حزيران ٢٠٠٥ باستثناء العماد ميشال عون ومرشحيه الذين اكتسحوا المناطق التي ترشحوا فيها وحازوا على ٢٢ نائباً. اعتبر هذا الفوز رداً شعبياً ضد التحالف الرباعي، وضد إبقاء القانون السوري للانتخابات. فرط عقد التحالف الرباعي بعد ذلك وقام عون في مطلع عام ٢٠٠٦ بعقد حلف مع حزب الله. توالت بعد هذه الانتخابات السجالات السياسية بين فريقي ٨ و١٤ آذار على خلفية اتهام سوريا باغتيال الحريري والاغتيالات الأخرى التي لم تتوقف لحين انعقاد مؤتمر الدوحة سنة ٢٠٠٨ على أثر أحداث ٧ أيار ٢٠٠٨.

بعد حرب صيف ٢٠٠٦، اعتبر حزب الله أنه تلقى طعنة في الظهر وصلت لدرجة الخيانة الوطنية من قبل فريق ١٤ آذار. عند كل مفصل تراجعت قيادات ١٤ آذار عن العديد من ثوابتها، واحدة تلو الأخرى، ولم تواجه مسألة سلاح حزب الله جهاراً وبثبات إلا بعد أحداث ٢٠٠٨. أظهرت التحقيقات الدولية ضلوع قياديين ومنتسبين لحزب الله في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. لم تتهم ١٤ آذار حزب الله بالجريمة، واعتبرت أن الجريمة نفذها أشخاص وليس الحزب كمؤسسة، صوناً «للسلم الأهلي». حاولت قوى ١٤ آذار جاهدة، بوساطة سعودية-قطرية-تركية من دون نجاح، عقد تسوية مع الحزب ومع النظام السوري عرفت بالـ«سين-سين»

أي السعودية - السورية. توالى الضغط الترهيبي لحزب الله على اللعبة السياسية والذي أدى إلى ابتعاد وليد جنبلاط عن قوى ١٤ آذار وإقصاء سعد الحريري عن الحكم وعن البلاد، وعادت الاغتيالات لتحصد الصقور والحمائم على السواء.

القسم الثامن: الخيبة الكبرى

وطني لم يخيب ظني. قادة وطني هم من خيب ظني ليلى عسيران

أمام مشهد مظاهرة ١٤ آذار ٢٠٠٥ ومظاهرات مشابهة (أصغر حجماً) كل سنة، أملت شريحة كبيرة من اللبنانيين من مختلف المناطق والطوائف والطبقات الاجتماعية أن يترجم الالتحام في الشارع التحاماً وتحديثاً للممارسة السياسية. لكن القوى التي تبوأت المناصب ردحاً طويلاً من الزمن ركزت جهودها على ممارسة الحكم بالأسلوب التقليدي الزبائني الطائفي التحاصصي، وعاد كل منها ليصبح زعيماً على طائفة أو على قسم منها، فيما تركت هذه القوى الطائفة الشيعية لإقطاع حزب الله وحركة أمل، وتهربت من التواصل والتحالف مع الشخصيات والتجمعات الشيعية غير المؤيدة لما يعرف بالثنائي الشيعي إلا في حالات نادرة وظرفية. كما أن شريحة كبرى من الذين اقترعوا لصالح التيار الوطني الحر في انتخابات سنة ٢٠٠٥ أصيبوا بالذهول لحلفه مع حزب الله فانفضّوا عنه ويئس معظمهم من الانخراط في السياسة.

حافظت قوى ١٤ آذار على تأييد جماهيري كبير خلال انتخابات ٢٠٠٩، مما مكنها من تحقيق انتصار يمكن تسجيله في خانة التصويت ضد تحالف ٨ آذار أكثر منه في خانة تجديد الثقة بقوى ١٤ آذار. يبدو المشهد اليوم أمام الجمهور المخيّب كالتالي: طبقة سياسية منقسمة، تتشابه في الفشل في إدارة الدولة، الأولى تدّعي الدفاع عن الدولة وتمارس عكسه وأخرى تدّعي الدفاع عن الوطن وتجهض الدولة، أي تمارس عكس ادعائها أيضاً. للجناحين ارتباطات خارجية: الأول بغرب تخلى عنه تماماً وبالسعودية المنهمكة بما يدور في محيطها اللصيق، والأخر بقوة إقليمية تتنامى وتسعى بجهد دؤوب للمحافظة على دورها وتوسعته في لبنان وباقي دول المشرق. لقد بقيت الصيغة مكسورة ولم تنجح نبتة الحلم اللبناني في الترعرع في ظل تلك الأجواء، لكنها بقيت حية.

الفصل الثاني

الأخطار على ديمومة الصيغة... والوطن

يواجه لبنان أخطاراً عدة تشكل مجتمعة خطراً وجودياً على الجمهورية وخطراً على ديمومة الدولة والصيغة وأسلوب الحياة، أي خطراً على الكيان. لم تكن هذه الأخطار ماثلة أمام الآباء المؤسّسين، فلم يلحظوها في رؤيتهم للمستقبل، ولم يستعدّ لبنان كما يجب لمواجهتها. لقد طلّت الأفاعي السامة برؤوسها فيما اللبنانيون منشغلون بتحديد جنس الملائكة، يتقاتلون من أجل تقاسم السلطات، ساعين إلى التكيّف مع متغيرات الجغرافيا السياسية حولهم، وفي العالم. منذ إرساء الجمهورية، والاستقلال، لم ينفك لبنان ونظامه وصيغته يتصدى لتحديات، منها العابر والزائل، ومنها المستحدث الماثل، ويمكن اختصارها بالآتية:

١) الحلم الصهيوني

تمثل صيغة عيش مشترك قام عليها لبنان نقيضاً لصيغة صهيونية تستند إلى تفاسير خاصة وخلافية لمعتقد «شعب الله المختار» و«أرض الميعاد» التوراتيين، وإلى إرث مملكة إسرائيل المتحدة التي انقسمت إلى يهودا والسامرة، واضمحلت بين سنتي ٧٢٢ و٥٧٠ قبل الميلاد. ثمة روايات عدة متناقضة لنشوء هذه الممالك والتواريخ المرتبطة بها، تخلط ما بين القراءة في التوراة والبحث العلمي الصرف. تعتمد الصيغة الحديثة لإسرائيل على مفاهيم أرستها الحركة الصهيونية الناشئة ابتداءً من منتصف القرن التاسع

عشر، حيث كان يهود من أوروبا ينادون بصيغ مختلفة (يشكّلون أقلية من رأي عام يهودي عريض مدمج أو يسعى للاندماج بشعوب الدول التي يقطنون)، منها إقامة كيان استعماري يهودي في فلسطين، أو الهجرة إلى هذا البلد المشرقي والاستيطان فيه من دون إقامة كيان سياسي خاص، فضلاً عن عدد آخر من الصيغ. اعتمدت الحركة الصهيونية على تفسير أصولي سلفي يهودي خاص، أقنعت به أغلبية يهود العالم، أساساً لإثبات الحق والشرعية في إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين.

حصّلت الصهيونية رسالة من الحكومة البريطانية تبلّغ تأييدها لمقام قومي (national home) للشعب اليهودي في فلسطين، على أن يُفهم منه جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر (وعد بلفور ١٩١٧). أعلنت دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨ على أسس مناقضة لوعد بلفور. منذ ذلك الحين، تعمل الحكومة الإسرائيلية على مدار الساعة على تهويد البلاد بلا كلل أو ملل، وطرد سكانها العرب واحتلال أراض إضافية (حرب ١٩٦٧) وقضم أراضي الفلسطينيين المقيمين، وإقامة المستعمرات على أراضي العرب والسيطرة على المياه وجعل الديمومة الاقتصادية للفلسطينيين مستحيلة، وغيرها من الممارسات التي تنتهك شرعة حقوق الإنسان والحقوق المدنية بصور غير مسبوقة لدولة تدعي الحداثة السياسية.

خاضت إسرائيل حروباً مع العرب ربحت معظم معاركها، واستطاعت، بدعم دولي، بناء قوة عسكرية تفوق قدرات الجيوش العربية مجتمعة، تمكنت بفضلها، وبفضل فشل الأنظمة العربية في التصدي لها، من تأمين استمراريتها. كانت حركة «فتح» أول حركة مقاومة فلسطينية منظمة وكبيرة تتأسس بعد إعلان إسرائيل، وذلك بعدما يئس الفلسطينيون من وعد الأنظمة العربية باسترجاع فلسطين لهم. كان ذلك عام ١٩٦٥. دعت فتح في برنامجها إلى إقامة دولة علمانية ديمقراطية واحدة في فلسطين يتعايش فيها الجميع، أي نقيض النموذج الصهيوني، ومثيل الصيغة اللبنانية. بعد الانتفاضة الأولى (انتفاضة الحجارة التي قامت في ١٩٨٧-١٩٩١)، حصّل الفلسطينيون

عطف الرأي العام العالمي، وعقدوا اتفاق أوسلو مع إسرائيل عام ١٩٩٣، واستبشروا خيراً بإقامة دولة في الضفة الغربية وغزة. لكن مشروع إسرائيل الحقيقي كان، ولا يزال، السيطرة الكاملة على أرض فلسطين التاريخية، ولم تؤدّ اتفاقات السلام مع مصر والأردن، والمفاوضات مع سوريا، والمفاوضات مع الفلسطينيين برعاية أميركية، إلى إحراز أي تقدم عملي باتجاه إقامة دولة فلسطينية.

تعمل إسرائيل والدول الكبرى على إجهاض أي محاولة لرأب الصدع بين الأنظمة العربية، وتتعمد إفشال مشاريع الوحدة الجغرافية أو السياسية العربية، كما تعطل التنسيق بين الحكومات، وتقف على الضد من إنشاء سوق عربية مشتركة. كما أن إسرائيل، والغرب عموماً، يريان بعين الرضى، ويدعمان كلما استطاعا، الأنظمة الشمولية العربية، ويتبادلان معها الخدمات، فيساعدانها على البقاء في السلطة، مقابل اتباع سياسات تحافظ، من ناحية، على الأمن الاستراتيجي لإسرائيل، وعدم معالجة أسباب التخلف الثقافي العربي الذي هو جزء أساسي من تكوين هذا الأمن، وعلى تأمين مصالحها السياسية والاقتصادية من ناحية أخرى. لقد كانت الأنظمة العربية، ولا تزال، تشكك بنوايا بعضها، وتتجنب أي مشاريع سياسية أو اقتصادية مشتركة بالرغم من إنشاء جامعة الدول العربية، وتنظيم مؤتمرات القمة، وتأسيس منظمات مشتركة في شتى الميادين. تفاخر إسرائيل بديمقراطيتها (المقتصرة على اليهود) وتتباهى بتفوقها السياسي على العرب، مجتمعين أو متفرقين، المحكومين من أنظمة أحادية قمعية... باستثناء لبنان.

منذ إنشاء دولة إسرائيل، يعامل الفلسطينيون العرب (عرب ٤٨) المقيمون فيها كمواطنين درجة ثانية، فيتعرضون لمضايقات ويواجهون ممارسات تمنعهم من الاندماج بالمجتمع الإسرائيلي ومن الحصول على وظائف فاعلة، ومن الالتحاق بالجيش (باستثناء أبناء الأقليات من الدروز والمسيحيين والبدو) كما يواجهون مصادرة أملاكهم. وضع عرب ٤٨ تحت رقابة السلطات الإسرائيلية الشديدة. لكن الفلسطينيين يتكاثرون عدداً حتى أصبحوا اليوم ربع السكان، أي نحو ١,٥ مليون نسمة (من دون احتساب فلسطينيي الضفة وغزة والشتات)، كما أن نسبة تزايدهم أكثر بثلاثين بالمئة من نسبة تزايد

اليهود، بالرغم من الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، والتي انخفضت كثيراً في السنوات الماضية. يشكل العلمانيون أقلية من الإسرائيليين اليهود. أما الباقون فينتمون إلى طوائف أو أحزاب متشددة، أصولية بممارساتها الدينية، وهي التي تسيطر فعلياً وسياسياً على الحكومة، وعلى الجيش الذي له النفوذ الأكبر في القرارات الإستراتيجية.

لقد أضحى البعد الديمغرافي أشد تهديداً لإسرائيل من الجيوش العربية. منذ سنة ٢٠٠٣ والمسؤولون الإسرائيليون يحذرون من «القنبلة الديمغرافية»، وصرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنجامين ناتانياهو بأنَّ إسرائيل سوف تفقد طابعها اليهودي الصرف عندما يتجاوز العرب نسبة ٢٠ بالمئة من السكان.

يساهم ذلك في عزوف الإسرائيليين عن ضم الأراضي المحتلة (باستثناء الجولان) إلى الدولة رسمياً، لأن العرب سوف يصبحون عندئذ نصف السكان وربما أكثر. يعمل الإسرائيليون على حل هذه المعضلة بفرض «يهودية الدولة» رسمياً على الفلسطينيين، بالرغم من أنها فعلياً كذلك، ويطرحونها شرطاً أساسياً لإتمام أية تسوية مع الفلسطينيين. لكن لن يضمن الإسرائيليون تمكنهم من الاستمرار في قمع عرب ٤٨ إلى الأبد.

بماذا يفكر الإسرائيليون؟ هل يتخلّون عن يهودية الدولة ويؤسسون صيغة تشبه النموذج اللبناني؟ قطعاً لا، لأن في حل مماثل نهاية الحلم الصهيوني. هل يُهَجِّرون عرب ٤٨؟ لا تسمح الظروف الحالية ولا المجتمع الدولي بذلك، بالرغم من نفوذ اللوبيات الصهيونية في الغرب وصداقة إسرائيل مع روسيا. وقد تؤدي محاولة طرد الباقي من الفلسطينيين إلى إعادة إشعال ثورة فلسطينية وظهور كفاح مسلح جديد، وانفلات الأمور من أيدي الإسرائيليين الذين تنعّموا عملياً بثمرات السلام في الداخل منذ أكثر من أربعة عقود، بالرغم من حروبهم في لبنان وغزة والتفجيرات التي تطالهم من حين إلى آخر.

ينظر الإسرائيليون بعين الرضى إلى بروز الحركات الأصولية والتكفيرية الإسلامية، سنية وشيعية، مسلحة أو دينية بحتة. بالإضافة إلى تخلف وتمزق تنتجهما هذه الحركات، فإنها تهيئ المناخ الملائم لتعزيز مشروعية الدولة اليهودية. إن إقامة نظم وإمارات دينية الطابع تجعل من الشرق الأوسط برمته

مجموعة من كيانات عصبها الدين، ولا تعود إسرائيل جسماً شاذاً في منطقة تسقط فيها المثل الجمهورية التي قامت في القرن العشرين. لكنّ استفحال الحروب ذات الوجه الديني في الشرق الأوسط قد يتيح الفرصة لإسرائيل لتحقيق حلم أحاديتها الدينية وانتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني وارتكاب مجازر جديدة وعمليات تهجير، تمررها بسهولة على الرأي العام العربي والعالمي وسط حمام الدم والمذابح المنظمة في الأقطار المشرقية، والتي تطال خصوصاً المسيحيين والأقليات.

إنّ الجمهوريات الديمقراطية الحرة هي التهديد الأساسي لمشروعية الدولة اليهودية والنظام العنصري في إسرائيل. والصيغة اللبنانية الديمقراطية القائمة على قبول الآخر ومشاركته السياسية، وإن لم تكن مثالية، هي مثال حي ونموذج تسعى إسرائيل إلى دحضه.

نجم عن الحرية السياسية وحرية الرأي والصحافة في لبنان مشاكل بينه وبين أنظمة عربية على رأسها سوريا، خصوصاً في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. أصبحت بيروت ملجأ لمعارضين لأنظمتهم، أتاحت لهم إقامة مريحة، وفرصة تنظيم النشاطات، والمجاهرة بالآراء.

كانت حرية الحركة التي انتزعتها الفصائل الفلسطينية من السيادة اللبنانية قد مكّنتها من التخلص من محاولات بعض الأنظمة العربية السيطرة على قراراتها والإفلات من جعلها ورقة تساوم بها وعليها.

بعد ضمور الحرية خلال الحرب الداخلية اللبنانية وفي زمن الوصاية السورية، خفت توجس الأنظمة العربية من النموذج اللبناني. لكن بعد قيام الثورات في البلاد العربية وسيطرة الإسلاميين أو الجيش على الأنظمة، وبعد تداخل النزاع الداخلي اللبناني بالحرب السورية، عاد شبح النموذج اللبناني لإقلاق هذه الأنظمة. إن صيغة التسامح الديمقراطي الناجحة في لبنان لا تتناسب وجيرته لإسرائيل أو للأنظمة الشمولية. في عصر المعلومات، أصبح خطر نجاح هذه الصيغة مضاعفاً. إن الخطر الأكبر على الصيغة اللبنانية هي الصيغة نفسها: فويل إذا فشلت، وويل إذا نجحت!

٢) فصل المجتمع الشيعي عن الوطن وحلم الثورة الإسلامية الإيرانية في لبنان

حزب الله هو امتداد لسياسة دولتين هما إيران وسوريا ميثال عون

توقف معظم كتب تاريخ لبنان الحديث، لا سيما تلك المعتمَدة في مناهج التعليم الرسمي، عند مساهمات الطوائف الثلاث الكبرى في جبل لبنان، أي الموارنة والدروز والسنة في قيام دولة لبنان، فيما استثني الشيعة ولم يذكروا إلا عَرَضاً، مما قد يدفع إلى الاعتقاد أنهم طائفة هامشية في تاريخ الوطن. إن لبنان، حسب الرواية الرسمية، ينحدر من سلالة حكم المعنيين والشهابيين وليس من أي تاريخ آخر أو موازٍ. الشيعة لم يفاوضوا القوى الكبرى ولم يقيموا الأحلاف معها، ولم يجاهروا سياسياً بطائفتهم خلال العهد العثماني خوفاً من التنكيل، بل تكلموا كمسلمين فقط، ولم يسعوا إلى مأسسة حكم ذاتي.

هذا الإسقاط في التأريخ، المقصود أو المُهمل، يدل على كيفية تعاطي باقي الوطن، وخصوصاً الدولة، مع أحد أكبر مكوناته الأساسية حالياً، والتي كان وجودها ودورها قائمين على مدى قرون من الزمن على كامل المساحة التي تكون منها لبنان لاحقاً، من طرابلس والشمال، مروراً ببلاد جبيل وكسروان والمتن، إلى المناطق ذات الأغلبية الشيعية اليوم أي جبل عامل والبقاع.

هذا الإسقاط للشيعة من كتب التاريخ موروث منذ أيام العثمانيين الذين كانوا يعتبرون الشيعة مارقين عن الدين الإسلامي وينعتونهم باسم «الرافضة» و«القزلباش» (أي ذوي القبعات الحمر نسبة للباس الجيش الصفوي في بلاد فارس) وذلك بسبب العداء التاريخي والحروب بين العثمانيين وبين الدولة الصفوية في إيران.

عرف الشيعة أيضاً بألقاب أخرى كالحماديين نسبة لآل حمادة، أبرز العشائر الشيعية الحاكمة في جبل لبنان، ولقب «متاولة» الذي أطلق على شيعة جبل عامل، ومن ثم على شيعة لبنان المحاربين، من منطلق الصرخة التي أطلقوها وتقول «مت ولياً لعلي». في روايات أخرى أنّ تسمية المتوالي مشتقة من «تولى» أي اتخذ ولياً ومتبوعاً من ولائهم لأهل البيت النبوي الذي هو الركن في مذهب الشيعة، أو من «توالى» أي تتابع من تتابعهم واسترسالهم خلفاً عن

سلف في موالاة آل البيت. ويرى البعض الآخر أن أصل كلمة «المتاولة» مأخوذ من الكلمة الفصيحة «المتأوّلة». يروى أن المماليك كانوا أول من أطلق هذه التسمية على الشيعة.

كان الوجود الشيعي منتشراً في ساحل وجبل لبنان قبل العهد العثماني، وكان الساحل يغلب عليه الطابع الشيعي من طرابلس حتى صور. كما كان الشيعة منتشرين في البقاع، وكسروان، وجبل عامل الذي يقول أحد علمائه إن سكانه كانوا من أول المتشيعين في عصر الإمام علي بن أبي طالب. المعروف أيضاً أنّ شاه إيران إسماعيل الأول، مؤسس الدولة الصفوية، استعان، لافتقاره إلى رجال دين إثني عشريين، بعلماء شيعة استقدمهم من جبل عامل في أوائل القرن السادس عشر بعد تأسيس دولته وتشييعه سكانها من المذهب السني الشافعي. انحسر وجود الشيعة في الشوف ووادي التيم عند تحول معظم أهله من الفرقة الإسماعيلية الشيعية إلى مذهب التوحيد (الدروز). بدأ التشيّع ينتشر في بلاد الشام في الوقت الذي خضعت فيه لولاة مصر الفاطميين الشيعة ابتداءً من منتصف القرن التاسع، وكان في ازدهار الدولة الفاطمية في مصر دافع لتشيّع عدد من العائلات المحلية. وتمت سيطرة الفاطميين على بلاد الشام في عهد الحاكم بأمر الله، الذي أولى عشائر الأطراف اهتماماً خاصاً، وسلّم الأمير المملوكي أنشتكين الدزبري ولاية بعلبك (وهو غير أنشتكين الدرزي أول دعاة المذهب التوحيدي).

أقام الدزبري علاقات جيدة مع ولاة المناطق الجبلية التابعة لجند دمشق. وكانت بعض القبائل الشيعية الإمامية المتمردة من العراق قد بدأت بالتوافد إلى جبال لبنان بالتزامن مع قدوم الموارنة من شمال سوريا هرباً من البيزنطيين ونشوء المذهب الدرزي في مصر وانتقاله إلى جبال الشام. وكان توافدهم في البدء بأعدادٍ قليلة ثم تكاثر على دفعات، وتحصنوا في وعر الجبال هرباً من القمع وللاستفادة من الأرض الجبلية الصالحة لعدد كبير من المزروعات. استقر الموارنة في جبل لبنان الشمالي واستقر الشيعة في بلاد جبيل وكسروان، أي في الجبال الفاصلة بين الموارنة والدروز الذين يقطنون جبل لبنان الجنوبي. كانت علاقة الشيعة بالدروز غالباً سلمية ويتخللها تحالفات، لكنها مرت أيضاً بفترات عصيبة. ينطبق الأمر نفسه على الموارنة. فهذه

الطوائف الثلاث الأكثرية في الجبل كانت أقلية عددية بالنسبة إلى الأغلبية السنية في الشام. نشأت إمارة بني عمار الشيعية في طرابلس (١١٠٩-١١٥٨) وإمارة بني عقيل الشيعية في صور (١١٢٦-١١٥٨) وقد وقعتا في أيدي المماليك. وقام المماليك بحملات ضد الشيعة، وأغاروا على كسروان وأعملوا المذابح ودمروا القرى والأرزاق وقطعوا الأشجار وفرقوا الأهالي الذين فرّ كثير منهم إلى بعلبك وجبل عامل، لكن قسماً منهم عاد بعد حين.

تواجد الشيعة خلال الحقبة العثمانية في ثلاث مناطق: جبل عامل الملحق بولاية صيدا، وجبل لبنان الملحق بولاية طرابلس، وبلاد بعلبك والبقاع الملحقة بولاية دمشق. لم يكن لهذه المجموعات أي رابط موحد بينها بسبب عامل الجغرافيا والمسافات البعيدة وصعوبة المواصلات والاتصال. وعندما كان الشيعة يحاولون الربط الجغرافي بين مناطقهم كان العثمانيون يمنعونهم من ذلك.

لم تعترف السلطنة العثمانية بالشيعة وحصرت الإفتاء بالمذاهب السنية الأربعة. وفي حين كانت الطوائف الأخرى كانت قد أقامت علاقات مع دول أوروبية ساهمت في مساعدتها والعطف عليها وحمايتها والتدخل لمصلحتها لدى السلطنة، كالموارنة وفرنسا، والدروز وإنكلترا، والروم الأرثوذكس وروسيا، بقي الشيعة وحدهم بلا نصير خارجي. وكانت علاقتهم مع الدولة الصفوية مقتصرة على إرسال العلماء والهاربين من العثمانيين، إذ لم يكن للصفويين إمكانية التدخل لمصلحة الشيعة بما أنهم كانوا في حالة عداء وحرب مستمرة مع العثمانيين، كما أنه لم يكن لديهم مصالح تجارية في هذه البقعة من العالم مثلما كان للأوروبيين الذين كانوا يعولون على مرافئ الساحل الللبناني لتمرير شحنات التوابل الآتية من الهند واستيراد الحرير المصنّع في جبل لبنان.

في بدايات العهد العثماني، كان عدد سكان لبنان الحالي ربع مليون نسمة، نسبة الشيعة منهم كانت ٣٨ بالمئة، والسنة ٣٠ بالمئة، والمسيحيين ١٨ بالمئة، والدروز ١٣ بالمئة.

حكم الشيعة جبل لبنان الشمالي منذ بدايات الفتح العثماني (بعد عام

١٥٤٠) لغاية عام ١٧٦٠ ودخلت في إقطاعهم المناطق ما بين كسروان وطرابلس، ووصل نفوذهم إلى الضنية وعكار وبعلبك والهرمل وبر الشام حتى حدود حماه وحلب، وصافيتا وبانياس ووادي النصارى. وكانوا في خصام دائم مع باشوات طرابلس الذين حاولوا السيطرة على مناطقهم. وكانوا متعاونين مع العثمانيين وحائزين على عقود التزام إقطاع منهم، يدفعون لهم الضرائب، ويتقاتلون معهم عند تخلفهم عن ذلك أو تمردهم.

وقع ملك فرنسا فرنسوا الأول والسلطان العثماني سليمان القانوني معاهدة في العام ١٥٣٥ تضمنت اتفاقاً على تمييز مسيحيي جبل لبنان عن سواهم من النصارى في جميع أنحاء السلطنة، وعلى الاعتراف بخصوصية تبعيتهم للسلطان وحمايتهم من فرنسا. أعطت هذه الحماية الموارنة والسخاء المالي الفرنسي الذي تبعه دفعاً لتنظيم مؤسساتهم الدينية وانتشارهم خارج أماكنهم المعزولة، وانتشروا في مناطق عدة لا سيما في كسروان، حيث أصبحوا أكثرية، فيما كان الشيعة يتعرضون لقمع العثمانيين.

بعد كل حملة عثمانية ضدهم، كان نائب القنصل الفرنسي الماروني يتقدم لشراء أراضيهم. هكذا خسر الشيعة مواقعهم في كسروان، التي أصبحت مملوكة بشكل شبه كامل من الموارنة، وخصوصاً من آل الخازن. وبعد انحسار وجودهم في كسروان وهجرتهم منها، ساد الحال نفسه على شيعة الشمال حتى أضحى وجودهم في القرن الثامن عشر مركّزاً في البقاع وجبل عامل.

كانت علاقة أمير الشيعة في بعلبك يونس حرفوش، الذي كان قد هجّر قسماً من السنة من مناطقه، متوترة مع الأمير فخر الدين المعني الثاني، الذي هجّر قيادات الشيعة من جبل عامل. هاجم فخر الدين مشغرة وسهل البقاع للسيطرة على أراضيها الخصبة. وجهّز جيشاً من طوائف عدة، وتقاتل مع والي دمشق والأمير حرفوش في عنجر، وانتصر عليهما وأسر الوالي ودخل من بعدها إلى بعلبك التي كان حرفوش قد أخلاها. مكث فخر الدين في بعلبك سبعة أشهر.

كان الشيعة خلال الحقبة العثمانية في حروب وثورات مستمرة مع ولاة

المناطق الشامية في كسروان وجبل لبنان الشمالي، وفي جبل عامل وسهل البقاع، استمرت حتى سقوط آخر أمرائهم وقتلهم ونفيهم ومصادرة ممتلكاتهم عام ١٨٥٠ بعد حكم دام أكثر من ٤٠٠ سنة.

وجاء قفص الاتهام في محاكمات عاليه العرفية عام ١٩١٥ التي أقامها جمال باشا ليشهد أول اجتماع للقيادات والشخصيات الساعية إلى الاستقلال تحت سقف واحد، وتضمّنت اللائحة متهمين من جميع الطوائف. وكانت أبرز الأسماء الشيعية، كامل الأسعد الذي حكم بالنفي، وعبد الكريم الخليل الذي حكم وأعدم، إلى آخرين سجنوا، ومنهم محمد جابر آل صفا، وأبناء من عائلات عسيران والخليل وبزي والزين والحاج حسن.

إثر انهيار السلطنة وخضوع البلاد لفرنسا، قام الشيعة في جبل عامل بثورات وحركات مقاومة ضدها. بعد كل هذا التاريخ الدموي بينهم وبين العثمانيين، وجد الشيعة في الاستقلال والأمير فيصل وحلم المملكة العربية ضالتهم، وناصروه بالرغم من تعامل بعض زعمائهم مع الفرنسيين. تكونت جماعات مسلحة للقتال ضد الفرنسيين والمسيحيين في جبل عامل، حيث نظم الفرنسيون جماعات مسلحة من بينهم. كان أبرز المتمردين أدهم خنجر وصادق حمزة الفاعور ومحمود الأحمد بزي.

شهد مؤتمر وادي الحجير في نيسان ١٩٢٠، والذي دعا إليه السيد عبد الحسين شرف الدين وحضره وجهاء وثوار جبل عامل، انطلاقة المقاومة ضد الانتداب وضد تقسيم سوريا ودعماً للحكم العربي الوطني في دمشق. وبالرغم من الدعوة فيه إلى الوحدة الوطنية واحترام الطوائف، حصلت مجزرة في بلدة عين إبل المسيحية وفي قرى أخرى راح ضحيتها العشرات، سكت الفرنسيون عنها في بادئ الأمر لتسعير الفتنة بين الشيعة والمسيحيين، ثم تدخلوا بعدما أصبحت الجماعات المسلحة الشيعية تمثّل خطراً على جبل لبنان.

بعد إعلان دولة لبنان الكبير، رفض معظم المسلمين، سنة وشيعة، القبول بالانسلاخ عن سوريا، وبالتالي لم يتقدموا إلى الوظائف الحكومية، مما جعلهم في بادئ الأمر خارج أجهزة الدولة. وبعدما أصبح الأمر واقعاً،

ولأن عودة عقارب الساعة إلى الوراء مستعصية، تبدل موقفهم من تجنب الدولة الجديدة إلى المطالبة بتكافؤ الإنماء فيها وبتمثيل عادل وصحيح في مؤسساتها. وفي مطالب الإنماء وبناء المدارس ودور الصحة، توحدت جهود ممثلي المسيحيين والشيعة في جبل عامل (الذي أصبح اسمه الرسمي «محافظة الجنوب»)، كما طالبوا بإلغاء ضريبة العشر التي كان الفرنسيون يفرضونها عليهم دون سواهم من سكان المناطق.

بعد قبولهم بمبدأ الانتداب، طالب الشيعة بوجوب عدم إلحاقهم بلبنان الكبير، وبفصلهم عنه وضمّهم إلى سوريا، أو إنشاء دولة لهم تحت الانتداب أسوة بدولتي الدروز والعلويين. كان رئيس الجمهورية إميل إده قد عرض على الفرنسيين فصل الجنوب عن لبنان لتقليص عدد غير المسيحيين في الدولة الجديدة. رفض الفرنسيون مقترحات الشيعة وإده.

بقيت المناطق الشيعية، كغيرها من الأطراف غير الشيعية في الضنية وعكار وأعالي جبل لبنان لا تلقى إلا فتات عطاءات الدولة الجديدة، خصوصاً إذا ما قيست بالتطور الذي عاشته المناطق الساحلية وجبل لبنان. كان إنشاء حدود جديدة تفصل الجنوب عن فلسطين المنتدبة من قبل بريطانيا قد قطّع كثيراً من الأوصال التجارية والاجتماعية مع الجليل والداخل الفلسطيني. عند قيام الدولة الصهيونية في العام ١٩٤٨ في أرض فلسطين انقطعت الأوصال نهائياً بها، مما أضرّ باقتصاد الجنوب.

معظم الزعامات التقليدية الجنوبية كانت عاجزة عن إلحاق مناطقها بركب الدولة، فاتجه علماؤها إلى مزيد من الترابط مع مرجعياتها في العراق وإيران وشبابها بالانخراط في الأحزاب والحركات العقائدية العاملة على مساحة الوطن كالقومية العربية والشيوعية والسورية القومية الاجتماعية وغيرها من الكيانات السياسية العابرة للطوائف التي كانت تعد بأن تحقق لهم المساواة مع باقي أبناء الوطن. هكذا تقسّمت الولاءات بين الزعامات ورجال الدين والأحزاب.

اعتُرف بالمذهب الشيعي (الجعفري) رسمياً عام ١٩٢٦، في سعي من الانتداب إلى جذب الشيعة إلى الدولة الجديدة وثنيهم عن المطالبة بالوحدة

مع سوريا. دخل الشيعة في اللعبة السياسية من خلال انتخاب ممثلين عنهم في البرلمان وفي الحكومات، ولعب زعماؤهم أدواراً ريادية في التهيؤ للاستقلال وإرسائه، وأصبح عادل عسيران، أبرز المناضلين ضد الانتداب الفرنسي، من قيادييهم، وقد سجنه الفرنسيون في قلعة راشيا عام ١٩٤٣، مع باقي أبطال الاستقلال، وعيّن وزيراً في الحكومة الأولى للاستقلال.

بالرغم من الميثاق الوطني الشفهي الذي قيل إنه وزع الرئاسات الثلاث بين الموارنة والشيعة والسنة (ومن غير المؤكد أن هذا العرف أرسي في الميثاق)، انتخب مجلس النواب عام ١٩٤٦ حبيب أبو شهلا الأرثوذكسي رئيساً له، فاحتج السياسيون الشيعة الذين تراءى لهم، مرة أخرى، محاولة باقي أبناء الوطن تهميشهم. وظلت هذه الواقعة طويلاً تُسعّر شكوكاً بنوايا الآخرين نحوهم.

ظل الإنماء المتوازن مطلباً بعد الاستقلال، وظل الشيعة يشعرون بالحرمان لأنهم لم يُعدّوا منذ البداية، جزءاً من الوطن. عبرت حركة الإمام موسى الصدر في أواخر الستينيات عن شعور الشيعة بالحرمان، وانفتحت على باقي الوطن وحاولت استمالة غير الشيعة لتأييد أهدافها، فتضامن معها الكثير من شخصيات الطوائف الأخرى. لكن في خضم الحرب الداخلية، اختفت آثار الإمام في ليبيا في العام ١٩٧٨، فورثته حركة أمل التي أسسها، واقتصر جهدها كله تقريباً بعد اختفائه على المجهود الحربي. أعقب ذلك بروز حزب الله والعقيدة التي استوردها من النظام الإسلامي في إيران، إثر انقلاب النظام فيها، لتطغى على ما تبقى من تعاليم الصدر.

استطاعت حركة أمل فرض الطرف الشيعي أساساً في معادلة الحرب الداخلية وتوازناتها، بعدما كان الوجه الطائفي للحرب مقتصراً على الصراع المسيحي الإسلامي. لكن أمل بدأت شيئاً فشيئاً تخسر الأرض لصالح حزب الله الذي اشتبك معها بدعم إيراني وبغض نظر من النظام السوري، وتعرض قياديون من حركة أمل وبعض اليساريين الشيعة للاغتيال في حوادث لم يكشف رسميّاً عن منفّذيها.

بدأت ثقافة ولاية الفقيه والأصولية الدينية تفرضان نفسيهما على مجتمع كان

محافظاً دينياً، وإن منفتحاً اجتماعياً وثقافياً على باقي مكونات الوطن. توسعت القاعدة السكانية في الضاحية الجنوبية من عشرات آلاف المواطنين الشيعة والمسيحيين إلى أن أصبحت مأوى لمئات الآلاف من شيعة الجنوب والبقاع، في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، والذين جاؤوا إليها تباعاً بحثاً عن لقمة العيش أو هرباً من الاعتداءات الإسرائيلية. كان المسيحيون قد هجروا الضاحية خلال الحرب الداخلية. سيطر حزب الله على المنطقة وجعلها مركز قيادته.

لم يلبث أن استفاق جزء وازن من اللبنانيين على كابوس. لم يعد حزب الله هامشياً، بل أضحى النظام الإسلامي ركناً وأساساً في بعض مناطق لبنان، له جيش به يقاتل العدو (وحدَه) ويشترك أيضاً في غزوات عسكرية في الخارج، ويتهم من قبل الغرب بتنفيذ عمليات حربية أو شبه حربية في أكثر من بلد، أوروبي وأميركي، فضلاً عن أفريقيا وآسيا. بات لهذا النظام الإسلامي موازنة ضخمة، من مال يقال «شريف»، وله حق النقض في جميع أجهزة الدولة ومقرراتها. اكتشف اللبنانيون أن الكيان يضم دولتين. الدولة الأصلية الضعيفة، الضائعة، العاجزة، المفلسة مادياً ومعنوياً، التي في تعدديتها شقاؤها، والدولة الأخرى القوية، المتراصة، ذات الأهداف الواضحة، القادرة، الغنية بمالها وبثقتها بنفسها، والتي تتمتع بأحاديتها. تحقق ما كان يخشى منه اللبنانيون، من أن تنشأ دويلة داخل الدولة، وتضحي هي الدولة داخل الدويلة. هكذا انسلخ أهم مكوّن من الحلم اللبناني، ليصبح نقيضه، وأحد أذرعة حلم الثورة الإسلامية الإيرانية التي سارعت إلى التباهي بموقعها الجديد.

استفاق جزء آخر من اللبنانيين على قوة ذاتية لم يألفوها (راجع الفصل الأول من الباب الثاني)، وعلى مكانة مستحقة افتقدوها منذ الفاطميين. أصبحت الطائفة الشيعية، المقموعة خلال الحقبة العثمانية، المنقوصة الدور خلال الانتداب الفرنسي، المهمشة إنمائياً في فترة الاستقلال، الغارق دورها في بحر موقف المسلمين عموماً بعد الاستقلال، المغيّب تاريخها التأسيسي للبنان، جاهزة لكي يشرع من يتولى قيادتها في مغامرة واعدة لدور راجح، وبسند خارجي قوي، لأول مرة تاريخاً، ولفرض شروطها على شركاء الوطن. جاءت هذه المغامرة في وقت أيقنت فيه باقي الطوائف عبثية استخدام القوة، وعدم

جدوى الاعتماد على الخارج، وضرورة التوافق لتأمين الاستقرار والاقتصاد، ومساوئ التماهي مع الصراعات الإقليمية. كان هؤلاء ليرضون طوعاً بمنح الشيعة حصتهم الحقة في القرار والإنماء، خصوصاً كما فندها موسى الصدر، لو استمرت الدعوة على النحو الذي بدأه الإمام. لكن المسيحيين الذين تخلوا عن رغبتهم باتباع الغرب بعد خيبتهم منه، وباقي المسلمين الذين يئسوا من القومية العربية فانكفأوا إلى الكيان اللبناني، لم يقبلوا بعقيدة حزب الله الداعية إلى، والعاملة على، إقامة دولة إسلامية في لبنان، وبإتباع لبنان لولاية الفقيه.

تولى حزب الله قيادة الشيعة وأخضع حركة أمل لمشيئته، واعتمد سياسة اللجم والمنع تجاه أي مكوّن شيعي أو شخصية شيعية، حتى معظم المنطلقين من ثوابت وطنية وعقائدية غير شيعية. نجح حزب الله في جعل مصلحة الطائفة متماهية مع مصلحة النظام الايراني وإحدى أذرع سياساته الإقليمية والدولية، وراح يستقدم السلاح والخبرات القتالية والاستخباراتية منها، والدعم السياسي منها ومن حليفتها الأولى سوريا، وأخذ في الدفاع عن جميع مواقفها.

كذلك أدى احتكار حزب الله لنفسه مقاومة إسرائيل إلى الإبعاد القسري لباقي اللبنانيين عن هذا الواجب الوطني، وخاطبهم، في كل مناسبة وإثر كل «موقعة» أنْ يدَعوه وشأنه في قرار الحرب والسلم وأن يكتفوا بدعمه المعنوي واللوجستي.

أصاب هذا الانسلاخُ المكوّنات الوطنية والطائفية الأخرى بالإرباك، فحاروا كيف يواجهونه أو يعيدونه إلى حاضنة الصيغة. لقد فاتهم القطار حتى قبل أن يشتروا بطاقة السفر.

لحق بعض اللبنانيين بحزب الله على عجل وأقاموا معه تحالفات. أما الآخرون، فوقفوا عاجزين، ليس بيدهم ما يعرضونه لاستعادة الطائفة المخطوفة (طوعاً، أم ضد إرادتها؟) فيما الصيغة تبدو قديمة وباهتة لا تقنع خاطفاً، ولا مخطوفاً. لقد استكمل حزب الله تشييد معالم قوته، وأنجز سيطرته الميدانية والسياسية، وبدأ بطرح فكرة مؤتمر تأسيسي جديد للجمهورية.

لا بد من الإشارة إلى أنّ العلّامة الإمام محمد مهدي شمس الدين، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، كان قد أوصى وهو على فراش الموت، وفي كتاب صدر بعد وفاته بالتالي:

«أوصي أبنائي إخواني الشيعة الإمامية في كل وطن من أوطانهم، وفي كل مجتمع من مجتمعاتهم، أن يدمجوا أنفسهم في أقوامهم وفي مجتمعاتهم وفي أوطانهم، وأن لا يميزوا أنفسهم بأي تميز خاص، وأن لا يخترعوا لأنفسهم مشروعاً خاصاً يميزهم عن غيرهم، لأن المبدأ الأساس في الإسلام - وهو المبدأ الذي أقره أهل البيت المعصومون عليهم السلام - هو وحدة الأمة، التي تلازم وحدة المصلحة، ووحدة الأمة تقتضي الاندماج وعدم التمايز. وأوصيهم بألّا ينجرّوا وألاّ يندفعوا وراء كل دعوةٍ تريد أن تميزهم تحت أي ستار من العناوين، من قبيل إنصافهم ورفع الظلامة عنهم، ومن قبيل كونهم أقلية من الأقليات لها حقوق غير تلك الحقوق التي تتمتع بها سائر الأقليات. إن هذه الدعوات كانت ولا تزال شراً مطلقاً، عادت على الشيعة بأسوأ الظروف. الشيعة يحسّنون ظروف حياتهم ومشاركتهم في مجتمعهم عن طريق اندماجهم في الاجتماع الوطني العام، والاجتماع الإسلامي العام، والاجتماع القومي العام، ولا يجوز ولا يصح أن يحاولوا - حتى أمام ظلم الأنظمة - أن يقوموا بأنفسهم وحدهم بمعزل عن قوى أقوامهم بمشاريع خاصة للتصحيح والتقويم، لأن هذا يعود عليهم بالضرر ولا يعود على المجتمع بأي نفع. وقد جرت سيرة وسنة أهل البيت (عليهم السلام) على هذا النهج، ووصايا الإمام الباقر والإمام الصادق وغيرهما من الأئمة (عليهم السلام) هي على هذا النهج. فقد ظهرت في العقدين أو العقود الأخيرة من السنين ظاهرة في دائرة الشيعة العرب بشكل خاص، وبدائرة الشيعة بوجه عام، وهي إنشاء تكتلات حزبية سياسية بوجه خاص لغرض المطالبة بحقوق الشيعة، أو إظهار شخصية الشيعة، أو الدفاع عن حقوق الشيعة. وهذه التكوينات - بحسب رصدنا لما آلت إليه - لم تؤدّ إلى أية نتيجة تذكر، بل أدت إلى كثير من الأزمات، وعمّقت الخوف والحذر وسوء الظن والتربص في أنفس بقية المسلمين في المجتمع من خصوص طائفة الشيعة، وسعت نحو عزلهم بشكل أو بآخر عن الحياة العامة وعن التفاعل مع نظام المصالح العامة. هذه التكوينات - تارة يراد لها أن تكون تكوينات ثقافية محضة، وهنا يجب ألّا يغلب عليها طابع المذهبية التمايزية، وإنما يجب أن تنطلق من رؤية وحدوية إلى الأمة، تعتمد على الجوامع المشتركة - وما أكثرها - التي تجمع المسلمين فيما بينهم ولا تركز على خصوصيات التمايز وعلى خصوصيات التباين(...) وإما أن تكون تجمعات سياسية أو اقتصادية وهذا أمر لا يجوز في نظرنا أن يتم بوجه من الوجوه على الإطلاق».

٣) الدورة الاقتصادية المهددة والأثقال المالية والاجتماعية

كان الاقتصاد متواضعاً حجماً في أوائل التسعينيات من القرن العشرين. في العام ١٩٩٣ كان الناتج الاقتصادي المحلي (GDP) سبعة مليارات ونصف

المليار دولار. الميزانية العامة، بسعر الصرف آنذاك، لم تكن إيراداتها تتعدى ١,١ مليار دولار، ونفقاتها ١,٨٥ مليار دولار، أي أن عجزها كان حوالى ٧٥٠ مليون دولار (١٠ بالمئة من الناتج المحلي و٦٠ بالمئة من الإيرادات). كان الدين العام الصافي ثلاثة مليارات دولار، أي ٤٠ بالمئة من الناتج المحلي. بعد عشرين سنة، أصبح الناتج المحلي ٤٤ ملياراً والإيرادات ٩,٤ مليارات والنفقات ١٣,٤ ملياراً والعجز ٤,٢ مليارات (٩,٥ بالمئة من الناتج و ٤٠ بالمئة من الإيرادات). أما الدين العام الصافي فأصبح ٥٤ ملياراً أي ١٢٢ بالمئة من الناتج.

تدل هذه الأرقام إلى أنّ الاقتصاد قد نما بنسبة ستة أضعاف خلال هذه الفترة، في حين أن دينه العام قد نما بنسبة ١٨ ضعفاً، أي أن سرعة ارتفاع نسبة الدين كانت ثلاث مرات نسبة النمو الاقتصادي.

كانت نسب العجز كبيرة في العام ١٩٩٣ بالنسبة إلى حجم الاقتصاد، لكنّ حجمه الفعلي كان صغيراً نسبياً، مما جعل الحصول على مساعدات دولية وقروض من السوق يفي بالحاجة. أما في العام ٢٠١٣، فالأرقام المطلقة أصبحت ضخمة، وإذا استمرت بالوتيرة نفسها، فلن تستطيع الدول الشقيقة والصديقة، والأسواق الإقراضية، المساعدة على مواجهتها.

كانت نسب النمو الاقتصادي في معظم السنوات جيدة أو مقبولة في الحد الأدنى، إلا أن العجز في الموازنة أدى إلى تراكم هائل في الديون. للعجز في الأداء المالي العام أسباب عدة، كانت في السنوات الأولى ناتجة من وجوب تصحيح رواتب القطاع العام وإطلاق ورش إعادة الإعمار. أما في السنوات التالية، فقد أصبحت خدمة الدين، والنفقات المتزايدة لشركة الكهرباء (بسبب ارتفاع السعر العالمي للفيول المستورد وتهالك وسائل إنتاجها)، وضعف تحصيل الضرائب، واستشراء الهدر والفساد، هي الأسباب الرئيسية وراء العجز.

الصورة مغايرة لدى القطاع الخاص، الذي نما وحدث وسائل إنتاجه وإداراته، وتمكن من مضاعفة مستورداته وصادراته، ومكّن من ارتفاع معدل القوة الشرائية لدى المواطنين، وخصوصاً العاملين لديه، ونمو الطبقة الوسطى،

وذلك بالرغم من المعوقات الهائلة التي واجهها في التعقيدات الإدارية والقانونية والتعاطي مع القطاع العام، وغلاء الطاقة، وانعدام الاستقرار السياسي. لكن أهم ما يعيق القطاع الخاص هو عدم الاستقرار الأمني وعدم الوضوح في مستقبل البلاد، حيث نسبة المخاطر السيادية عالية.

لا يزال أكثر من ٢٠ بالمئة من السكان تحت خط الفقر، فيما يأسر الفقر المدقع حوالى سبعة بالمئة، مما ينذر بأخطار اجتماعية كبيرة، كما أن خط الفقر في بعض جيوب المدن والمناطق الريفية يضم إليه عدداً من السكان أكبر بكثير. بالرغم من إنفاق كبير من القطاع العام (يتخلله هدر كبير) ونشاط لا يهدأ من الجمعيات الأهلية، ومساعدات من بعض الأطراف السياسية، إلا أنَّ بؤر الفقر تعم أجزاءً كبيرة من الوطن ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين وحديثاً اللاجئين السوريين. فبالإضافة إلى الحراك النقابي والعمالي الذي يطفو عشوائياً على الساحة من وقت إلى آخر، ويؤدي غالباً إلى إعاقة الدورة الاقتصادية، فإن وجود هذا الكم من الفقراء، يدفع الكثيرين منهم إلى اللجوء إلى أعمال غير قانونية وجرمية، كما يزجّهم في أحضان الجماعات المسلحة ليُستعمَلوا وقوداً في العمليات العنفية، فضلاً عن الظلم الاجتماعي الذي يطالهم.

إن عدم توازن المالية العامة، وإعاقة عمل القطاع الخاص، وعدم إعطاء البعد الاجتماعي الجهد الكافي، كل ذلك مجتمعاً، يشكل خطراً وجودياً على الصيغة والدولة. كان أحد أبرز أسس إنشاء دولة في لبنان بحدوده الحالية مشروعيته الاقتصادية وديمومته، لذلك يشكل الفشل الاقتصادي خطراً عليه. إن الحلول الاقتصادية موجودة. قد تكون مؤلمة لفترة معينة، لكن تنفيذها ممكن تقنياً. إنما شلل الصيغة بشقيها الأمني والسياسي، يؤدي بدوره إلى شللٍ في التشريع والتنفيذ وتالياً في الدورة الاقتصادية.

٤) عودة الهجرة إلى الخارج

الوطن بحاجة إلى سواعد الشباب وعقولهم رينيه معوض

هجرة اليد العاملة الماهرة والأدمغة والمؤسسات الإنتاجية هي أيضاً من نتائج تعثر الوضع الأمني والاقتصادي، وخصوصاً عدم الاطمئنان لما قد يحمله

المستقبل من مصائب وويلات. يشهد لبنان موجة جديدة من الهجرة، وخصوصاً هجرة القوى العاملة الماهرة والطبقات المتعلمة من مختلف المناطق والطوائف. إن حدود التعلق بالوطن تقف لدى كثير من العائلات عند أمنهم وتأمين لقمة العيش لأولادهم، والشعور بالكرامة، وتمكنهم من استغلال إمكاناتهم المهنية والمادية. فالبقاء في الوطن ومتابعة المستقبل فيه هو أعلى درجات الاستثمار البعيد الأجل وأجداها. فمن يُؤثر ترك أهله وبيئته والمستقبل الذي أعدّ له في بلده على الذهاب بعيداً إلى بلد غريب عنه ذي أسلوب حياة مختلف، والمخاطرة بفرص قد تتحقق أو ربما تكون سراباً، يعني في غالب الأحيان أن البديل، أي البقاء، أشد قسوة وعقماً وخطراً على المستقبل. يهاجر المواطنون بحسرة، ويعدون أنفسهم بالعودة حالما تستقر الأحوال، ومعظمهم ينظر إلى الهجرة على أنها استثمار قصير أو متوسط الأجل (حسب البلد المقصود)، خصوصاً أن المواصلات والاتصالات أصبحت أسهل منالاً. وكان عدد كبير من المهاجرين قد عادوا إلى الوطن في مناسبات عديدة في الماضي، عندما كانت الأوضاع مستتبة نسبياً كفترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وبعد اتفاق الطائف في التسعينيات. لكن أعداد العائدين كانت أقل من عدد الذين تركوا البلاد خلال الحرب العالمية الأولى وقبلها أو خلال الحرب الداخلية، وخلال وبعد حرب تموز ٢٠٠٦. في المحصلة، ما هي الهجرة؟ إنها نهاية للعقد الاجتماعي، وفشل الصيغة بحد ذاتها، وخطر على ديمومة الوطن.

٥) التجدد السلبي في القوى السياسية الفاعلة واستقالة المواطنة

من ثمارهم تعرفونهم إنجيل متى، الإصحاح السابع

لم تستطع الطبقة الحاكمة في منتصف السبعينيات من القرن العشرين منع الأمور من الانفلات. انحسر دور القيادات المدنية، ثم انتفى، وسيطر أمراء الحرب على مقدرات البلاد. عندما وضعت الحرب أوزارها، تسلم أمراؤها مقدّرات وطن مدمّر، هم بأنفسهم دمروه. لقد قتلوا بشره، ودمّروا حجره، وأنظمته، وقيمه، وتعايش أهله، وتسامحهم، وقبولهم الآخر، مختلفاً أم مشابهاً. وحتى بعد خروج الفصائل الفلسطينية، ثابروا على التدمير وأمعنوا به. أصبح هؤلاء المدمرون مسؤولين عن إعادة إحياء الوطن! لا عجب إذاً أنهم فشلوا،

هذا إن كانوا قد حاولوا بالفعل. شارك أمراء الحرب في السلطة عدة لاعبين: رفيق الحريري والسياسيون المخضرمون ممن رأوا في التحالف، بل التبعية، للنظام السوري الوسيلة الوحيدة للاستمرار في العمل السياسي والاستفادة منه، وتدريجياً حزب الله.

جاء الرئيس رفيق الحريري متفائلاً بإمكانية إحداث قفزة وطنية نوعية. لكنه اصطدم بقوة ممانعة النظام الزبائني القائم، فتواضعت أهدافه واقتصرت على الاهتمامات الإعمارية، ولم يستطع إنجاز إلا القليل مما كان يختلج في صدره، وكان لا بد من أن تقترن كل خطوة بثمن. دخل الحريري اللعبة السياسية والزبائنية التقليدية للمحافظة على موقعه وتمرير مشاريعه التنموية، وبعد جهد في العمل السياسي المباشر استمر ١٢ سنة، استطاع تكوين قاعدة سياسية عريضة، مبنية بشكل أساس على الشارع السني، وحاول مقارعة المصالح الكبرى. عندئذ تعرض للاغتيال.

تمكن النظام السوري من إرساء منظومة سياسية تقوم على سياسيين مخضرمين من كل طائفة، وبعض قيادات ذات شعبية محلية، وذلك في كل المناطق. ومقابل ولاء هؤلاء وتمرير كل ما يُطلَب منهم، حصلوا على امتيازات زبائنية من مناصب وزارية، وعقود تلزيم مشاريع لأتباعهم، ووظائف في القطاع العام لمؤيديهم، وفي أحيان كان يكفيهم السماح لهم باستمرارية التواجد السياسي. لم تحفظ هذه المنظومة الاستقرار السياسي، بل شجعت الأفرقاء على التنافس في ما بينهم لاسترضاء القيادة السورية، وممثليها في لبنان، وعلى تناتش الامتيازات الزبائنية والخدمات. أدّى هذا إلى استفحال النظام الزبائني، واعتماد عدد لا يستهان به من المواطنين عليه. بعد انسحاب النظام السوري من لبنان، انفرط عقد المنظومة التي أرساها وتبدلت التحالفات، وعاد حزبان رئيسيان مغيّبان، هما التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، إلى المسرح السياسي، وقسمت البلاد إلى فريقين متعادلين تقريباً بقواهما الشعبية والسياسية، واللافت أنّ كليهما تألف من معارضين وموالين للنظام السابق. على هذا الأساس استمر تناتش المواقع السياسية والزبائنية، بشكل أشد سفوراً وأكثر جهارة، وتفشّى الفساد والهدر لدرجات غير مسبوقة واستنزفت موارد الدولة لتمويل زعامات.

دخول حزب الله في اللعبة السياسية جاء تدريجياً. انصبّت جهوده في البداية على خلق حاضنة شعبية تمكّنه، من ناحيةٍ، من البقاء فاعلاً على الجبهة مع إسرائيل، ومن ناحية أخرى تنميتها لتصبح قاعدة شعبية تتيح له خوض غمار اللعبة السياسية الشائكة والمتعددة الأوجه والمصالح واللاعبين. أصبح حزب الله الرقم الأصعب في المعادلة اللبنانية، وكان دخوله فيها تعديلاً جذرياً في موازين القوى، ليس فقط بسبب شعبيته الطاغية في طائفته، إنما، وأولاً، للقوة العسكرية التي تمكّنه في الداخل عندما تقتضي الحاجة. وبعدما أصبح حزب الله أحد الأركان الرئيسية للمنظومة، بدأ، كغيره، استعمال نفوذه في الدولة ليحصّن قوته وفاعليته في الشارع وليقبض على القرار المتعلق بطائفته، ويجعل الدولة تشارك في تمويل المشاريع التي يطمح إليها.

لم يدخل الحلبة السياسية، بالتوازي، أيّ مكوّن سياسي شعبي جديد يعبّر عن الشريحة الأكبر ممن شاركوا في تظاهرة ١٤ آذار، وهي شريحة أكبر من جميع المحازبين مجتمعين. بالرغم من إنشاء بعض الأحزاب والتجمعات الجديدة العلمانية العابرة للطوائف، إلا أنها ظلت نخبوية، ولم تسع إلى حشد تأييد أو تنظيم محازبين فيها، فظلّ تأثيرها محدوداً ونشاطها مقتصراً على بعض الندوات الموجهة للنخب والناشطين السياسيين والبيانات والتصريحات الصحافية. كانت الشريحة الأكبر من اللبنانيين قد شعرت بالقرف والاشمئزاز من الأحزاب والعمل السياسي، خصوصاً أن الأحزاب كانت، في معجمهم، مرادفة للميليشيات، وفي أحسن الأحوال للحركات المنفعية. انتاب الشعور الشعبي العام يأس من إمكانية إحداث أي تغيير، إن كان ذلك في حقبة الوصاية السورية بسبب الخوف من تسلط أجهزتها، أو من بعدها بسبب استمرار أمراء الحرب وأحزابهم في جر البلد إلى ما لا يمكن إصلاحه. عوضاً من أن يستفزهم هذا الواقع ويثيرهم، آثر اللبنانيون الصمت والاستكانة في واقع لا حول لهم ولا قوة عليه، وبالتالي عدم المبادرة إلى خلق أحزاب شعبية جديدة عابرة للطوائف ومعبّرة عن الحداثة. استقال اللبنانيون من ممارسة حقهم، بل واجبهم، في المواطنة.

نجاح أمراء الحرب والسياسيين التقليديين في الاستمرارية والسيطرة

على مقاليد الحكم والتشريع والقرار، وبزوغ حزب اللـه الكاسر للموازين، وفشل شخصية استثنائية مثل رفيق الحريري في إجراء تحديث ملموس في تكوين النظام (بالرغم من تمكنه، بالمناورة، من تحديث إدارات عدة وخدمات كبعض أقسام وزارة المالية والمطار والطرق، والجامعة اللبنانية، وغيرها)، واستقالة معظم اللبنانيين من دورهم المواطني ومن تحديث أحزابهم وكياناتهم السياسية، تمثّل مجتمعة ضربة قد تصبح قاضية لديمومة الصيغة اللبنانية، وإمكانية الانتقال من عهد المقاطعجية والإقطاع السياسي إلى جمهورية حديثة المفاهيم وقادرة على معالجة الشؤون والشجون العامة.

٦) أثر اللاجئين السوريين في لبنان

أدّت الحرب في سوريا إلى توافد عدد كبير من أبنائها إلى لبنان، وهو عدد غير مسبوق في تاريخه الديمغرافي. إذا افترضنا أن الحرب في سوريا سوف تطول، فإن وضع هؤلاء اللاجئين سوف يزيد في تعقيدات الوضع في لبنان، ليس فقط اقتصادياً، بل اجتماعياً وسياسياً أيضاً.

لا يزال لبنان عاجزاً عن التعاطي مع مئات الآلاف من الفلسطينيين المقيمين فوق أراضيه، وعن إيجاد توازن إنساني يمنحهم حقوقاً مدنية، ويحافظ في الوقت ذاته على الصيغة.

إن أغلبية الفلسطينيين يعيشون في مخيمات يقاسون أوضاعاً مزرية، فيما فرص العمل أمامهم ضيقة، وأملهم بالمستقبل معدوم. لم يستطع أركان الميثاق ووارثوه أن يتجنبوا توطين الفلسطينيين النهائي، وتأثيرهم على أسس الحكم في لبنان، إلا بعد جهد كبير، وللأسف بثمن باهظ دفعه اللبنانيون والفلسطينيون على حد سواء، وعلى حساب الحقوق الإنسانية للفلسطينيين.

قد لا يتمكن اللبنانيون من ضبط الأوضاع مع السوريين، وهم حتماً لا يتوقون إلى خوض تجربة شبيهة بما عانوه من جرّاء تركهم وحيدين في مواكبة القضية الفلسطينية، بأبعادها الاجتماعية والأمنية والسياسية. السوريون، بعد استتباب أوضاعهم في لبنان، قد يلجأون إلى تشكيل منظمات سياسية أو عسكرية، ملتحقة بأطراف النزاع في سوريا، أو مستقلة. وقد تتصادم هذه التنظيمات مع بعضها، أو مع أطراف لبنانية بما فيها القوى الأمنية الرسمية.

كما أن بعض الأحزاب اللبنانية، من أكثر من طرف، قد تستعين بالسوريين المؤيدين لخطها السياسي العام، للاستقواء على الطرف المقابل لها، وتستعملهم وقوداً في خصامها ضده.

لا حدود في المخيلة، وفي الذاكرة الحية، لما قد يؤدي إليه وجود اللاجئين السوريين في لبنان. إنَّ الفشل الذريع للدولة في تنظيم الوجود السوري، بدءاً من إحصاء أعدادهم وأماكن وجودهم، إلى غياب رؤية واضحة وتوافق على ما ينبغي عمله في خصوصهم، نذير شؤم مما قد تحمله السنين الآتية من صعوبات اجتماعية وأمنية على كافة شرائح المجتمع اللبناني، واستطراداً على الصيغة اللبنانية برمّتها.

٧) الانقسام الشعبي والطائفي

ان لغة التخاطب في السياسة قد انحدرت إلى حد (...) قد أعادت الى الحياة والتداول لغة القرون الوسطى عمر كرامي

لم يشهد لبنان وصيغته شرخاً سياسياً ووطنياً كالذي أحدثه الانقسام السياسي بين فريقي ٨ و١٤ آذار الذي تحوّل من الخصومة والتنافس السياسي المشروع إلى حالة عداء، تغذّيه باستمرار القيادات السياسية والحزبية، والذي يهدد الصيغة، والجمهورية، والوطن. حتى في زمن إعلان لبنان الكبير وما سبقه من أحداث، وما تبعه من تداعيات، لم يكن الشرخ الشعبي بهذه الخطورة. آنذاك، كانت المثاليات رادعة، والتوق للاستقلال الحقيقي حافزاً.

لقد كان شعور الغالبية الشعبية وليس القيادات السياسية بالضرورة، حتى في أحلك أيام الحرب الداخلية، هو الأسف على دمار الوطن والتوق إلى السلام والحلم بالعودة إلى الأيام الخالية، أكبر من الحماسة لمناصرة فريق على آخر.

المشهد السياسي قبل الحرب الداخلية كان يضمّ مجموعة زعامات وشخصيات مناطقية ومحلية، لم يكن لها، مع بعض استثناءات، تأثير خارج منطقة محددة، حتى على صعيد الطائفة الواحدة. وكان في كل طائفة زعامات عدة تتنافس على الوصول إلى سدّة الحكم، وتشكل موالاة للعهد أو الحكومة، ومعارضة لها. وكانت أبرز الشخصيات المارونية كميل شمعون وبيار الجميل وريمون إده، وكان زعماء محليون في الأقضية أو المدن والبلدات

ذات الأكثرية المسيحية يبرزون، منهم جوزيف سكاف وجوزيف أبو خاطر في زحلة، وآل غصن في الكورة، وآل الخازن في كسروان، وآل المر وألبير مخيبر في المتن، والعائلات الخمس الكبرى في زغرتا، وغيرهم من الشخصيات البارزة في المناطق الأخرى. كما كان للسنة زعماء، منهم رياض الصلح، وعبد الحميد كرامي ثم رشيد كرامي في طرابلس، وصائب سلام وعبدالله اليافي في بيروت، وغيرهم. أما الشيعة، فبرز عندهم في جبل عامل نجيب عسيران ثم عادل عسيران، وأحمد الأسعد ثم كامل الأسعد، ويوسف الزين ثم عبد اللطيف الزين وكاظم الخليل، وفي البقاع برز صبري حماده. عند الدروز، كانت المنافسة بين الجنبلاطيين واليزبكيين لا تزال قائمة مع وجود دائم لكمال جنبلاط والأمير مجيد أرسلان. كانت هذه التجزئة دافعاً لتحالف الزعماء مع غيرهم من طوائف ومناطق أخرى لتشكيل كتل وازنة توصلهم إلى الحكم أو تمكّنهم من معارضة فاعلة. فالانقسام كان سياسياً بامتياز، وكان المنطق الطائفي لكسب التأييد المناطقي ولتفعيل زبائنية صغيرة محدوداً، خصوصاً إذا ما قيست على الأوزان الحالية.

المشهد الحالي مبنيّ على معادلة مغايرة. هناك الثنائية المسيحية، ذات الطابع الماروني الطاغي، الذي يتقاسمه «التيار الوطني الحر» و«القوات اللبنانية»، مع حزب الكتائب وبعض الزعامات المحلية. بدأت هذه الثنائية بأحادية عندما ألغى بشير الجميل جميع القيادات المسيحية بمن فيها والده وشقيقه، تحت شعار توحيد البندقية خلال الحرب الداخلية تحت راية القوات اللبنانية، وأصبحت ثنائية بعدما اصطدم قسم من الجيش اللبناني بقيادة العماد ميشال عون مع القوات اللبنانية. ولا يزال الشارع المسيحي مصطفاً خلف أحد هذين الفريقين إلى يومنا، باستثناء المسيحيين المؤيدين لبعض الزعماء المحليين، أو أولئك الذين ليس لهم أي ولاء سياسي. برزت عند السنة أحادية مع رفيق الحريري ومن بعده تياره السياسي، بقيادة ابنه سعد الحريري. مهّد لهذه الأحادية ضمور القيادات السنية التقليدية أو الناشئة خلال الحرب الداخلية، وذلك بسبب تصميم النظام السوري على قمع أي حراك سني قد يواجهه يوماً ما، مما قد يسبب إحراجات داخلية في سوريا أمام الأكثرية السنية. اغتيل من اغتيل على أيدي النظام السوري

وأيدي سواه، ونفي آخرون، وجرى تقليص نفوذ من بقي وتحالف معه. عند الشيعة، قلمت أظافر الزعامات التقليدية، وأبعد عدد منهم عن الحكم، مع الحفاظ على ماء الوجه بواسطة من كان لإبعادهم ثمن شعبي لا ضرورة لدفعه، ولطمأنة الأهالي إلى من سوف يمثلونهم فعلياً. سيطر حزب الله على الساحة وأعطى لحركة أمل هامشاً ضيقاً نتيجة تسوية ولحاجة إلى المناورة السياسية مع باقي الأطراف الوطنية.

أما عند الدروز، فقد طغت زعامة وليد جنبلاط على طائفته لما يمتلك من قوة وزعامة وحنكة سياسية، ونتيجة تسوية بعد اغتيال والده. لكن اليزبكيين، في شخص الأمير طلال أرسلان، حافظوا على ديمومة محدودة بقيت ممثلة في الحياة السياسية والوزارات في أغلب الأحيان، حفاظاً على المعادلة ا لتاريخية الدرزية.

تشكّل تحالف ١٤ آذار من قيادات تقليدية سنية ومسيحية ودرزية مناهضة للنظام السوري، وبعده لسلاح حزب الله، يتزعمها ثلاثة أقطاب. أما تحالف ٨ آذار، فبقيادة أحادية من حزب الله وبتحالف شديد الوثاق مع التيار الوطني الحر. وبعد الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٩، انفصل وليد جنبلاط عن قوى ١٤ آذار ليشكل حالة وسطية لا تزال على موقفها السلبي من النظام السوري، بالرغم من مصالحة قصيرة العمر، ومذعنة لسلاح حزب الله.

لم ينشأ أي حزب أو تجمع سياسي جديد خارج هذه الزعامات والاصطفافات، ولم يجد المواطنون الخارجون عن مناصرة هذا الفريق أو ذاك، وخصوصاً المطالبين بالحداثة، مكوّناً سياسياً ينشطون من خلاله، فلزموا بيوتهم.

يتساوى فريقا ٨ و١٤ آذار في قوتهما النيابية والشعبية، وقد أسس وليد جنبلاط لنفسه، بعد إعادة تموضعه السياسي، دور بيضة القبّان، بالرغم من نفيه تكراراً أي رغبة لديه في لعب هذا الدور، كون امتياز مماثل يطيح بالصيغة التقليدية والميثاق. بالرغم من وجود أغلبية عددية لقوى ١٤ آذار في البرلمان، فالقوة العسكرية لحزب الله، وإمكانية تعطيل مجلس النواب من قبل رئيسه، يرجحان الكفة لجهتهما، وعلى الأقل يوازي القوى بين الفريقين. هذا التوازن نعمة ونقمة في الآن ذاته. فهو من جهة يضمن عدم كسر الصيغة

بطغيان طائفة أو أكثر على باقي الطوائف، ومن ناحية أخرى يجعل التوافق الكامل إما مدخلاً لأي عمل تشريعي أو في السلطة التنفيذية، وإما مستحيلاً في أغلب الأحيان. وبدلاً من أن يؤدي ذلك إلى الوصول إلى حلول وسط، على الأقل في الأمور المعيشية، يعطل النظام «التوافقي» الدولة برمتها، لأن كلاً من الفريقين يخشى أن يحتسب أي تقدم في أي شأن لمصلحة الفريق الآخر، وكل تعثر إصابة في مرماه.

إن الانقسام الشعبي والسياسي بين فريقي ١٤ و٨ آذار، والعداء المستفحل بينهما، وعدم وجود فريق وازن سياسياً يتطلع إلى المستقبل، والشلل في الدولة وفي الإنماء الناتج من الانقسام بذاته، قد جمّد الصيغة لأجل غير محدَّد، وجعل من النظام الجمهوري الديمقراطي الحالي مهزلة.

الفصل الثالث

القضية اللبنانية

مفهومنا التقليدي للوطن أصبح في حاجة إلى تصحيح إلياس سركيس

التصدي للخطر الكياني يتم عبر إعلان التحديات مجتمعة قضية وطنية. بدل التغني «بالصيغة اللبنانية»، يجب أن تعطى الأولوية لتحديد مكونات «القضية اللبنانية»، والمناداة بها، والدفاع عنها. إن تحرير الوطن يقع في رأس أولويات القضية، لكن معالجة المعضلات الأخرى المكونة للقضية اللبنانية أمر ضروري لإنقاذ الكيان والصيغة من السقوط، ولوضع أسس ثابتة لقيامهما. يمكن أن نعرف القضية اللبنانية بالنقاط الآتية:

١) تحرير الوطن

بات لبنان، بنظامه ومجتمعاته، تحت سطوة حزب الله، القوة المدججة بالسلاح، التي تتحكم بالمصائر الوطنية وباتخاذ القرارات الإستراتيجية أو بمنع اتخاذها، وتمسك بمعظم خيوط اللعبة السياسية الداخلية. لا يمكن للصيغة اللبنانية الحالية أن تدوم، ولا لأي صيغة مستقبلية قد يتفق عليها اللبنانيون أن تتشكل، ما دام لحزب الله قوة الفصل، ولسلاحه استقلالية ذاتية، أو ما هو أسوأ، أي الارتباط الإقليمي والارتهان للاعب خارجي.

إنّ مقولة الدويلة داخل الدولة، بل كادت أن تكون الدولة داخل الدويلة،

ليست شعاراً فارغاً تقارع به قوى ١٤ آذار حزب الله، بل ما تبطنه أكثرية اللبنانيين (أو أقلية تكاد أن تشكل أكثرية، طبقاً لرأي آخر). ينبع هذا الشعور من خوف ماثل وحقيقي لدى مجتمعات اختلفت في ما بينها ماضياً على كثير من الأمور، وتصادمت وتقاتلت، ثم وحّدتها الخشية من ممارسات حزب الله اليومية وتهديده المستمر للصيغة. إن مسؤولية تبديد هذا الخوف والشعور بانتهاك الصيغة تقع على عاتق حزب الله نفسه. لم يعد بإمكان الحزب أن يحوز ثقة الآخرين بالتطمينات الكلامية فقط، وبإقامة تحالفات مع التيار الوطني الحر وعدد من الشخصيات غير القيادية في الطوائف والأحزاب الأخرى. ليست خطوة مماثلة بسهلة على حزب الله، الذي يرى أنّ عمله الأساس مواجهة إسرائيل بمساندة النظام في سوريا، وباعتماده على إيران.

قوام هذه المواجهة سلاح ومال، يرى أنهما مستهدفان من إسرائيل والغرب، وأيضاً من قوى رئيسية في البلاد، غالباً ما ينعتها بالعمالة والخيانة. هذا الاستهداف يقتضي في حسابات حزب الله ترويض معارضيه عبر تهديدهم بهذا السلاح بالذات. يقف حزب الله في هذه المسألة في الموقع ذاته الذي وقفت فيه المنظمات الفلسطينية قبل أربعين عاماً، واللبنانيون، في مواجهته، يقفون في المكان ذاته أيضاً: إنهم منقسمون بين من يرى في السلاح إنهاء للصيغة، ومن يرى في السعي لنزعه مؤامرة. لكن اللبنانيين المناوئين للسلاح تعلموا من الماضي ولم يلجأوا إلى تشكيل تنظيمات مسلحة مواجهة. في المقابل، أخفقوا في اتباع أساليب المواجهة السلمية، هم المعتمدون على السياسة وحدها، لا يلجأون إلى ضغط التعبئة الشعبية.

يحظى حزب الله بدعم شعبي منقطع النظير. هذا المد الشعبي كان حتى العام ٢٠٠٥ يتضمن شيعة وسنة، وقدراً لا يستهان به من المسيحيين ومناصري بعض الأحزاب العقائدية الموالية لسوريا، فضلاً عن عدد وافر من العلمانيين. انحسر هذا التأييد بعد مظاهرة ٨ آذار ٢٠٠٥، وانحسر جمهوره إلى حدوده الشيعية حصراً على وجه التقريب بعد أحداث ٧ أيار ٢٠٠٨. يعود التأييد الشعبي لحزب الله إلى عوامل عدة مجتمعة، وأحياناً مختلطة. إن مبارزته العدو الإسرائيلي تلهب الجماهير، يدل عليها أنّ اللبنانيين، حتى ممن يعارضونه، وقفوا في صفّه خلال حرب تموز ٢٠٠٦، وإن أنكر الحزب

الآن ذلك، لغايات سياسية آنية ضيقة. كما أن قوّته أنهضت العصبية الشيعية، التي لطالما شعرت بالغبن والتهميش والخضوع. تمكّن حزب الله من اختزاله دور المؤسسات عبر تقديم الخدمات الاجتماعية، وإبعاد الدولة أو تجيير خدماتها عبره، وبجعل سكان المناطق الواقعة تحت سيطرته المباشرة مرتبطين بعطاءاته ورعايته.

منع حزب الله أي عمل سياسي مناهض أو معارض أو حتى مختلف، بل إنه ضيق هامش الحركة لحليفته حركة أمل إلى أقصى حد ممكن، ولا يسمح له بالاتساع. وبما يذكر بالعلاقة التي تقوم في الأنظمة الديكتاتورية بين السلطة والشعب، أنظمة التسعة والتسعين بالمئة، من الصعب قياس التأييد الحقيقي لحزب الله داخل الطائفة الشيعية، إذ يمنع الحزب بالقوة إجراء استبيانات للرأي في مناطقه الواسعة، وذلك تحت ذرائع أمنية، ولو اضطر إلى الاعتداء على من يجري هذا الاستبيان لإيقافه ومنعه من العمل. ويشعر سكان معاقل حزب الله، حالهم حال سكان الدول ذات الأنظمة الآحادية الاستبدادية، بخشية من الإدلاء برأيهم إذا كان يتضمن أبسط انتقاد لأداء أو لموقف معيّن صادر عن حزب الله. هذا النهج يجعلهم يختبرون نسخة خاصة مما يقاسيه مواطنو معظم الدول العربية والمشرقية عموماً، ولا سيما في سوريا وإيران.

في مقابل حلف ٨ آذار مع سوريا وإيران، تلقّت قوى ١٤ آذار دعماً قوياً من دول الخليج العربي والدول الغربية بداية، حين مكنتها من إقرار التحقيق الدولي وإنشاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان لملاحقة من خطط ونفذ جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه. كانت سوريا وحلف ٨ آذار قد أبديا معارضة شديدة تجاه محكمة اتهمتاها بأنها «إسرائيلية» وبأن حكمها صدر قبل قيامها، لدرجة أن الجمهور المؤيد لقيام التحقيق الدولي والمحكمة، أي فريق ١٤ آذار، تندر بمقولة «كاد المريب أن يقول خذوني». جاءت الاتهامات التي ساقها التحقيق الدولي، وطالت عناصر من حزب الله وأحد قيادييه الميدانيين البارزين، بتدبير مؤامرة اغتيال الحريري، لتأكيد الشعور الذي ينتاب الجمهور الخائف من حزب الله عن مسؤوليته في اغتيال الحريري وسائر الشهداء من السياسيين والصحافيين المنتمين أو المؤيدين لحركة ١٤ آذار. أصبحت المحكمة مطلباً رسمياً من الدولة ومطلباً شعبياً من أكثرية،

وخلافياً مؤامرتياً بالنسبة إلى حزب الله وحلفائه. وهن الدعم الخليجي والغربي لحركة ١٤ آذار، إذ راهنت على أن الانفتاح على سوريا سوف يشق تحالف دمشق مع طهران. كانت تركيا تتوسط بين سوريا وإسرائيل وأوشكت على النجاح لولا انسحاب إسرائيل من المفاوضات في اللحظة الأخيرة. في تلك الأثناء، أصبح الموقف الخليجي، وخصوصاً السعودي، أكثر ليونة تجاه نظام بشار الأسد، وتلبية لرغبة الرئيس السوري

توقف الدعم المالي الذي كانت تمد به قوى ١٤ آذار، وربما كان ذلك أيضاً من بين الشروط المستترة لاتفاق الدوحة عقب أحداث ٧ أيار ٢٠٠٨. لقد قيض للسعودية أن تقنع سعد الحريري ، كما وليد جنبلاط، بالصلح مع النظام السوري. بعد انفراط عقد المفاوضات السورية الإسرائيلية غير المباشرة، وجد النظام السوري نفسه أشد حاجة إلى إيران. انهار مشروع اتفاق بين سعد الحريري وحزب الله وسوريا على أثر تهرب السوريين وحزب الله من الموافقة على تطبيق جميع بنود الاتفاق بالتزامن من قبل الفريقين. دفع التلاحم السوري الإيراني المتجدد حلفاء هذا التيار إلى إسقاط الحكومة واستبعاد الرئيس سعد الحريري عن رئاسة الحكومة واستبداله، ونفى الحريري نفسه على أثر ذلك عن لبنان، وعاد مسلسل الاغتيالات، وتوسّع الانشقاق الداخلي.

لا بد من تحرير لبنان من «الاحتلال الداخلي» وإطلاق سبيل المجتمعات القابعة تحت حكم حزب الله ووضعها تحت كنف الدولة أسوة بباقي المجتمعات والمواطنين، وفك الرباط بين الرعاية والدعم الإقليمي والدولي العسكري والمالي وبين جميع الأفرقاء الداخليين وتجريم المخالفين لذلك واستعادة أسس السياسة الخارجية التي كان لبنان يتبعها قبل عام ١٩٧٥.

إن القضية هي تحرير لبنان واستعادة الاستقلال من الاحتلال الداخلي والتدخل الخارجي بكل مكوّناته الإقليمية والدولية.

٢) تحميل الدولة مسؤولية الدفاع عن الوطن كاملة

أناط الدستور بالسلطة السياسية مسؤولية الأمن والدفاع من خلال إخضاع كافة الأجهزة الأمنية لها. قبل الحرب الداخلية، وخلالها، كان للجيش

مناصرون ومشككون في الدور الذي يلعبه (راجع الفصل الثاني من الباب الأول). وخلال حقبة الوصاية السورية، أصبح المناصرون مشككين، والمشككون مناصرين. بعد انسحاب إسرائيل من الجنوب والبقاع الغربي، دار سجال سياسي حول دور الجيش في الدفاع وحول السياسة الدفاعية. كانت منطلقات بحث هذا الدور سياسية بحتة، احتدمت بقوة بعد حرب تموز ٢٠٠٦ وبعد أحداث ٧ أيار ٢٠٠٨. حينها، انقلبت المواقف من الموضوع مجدداً. أصبحت المناداة بجيش قوي ومحتكر للسلاح أحد المرتكزات الأساسية لخطاب السياسيين المنتمين إلى ١٤ آذار، وأصبح التشكيك بقدرة الجيش على حماية الوطن سبباً رئيساً لوجود السلاح خارج إطار الدولة بالنسبة إلى مناصري ٨ آذار. بقي الجيش على حياد في سجال يدور حول دوره.

أبقى اتفاق الطائف مسؤولية الدفاع عن الوطن بيد الجيش الموضوع تحت السلطة السياسية، ولم يلحظ تلزيمه لأي فريق، بالرغم من أن إسرائيل كانت لا تزال تسيطر على مساحة كبيرة من الوطن. لم يدعُ الطائف إلى ثلاثية الجيش والشعب والمقاومة، بل دعا إلى عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا أو جعل سوريا مصدر تهديد لأمن لبنان. بناء على ذلك، لا يسمح لبنان بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. كما أن اتفاق الطائف لم ينص على السماح لأي دولة شقيقة أو صديقة بأن تتدخل في شؤونه، أو أن يصبح لبنان موطئ قدم لها على البحر المتوسط، أو أن يدخل هو أو أحد الأفرقاء فيه ضمن أي حلف إقليمي في مواجهة تكتلات إقليمية أخرى.

ترى قوى ١٤ آذار أنّ السلاح خارج إطار الدولة يُضعف لبنان ويستجلب الاعتداءات الإسرائيلية والإرهاب التكفيري، بينما ترى قوى ٨ آذار أنّ هذا السلاح يردع إسرائيل ويستبق الجماعات التكفيرية. كما أن قوى ١٤ آذار ترى أن هذا السلاح يستقوي عليها ومخالف للصيغة، بينما تخشى قوى ٨ آذار فقدان هذا السلاح، فتخسر بذلك مهمة الدفاع التي أوكلتها إلى نفسها، كما أنها تتوجس من أن يستقوي عليها الخصوم السياسيون المحليون ويهمّشوها في اتخاذ القرار الوطني. قُدّمت أوراق كثيرة حول الاستراتيجية

الدفاعية خلال اجتماعات مؤتمر الحوار المنعقدة في القصر الجمهوري، باستثناء صاحب هذا السلاح، غير المنضوي تحت إمرة الدولة، والذي لم يتقدم بأي اقتراح مكتوب، بل اكتفى بإعلان ثوابته الأساسية شفهياً في أولى جلسات الحوار، ودأبت قيادة حزب الله على التأكيد، في الخطب والبيانات والتصريحات، أنّ هذا السلاح باق في الأجل المنظور ولحين أن ترى، وحدها، أنّ سبب وجوده قد انتفى. ترى قوى ١٤ آذار أن مسؤولية الدفاع هي مسؤولية سيادية ووظيفة الدولة وحدها، بينما ترى قوى ٨ آذار، وفي خضم أوضاع غير آمنة، أنّ الدفاع عن الوطن مسؤولية مشتركة، يتشارك فيها الجيش والشعب والمقاومة. هكذا أصبح تعبير «الإستراتيجية الدفاعية» مرادفاً لسحب سلاح حزب الله، بينما صارت مقولة «الجيش، الشعب، المقاومة» مرادفاً لبقائه.

إزاء الانقسام السياسي وموازين القوى الإقليمية، لن يتمكن السياسيون من حل هذه المعضلة، مما يجعلها في صلب القضية اللبنانية.

إنّ قراءة الدستور ومفهوم الصيغة تؤكد وجوب توحيد البندقية تحت راية الدولة وحدها بوجه كل طامع أو معتدٍ، أكان إسرائيلياً أم غير إسرائيلي، ودعم قدرات الجيش الوطني بالسلاح والعديد والتدريب، وتوفير الدعم الشعبي له وفك سيطرة التنظيمات والأحزاب عن جميع الأجهزة الأمنية، وكفّ يد هذه الأجهزة عن التدخل في السياسة. وإذا كانت قدرة الجيش تحتاج إلى «مقاومة» تؤازرها، فتفترض الصيغة أن تُفتح الأبواب لجميع أطياف الشعب للانخراط فيها، بعيداً عن الولاءات السياسية والانتماءات الطائفية، وأن تكون هذه المقاومة تحت وصاية وزارة الدفاع، تماماً مثل وضع الجيش، أو الجامعة اللبنانية تحت وصاية وزارة التربية والمستشفيات الحكومية تحت وصاية وزارة الصحة، وغيرها من المؤسسات.

٣) الانتقال من العيش المشترك إلى العيش الواحد أي تطبيق الدستور

عودوا إلى الكتاب فؤاد شهاب

تعلن مقدمة الدستور بوضوح تام ومن دون تدوير أية زاوية ما يلي: «لبنان (...) وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات (...) وتجسد

الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء (...) تقوم على احترام (...) المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل (...) إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية. أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين (...) لا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين». وأهم ما جاء في هذا النص هو خاتمته: «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

ثمة تناقض واضح بين الممارسة السياسية وأعرافها التي تعرف بتسمية «الميثاق الوطني» المنسوب إلى تفاهم الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح (أو «الميثاقية» في التعبير السياسي الحالي) من جهة، والدستور وخصوصاً مقدمته المعروفة باسم «ميثاق العيش المشترك»، من جهة أخرى. فالدستور لم ينص على أي امتياز لأحد من أبناء الطوائف في أي من المناصب، واكتفى بحماية الطوائف من أي تمييز سلبي قد يصيبها.

وأكد الدستور أن «عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء ولا يجوز أن تربط وكالته بقيد أو شرط من قبل منتخبيه» (المادة ٢٧) وأن كل اللبنانيين (...) يتمتعون بالسواء بالحقوق (...) السياسية (...) دونما فرق بينهم (المادة السابعة). ولكل لبناني الحق في تولّي الوظائف العامة ولا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة (المادة ١٢).

جاء في الدستور أنّ رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن (المادة ٤٩)، أي أنه لا يمثل طائفة أكثر من سواها، ولم يأت الدستور على تزكية أي طائفة لهذا المنصب، أو لمنصب رئيس مجلس النواب الذي ينتخبه جميع النواب (المادة ٤٤) أو لمنصب رئيس مجلس الوزراء (المادة ٦٤) الذي يسميه رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة (المادة ٥٣).

حددت المادة ٢٤ من الدستور أنه، وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، ونسبياً بين طوائف كل من الفئتين، ونسبياً أيضاً

بين المناطق. كما أن المادة ٩٥ ألزمت مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية، وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية، ومهمتها «(...) اقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية. وفي المرحلة الانتقالية تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة».

ألغت المادة ٢٤ قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات «الوفاق الوطني»، باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها، وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين من دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة.

لم يسمح الدستور بتفضيل مواطن على آخر، بما يتفق مع شرعة حقوق الإنسان، لذلك أصرّ على عدم ربط الوظائف المنتخبة أو المعينة بأي طائفة واكتفى بإحقاق الإنصاف وتأمين المناصفة في مجلس النواب ووظائف الفئة الأولى، وأن تتمثل الطوائف بصورة «عادلة» في تشكيل الوزارة، ولم يحدد معايير العدالة فيها ولم يأت على تحديد المناصفة في تشكيلتها أو نسب الطوائف فيها.

الدستور جلي في نصه وروحه، حيث إنه لا يشجع على الطائفية السياسية بل ينبذها، ولا يرمي إلى حكم القيادات الطائفية أو الأقوياء في طوائفهم، بل بالعكس تماماً إذ يدعو صراحة مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة إلى إلغائها.

لم يضع الدستور موعداً أقصى لإلغاء الطائفية السياسية لكنه أوجب على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيقها وفق خطة مرحلية، وتشكيل لجنة لهذه

الغاية، أي أول مجلس نواب بعد هذا التعديل الدستوري، يعني مجلس النواب المنتخب عام ١٩٩٢.

لم تتشكل اللجنة ولم تجتمع البتة، وتتبارى الأحزاب والشخصيات السياسية في المناداة بتأليفها، كما أن البعض قد دعا إلى إزالة الطائفية من النفوس قبل النصوص. لكن شيئاً من كل هذا لم يحصل، لأن التركيبة السياسية والتوازن الدقيق بين مكوّناتها، قائمة في الأصل على التمثيل والتوزيع الطائفي. فالحكم إذاً قائم في أكثر الأحيان على تمثيل الأكثرية داخل طائفة كبيرة، على حساب الأقلية في كل طائفة، وعلى استبعاد الأقليات الطائفية الأخرى.

تطرح جهات سياسية، بالهمس أحياناً، وبالجهر أحياناً أخرى، صيغاً لتعديل الأنظمة الانتخابية، أو عقد مؤتمر تأسيسي، أو تقترح أشكالاً جديدة للتقاسم الطائفي للسلطة، أو استبدال المناصفة بين المسيحيين والمسلمين وإحلال المثالثة بين المسيحيين والسنة والشيعة (ماذا عن الدروز والعلويين)، وانتخاب الرؤساء أو بعضهم من الشعب، وغيرها من المقترحات. وغالباً ما تأتي هذه المقترحات لتخدم مسألة ظرفية ولتشكل عامل ضغط من أجل الحصول على امتياز أو منصب أو موقف آنيّ ما، ضاربة عرض الحائط بما يُطالب به الدستور. فالخلل ليس في الدستور، وإنما بسوء تطبيقه أو عدمه، والحل إذاً ليس بتعديل الدستور وإنما بحسن تطبيقه.

لم يدعُ الدستور إلى إقامة عيش مشترك بين الطوائف، وهذا التعبير الحق أصبح يُعمل به باطلاً، فعوض أن يكون شعاراً للتعاضد والوحدة الوطنية، أصبح رمزاً لتقاسم أكثرية الأكثريات الطائفية للسلطة وغنائمها. دعا الدستور في كل مواده إلى تطبيق العيش الواحد في السياسة، أي أن جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات التي يكفلها (الدستور)، وتسنّ القوانين وتطبّق على هذا الأساس. إن العيش الواحد يعني الانصهار في الولاء للوطن، لكن الدستور لحظ وحث في الوقت ذاته على حماية التعدد الديني وفي الأحوال الشخصية، وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعليم الديني.

إنّ العيش الواحد يعنى وحدة الإنسانية، وحدة الحريات، وحدة الأرض

والشعب والمؤسسات، وحدة المصير، وحدة العدو ووحدة السلاح، وحدة الدستور والقوانين، وحدة اللغة الأم، وحدة الحقوق والواجبات، وحدة النظام الاقتصادي، ووحدة التكافل الاجتماعي. والعيش الواحد يفرض في الوقت ذاته تعدداً في كل أمر آخر، كتعدد الأديان والمذاهب والمعتقدات، وتعدد العادات والمأكل والمشرب والملبس، وتعدد الثقافات وتعلم اللغات والعلوم والآداب واستعمالها، وتعدد أماكن السكن، وتعدد النشاطات الاقتصادية، وتعدد أساليب التربية والتعليم وسبل الرعاية الصحية، وتعدد الأحزاب والعقائد والتوجهات والخيارات السياسية، وتعدد النشاطات الاجتماعية والأهلية والخيرية، والتعدد في جميع الأنواع والخيارات والممارسات والأعمال التي يجيزها لها القانون.

القضية هي في الانتقال من لبنان حيث كل مواطن ينتمي إلى إحدى الأقليات، («كلنا أقليات» كما صور ميشال شيحا)، إلى لبنان «كلنا أكثرية واحدة» أي الانتقال من العيش المشترك إلى العيش الواحد. هذا ما أراد الدستور قوله: «لا سلطة تناقض ميثاق العيش الواحد» (وليس العيش المشترك كما خطه كتبة اتفاق الطائف)، أي تطبيق الدستور! القضية هي في تطبيق الدستور.

٤) الانتقال من الدولة الزبائنية والفاسدة إلى دولة القانون

إن الدولة عندنا أصبحت مزرعة عبد الحميد كرامي

الأب الروحي للطائفية هو الزبائنية، بل الدولة القائمة عليها (راجع الفصل الثالث من الباب الأول)، حيث الحقوق لا تتحقق إلا بتدخل أو رعاية من أمراء الطوائف السياسيين أو عن طريق تبادل الخدمات المادية أو السياسية أو المعنوية، وحيث يمكن تفادي الواجبات بالطرق إياها. يؤدي هذا النظام الخدماتي إلى تعدد الولاءات وتفرعها من الولاء الوحيد، وهو الولاء الأبدي للوطن، إلى ولاءات ظرفية ومرحلية، لمن يمكنه ان يُحَصِّل حقاً، أو يحمي من اعتداء، أو الحصول على غرض أو وظيفة أو امتياز، أو تفادي القانون. في هذه الحالات يجري تخطّي الدستور والقوانين والتحايل عليها.

الزبائنية تغرس في الأرض بذرة دويلات، بعضها ينبت شتولاً، والبعض الآخر

يصبح غابة. داء الزبائنية متجذر منذ النظام المقاطعجي مروراً بالمتصرفية والانتداب وحتى قيام الاستقلال وما خلَفَه من عهود.

ينادي الدستور بسيادة القانون (لكل لبناني الحق في التمتع به (الوطن) في ظل سيادة القانون - مقدمة الدستور). تتألف سيادة القانون من الدستور، والمعاهدات الدولية (كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، والقوانين العامة الصادرة عن السلطة التشريعية، والمراسيم، والقرارات الوزارية، وقرارات السلطات الإدارية والقواعد التي تنتجها المحاكم عبر اجتهادات الأحكام، وآليته هي القضاء المستقل الذي يتكامل مع وظائف النظام الديمقراطي وآلياته. تحمي سيادة القانون كل فرد وجماعة تجاه أي جماعة أخرى بما فيها الدولة، خصوصاً في الحقوق والحريات التي لا يمكن لأي شكل من الأكثريات العددية (طائفية، أو مناطقية، أو عقائدية) المساس بها (المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمايز أو تفضيل - مقدمة الدستور) بالرغم من أن الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية. أي أنَّ سيادة القانون وحمايته للأفراد والجماعات ترتقي على نتائج العملية الانتخابية، فإذا وُجد تشريع، من قبل ممثلين منتخبين من الأكثرية، يميز أفراداً أو جماعات على آخرين (مثل عدم مساواة المرأة بالرجل في بعض الحقوق والواجبات، أو تحديد طائفة لوظيفة معينة، أو حصرية قوانين الأحوال الشخصية في إقامة عقود زواج دينية، لا مكان للزواج المدني بينها)، وجب اعتبار هذا التشريع غير دستوري، فضلاً عن مغايرته لميثاق العيش المشترك.

إن الدولة تنبني على سيادة القانون وتمارس القوة وتضمن السلامة والحقوق الدستورية لمواطنيها، ويُفصل بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية كأجزاء من الدولة تحد من سلطة بعضها على بعض، وتوفر الضوابط والتوازنات بينها. السلطة القضائية والسلطة التنفيذية مرتبطتان بالقانون (لا تعمل إحداهما أو كلتاهما ضده)، والسلطة التشريعية تكون مقيدة بمبادئ الدستور. شفافية الدولة هي من الشروط الأساسية لوجود دولة القانون، ويشترط وجود أسباب منطقية لجميع أفعال الدولة، ومراجعة قرارات الدولة وأفعال أجهزة الدولة عن طريق جهة مستقلة، بما في ذلك قضايا الاستئناف

والطعون. تتبع القوانين تسلسلاً هرمياً، وتكون واضحة ومحددة، ويحظر أي مفعول رجعي لها، ويحتكر الاستخدام المشروع للقوة بمؤسسات رسمية لها أنظمة وتراتبية واضحة تكون تحت سلطة الإدارة السياسية.

لكنَّ الفساد المنظّم هو السائد، ويشترك فيه جميع المواطنين في لبنان، فهم يرون أنفسهم مسيّرين لا مخيّرين. قليلة هي التعيينات والمعاملات والإجراءات الرسمية التي يمكن تنفيذها بلا عرقلة أو إبطاء، ومن دون رشوة مادية أو معنوية (أي بالواسطة). لا يمكن محاربة هذا النظام القائم على الفساد بأدواته، مثلما لا يمكن الانتظار لكي يصلح نفسه بنفسه، لأن ذلك مستحيل.

القضية هي بكل بساطة تطبيق القوانين ومحاكمة المخلّين بها، خصوصاً أصحاب النفوذ والسطوة ومرتكبي الفساد.

٥) الدولة المدنية والمواطنة

لا حياة للوطن بدون الإحساس بالمواطنية والمشاركة موسى الصدر

أدخل تعبير «المواطن» في الدستور للمرة الأولى عند تعديله في العام ١٩٩٠. الدولة المدنية هي التي تمارس حياداً إيجابياً تجاه قناعات مواطنيها ومعتقداتهم وإيديولوجياتهم، وتعترف بالتنوع والتعدد في كل أشكاله وتعمل على صونه. فالدولة مؤسسة لكل المواطنين وإطار يستوعب الجميع، وتحافظ على حقوق الأقلية والأكثرية في نطاق مفهوم المواطنة الجامعة. فهي لا تمارس الإقصاء والتهميش والتمييز تجاه مواطن أو تمنحه حظوة بسبب معتقداته أو أصوله.

تحفظ الدولة المدنية للمواطن حقوقه المختلفة وتفرض عليه واجبات، أي أنها تحفظ للدولة حقوقها تجاه المواطنين، وتؤدي إلى الرفع من الثقة لدى المواطن والدولة كلّ تجاه الآخر.

أساس الدولة المدنية تنظيم التعددية عبر آليات الوصول إلى السلطة التي يكون الشعب مصدرها الأوحد من دون سواه. تعلو المؤسسات على الجماعات والأفراد، وتتجاوز انتماءاتهم السياسية والاعتقادية. الدولة هي

صاحبة السيادة على أرضها ومواطنيها. لا تخرج الدولة المدنية عن مفهوم الدين وغاياته، وترى أن علاقة الفرد بخالقه مكفولة باحترامها حرية ممارسة الشعائر الدينية.

لا تتجاهل الدولة المدنية خصائص التركيبة الطائفية والثقافية والاجتماعية والسياسية في الوطن، ولا تعمل على تغيير في نسب مكوّناتها، بل توفر البيئة الصحيحة لتكوين ثقافة الوطن التي تتشكل من تفاعل التنوع، ثقافة تؤكد حاجة كل مكوّن إلى المكوّنات الأخرى.

المواطن له حقوق إنسانية يجب توفيرها وصونها، وتقع عليه في الوقت مجموعة من المسؤوليات يُلزم بتأديتها. إن «المواطن الفعال»، تعريفاً، هو الذي يشارك في رفع مستوى مجتمعه عن طريق العمل في الحقل العام الذي ينتمي إليه أو من خلال العمل التطوعي.

تبنى المواطنة على الانخراط العميق في مبادئ عامة قوامها الحقوق والواجبات التي يتساوى فيها المواطنون بوصفهم أفراداً قبل أن يكونوا جماعات وطوائف وأدياناً.

أساس المواطنة الولاء للدولة، والولاء إلى الجماعات ثانوي. المواطنة الفاعلة تتحقق من خلال تفعيل دور الأفراد في الاختيار والتصويت والمشاركة في صنع قرار الشأن العام، وفي العمل وكسب الرزق، وفي تأمين الرعاية الصحية والتعليم، والإفادة من الرعاية الاجتماعية، والحفاظ على الكرامة الشخصية، والحق المكرس بهذه الحقوق.

المواطنة الفاعلة تؤدي إلى تمكين المواطن إنسانياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وتحقق العدالة والتنمية الاجتماعية، وهي ترتكز على المساواة بين المواطنين، وعلى تحفيز العمل الجماعي كوسيلة لضمان تلك المساواة.

المواطنة تكون بالخضوع للقوانين بشكل متساوٍ مع سائر المواطنين. ويترتب على المواطنة الديمقراطية ثلاثة أنواع رئيسية من الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين في الدولة دونما تميز من أي نوع، وهي:

أ- الحقوق المدنية

حق المواطن في الحياة، وعدم إخضاعه للتعذيب والمعاملة غير اللائقة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية، أو الحط من كرامته، ومن الواجب الاعتراف بحرية كل مواطن ما دامت لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية آخرين، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفياً، وحق كل مواطن في الملكية الخاصة، وحقه في حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة إليها، وحق كل مواطن في المساواة أمام القانون، وحقه في أن يعترف له بالشخصية القانونية، وعدم التدخل في خصوصية المواطن أو في شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا يتعرّض لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته، وحق كل مواطن في حماية القانون له، وحقه في حرية الفكر والوجدان والدين واعتناق الآراء وحرية التعبير وفق النظام والقانون، والمساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة، وحق كل طفل في اكتساب جنسيته.

ب- الحقوق السياسية

الحق في المشاركة بالاقتراع والترشح في الانتخابات في السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات، وبالعضوية في الأحزاب والنقابات والجمعيات والنوادي وأي شكل من التجمعات، ومحاولة التأثير في القرارات العامة وشكل اتخاذها من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون، والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة، والحق في التجمع السلمي. لا يجوز منع أو إعاقة أي مواطن عن ممارسة الحقوق السياسية (باستثناء الذين أدينوا بأحكام جرمية، والقاصرين) تحت أي ذريعة تفريقية. وحق جميع الفئات في تمكينها من المشاركة السياسية، وخصوصاً المرأة التي حصلت حقوقها السياسية في الترشح والاقتراع أسوة بالرجل (في العام ١٩٥٤)، أي تسع سنوات فقط بعد فرنسا.

ج- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في العمل في ظروف منصفة، والحرية النقابية، وفي الإضراب، وفي الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وفي توفير الحماية الاجتماعية،

وفي الرعاية الصحية، والحق في الغذاء الكافي والتأمين الاجتماعي، وفي التنمية، والحق في بيئة نظيفة، والحق في خدمات البنية التحتية والمعاملات الرسمية، وفي التعليم والثقافة.

أمّا الواجبات التي تقع على عاتق المواطن وبشكل متساو وبدون تمييز فهي:

أ- واجب دفع الضرائب

على جميع المواطنين والمؤسسات التجارية والصناعية والمالية والخدماتية وأصحاب المهن الحرة المساهمة في تمويل الدولة، تناسبيّاً وإمكاناته، وفقاً لقوانين يجري سنها لهذه الغاية. يتعين اعتبار التهرب من التصريح عن الضرائب ومستوى الدخل والأرباح الحقيقية جرائم يعاقب عليها القانون بالسجن أسوة بجرائم السرقة، فالتهرب الضريبي سرقة حقوق باقي المواطنين.

ويراعي قانون الضرائب وجوب تحقيق المساواة بين جميع المواطنين من دون أي تمييز، خلا مستوى الدخل والمهن كما يحددها القانون.

ب- واجب التقيد بالقوانين

يتعين على جميع المواطنين والمؤسسات الخاصة والأهلية والعامة التقيّد بجميع القوانين من دون استثناء، ويتعين في المقابل على القوانين عدم التمييز في ضرورة تطبيقها بين أي مواطن أو آخر إلا ما يقره القانون صراحة لتمييز فئات بحاجة إلى رعاية خاصة، مثل تطبيق أنظمة خاصة للمعاقين، وعدم تكليف الطبقات المعدمة بالضرائب، والرعاية الاجتماعية للمعوزين وما شابه.

ج- واجب الدفاع عن الوطن

ينبغي على جميع المواطنين المشاركة في مسؤولية الدفاع عن بلدهم، وعدم التمييز بينهم في الانتساب إلى القوى الأمنية والترقية والقيادة فيها، وفي أي مقاومة شعبية إذا استقر الرأي على تشكيلها من قبل الأغلبية الساحقة من الشعب.

لقد ساهم وهن حس المواطنة، وغياب روح الانتماء إلى المجتمع الكلي،

في زيادة وتيرة الهجرة، وفي استنزاف المال العام، وفي ضعف الحرص على الثروات الوطنية، وفي الإحباط واليأس من الإصلاح، مما أدى إلى القبول على مضض بالخروقات في تطبيق الدستور والقوانين والتعاطي معها واللجوء إليها، وفي نشوء انتماءات وولاءات رديفة تؤمّن الحماية والخدمة.

يعتري بعض مكوّنات المجتمع سوء فهم للدولة المدنية، إذ يرون فيها نقيضاً للأديان عوضاً عن دورها حافظاً لها وحامياً. كما أن المواطنة الفعالة تفتقر في كثير من الحالات إلى أدنى الممارسات التي توصل إلى الدولة المدنية والمواطنة الحقة.

تحاكي أكثرية الأحزاب والجمعيات النقابية والاقتصادية والخيرية والأهلية الخلل المبين في الدولة، فالطائفية مترسخة فيها، كما انعدام الديمقراطية وغياب تداول المراكز القيادية، وفي كثير من الأحيان، خلافاً للأنظمة الداخلية (أي ما يعادل الدساتير) التي وضعتها طوعاً بنفسها.

ليس من المنطقي أن نتوقع إرساء دولة مدنية ونشر ثقافة المواطنة لدى الجمهور العريض، عندما تكون هذه المفاهيم منقوصة وغير ممارسة لدى النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بغية الوصول إلى دولة مدنية وإرساء ثقافة المواطنة، ينبغي سلوك أحد طريقين: الأول يبدأ بالقاعدة، وخصوصاً عبر المجتمع المدني، وصولاً إلى القمة، والطريق الثاني المعاكس، أي يبدأ بتكوين الدولة والقوانين وصولاً إلى القاسم المشترك لدى المواطنين.

٦) الاقتصاد أولاً: إرساء اقتصاد قوي وحماية اجتماعية فعالة

وقع لبنان على شرعة حقوق الإنسان والتزم احترامها وتطبيق الحقوق الاقتصادية الأساسية المشتقة منها. للاقتصاد شروط بل حقوق مشروعة تشكل الأساس للعيش الكريم والتنمية.

يفيد من هذه الحقوق جميع مكونات الإنتاج من القطاعين العام والخاص، وعائلات العاملين فيهما، كما تفيد منها قاعدة الاستثمار في الأصول العامَّة والخاصَّة. تشكل هذه الحقوق جزءاً من حقوق الإنسان الأساسية التي

تكفل الحرية الاقتصادية وتحميها. **الاقتصاد هو... كل شيء**
الاقتصاد هو نتاج التفاعل بين رأس المال والعمل والأطر المنظمة، ويتضمن كل ما يرشح عن القطاعين العام والخاص من استثمارات وجهود وقوانين، يتولاه مسؤولو الدولة وموظفوها وأصحاب العمل والمهن والشركات والعاملون لديهم، ويقاس بحجم القيمة المضافة بالعملة المحلية أو ما يعادلها. الاقتصاد هو مرآة المستوى المعيشي للأفراد والأسر، ويعكس القدرة على تحقيق الاستدامة والنمو والتنمية، وصحة دورة الإنتاج، وقدرة الدولة على النهوض بدورها.

يعدّ ترسيخ مبدأ المصلحة الوطنية وتعزيزه والسهر على حسن تطبيقه تطبيقاً كاملاً من أهمّ الأدوار المنوطة بالسلطة. وتبرز المصلحة الاقتصادية بوصفها أحد المكونات الرئيسية لمفهوم المصلحة الوطنية العليا، جنباً إلى جنب باقي المصالح، ويحافظ عليها مثل الحفاظ على سيادة البلاد واستقلالها وأمنها وسلامتها.

من حق الاقتصاد ألا تتهدد هذه المصلحة أو تنتفي، وألا يجري تغليب باقي المصالح عليها، لا سيما بالشكل الذي يتعارض مع مصلحة الاقتصاد وحقوقه البديهية. فمفهوم إدارة الدولة يقوم أساساً على تسهيل عمل الاقتصاد والذود عن مصالحه، ودفعه نحو الازدهار والإنتاج والتقدم وتحقيق الرفاهية. ودور القطاع العام هو دور حامي الاقتصاد والمصالح الاقتصاديّة والاجتماعية العامّة والمؤسساتيّة. لمصلحة الاقتصاد الأولوية القصوى عند رسم خطط مستقبلية، وما يتبنى من ممارسات.

يتحقق ذلك من خلال صوغ سياسات وطنية عامة وإقرار قوانين ونسج تحالفات وتوقيع اتفاقيات تصب بالضرورة في مصلحة التطلعات الاقتصادية الوطنية وتتناسب معها، وبما يحمي المصالح الاقتصادية ويفتح أمامها أفق التقدم والتطور والازدهار، ويزيل من أمامها العثرات والمشكلات.

يواجه اللبنانيون في مختلف القطاعات، ومعهم الدولة بجميع أجهزتها، مجموعة هائلة من المعضلات الاقتصاديّة - الاجتماعيّة الطابع، التي لا تجد لها حلاً أبعد من علاج موقت ينتهي مفعوله بأسرع من الوقت والجهد اللذين

بذلاً في البحث عنه. وسط هذه الكميَّة من المعضلات المتضاربة والمتنافسة في الأولويات، يطفو بين حين وآخر شأن واحد يطغى على سواه، تارة يكون في زيادة الحدّ الأدنى للأجور، وطوراً في زيادة الضرائب، وفي غالب الأحيان يتناول مطالب الاتحاد العماليّ وهموم أرباب العمل، وشؤون الكهرباء والمياه والطرق، وشجون الضمان الاجتماعي وقانون العمل وقانون الإيجارات، فضلاً عن أزمات السير، وعن التصريحات اليوميَّة لممثلي العمَّال والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي والسياسيين، وعن مقترحات خصخصة قطاعات الدولة أو إشراك القطاع الخاص فيها، أو رفضها جملة وتفصيلاً، وغيرها الكثير.

إنَّ معالجة هذه المسائل الاقتصاديَّة أو التنمويَّة على حدة، أي بالتجزئة، تولّد حكماً تحديات جمَّة تضع مصالح كل فرقاء الإنتاج بعضها في مواجهة الآخر. ولا نغفل أنَّ أياً من هذه المسائل مترابط عضوياً مع عدد كبير من المسائل الكبيرة الأخرى.

دلّت الممارسة خلال فترة طويلة من الإخلال في ضبط الأوضاع الأمنية والسجالات واللعبة السياسية والكثير من المراسيم والقرارات الرسمية الاعتباطية على تغاضٍ عن تأثيرها السلبي على الدورة الاقتصادية، وبالتالي على المستوى المعيشي للمواطنين، الأمر الذي أدى إلى انتهاك جلي لحقوقهم الأساسية.

إنَّ هذه الحقوق مطلوبة في جميع الظروف، وتأتي قبل أي مطلب أو نهج وطني أو سياسي أو اقتصادي، ومفاعيلها تطبق بالمعايير ذاتها على جميع المواطنين بمختلف شرائحهم الاجتماعية والمناطقية وغيرها من التقسيمات، ومنها تسن القوانين والقرارات كما البرامج العامة والسياسية والتنموية والاقتصادية.

إنَّ السلطات الرسمية وشركاء الإنتاج والمجتمع ككل معنيون، منفردين ومجتمعين، بالسهر على حسن تحقيق الحقوق الاقتصادية وتدعيمها، وذلك بترجمتها إلى سياسات وممارسات واللجوء إلى مرجعيتها وقت تقييم الخيارات والشروع في القرارات الوطنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية لدرس مفاعيلها وتأثيرها على أي من المواد الحقوقية التي تحتويها. وعلى السلطات الرسمية المنتخبة والمعيّنة، كما على الهيئات الاقتصادية والنقابية

والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاعين العام والخاص العمل على تضمين الحقوق الاقتصادية الأساسية في عملهم وسعيهم ومواقفهم.

إن الشق الاقتصادي والاجتماعي من القضية اللبنانية ليس أساسياً وحسب، بل الواجب هو الاستناد إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية وتنمية وظائفها قبل الشروع في أي عمل أو قرار للدولة. (انظر الباب الرابع - الفصل الثالث، والملاحق لمراجعة الحقوق الاقتصادية الاجتماعية الأساسية ومواقف أفرقاء الإنتاج منها).

أ) حماية المنجزات والمكتسبات الاقتصادية المحققة والثروات الوطنية

يُقصد بالمنجزات والمكتسبات الاقتصادية ما يراكمه الوطن بمختلف مكوناته، وعلى امتداد تاريخه من قوانين وتشريعات ولوائح تنظيمية ومراسيم واتفاقيات وأعراف معمول بها، وغيرها من أشكال البنى الناظمة للعمل الاقتصادي، بمعنييه الكلي والجزئي.

تعدّ هذه المنجزات والمكتسبات إطاراً عاماً ينظّم حركة الاقتصاد، الذي يساهم بدوره في تنظيم حركة المجتمع. والمنجزات هذه هي ثمرة جهد دؤوب ومستمر بُذل ويُبذل على مرّ الأجيال. والحفاظ على المنجزات والمكتسبات الاقتصادية الوطنية، وعدم التراجع عما تحقق منها هو حق رئيسي من حقوق الاقتصاد، الذي لا يتطلع إلى الحفاظ على ما أنجز لصالحه فحسب، بل يتطلع أيضاً إلى تعزيز هذه المنجزات بما يتماشى مع مصالح الاقتصاد المستدامة.

تتأتّى حماية المنجزات والمكتسبات الاقتصادية من خلال الانتظام الفعال في تطبيق القوانين والتشريعات واللوائح التنظيمية والمراسيم والاتفاقيات والأعراف المعمول بها وغيرها من أشكال البنى الناظمة للعمل الاقتصادي، وعدم إصدار ما يتعارض معها أو لا يتماشى مع روحيتها، وتعزيز مصداقيتها وترسيخ الثقة بها، مما ينسحب إيجاباً على التنافسية ويُنتج فائدة مستدامة وعامّة. تعدّ الثروة المادية وباقي أشكال الأصول أحد المصادر الرئيسية لتحديد الثروة الوطنية. ويعتبر الحفاظ على هذه الثروة حقاً اقتصادياً لا خلاف أو جدال حوله. تندرج ضمن الثروة الوطنية الأصول المادية العامّة

والخاصّة، والشركات والعلامات التجارية، والممتلكات والأصول على اختلافها في الداخل والخارج، كما تتضمن الثروات الطبيعية كالمياه (الأنهر والمياه الجوفية والمياه الإقليمية) والغاز والنفط والصخور والرمول والغابات والثروة الحيوانية والسمكية وحقوق الاستثمار كالخطوط البحرية والجوية والبرية والترددات اللاسلكية وما يشابهها.

ب) الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي متناسبةً مع حاجات التنمية

إن أحد الحقوق الرئيسية للاقتصاد هو الحق في تحقيق نمو مستدام، تعزيزاً للمستوى المعيشي للفرد وحفاظاً عليه، وذلك باعتبار أن حاجات التوسع السكاني والاجتماعي تفرض وجود نسق مطرد من الزيادة في حجم الاقتصاد، تسهم في تحقيق أغراض التنمية وتحافظ على مستوياتها مرتفعة. إن تحقيق مثل هذا النمو يوجب تهيئة كل الظروف المناسبة لكي تؤتي العملية الاقتصادية ثمارها، ولكي تتناغم مع تطلعات المجتمع بكافة مكوّناته.

ج) تحصين الاقتصاد من عشوائية اتخاذ القرارات وتطبيقها

من حق الاقتصاد أن يحظى ببيئة تشريعية وقانونية وضريبية مستقرة، تمثل إطاراً عاماً يعمل ضمنه ويتخذ بالاستناد إليه قراراته العملانية ويبني خططه الاستثمارية والتطويرية.

من حق الاقتصاد أن يحظى بالحماية من القرارات والقوانين العشوائية، وتمكينه من الاستعداد للمتغيرات والقوانين والقرارات الجديدة والتكيف معها قبل وضعها قيد التنفيذ. ومن حق الاقتصاد تطوير الموازنات العامة على أسس ومعايير متقدمة ومتطورة، والبت بالموازنات العامة وقطع الحسابات في مواعيدها الدستورية، ومن دون أي تأخير أو إبطاء.

د) وضع عقد اقتصادي اجتماعي متوازن ومتكامل

من حق الاقتصاد أن ينعم بثمرات إيجاد عقد اقتصادي اجتماعي متوازن، يوفر مظلة فعالة للحماية الاجتماعية، من دون أن يلحق غبناً بأي من أطراف الإنتاج الثلاثة، أي العمال وأصحاب الأعمال والدولة، ومن دون أن تكون أكلاف مظلة الحماية الاجتماعية شديدة الوطأة على أحد أطراف الإنتاج، بل أن تقع عليها بالتساوي. إنَّ بلوغ ذلك يتطلب تحديث شروط العقد الساري

المفعول، وإزالة الشوائب منه، وعصرنة بنوده وإجراءاته، تحقيقاً لدولة العدالة الاجتماعية ذات الاقتصاد النامي باستمرار، على أن يتحقق ذلك عبر مقاربة سياسات الحماية الاجتماعية بصورة شمولية غير مجتزأة، تحل المشكلات دفعة واحدة ومتوازنة وليس اعتباطاً أو اجتزاءً.

هـ) توسيع شبكة الحماية الاجتماعية وتعزيزها

من حق الاقتصاد تحصين شبكة الحماية الاجتماعية وتعزيزها، وإنشاء المؤسسات المناسبة الناظمة لعملها، وتوسيع دورها حتى يشمل أكبر شريحة ممكنة من المستفيدين، وعلى قاعدة من حق كل مواطن أن يكون مضموناً صحياً متى كانت الشروط والأطر المالية والتنظيمية تسمح بذلك. ولمكوّنات الاقتصاد الحق في إطلاق برامج جديدة عصرية وفعالة تعزز وتحصن كفاءة شبكة الحماية الاجتماعية على المستوى الوطني ككل. ومن حق الاقتصاد عصرنة وتحديث المؤسسات الضامنة للعلاقة بين أصحاب العمل والعمال بوتيرة دورية ومستدامة، ورفدها بالكفاءات والمهارات الرفيعة، وكف يد السياسة نهائياً عنها، كي تؤدي الواجب المنوط بها في إنفاذ موجبات العقد الاقتصادي الاجتماعي.

الباب الثالث

من القضية إلى الحلم

من العيش المشترك إلى العيش الواحد

عم بحلمك يا حلم يا لبنان سعيد عقل

أيَّ لبنان نريد؟

ليس في العالم شعب صغير وشعب كبير، بل شعب يريد الحياة وشعب لا يريدها
موسى الصدر

تعلو منذ الاستقلال المناداة لإصلاح النظام بإحلال آخر مدني حديث في محلّ نظام التحاصص الطائفي. ولطالما نادى الزعماء المسيحيون والمسلمون على حد سواء بوجوب إيجاد صيغة تمكّنهم من السيطرة السياسية، بحيث أصبح المطلب حقاً يراد به باطل. وقد جاءت صيغة الطائف لتقرّ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين، نصاً ولفترة انتقاليّة، لتحل مكان نسبة ستة مسيحيين مقابل خمسة مسلمين الذي أرسي في عهد الانتداب الفرنسي.

بعيد التشظي الشعبي في العام ٢٠٠٥ بين فريقي ٨ و١٤ آذار، وتحالف التيار الوطني الحر مع فريق ٨ آذار في العام ٢٠٠٦، نشر الفريقان شعارات مضادة، تلخص أي لبنان يريدان. نادى فريق ١٤ آذار بشعار «أحب الحياة»، فردّ عليه فريق ٨ آذار «أحب الحياة بكرامة» و«أحب الحياة بشرف».

تبنّى فريق ١٤ آذار شعار قيام الدولة، فشدد الخصم على ثقافة المقاومة. طالب فريق ١٤ آذار بسحب سلاح حزب الله، فأصر فريق ٨ آذار على شرعية السلاح. تحوّلت المواقف المتناقضة إلى عقائد، وانهارت الأسس التي توافق عليها اللبنانيون في العام ١٩٤٣ وفي اتفاق الطائف. بعد جلسات حوار عدة بين الأطراف، أرسي إعلان بعبدا الذي حدد، بتوافق المجتمعين، أسساً للسياسة العامة في المرحلة المقبلة ما لبث فريق ٨ آذار أن تنصل منها وادّعى أنه لم يوافق يوماً عليها.

في الحلم اللبناني استقلال، وسيادة حصرية للدولة، وأمن واستقرار وعدم استقواء مواطن على آخر تحت أي ذريعة كانت.

في الحلم اللبناني يشارك جميع المواطنين، من دون تفرقة، في الشؤون العامة، وعلى رأسها الدفاع عن الوطن.

في الحلم اللبناني جماعات تتكاتف وتتبارى لتحقيق راحة ورخاء جميع المواطنين.

في الحلم اللبناني يعيش كل مواطن، بحرية، كما يحلو له، ويشارك في الحياة العامة بحماسة، لأنه يشعر بأن لرأيه ولصوته سبيلاً للتأثير في اتخاذ القرار واختيار ممثليه.

في الحلم اللبناني غلبة للقانون، ومؤسسات تقوم بدورها، واقتصاد مزدهر ونظام حماية اجتماعية فعال.

في الحلم اللبناني نظام يُعلي مصلحة الدولة والمصلحة الوطنية على كل اعتبار.

في الحلم اللبناني أحلام متعددة تجتمع تحت راية الوطن.

في الحلم اللبناني دولة تقوم على أسس حكم ومجتمع عصرية، تحاكي الديمقراطيات الناجحة، وعلى سياسة عامة تضع هذه الأسس موضع التنفيذ عبر مؤسسات ووفق آليات تضمن الحرية والعدالة والمنهجيَّة والمساءلة والحكم الصالح. وفي الفصل التالي عرض لما يجتمع حوله المواطنون في هذا الحلم بالذات من مبادئ وسياسات عامة.

الفصل الاول

المبادئ العامة للحكم

العدل

القانون فوق الجميع، يضمن حقوق أفراد المجتمع، والدولة، والمؤسسات الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني ويفصل واجباتهم، ولجميع هؤلاء حق وواجب اللجوء إليه والسعي إلى تطوير مفاهيمه وآلياته وتفعيل مؤسساته وتجنيبه أي تعرض لضغط أو تدخّل، وذلك في سبيل إرساء دولة الحق.

الإنصاف

على جميع مكوّنات المجتمع واجبات يفرضها عليها القانون والأنظمة، ولها حقوق تحصل عليها وفق مفاهيم وآليات يُتفق عليها وتُطبق في سلة كاملة متكاملة، وعلى الدولة مراعاة مبادئ المساواة بين جميع المواطنين.

الشفافية

على جميع مكونات المجتمع واجب الإفصاح والشفافية والسعي إلى إيصال الصورة الحقيقية وتسهيل الوصول إلى المعلومات بما يربط بينها وبين الشأن العام، وذلك من خلال أطر قانونية تنظّم لهذه الغاية.

المبادرة الجماعية والفردية

لا يقوم تطور إلا من خلال حركة دائمة بمبادرة من مؤسسات القطاعين العام

والخاص، ومن المجتمع الأهلي والحركة السياسية، وتمثل المبادرة الفردية جزءاً لا يتجزأ من مفهوم التنمية السليمة والمستدامة. وقد برهن الاقتصاد اللبناني الحر على قوة حمت لبنان من السقوط عندما سقطت الدولة. لكن يتعيّن وضع.

المنهجية

إنَّ اعتماد الأسلوب المنهجي في معالجة المتطلبات والتطور هو أساس للحكم والإصلاح وتعامل مكونات المجتمع في ما بينها.

المواطنة

مبدأ الولاء للوطن والمواطنة يعلو على جميع الانتماءات والاعتبارات الأخرى. المواطن هو الأساس، ولا فرق بين مواطن وآخر إلا بمقدار احترامه للدستور والقانون والمواطنين الآخرين وعلى أساس إنتاجيته. تُسنّ القوانين وتنفذ كما تنفذ البرامج الحكومية، واضعة مصلحة المواطنين فوق كل الاعتبارات، وتمنع الزبائنية والامتيازات على أساس الولاء السياسي أو الشخصي أو على أسس مناطقية أو طائفية، أو أي من المجموعات، وللمواطن واجبات تجاه المواطنين الآخرين تحدد بأسلوب منهجي ومنصف وعادل وشفاف وديمقراطي.

الدولة المدنية

لا دين للدولة ولا طائفة، والدولة تحمي الجميع أفراداً ومجموعات، وتتيح لكل مواطن حرية الاختيار في ما يتصل بشؤون أحواله الشخصية، وتحترم وتحمي جميع المعتقدات وتتيح لها الأطر القانونية التي تناسبها من دون إكراه أحد على الانتساب إليها، ولا يُسن قانون أو يوضع برنامج لمصلحة أي طائفة أو جماعة تحديداً، أكان ذلك على حساب الآخرين أم لم يكن، ولا يعيّن موظف في الدولة على أي أساس سوى مؤهلاته.

الديمقراطية والحكم الصالح

تدير الدولةَ هيئات منتخبة يتنافس فيها من يشاء، وتؤخذ القرارات وفق أكثرية يحددها الدستور والقانون، ويحترم الجميع القرارات ولا يعمل على تعطيلها إلا بالوسائل ذاتها التي اتُخذت عبرها، ويفصل ما بين الأكثرية والأقلية اختلاف في الرأي والبرامج، أما الاصطفاف الطائفي والمذهبي والمناطقي فمنبوذ ولا مكان له في الدولة الحديثة. على النظام تعزيز آليات المحاسبة والمساءلة وتطويرها، وإتاحة

تداول السلطة. للمواطن وممثليه حق وواجب المساءلة في جميع المسؤوليات وفي برامج الدولة.

الحقوق والحريات والحمايات الأساسية

للمواطن حقوق أساسية، منها حقوق الإنسان، والحقوق المدنية والحقوق الاقتصادية، وحق العمل، وحق اللجوء إلى القضاء، وحقوق الملكية الفردية والفكرية، وحقوق الطفل، والمساواة بين المرأة والرجل تحت القانون، والحق في التربية والتحصيل العلمي، وفي الصحة، وفي البيئة، وحق المعاقين أسوة بباقي المواطنين، وحق التجمع النقابي والأهلي والديني، كما يتمتع بحرية المعتقد وممارساته، وحرية التعبير، وحرية المشاركة في العملية الديمقراطية، والحق في الحماية الأمنية والحماية من الفقر. وعليه واجب المحافظة على البيئة، وحماية التراث، وقبول التنوع بين المواطنين بما فيه التنوع في الأصل والتنوع السياسي والديني والاجتماعي والثقافي والمناطقي، والاقتصادي والعلمي والصحي وغيرها، كما تسري جميع هذه الحقوق والحريات والحمايات، ما عدا ما يتم تحديده قانوناً، على غير المواطنين من عمال وموظفين وزائرين ولاجئين ومعتمدي الدول الأخرى.

الفصل الثاني

السياسة العامة

في الحقوق والواجبات

يتساوى المواطنون حقوقاً وواجبات، لا يفرّق بينهم انتماء سياسي أو طائفي أو مذهبي أو مناطقي، ولا انتماؤهم إلى أي فئة أو جماعة، أو وضعهم الاجتماعي أو مكان سكنهم إلا عند ضرورة حماية الضعيف أو ضرورة تمكين العدالة الاجتماعية. يقع على الدولة واجب تأمين هذه المساواة في القانون والتوظيف وفرض الضرائب والتقديمات والمشاريع البنيوية والإنمائية والمالية والاقتصادية.

في الحرية ونمط العيش

الحرية مفهوم شامل يطاول التعبير والتمثيل الصحيح والعمل السياسي والأهلي، وحرية اختيار نمط العيش في المأكل والمشرب والملبس والترفيه والتربية وطرق وأساليب التواصل، وحرية المعتقد وممارسته، وحرية اختيار المهن على اختلافها، والتكوين العائلي، والإقامة في جميع المناطق، وممارسة الهوايات والتعبير الفني، واكتساب أيٍّ من الثقافات. كذلك يتضمن نمط العيش تمكين الفرد من الحياة الكريمة فوق خط الفقر، والإفادة من البنية التحتية، وعدم تقييد الملكية الفردية واستعمالها، وحرية العمل والتعاقد والتنقل والسفر، والحصول على الرعاية الصحية والتربية والأمن الذاتي والجماعي، واللجوء إلى القضاء من دون تدخل أو إبطاء، والتنعم بالطبيعة والبيئة الطبيعية والهواء، والتواصل والحماية من الغش والاحتكار والزبائنية في القطاعين العام والخاص.

في الديمقراطية التوافقية

إنَّ العمل بمبدأ الديمقراطية التوافقية يُحدث خللاً في العملية الديمقراطية ذاتها بل يشلّها. يجب الفصل بين العملية الديموقراطية في الحكم والتشريع بحد ذاتها، ووجوب حماية أي مواطن من الاستهداف على أسس طائفية. فبالإمكان تحقيق التوازن عبر تكوين السلطة (كما هو مقترح عبر إنشاء مجلس الشيوخ) والسعي، بالموازاة، إلى الوصول للدولة المدنية حيث يكون النقاش السياسي متمحوراً في الشؤون الاقتصادية والأمنية والحياتية التي هي من أساس عمل الحكومة ومجلس النواب. فالسعي الدائم إلى التوافق بين التيارات السياسية الطائفية يبطئ، ويوقف في كثير من الأحيان، النمو والتطور والإصلاح.

في الشفافية والمساءلة والحكم الصالح

الشفافية في برامج الدولة وأعمالها ونتائجها، مدخل صحيح لممارسة المساءلة الموضوعية والمنهجية. يجب تطوير أساليب وأدوات الإفصاح لجعل أدق التفاصيل في متناول الحكام وممثلي الشعب والصحافة والجمهور، ويجب إخضاع جميع الإدارات للرقابة المستقلة عن الحكم والسياسة، وعلى الحكومة والإدارة وضع الخطط والبرامج وتقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم وتأثيراتها، وتعزيز الهيئات الرقابية القضائية.

في الدولة المدنية والزبائنية والطائفية السياسية

الدولة ملك المواطنين، لا مكان فيها للمحميات السياسية أو الطائفية أو المناطقية أو غيرها. تشرّع وتدير على هذا الأساس، وتحترم خصوصيات عائلاتها الروحية. لذلك آن للدولة أن تسن قانوناً مدنياً للأحوال الشخصية يختار المواطن بينه وبين أي قانون طائفي. وفيما خلا الأحوال الشخصية والقوانين التي تنظم عمل الطوائف، فإنَّ جميع القوانين والقرارات والبرامج والموازنات وسلوك الدولة وإداراتها توضع وتدار بمنهجية إدارية وعلمية بحتة لا تدخل عليها أي اعتبارات خلا المصلحة العامة. يمنع القانون الزبائنية ويجرّمها في بعض الحالات، وتسن قوانين تحافظ على حقوق المواطن من أي تفرقة أو تمييز طائفي أو مناطقي أو عرقي أو جنسي أو أي تمييز آخر، ويكون ذلك مدخلاً لنبذ الطائفية. علماً أن تقليص حجم الدولة وإقصاء نفوذ السياسيين عن الإدارة هما شرطان إضافيان لحماية المواطن من الاستئثار بمصلحته من جانب ذوي النفوذ.

في الإدارة العامة

تعتمد الدولة في إدارتها على هيكلية حديثة مبنية على جسم من الموظفين يجري تأهيله وإخضاعه إلى برنامج تدريب دائم وتدفع له الرواتب والتقديمات أسوة بمعايير القطاع الخاص، ينتظم في العمل مدة أربعين ساعة في الأسبوع، وتكون قرارات التوظيف والترقية والفصل من الخدمة مبنية حصرياً على المؤهلات والأداء، بعيداً كل البعد عن أي تدخل أو تمييز سياسي أو طائفي أو مناطقي أو جنسي، أو غيرها.

تكون للإدارات التي تعنى بشؤون المواطنين فروع في جميع المناطق، ويناط بالمحافظات والبلديات أكبر قدر من المسؤوليات، وتحصر الدولة دور الإدارة المركزية في التنسيق بين عمل المناطق ومراقبتها، كما تقوم بالأعمال التي تعنى بشأن الوطن ككل.

في الأحزاب السياسية

من أسس التعبير والعمل السياسي في الدولة الحديثة وجود أحزاب وطنية لها مبادئ خاصة ومشاريع برامج تناضل من أجلها وتدعو إلى تبنيها، وتجيّش لها الدعم الشعبي، وتخوض الانتخابات على أساسها وتسعى للوصول إلى السلطة لتنفيذها، ويكون لتأسيس هذه الأحزاب وإدارتها قانون خاص يتيح لها التشكّل والتأليف والانتساب إليها بدون أي تمييز طائفي أو مذهبي أو مناطقي أو عرقي أو جنسي أو أي تمييز آخر، وتكون لها الصفة الشرعية والمعنوية.

على هذه الأحزاب أن يكون لها قانون عصري ونظام داخلي يتيح لمن يؤمن بمبادئ الحزب الانتساب إليها بطريقة شفافة ومن دون عوائق.

تدار هذه الأحزاب بأسلوب ديمقراطي تكون الشفافية والمساءلة والحكم الصالح من أسسه، ويتاح تداول السلطة فيها. تعتمد هذه الأحزاب في تمويل نشاطاتها على التبرعات من الأفراد والمؤسسات والدولة وفق آلية يحددها القانون، وتخضع إيرادات ونفقات الحزب لأعلى معايير الشفافية والوضوح والإعلان، وتراقِب الحسابات هيئات تدقيق مستقلة، ويمنع القانون أي إيراد أو تمويل من أية جهة غير لبنانية. ينحصر نشاط الحزب داخل الوطن ويمنع، تحت طائلة الخيانة العظمى، من إقامة علاقات أو تحالفات مع جهات خارجية أو دول أخرى، وتنأى هذه الأحزاب، في أهدافها وبرامجها ومواقفها وتنظيمها، عن أي اصطفاف طائفي أو مناطقي.

في القانون والعدل

القانون فوق الجميع، ويسري على الجميع. لا حصانة لأي مسؤول إلا في إطار الممارسة السياسية، وعلى الدولة حماية السلطة القضائية من أي تدخل سياسي أو ضغط مالي أو أمني، وتجريم أي شخص يحاول أو ينجح في التدخل. كما أن انعقاد المحاكم وسرعة إصدار أحكامها واستئنافها وتمييزها وتنفيذها ضروري لتحقيق العدل. كذلك يجب تمكين أي مواطن من اللجوء إلى المحاكم بكلفة ضئيلة. تجري عملية تعيين القضاة وترفيعهم ومراقبتهم وفق آلية مستقلة تضمن الشفافية والمنهجية وعدم التمييز الطائفي والمذهبي والمناطقي والعرقي وفي الأصل والحالة الاجتماعية والجنس والانتماء السياسي وغيرها. ومجلس القضاء الأعلى هو وحده الذي يجري التعيينات والمناقلات القضائية دون تدخل أي من السياسيين.

في الاقتصاد ودور الدولة والقطاع الخاص والعمل

لا يستوي الاقتصاد اللبناني إلا على أسس ثابتة، يجب أن يستند إليها ويعمل بها، وأبرز هذه الأسس حرية الملكية والتعاقد، والمبادرة الفردية والجماعية والانفتاح على العالم، والحداثة في القوانين والمنهجية. دور الدولة فيه مختصر يقتصر على التشريع والتحفيز والرقابة والحكم بين أفرقاء الإنتاج، وتبتعد الدولة عن الأدوار الإنتاجية وتتخلى عن امتيازاتها الحصرية، وتعمل على توفير البنية التحتية اللازمة، إن كان عبر أعمال إنشائية تقوم بها أو عبر إفساح المجال أمام القطاع الخاص لتنفيذ وإدارة الجزء الأكثر جدارة أن يقوم به، ولا تميز الدولة قطاعاً عن آخر. تعقد الاتفاقات الدولية بعد التشاور والتنسيق بينها وبين أفرقاء الإنتاج، وتسعى إلى ضمان تحقيق الشفافية والديمقراطية وصحة التمثيل والحكم الصالح لدى النقابات العمالية والهيئات الاقتصادية بعيداً عن أي اعتبار سياسي أو طائفي أو مناطقي أو فئوي أو أي جماعة. تبادر الدولة إلى تأمين العقد الاقتصادي - الاجتماعي وتطويره، وتعمل دائماً على تحديث القوانين التجارية والمالية وقوانين العمل، وتحرص على إنصاف جميع أفرقاء الإنتاج في حقوقهم وواجباتهم، وتمنع الاحتكار.

في المال العام والمديونية

ترتكز الموازنة العامّة السليمة على ركني الشفافية والمساءلة، وتوضع على أساس التوازن بين الإيرادات والنفقات، على أن تكون جميع النفقات ملحوظة داخل الموازنة،

وأن تعتمد الأسس الدولية في المحاسبة العامة. تعمل الدولة على تحديث قانون الضرائب مع الأخذ في الحسبان إنفاقها التشغيلي وواجباتها في الإنفاق الاجتماعي في ضوء العقد الاقتصادي-الاجتماعي، وخدمة المديونية وتحفيز نمو الاقتصاد بما يتناسب مع قدرة الاقتصاد على الإنتاج والوفرة المالية. تُرسم السياسة المالية للدولة بعد تداول ومشاورة مع أفرقاء الإنتاج وبعد طرح النقاش على الجمهور، علماً أن ثمة مقاربات عديدة ومتناقضة يطرحها في العادة اختصاصيون، وعلى الدولة الاختيار بين الصعب والأصعب، خصوصاً في ظل اقتصاد صغير مثقل بدين كبير. إن الخيارات المقترحة تعتمد على عدد من الأسس تتضمن خفْض أصل الدين عبر إشراك القطاع الخاص والجمهور في ملكية أو إدارة أكبر عدد من القطاعات، حسب ما هو أجدى للمصلحة العامة، والحصول على مساعدات من الدول والمنظمات الدولية.

كذلك على الدولة، في سياق السعي إلى تقليص العجز في ميزانياتها، السعي إلى زيادة حجم الفائض الأولي في الميزانية عبر تحقيق زيادة في الضريبة على القيمة المضافة لغاية عشرين بالمئة، مقابل إلغاء جميع الضرائب المباشرة الأخرى، كضريبة الدخل (باستثناء المؤسسات المالية والتأمين والشركات أو مجموعات الشركات التي تتعدى مبيعاتها ٢٠ مليون دولار سنوياً والأجراء الذين يتعدى إيرادهم العائلي ٥٠ ألف دولار سنوياً) والجمرك، علماً أن الضريبة على القيمة المضافة لا تشمل المواد الغذائية الأساسية والإيجارات السكنية، وتخفض الرسوم على الأملاك المبنية التي لا تتعدى الخمسمئة متر مربع مجتمعة وثلاثة آلاف متر للأملاك غير المبنية. ولا بد من إعادة جدولة القسم الأكبر من الدين العام لآجال أطول بالاتفاق مع السوق وبمساعدة الهيئات الدولية المتخصصة. ومن الإجراءات المساعدة على ضبط الموازنة توسيع صلاحيات اللجان المشتركة المخولة بت النزاعات بين الدولة والمكلفين ومنح سلطة أوسع وإمكانات أكبر لأجهزة الرقابة. وأخيراً وليس آخراً، على الدولة أن تُخضع جميع حساباتها للتدقيق من قبل مؤسسات عالمية متخصصة.

في الحماية الاجتماعية ودور الدولة والمجتمع المدني

الدولة هي حامي المواطن وراعيه. تحميه من الفقر ومن المرض والعاهات والإعاقة والأمية، وعليها أن تشجع المجتمع المدني والأهلي، أفراداً وجمعيات ومؤسسات، على معالجة المشاكل الناتجة من الفقر أو المشاكل الاجتماعية الأخرى كالإدمان واستغلال القاصرين والمعاقين، وغيرها من الآفات الاجتماعية.

ومكافحة هذه العلل تكون بتقوية التعاضد الاجتماعي من خلال توفير التمويل لمؤسسات المجتمع المدني للانخراط بقوة في التصدي لهذه التحديات وإيجاد حلول جذرية لها.

في التنمية المستدامة

التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبنيوية عمل مستدام يؤمن التوازن في المجتمع ويعزّز التنافسية الاقتصادية. ومن مسؤوليات الدولة العمل على تسيير هذه العملية بطريقة منصفة لكل المناطق، على أن تصيب جميع مكونات المجتمع، وذلك عبر لحظها وإدراجها في الموازنة والتشريعات اللازمة، وتنفيذ المشاريع ووضع البرامج، واضعة نصب عينيها أن التنمية المستدامة هي العمود الفقري للسياسة العامة والخيارات المعتمدة.

في التربية الوطنية والتطور العلمي

لا يكون تطوّر وارتقاء من دون علم. البداية في التعليم الإلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية، وتمكين الأهل من الاختيار بين المدارس الرسمية والخاصة، إذ إن لكل مواطن الحق في التحصيل العلمي لأي مرحلة يختارها شرط أهليته لها، وعلى الدولة وضع المعايير للمؤسسات التربوية والسعي الدائم إلى تحديث المناهج الدراسية وتحسين أداء المدارس والجامعات وأجهزتها، وتمكينها من القيام بالأبحاث المتطورة أسوة بالبلاد المتقدمة.

لا بد من توكيل إدارة المدارس الرسمية للقطاع الخاص وفق دفتر شروط يتضمن المعايير والواجبات والنتائج، ومن أجل ذلك يجب تعزيز التعليم الرسمي بمختلف مراحله والعناية به عن طريق إعادة النظر في المناهج التعليمية وفي عملية تأهيل المعلمين والتخلص من الفائض الكبير الذي يشكل عبئاً على الدولة وعلى المدارس وعلى المواطن في آن واحد. وجزء كبير من هذه العملية يكمن في تعزيز مكانة المعلم ورفع مستواه المعيشي والاجتماعي.

في الصحة العامة

على الدولة تأمين الصحة العامة لجميع المواطنين وتمكين المريض من الاختيار بين المستشفيات والمراكز الصحية الرسمية والخاصة. وعلى الدولة وضع المعايير المناسبة للمؤسسات الصحية والسعي الدائم إلى تحديثها وتمكينها

من القيام بالأبحاث المتطورة أسوة بالبلاد المتقدمة. ولا بد أيضاً من إناطة إدارة المراكز الصحية والمستشفيات الرسمية بالقطاع الخاص وفق دفتر شروط يتضمن المعايير والواجبات والنتائج. ومن أجل ذلك يجب تعزيز الطبابة الرسمية بمختلف خدماتها.

في الانتماء العربي

لبنان وطن نهائي لأبنائه، عضو مؤسس في منظمة الأمم المتحدة وفي جامعة الدول العربية، وهو أساس في تكوين العالم العربي. لبنان من أصغر البلدان العربية مساحة، وهو بلد فريد ونموذجي تتآلف فيه الأديان وتتمازج فيه الثقافات. يؤدي لبنان دوراً مهماً في العلاقات بين دول العالم العربي في ما بينها، كما بين باقي الدول في شتى المعمورة. ينأى عن التدخل في شؤون غيره ويرفض تدخل الغير في شؤونه، أكان المتدخل شقيقاً أم صديقاً أم غريباً.

يسعى لبنان إلى تحقيق الإجماع العربي ويؤدي دور الوسيط إذا دعي. ويبقى دوماً على الحياد في المحاور العربية ويحترم الإجماع العربي عندما يكون ثمة إجماع.

في الصراع العربي الإسرائيلي

يؤيد لبنان الموقف العربي ويشارك في صنعه ويدعمه بحسب قدراته، وبالتناسب مع ما تقدمه الدول العربية الأخرى. إسرائيل عدوّ يضمر الشر للعرب عامة ولبنان وصيغته خصوصاً. يبنى سياساته في هذا الإطار بما يضمن أمنه وسلامة أراضيه وسيادته ومصالحه شتى أولاً وقبل أي اعتبار. وهو يطبق معاهدة الهدنة ويحترم قرارات الأمم المتحدة المتعلقة به، ولن يتورط باتفاقات ومعاهدات صلح أو تطبيع مع إسرائيل. إسرائيل ترى في تعددية لبنان صورة نقيضة لعنصريتها تفضح وتهدد شرعيتها الأخلاقية، وترى في عصرنته وثقافته رافعة للعرب، ولها أطماع في موارده المائية والنفطية، وترى في أرضه وسمائه ممراً استراتيجياً لجيشها وتهديداً استراتيجياً لها. لبنان يرى نفسه طرفاً أساسياً في القضية الفلسطينية وينبذ النموذج الصهيوني ويصد الاعتداء المستمر عليه ويعتبر إسرائيل خطراً على صيغته ووجوده وأمنه ومصالحه كلها.

في السياسة الدفاعية

الدفاع عن الوطن مسؤولية الدولة أولاً وأخيراً، وهي التي تسخر الإمكانات

والطاقات، وتُعدّ الخطط للحفاظ على سيادة البلد معتمدة على الجيش حصرياً في التجنيد وحيازة الأسلحة الحربية ووضع الخطط الدفاعية والتمويل، وإذا ارتأت، تنشئ أنصاراً للجيش من الشعب، على أن يكون سلاحهم وحركتهم وإمرتهم مرتبطة كلياً بالجيش بعيداً عن أي اصطفاف سياسي أو طائفي أو مذهبي أو مناطقي أو فئوي. ويكون الجيش بإمرة السلطة السياسية والحكومة بالتحديد ولا يتدخل بالسياسة ولا بالأمن الداخلي، وينحصر دور شعبة الاستخبارات وجهاز أمن الدولة بالأمور الدفاعية وبدون تدخل في السياسة، وتُمنع الأجهزة «االعسكرية» من مراقبة المواطنين لأي سبب غير دفاعي ووفق آلية يضعها القانون.

في الأمن

تتولى قوى الأمن الداخلي حصراً مسؤولية أمن المواطن في البلد. يسهر هذا الجهاز على أمن المواطنين ويحميهم من المجرمين والمخلّين بالأمن والقانون، وعليه أن يطبق القوانين بأساليب حديثة تحمي الحريات وتصونها. ويستعين بالجيش في الحالات الطارئة أو التي تهدد الأمن القومي.

ينحصر دور شعبة المعلومات بالأمور الأمنية التي تُمنع من التدخل في السياسة ومن مراقبة المواطنين لأي سبب غير أمني وفق آلية يضعها القانون أيضاً.

في السياسة الخارجية

تقوم السياسة الخارجية على تحقيق مصالح لبنان أولاً، وتراعي المصالح العربية حيث أمكن، وتعمل على إرساء أفضل العلاقات السياسية والتجارية والثقافية، وغيرها، مع جميع الدول ما عدا العدوة منها، وتعمل على تفعيل أقصى درجات التواصل بين المغتربين والوطن الأم. وأخيراً، تؤدي السياسة الخارجية دوراً فاعلاً وريادياً في المنتديات الدولية.

في مسألة المغتربين

المغتربون قسمان: الأول مغتربون لا يزال انتماؤهم الأساسي للبنان، يقيمون مؤقتاً أو دائماً في الخارج، وتربطهم صلات أكيدة ومباشرة بالوطن، ويحتفظون بالجنسية اللبنانية. لهم حقوق المقيمين وعليهم واجبات خاصة بهم يحددها القانون. أما القسم الثاني، فولاؤه لبلده الجديد، لكن لديه حنين وروابط بالوطن الأم. والمغتربون بقسميهما غنى للبنان ورسله إلى الثقافات الأخرى، لا ينبغي استغلالهم لتحقيق

غلبة عددية أو طائفية أو مناطقية أو غيرها، وزجهم في أي صراع أو تنافس محلي في السياسة أو غيرها. فالواجب إفادتهم من ثقافة بلدهم الأم وإشباع حنينهم إليه وتوثيق روابطهم معه بالدرجة الأولى. كذلك تجدر الاستفادة من الخبرات والعلاقات والثقافة التي اكتسبوها في أماكن إقامتهم الجديدة والسعي إلى تسهيل العودة المؤقتة أو الدائمة لمن يرغب منهم، وتيسير معاملاتهم عبر القنصليات في الخارج وخصوصاً التي تتعلق بالأحوال الشخصية.

في الثروات الطبيعية والوطنية

يتميز لبنان بطبيعة غنية وتراث فريد وآثار يجب المحافظة عليها وحمايتها من التدمير أو الزوال أو التلوث، والسعي إلى خلق آليات مستدامة لتحقيق ذلك تشترك الدولة فيها مع القطاع الخاص والمجتمع الأهلي والمنظمات الدولية والدول الصديقة المهتمة، ومن الضروري التفاهم على منهجية توفق بين ضرورة تحقيق النمو والإعمار، والمحافظة على البيئة والطبيعة في آن واحد.

في الثقافة والتراث والإبداع

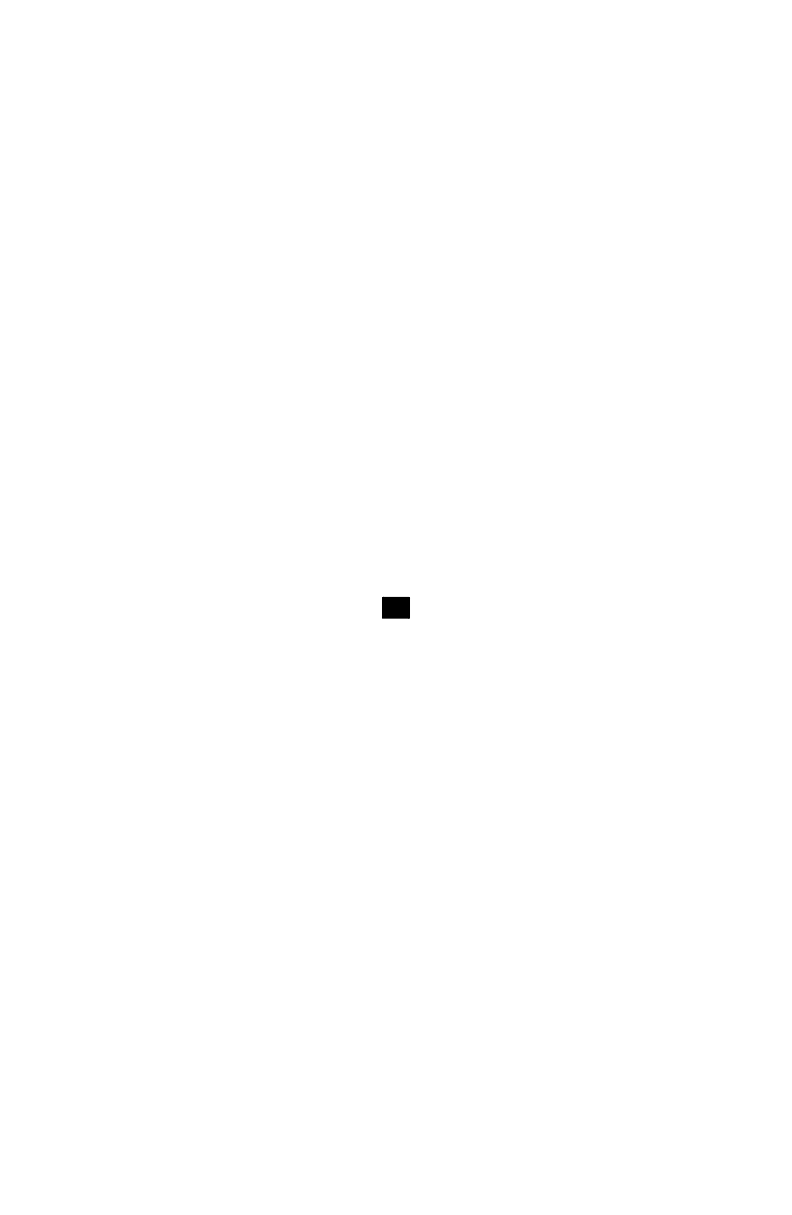
لا يمكن أن تكون الثقافة حكراً على النخب بل في متناول الجميع. كذلك التراث هو من مكوّنات الحاضر والمستقبل وليس فقط من الماضي، وهما من ضروريات ممارسة المفاهيم الإنسانية وتنميتها وتطوير الاقتصاد، وهما أيضاً من المميزات التفاضلية للبنان. ولتطوير هاتين الثروتين، على الدولة والمجتمع توفير التمويل اللازم للتعريف بهما وإدراك أهميتهما، وإيجاد المناخ الملائم للإفادة منهما والحفاظ عليهما. كما أن عليهما الانخراط في النشاطات الثقافية في العالم والانفتاح على الحضارات جميعها.

إن الثقافة والتراث هما أيضاً من مكوّنات تحفيز الإبداع الذي هو من السمات الرئيسية للنشاط الفني والثقافي والاقتصادي للبلد. الواجب تنمية هذا الإبداع واعتباره مادة أولية تغني كل تكوينات الوطن الذي يُجمع أبناؤه على جعله مثالاً حضارياً نموذجياً.

في الصحافة

حرية الصحافة المكتوبة والمرئية والمسموعة معمول بها، في النشر والبث، ولها قانون خاص ينظمها. يسمح القانون لأي من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين

اللبنانيين بإنشائها وإدارتها وتملّكها والعمل فيها، ويرفع أي شكل من أشكال احتكار السياسيين عنها، خصوصاً الصحافة المرئية والمسموعة، وتعطى الرخص والامتيازات للبث وفقاً لآلية شفافة تضمن تكافؤ الفرص. تخضع إيرادات المؤسسات الصحافية للمراقبة المالية المستقلّة، وتمنع عنها التبرعات والدعم من جهات غير لبنانية. يسمح القانون للصحافة العربية والأجنبية بالوجود والعمل والنشر والبث في الأراضي اللبنانية وعبرها من دون عراقيل. يؤدي المجلس الوطني للإعلام دوراً عصرياً على نمط الدول المتقدمة وتشكيله من القطاعين العام والخاص، فيضم اختصاصيين وممثلي مجتمع مدني، والتعاطي العصري مع المستجدات التقنية في الإعلام وخصوصاً مع البث الفضائي الحر والمرمّز.



الباب الرابع

من الحلم إلى واقع جديد

كيانات وأحزاب سياسيَّة حديثة

أدعوكم إلى لبنان جديد، بلد الديمقراطية والحداثة، بلد لا يولد إلا من رحم العزائم وتكافل الأبناء، فلنحلم معاً ونعمل معاً حتى يستحيل الحلم إلى حقيقة

رفيق الحريري

ماذا يريد اللبنانيون

نجح اللبنانيون، على مدار السنوات السبعين الماضية على الأقل، أي منذ الاستقلال وحتى اليوم، في توثيق وحدة الحال التي تصلهم بعضهم ببعض، وزادوا من تلاحمهم، وأزالوا الكثير من الحواجز التي تفرق في ما بينهم. أما الطائفية السياسية، التي لم يتوقف يوماً الزعماء وأحزابهم عن النفخ في أبواقها، تشديداً لقبضتهم على زمام الأمور وتأبيداً لهيمنتهم على مقاليد الحكم والسلطة، فلم تعد تشكل حاجزاً للتفرقة بين اللبنانيين، وإن ادعى حماة الطائفية السياسية ودعاتها والمروجون لها عكس ذلك. فلبنانيو اليوم هم شعب أكثر انفتاحاً على الآخر، وأكثر قبولاً له، وأكثر انفتاحاً على التجارب العالمية في الشأنين الاجتماعي والسياسي، وبالتالي فهم أكثر انفتاحاً على بعضهم البعض. لقد أضحوا بعد سبعين سنة من الاستقلال أكثر تلاحماً، وباتوا شعباً واحداً، وإن بتمايزات كثيرة. وليست الطائفية السياسية من بين هذه التمايزات، بالمعنى السلبي للتمايز. هذا ما تؤكده وتكشف عنه ليس الرغبات أو التمنيات وحدها، بل الدراسات الميدانية الأكيدة.

في سبيل قياس توجهات الرأي العام اللبناني في مسائل تعتبر ذات طبيعة شائكة، كالطائفية السياسية والانتماء الوطني، والمشاركة، والاهتمام بالشأن العام، أجرت شركة المعلومات المهنية «إنفوبرو» استطلاعين شاملين للرأي، بفارق سنة كاملة بينهما، طرحت فيهما مجموعة أسئلة على عينة من ٢٦٠٠ لبناني يمثلون جميع التوجهات والمناطق والطوائف اللبنانية، وبالتناسب مع العدد التقديري للطوائف، ومع الثقل السكاني للمناطق المختارة، وبالتساوي بين الذكور والإناث. لقد كان الهدف من الاستطلاعين قياس توجهات اللبنانيين، وقد أفضت النتائج إلى التالي:

١) الانتماء للوطن أولاً

ليس اللبنانيون مجرد قطيع من غنم طائفي، مسيّرين من قبل رعاة غير صالحين، تارة باسم الدين وطوراً باسم المصلحة الضيقة للجماعة الصغيرة. وإن حدث أنهم صاروا كذلك في زمن ما، فإن السبب لا يعود إلى عطب فيهم، بل إلى غياب من يرشدهم على الطريق القويم ويقودهم فيه.

إذا ما قيض للبنانيين أن يختاروا، فإن غالبيتهم العظمى تختار الانتماء للوطن على حساب الانتماء للطائفة. هذا ما تدل عليه الآراء في عينة الاستفتاء، حيث أجاب ٩٢ بالمئة من المستفتين على سؤال «ما هي الأولوية عندك»

بأنها الانتماء للوطن أولاً، في حين اختار ستة بالمئة فقط الطائفة. تكاد تمحي التمايزات بين الطوائف عند الحديث عن مسائل شائكة كالانتماء والطائفية السياسية، بمعنى أن النسب تتقارب حتى تكاد تتماثل بين الطوائف والمناطق في رفض الطائفية كما في تأييدها، وفي الانتماء للوطن من عدمه. وهنا تتساوى النسب بين السنة والشيعة والمسيحيين والدروز وغيرهم حتى تكاد تتماثل.

على سبيل المثال، يرى ٩٣ بالمئة من الشيعة المستفتين أن الأولوية لديهم هي الانتماء للوطن، فيما ترى نسبة سبعة بالمئة أن الأولوية هي الانتماء للطائفة.

تقع النسبة ذاتها، في ما يخص السؤالين، لدى المسيحيين المستفتين أيضاً، حيث النسبة ٩٤ بالمئة في مقابل خمسة بالمئة. وليس بعيداً عنهما السنة، حيث النسبة ٨٨ بالمئة إلى ستة بالمئة، في حين فضل ستة بالمئة آخرون عدم الإجابة.

كذلك، يعتبر ٨٦ بالمئة من السنة و٨٢ بالمئة من الشيعة و٧٣ بالمئة من المسيحيين أن سيئات النظام الطائفي أكثر من حسناته، في حين يؤيد ٨٦ بالمئة و٨٧ بالمئة و٧٣ بالمئة من السنة والشيعة والمسيحيين استبدال النظام الطائفي بآخر غير طائفي.

ذلك ليس إلا غيض من فيض أمثلة على التقارب في النظرة إلى الأمور بين اللبنانيين، الأمر الذي يلغي مقولة التنابذ الداخلي على قواعد طائفية، ويؤسس لمساحة وطنية جامعة غير طائفية.

٢) الطائفية تشكل تهديداً لا حماية

تعتقد غالبية كاسحة من اللبنانيين أن الطائفية تمثل تهديداً وليس حماية، لهم، وللوطن. ثمة ٧٨ بالمئة من المستفتين يرون على المستوى الشخصي أن النظام الطائفي يشعرهم بعدم الاطمئنان، في مقابل ١٦ بالمئة يرون عكس ذلك. سبعة بالمئة اختاروا عدم الاجابة على السؤال.

تكاد النسب أيضاً تكون متقاربة وعابرة للطوائف في «الشعور بالتهديد» من

النظام الطائفي: الأكثرية الساحقة نقع عليها عند السنة (٨٢ بالمئة) ثم لدى الشيعة (٧٨ بالمئة) فالمسيحيين (٧٤ بالمئة). اللافت أن شبه الإجماع على الشعور بالتهديد عابر للفئات العمرية أيضاً: فالنسبة ٨٠ بالمئة لمن هم فوق الستين، و٨٠ بالمئة لمن هم بين الأربعين والتاسعة والخمسين، و٧٥ بالمئة لمن هم بين سن الحادية والعشرين والتاسعة والثلاثين.

٣) أكثرية مطلقة تريد إلغاء الطائفية السياسية

تؤيد غالبية ساحقة من المشاركين في هذين الاستفتائين إلغاء الطائفية السياسية. فأكثر من ثمانين بالمئة من اللبنانيين (٨٢ بالمئة من المشاركين في العينة) يؤيدون إلغاء النظام الطائفي واستبداله بنظام غير طائفي، في حين تريد نسبة ٣٩ بالمئة من هؤلاء، إلغاء النظام الطائفي حالاً.

يجعل هذا من القاعدة العددية لمن يتوقون إلى الإلغاء الفوري للنظام الطائفي تفوق المليون ناخب (على أساس لوائح الشطب العائدة لعام ٢٠١٣)، وتلك نسبة يعتد بها، لا سيما متى أضفنا إليها ٥٨ بالمئة من المجيبين بنعم لإلغاء الطائفية، يطمحون إلى تحقيقها بالتدريج. هذه الشريحة العريضة من اللبنانيين هي الأغلبية المطلقة، وينبغي أن يكون لها الصوت الحاسم والكلمة الأخيرة.

٤) الطبقة السياسية الحالية لا تمثل الشعب

يستفاد من الاستفتاءين أن ثمة أرضية خصبة لحراك سياسي جديد على المستوى الوطني، من خارج القوالب الجاهزة التي تفرزها الطبقة السياسية الحالية، ومن خارج، خصوصاً، التحالفات المرصوصة التي يمثلها فريقا ١٤ و٨ آذار. إذ تعبر نسبة كبيرة من المستفتين صراحة عن عدم رضاها على أداء الطبقة السياسية الحالية بالإجمال.

سبعة في المئة فقط من المستفتين عبروا عن رضاهم عن أداء هذه الطبقة، في مقابل ٩٠ بالمئة قالوا إنهم غير راضين عنها. يسند هذا الاعتقاد أن ثلث المستفتين تقريباً اختاروا مرشحيهم في انتخابات العام ٢٠٠٩، ليس بناء على اقتناع بهم، بل إمّا لـ «عدم وجود مرشحين أفضل»، وهي النسبة الغالبة (نصف غير المقتنعين بمرشحيهم)، أو لأسباب أخرى، من أهمها «الالتزام بقرار العائلة»، أو غير ذلك.

هناك حوالى نصف المستفتين فقط نجحوا في إيصال جميع من صوتوا لهم في الانتخابات إلى البرلمان، مما يعني أنه، في المقابل، هناك حوالى نصف الناخبين يتطلعون لظهور وجوه أو أحزاب سياسيّة مغايرة للطبقة الحاليّة.

٥) **المطالبة بأحزاب جديدة**

يبدو واضحاً أن الأرضية الوطنية مؤهلة خصوصاً لظهور أحزاب جديدة على المستوى الوطني، لا سيما أن نصف المستفتين تقريباً لا يمثلهم أيّ من الأحزاب السياسية القائمة في لبنان وفق ما عبروا عنه.

إذا أضفنا إلى هذا الحاصل حقيقة أن نسبة كبيرة من المستفتين (٤٣ في المئة) عبرت عن عدم رضاها عن الأحزاب السياسية التي صوتت لها في انتخابات العام ٢٠٠٩، وهي الأحدث التي جرت على الصعيد الوطني العام، يتبين في شكل قاطع أن الناخبين تواقون إلى دم جديد يضخ في شرايين السياسة.

هذه الأحزاب الجديدة، متى اتسمت ببرنامج عمل وطني ولم تقم في تركيبتها على أسس طائفيّة، تحظى بقدرة استقطاب هائلة، حتى قبل أن توجد على أرض الواقع السياسي. فأكثر من سبعين بالمئة من إجمالي المستفتين يشجعون ظهورها، وترتفع هذه النسبة إلى ٧٥ في المئة و٧٧ في المئة لدى الدروز والأرثوذكس على التوالي، في حين أن أكثر من ثلث الناخبين يعلنون أنهم سيختارون هذه الأحزاب بديلاً عن مرشحيهم التقليديين، تضاف إليهم نسبة وازنة (١٨ في المئة) تجاهر بأنها ستصوت لهذه الأحزاب إلى جانب تصويتها لمرشحيها التقليديين.

٦) **دور الزبائنية والخدمات**

بالرغم من أن الأدبيات السياسية اللبنانية تبالغ في تقدير دور الخدمات الشخصية أو العائلية في إيصال ممثلي الأمة إلى البرلمان، إلا أن نتائج الاستبيان توضح أن هذا العامل لم يؤثر سوى في قرارات ١٢ في المئة من الناخبين. ومع وجوب الاعتراف بأن هذه النسبة قد تكون مرتفعة للغاية قياساً بتجارب عالمية، إلا أنها تشكل منطلقاً للتأكيد أن نصف المستفتين اختاروا مرشحيهم بناء على انتمائهم السياسي، في حين اختارت نسبة موازية تبلغ

٣٣ في المئة مرشحيها على أساس شخصية وأداء المرشحين. يتضح من ذلك أن الأسس التي يقوم عليها العمل السياسي، من وجهة نظر الناخبين، ما زالت صالحة لكي يبنى عليها العمل الديمقراطي السوي. فالمعايير التي يختار على أساسها الناخبون مرشحيهم ما زالت تقدم الوطن (٧٠ في المئة) على الطائفة (١٢ في المئة) أو المنفعة الشخصية البحتة (تسعة في المئة). ويشي ذلك بأن التزام الخيار الوطني الصرف ما زال قادراً على اجتذاب أكثريات ساحقة من ناخبين يقر أكثر من ثلثهم بأنهم لم يقرروا من سينتخبون في المحطة الديمقراطية التالية، في حين أن خمسهم تقريباً يتوعد بأنه لن يشارك في العملية الانتخابية. وإذا أضفنا إلى هاتين النسبتين ثلاثة في المئة من الناخبين تنوي التصويت في الاتجاه المعاكس للمرة السابقة، لوجدنا أن أكثرية الثلثين تقريباً قد لا تتردد في اختيار ممثلين لها من خارج الاصطفافات التقليدية، بل ومن خارج الطبقة السياسية الحالية، متى توافرت في المرشحين الجدد الشروط التمثيلية المناسبة وطنياً.

لكن إذا كان دور الخدمات الشخصية والعائلية ضئيلاً في النسب وفي الممارسة السياسية، فإن تأثير هذه الخدمات يعد حاسماً ومصيرياً في المعارك الانتخابية الفاصلة، لا سيما تلك التي تفرز رابحين وخاسرين بنتائج شديدة التقارب.

بهذا المعنى، لا يعود دور الصوت الخدماتي عارضاً، بل يصبح بيضة القبان في العملية الانتخابية، ينعكس على نتائجها كاملة، ويغير في موازين الربح والخسارة على المستوى الوطني بصورة حاسمة. متى استذكرنا الموقعتين الانتخابيَّتين النيابيَّتين الأخيرتين على الأقل، واللتين خيضتا بشعارات وطنية وقومية استثنائية، وبتحشيد عارم على المستوى الوطني، اتخذ أبعاداً تجاوزت حدود لبنان الجغرافية، نجد أن النتائج بين القاطرتين الرئيسيتين المتقابلتين انتخابياً، أي ٨ و١٤ آذار، جاءت متقاربة للغاية بين أكثر من مرشح وفي أكثر من دائرة، والقاطرتان فازتا بعدد متقارب من النواب من أصل إجمالي ممثلي الأمة في المجلس. يمكن القول، استطراداً، إن النسبة الصغيرة التي تنتخب على أساس الخدمات، هي التي تقرر البعدين الأكثري والأقلوي في مجلس النواب، وتالياً الوجهة السياسية للبلاد بأسرها.

هكذا يصبح الحلم حقيقة

يجب أن يكون المرشحون من أحزاب لا طائفية، وليسوا مرشحي طوائف

المطران غريغوار حداد

يشعر كثير من اللبنانيين المهتمين بالشأن العام، من مواطنين عاديين ومثقفين وعمال ومزارعين وإداريين وأصحاب محال ومستثمرين ومعلمين، ومن ممارسي المهن الحرة والناشطين في المجتمع الأهلي وربات البيوت وطلاب الجامعات وغيرهم، بالتهميش السياسي منذ ما قبل اندلاع الحرب في العام ١٩٧٥، وإلى أيامنا هذه. وهم لا يرون في الأحزاب الفاعلة ما يجسد آراءهم وانتماءاتهم وطموحاتهم للبنان.

قسم من هؤلاء انخرط في السابق في أحزاب أو تجمعات سياسية، ما لبث أن تركها خيبة من أدائها، ما أفضى إلى انكفائه عن السياسة والامتناع عن المشاركة في العملية الانتخابية، ترشّحاً أو اقتراعاً، إلى حين.

بسبب صمتها، لم يحسب الأفرقاء السياسيون، على اختلافهم، لهذه الأكثرية الشعبية أي حساب، فأمعنوا في ممارساتهم الطائفية أو العقائدية، معتمدين على تغذية زعاماتهم المحلية، وسيطروا على مجريات الأحداث من دون رادع أو وازع شعبي، وجرّوا البلد إلى الويلات، وغلّبوا مصالحهم الشخصية والطائفية على حساب المصلحة العامة وعلى حساب النموذج اللبناني الذي تحول من مرحلة التجربة الناجحة التي تشوبها عيوب إلى تجربة فاشلة لا يزال ينبعث منها بعض بوادر الأمل، على ضآلته.

لم يتح لهذه الأكثرية التجمّع والكشف عن وجهها إلا في يوم واحد، في ١٤ آذار ٢٠٠٥، حين نزل، تلقائياً، مئات الآلاف من المواطنين، كلٌ لسببه الخاص، إلى ساحة الحرية، وتظاهروا لمدة ساعات قليلة. انتهت هذه الظاهرة عندما ارتقى السياسيون المنصة، واستعادوا القيادة. عاد المواطنون إلى منازلهم، (بعضهم من غير رجعة، والبعض رجع فعلاً، إنما لأسباب أخرى ترتبط بالمستجدات على الساحة أو لمواجهة طرف آخر).

بعد اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري واندلاع ثورة الأرز وانسحاب القوات السورية من لبنان، حدث انقسام كبير في السلطة بين قوى ١٤ آذار و٨ آذار. في الشارع، انقسم المسلمون إلى فريق سني وآخر شيعي، كما تسبب اصطفاف العماد

ميشال عون إلى جانب حزب الله بانقسام الشارع المسيحي. ظل المواطنون العلمانيون من دون تمثيل، بالرغم من مشاركتهم الكثيفة في ثورة ١٤ آذار، وانقسمت أصواتهم في الانتخابات إلى ثلاث فئات: منهم من ناصر ١٤ آذار واقترع إلى جانبها، ومنهم من انحاز إلى قوى ٨ آذار، ومنهم أكثرية، أخلت الساحة السياسية.

أكثر من أي وقت مضى، يشهد كثير من اللبنانيين اليوم على عقم الطبقة السياسية وعلى إمعانها في إبقاء البلد متخلفاً في شتى المجالات. لقد أسهم هؤلاء في إهدار الإمكانات الهائلة الكامنة لدى الشعب من قدرة على الإبداع والإنتاج. ويتوق اللبنانيون، من حيث يدرون أو لا يدرون، إلى الانضواء في تيار عصري، يشتركون في تكوينه، يسعى للوصول إلى السلطة بغية إجراء تغييرات جذرية ترفع من شأن البلد اقتصادياً واجتماعياً.

لا سبيل إلى تطبيق الدستور والقوانين من خلال التركيبة السياسية الحالية ومن خلال موازين القوى التي تتحكم بها. وفي حال رجحان كفة على أخرى، لن تتمكن الكفة الراجحة من إحداث أي دفع إلى الأمام، وذلك بسبب قدرة الطرف المُناوئ على التصدي لها، هذا إذا حاولت.

لقد دلّت التجربة، في الحقبات التي كانت قوى ١٤ آذار مسيطرة فيها على الحكومة، كما حين سيطرت قوى ٨ آذار، وكذلك في عهود حكومات الوحدة الوطنية، على عدم قدرة أي حكومة على تجاوز الخلافات ومعالجة الأمور، كبيرها والصغير.

مضى أكثر من سبعين عاماً على الاستقلال، ونشأت أجيال عدة في كنفه، وتشابكت المصالح والمصائر، وازداد عدد السكان حتى أصبحت العاصمة وحدها تضم من السكان ما ضمه لبنان بكامله ساعة الاستقلال، وأصبح الانتماء الواحد هو الهمّ الطاغي. اضمحلت الفروقات بين أبناء الطوائف، في الثقافة والمسكن والمأكل والملبس، وطفتْ التقسيمات الطبقية والسياسية والعقائدية على السطح، وأصبح الهم المعيشي جامعاً. يشير الاستطلاعان للرأي أجرتهما مؤسسة إنفوبرو InfoPro إلى أنّ اللبنانيين بأكثريتهم الساحقة (٩٠ بالمئة) يُعلون المصلحة الوطنية على مصلحة الطائفة فيما تنبذ أكثرية راجحة (٨٠ بالمئة) النظام الطائفي وتراه تهديداً، عوضاً أن يكون حامياً، لهم ولطوائفهم. هذه النتائج لا تختلف كثيراً بين

الطوائف والمناطق والأعمار. وتبيّن نتائج الدراستين، أن النظام الحالي القائم بحكم الواقع لا يتماهى مع تطلعات المواطنين، وأنّ الوقت قد حان لتغييره برمّته وإرساء نظام عماده الدستور واتفاق الطائف في مكانه. لقد أثبت الدستور أنه كان سباقاً لعصره، وآن اوان هذا العصر المرتجى. لكن أركان النظام ليسوا مؤهلين أو حتى راغبين بالتغيير وبتطبيق اتفاق الطائف والدستور. وإذا كان المواطنون يرغبون فعلاً في نظام حديث كما جاء في الدستور، فعلى بعضهم التخلي عن الأحزاب الحالية القائمة، وتشكيل كيانات حزبية جديدة، عابرة، بل متخلية، عن الانتماء الطائفي / السياسي.

لا بد إذاً للمواطنين من أن يكسروا هذه الحلقة المفرغة، وأن يعودوا عن استقالتهم من العمل السياسي والحزبي، وأن يؤلّفوا كيانات سياسية شعبية حديثة تتكلم لغة جديدة وتكتسي بحلة جديدة، وتتصرف على صورة لبنان المرتجى.

يتعين على هذه الكيانات أن تقوم على شكل أحزاب وطنية جديدة، تمارس السياسة وفق منهجية تحاكي الدستور، متسلحة بأعداد كبيرة من المنخرطين في صفوفها، تعمل للوصول إلى السلطة وفق برامج ذات خيارات واضحة غير متناقضة، تأخذ قراراتها بديمقراطية، وتسمح بالتداول على مستوى قياداتها. على هذه الكيانات ألا تفتعل توازنات طائفية أو مناطقية أو أي نوع من التقسيمات، وألا تقتصر عضويتها على النخب، بل أن تسعى إلى إدخال الطبقات الشعبية فيها.

باختصار، على المواطنين إنشاء أحزاب حديثة، تناضل حقاً للآن وللآجال البعيدة، من أجل إعادة النظام إلى حيث وضعه الدستور. والدعوة هي إلى إقامة كيانات عدة، عوضاً عن حزب واحد، والسبب هو وجود خيارات متعددة للحلول المطروحة، خصوصاً في ما يختص بالصيغة الدفاعية، وقانون الانتخابات، واللامركزية الإدارية، وتفاصيل الملفات الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها. هذه هي روحية اتفاق الطائف والدستور. هذه هي الطائفية الحقة، أي الانتساب للطائف عوضاً عن الطائفية السياسية التي لم يعد ثمة من لزوم لها.

الطوائف الجديدة ليست طوائف دينية بل معتقدات وبرامج سياسية دنيوية تتنافس في تحديد سقوف الضرائب، وفي تأييد مقاربة اقتصادية ما أو معارضتها، وفي البحث عن سبل إشراك الجميع في الدفاع عن الوطن، وفي كيفية إحقاق العدالة

الاجتماعية، وفي كيفية تمثيل طموحات المواطن ومصالحه في المجلس النيابي، لا في كيفية إيصال الزعيم أو الحزب الطائفي إليه.

لن تنجح هذه الأحزاب في أول الأمر في استقطاب جمهور كبير، لأن المواطنين لا يمتلكون تجربة سابقة مع أحزاب مثلها، ولأنهم تلوعوا في السابق وخذلوا من قبل من جاء وادّعى محاربة تدخل المصالح العربية والأجنبية في الشؤون الداخلية، والزبائنية، والطائفية، وغيرها من مهددات الصيغة اللبنانية.

كما أن هذه الأحزاب لن توفر لهم الخدمات والوساطات (الواسطة) والامتيازات، لكنها في المدى البعيد، وعندما تتمكن من التأثير على أداء السلطة واعتلائها لها، ستتمكن إذا بقيت وفية لمبادئها، من الحد من الزبائنية وتمكين المواطن من حصوله على حقوقه بلا مقابل وقيامه بواجباته بلا تعسف.

الكتلة الدافعة والمرجحة

تستطيع هذه الأحزاب، إذا عملت بجهد ودأب، أن تسلط الضوء على أولوياتها، وأن تجذب اهتمام الجمهور والصحافة إلى طروحاتها، وسوف تتمكن من تحويل جزء من الجدل السياسي العقيم إلى حوار بين الناشطين والمتنورين حول المواضيع الأكثر تأثيراً على مستقبل الصيغة والملفات التي تقضّ مضاجع الناس. وإلى حين تمكن هذه الأحزاب من الفوز بمقاعد المجالس الاختيارية والبلدية والنيابية، عليها أن تحفز الأحزاب الحالية على اعتماد أولويات ومواقف أقرب إليها، وهذا ما نجح به في الماضي عدد من الأحزاب والحركات السياسية والناشطة في الغرب، منها حزب الخضر في ألمانيا، ومنظمات الدفاع عن المستهلك في الولايات المتحدة، وفي أيامنا هذه الأحزاب الوطنية اليمينية المتطرفة كحزب الجبهة الوطنية في فرنسا. لكن الفرق بين هذه الأحزاب الغربية وما ندعو إليه، هو أن الأحزاب المقترحة هنا، وبعكس مثيلاتها الغربية المتحلقة حول موضوعات محددة تعتبرها أساسية كقضايا البيئة وحقوق المستهلك والهجرة، تحاكي مجمل هموم المواطن والتحديات الرئيسية التي تواجه نظامه.

لا تزال الجدلية السياسية في لبنان تناقش ماهية الوطن وتمكين عائلاته الروحية من التعايش في ما بينها، وكيفية توزيع المناصب والمنافع على أفرادها والمحظيين منهم. الأحزاب الجديدة سوف تقفز فوق هذه الجدلية وتتنافس على برامج سياسية

تجيب عن الأسئلة المهمة، ومنها: كيف يحمي لبنان نفسه من إسرائيل، كيف يحمي لبنان نفسه من تدخل الآخرين، ما الذي يجب فعله لكي يشعر كل لبناني بالإنصاف والأمان تجاه نظامه السياسي، ما هي الخطة المرحلية لإزالة الطائفية كما دعا اليها الدستور، كيف يعمل القضاء، ما هو قانون الانتخابات الذي ينتج أفضل تمثيل للبرامج المختلفة المقترحة (عوضاً عن الطوائف)، ما هي مكوّنات التغطية الاجتماعية وحدودها، وكيف يجري تمويلها، كيف تصبح الصحافة حرة فعلاً، ما هي القوانين التي يجب اشتراعها وتطبيقها لإرساء الديمقراطية في المجتمع الأهلي، كيف نحارب التطرف والإرهاب، كيف نرسي عقداً اقتصادياً-اجتماعياً وآلية دائمة لتحديثه، ما هو دور القطاع الخاص في تسيير البنية التحتية والخدمات العامة، ما هو النظام الضرائبي الأمثل، ما الذي يجب فعله لخفض العجز وإدارة المديونية العامة، كيف يُحمى المستهلك، كيف يستوعَب الشباب الداخلون إلى سوق العمل، كيف الحفاظ على التراث، ما الذي يجب عمله لاحترام البيئة، كيف تحفز بيئة حاضنة للإبداع والأبحاث والثقافة، بجانب الكثير من المسائل التي غطّت عليها الآنية السياسية.

هكذا يمكن أن ينشأ في لبنان حزب (واحد على الأقل) ينتمي إلى اليمين التقليدي، يؤمن بأولوية الدولة القوية عسكرياً، وأن يكون حجم الدولة ودورها صغيرين في إدارة الاقتصاد، وأن تكون الضرائب منخفضة لتحفيز الاستثمارات وخلق الوظائف، وإعطاء المجتمع المدني دوراً كبيراً في التصدي للمسائل الاجتماعية.

في المقابل يمكن أن ينشأ حزب (واحد على الأقل) ينتمي إلى اليسار التقليدي، يؤمن بأولوية المسائل الاجتماعية على غيرها، وتمكين الدولة من التصدي لها عبر تصاعدية الضرائب على الفئات الميسورة والأرباح، وعبر وضع برامج تحفز تقليص الفروقات ونسب الامتيازات بين الطبقات الاجتماعية، وخفض تأثير المصالح الرأسمالية على السياسة العامة للدولة.

كما يمكن أن تُنشأ أحزاب أخرى، وسطية، أو غير تقليدية، تحمل مقترحات حديثة متماشية مع العصر.

نورد في ما يأتي (الفصل الأول من الباب الرابع) نموذجاً لبرنامج حزب (افتراضي) يطرح نظرة مؤلف الكتاب، يرسم فيه الطريق الذي يراه في حلمه للبنان ولدفع

النقاش حول ما تقدم به في الكتاب. يقدم المؤلف في النموذج مجموعة من الخيارات حثاً على جمع المؤيدين لها والتنادي إلى تأسيس حزب أو أحزاب تحمل رايتها، وكذلك للذين يؤمنون بطروحات مغايرة، للاجتماع أيضاً وكسر طوق السياسة التقليدية بطروحات جديدة، وتأمين أكبر قدر من النصرة الشعبية لها.

الفصل الاول

تكوين السلطة - الجمهورية الحديثة

رئيس الجمهورية

الرئاسة تكليف وخدمة وليست مكافأة ولا رتبة كميل شمعون

ينتمي رئيس الجمهورية إلى إحدى الطوائف المسيحية. ينتخبه مجلس النواب كل خمس سنوات لمرة واحدة بالأكثرية العادية، ويصدق على انتخابه مجلس الشيوخ بغالبية الثلثين، ولا يحق له الترشح مرة ثانية إلا بعد انقضاء مدة خلفه، ويحرِّم بالدستور أي تعديل ولو «دستورياً» يتيح التمديد. عند فراغ المركز إذا انتهت مدة ولاية الرئيس أو توفي أو أصبح عاجزاً عن أداء مهامه أو أدين بجرم الخيانة العظمى، يحل محله، ولحين انتخاب رئيس جمهورية جديد، رئيس مجلس الشيوخ بصلاحيات مقلَّصة، ثم ينتخب رئيس جديد خلال فترة أقلها ثلاثون يوماً وأقصاها خمسة وأربعون يوماً، ويجتمع المجلس حكماً إذا لم يدع إلى إجراء الانتخابات، وإذا تعذر يحل محل رئيس الجمهورية أقدم الأعضاء عضوية من مسيحيي مجلس الشيوخ (وأكبرهم سناً من بين المتساوين بالعضوية) لحين انتخاب رئيس جديد.

رئيس الجمهورية هو رأس الدولة. يحرص على حماية الدستور وردّ أي قانون أو قرار يناقض مبادئ الدستور. يشرف على الفصل الدقيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. لا يحضر رئيس الجمهورية جلسات مجلس الوزراء، وله أن يردّ أي قانون يقر في مجلس النواب، أو في مجلس الوزراء، خلال ١٥ يوماً، على أسس دستورية

بحتة، ويحال القانون المردود عندئذ إلى المجلس الدستوري لتأكيد دستورية الرد، ويكون الرد نهائياً لا رجوع عنه. ويحق لرئيس الجمهورية رد أي قانون صادر عن مجلس النواب خلال ١٥ يوماً لأي تعليل، ويحق لمجلس النواب أن يرد رد رئيس الجمهورية بأغلبية الثلثين من مجلس النواب بالإضافة إلى أغلبية عادية من مجلس الشيوخ، أو بأغلبية الثلثين لمجلس الشيوخ. يحق لرئيس الجمهورية حل مجلس الشيوخ في أي وقت لمرة واحدة خلال عهده، وله الحق أيضاً في حل مجلس النواب في أي وقت لمرة واحدة خلال عهده.

لا يحق لرئيس الجمهورية إقالة الحكومة. لا يتدخل رئيس الجمهورية بالتعيينات الإدارية أو بالقضاء. يعيّن رئيس الجمهورية وحده المجلس الدستوري وقائد الجيش وحاكم مصرف لبنان والهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات، وفق معايير محددة لكل منهم، وتضمن هذه المعايير انعدام التمييز الطائفي والمناطقي والسياسي والجنسي وغيرها، ويُشترط أن ينال كل من المذكورين أعلاه ثقة مجلس الشيوخ. يلغى بند تحديد الطائفة المسيحية عند انتخاب الرئيس الثالث للجمهورية الحديثة. يمكن إقالة رئيس الجمهورية، وفق آلية تنص على موافقة ثلاثة أرباع أعضاء كل من مجلسي الشيوخ والنواب.

مجلس الوزراء

يختار رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء، على أن يكون من الطوائف المسلمة، بعد استشارة الشيوخ والنواب من دون إلزام. يشكّل رئيس مجلس الوزراء حكومته من دون الرجوع إلى رئيس الجمهورية خلال ثلاثين يوماً وإلا يعتبر تكليفه منتهياً، ويمكن لرئيس الجمهورية تمديد تكليفه ٣٠ يوماً إضافياً لمرة واحدة، ومن ثم إعادة الاستشارات وتكليف شخص آخر. تتقدم الحكومة ببرنامج عملها خلال أسبوعين من تشكيلها (وإلا تعتبر منحلة) إلى مجلس النواب لنيل الثقة بالأكثرية العادية المطلقة من النواب (وليس من عدد النواب الحاضرين)، وإذا لم تنل الثقة يتاح لرئيسها إجراء تعديل على وزرائها أو حقائبها أو برنامجها والعودة لطلب الثقة من المجلس مرة ثانية، وإذا لم تنل الثقة في المرة الثانية تعتبر منحلة حكماً. لا يمكن لرئيس الجمهورية إعادة تكليف رئيس الوزراء الذي لم تمنح حكومته الثقة عند بداية عهدها إلا بعد مرور عهد حكومة أخرى. لا تتسلم الحكومة مقاليد الحكم إلا بعد نيل الثقة، على أن تبقى الحكومة السابقة في مرحلة تصريف الأعمال من وقت استقالتها

أو فقدانها ثقة مجلس النواب إلى حين تسلم حكومة جديدة تنال ثقة المجلس. لمجلس الشيوخ الحق بإسقاط الحكومة عند تأليفها أو في أي وقت بأغلبية الثلثين. يحق لمجلس النواب طرح الثقة بالحكومة في أي وقت وفق آلية محددة، وتسقط الحكومة بالأكثرية العادية المطلقة من النواب (وليس من عدد النواب الحاضرين). لا يتعدى عدد أعضاء الحكومة الـ٢٤ وزيراً ولا يقل عن ١٢. تعتبر الحكومة مستقيلة عند استقالتها هي أو رئيسها، أو باستقالة أكثر من ثلث أعضائها، ويخضع أي تعديل عليها لموافقة مجلس النواب. في إمكان مجلس الشيوخ، بغالبية الثلثين، حجب الثقة عن أي وزير جديد أو عند أي تبديل أو تعديل في الحقائب.

لا يؤخذ أي اعتبار طائفي أو مناطقي في تأليف الوزارة. تصبح قرارات مجلس الوزراء ملزمة بعد ١٥ يوماً من إقرارها من دون توقيع رئيس الجمهورية، إلا إذا ردّها الأخير في المهلة القانونية. لا تتدخل الحكومة أو أيٍ من أعضائها في عمل القضاء. يلغى بند تحديد الطائفة الإسلامية من فقرة رئاسة مجلس الوزراء عند انتخاب الرئيس الثالث للجمهورية الحديثة.

مجلس الشيوخ

ويل لأمة شبابها شيوخ وشيوخها متصابين جبران خليل جبران

يتألف مجلس الشيوخ من ثلاثين عضواً ينتخبهم الشعب مباشرة على مستوى المحافظة، وتنتخب كل طائفة ممثليها. يتكوّن المجلس من ١٥ مسيحياً (٧ موارنة و٣ أرثوذكس و٢ كاثوليك و٢ أرمن وواحد عن الأقليات المسيحية)، و١٥ مسلماً (٦ سنة و٦ شيعة و٢ دروز وواحد عن العلويين). مدة ولاية مجلس الشيوخ خمس سنوات، يتولى رئاسته، مداورة، كل ستة أشهر أحد أعضائه بحسب الترتيب الأبجدي.

مهمة مجلس الشيوخ التصديق على سلامة قانونية العملية الانتخابية لرئيس الجمهورية، وحجب الثقة عن الحكومة أو تعديلاتها. ويصدق مجلس الشيوخ على القوانين والقرارات الرئيسية (الحرب، السلام، الاتفاقيات الدولية، قانون الانتخابات، تعديل الدستور) بثلاثة أرباع أعضائه، وعلى القوانين ذات الأبعاد التي تمس تكوين الدولة (على أن تحدد بالتفصيل) بالأغلبية العادية أو الثلثين، حسب ما يحدده القانون. تقترن قرارات مجلس الشيوخ بتوقيع رئيس الجمهورية لتصبح نافذة. لا يتدخل مجلس الشيوخ بالتعيينات الإدارية أو في عمل القضاء. يمنح (أو يحجب)

مجلس الشيوخ ثقته لأعضاء المجلس الدستوري، وقائد الجيش، وحاكم مصرف لبنان، والهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات المعينين الذين يعيّنهم رئيس الجمهورية بالأكثرية العادية المطلقة من أعضائه (وليس من الحاضرين)، ويمكنه نزع هذه الثقة بأكثرية الثلثين من أعضائه (ليس من عدد الشيوخ الحاضرين).

مجلس النواب

ينتخب الشعب مجلس النواب بالأغلبية العادية للمقترعين (تُحدد سن الاقتراع بـ ١٨ سنة وما فوق) المقيمين في تلك الدائرة منذ أكثر من سنة. يُحدد عدد الدوائر الانتخابية بـ ٤٢ دائرة متقاربة في عدد السكان. لكل دائرة ثلاثة نواب من دون تحديد طوائفهم. ويمكن إضافة خمسة نواب يمثلون المقيمين في خارج البلاد وفق آلية يُتفق عليها. مدة ولاية مجلس النواب خمس سنوات. يسن مجلس النواب القوانين، ويحاسب الحكومة، وينتخب من بين أعضائه رئيساً لمدة سنة مع إمكانية إعادة انتخابه، ولا يؤخذ أي اعتبار طائفي أو مناطقي في انتخاب رئيس مجلس النواب. لا يتدخل مجلس النواب أو أيّ من أعضائه في التعيينات الإدارية أو في عمل القضاء، أو عمل الحكومة إلا من خلال آليات المساءلة المحددة في القانون. تشكل هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات يعيّنها رئيس الجمهورية وتخضع لها كافة الأجهزة المعنية بالعملية الانتخابية. تتألف اللجنة من قضاة في المجلس العدلي وفي مجلس الشورى، ومن قاض من ديوان المحاسبة، بالإضافة إلى نقيبين سابقين لمحامي بيروت والشمال، وممثل عن المجلس الأعلى للإعلام (جديد ومفعّل)، وممثلين عن هيئات المجتمع المدني والخبراء. ينتخب كل مجلس نواب جديد رئيساً جديداً للجمهورية، وفي حال فراغ منصب رئاسة الجمهورية، يحل المجلسان تلقائياً ويعاد إجراء الانتخابات.

القضاء

يكون المجلس الدستوري السلطة القضائية الأعلى. يسمى أعضاء المجلس الدستوري، لمدى بلوغ سن السبعين، من قبل رئيس الجمهورية بعد الاطلاع على ترشيحات الهيئات القضائية، على أن يُستكمل تعيينهم بحيازة ثقة مجلس الشيوخ بالاقتراع السري بالأغلبية المطلقة من أعضائه. ويكون هذا المجلس رأس هرم السلطة القضائية التي تنبثق منها هيكلية قضائية مستقلة تماماً عن باقي السلطات. ويصار إلى تعزيز دور القضاء والقضاة وصلاحياتهم ومرتباتهم بما يكفل نزاهتهم واستقلاليتهم.

الفصل الثاني

البرنامج الإصلاحي

لا تحلم نصف حلم جبران خليل جبران

القسم الأول: المرحلة الأولى - العمل على تثبيت الدولة ومؤسساتها والدفاع عنها والإعداد للمرحلة الثانية

١. تفعيل رئاسة الجمهورية
٢. تفعيل مجلس الوزراء
٣. تفعيل المجلس النيابي وسن قانون عصري للانتخابات، وتطوير قانون الإنفاق السياسي
٤. تفعيل المؤسسات الدستورية
٥. تفعيل الأجهزة الرقابية والخدمة المدنية، وسن قانون يجرّم التدخل السياسي في المسائل الوظيفية والقضائية
٦. تفعيل أجهزة الدولة كافة، وتنمية الإدارة وإصلاحها وتبسيط المعاملات في مختلف دوائرها
٧. تقوية الأجهزة الأمنية، ووضع سياسة دفاعية جديدة تضع سلاح حزب الله في أمرة الدولة تمهيداً لسحبه نهائياً، وإزالة السلاح الفلسطيني من خارج المخيمات وضبطه في داخل المخيمات تمهيداً لسحبه
٨. تقوية الجهاز الديبلوماسي ورفده بالكفاءات والطاقات من خلال امتحانات نزيهة بعيدة من المحسوبية والنسب الطائفية
٩. تقوية المؤسسات الإنشائية والتنموية

١٠. تنشيط الاقتصاد وتنمية الاستثمارات وتعزيز الانفتاح الاقتصادي على العالم، والعمل على إزالة العوائق من أمام القطاع الخاص وتحفيزه على الإنتاج، وسن قوانين جديدة تواكب العصر
١١. تحديث القوانين كافة، ومن بينها الجنائية والمدنية والتجارية والعمل والإيجارات، ولا سيما قوانين إنشاء الشركات والمصالح التجارية والمؤسسات، ومكننة الدوائر العقارية وتبسيط المعاملات
١٢. تقليص حجم القطاع العام عبر إشراك القطاع الخاص في ملكية القطاعات الإنتاجية والبنى التحتية أو إدارتها وفقاً لما هو أنسب للمصلحة العامة، وإنشاء هيئات ناظمة لهذه القطاعات، وإدارة المداخيل المرتقبة ضمن السياسة المالية العامة. كما يُقتضى اتخاذ إجراءات تفضي إلى زيادة الإنتاجية في إدارة الدولة، وترشيد القوى العاملة في القطاع العام، ووضع برامج تدريب دائمة لكوادره
١٣. إدارة سليمة للمال العام والمديونية، وتعزيز ثقافة الإفصاح عن الأرقام بشفافية، وإشراك جميع القطاعات الإنتاجية في رسم السياسات المالية والاقتصادية
١٤. إعطاء مؤسسات المجتمع الأهلي دوراً أكبر بإشراكها في برامج التنمية والحماية الاجتماعية والتربية والصحة والإصلاح السياسي والإداري وغيرها
١٥. تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين ومنحهم أكبر قدر من الحقوق المدنية، ما عدا حق التوطن النهائي
١٦. إنماء الريف وتحسين ربطه بالمدن عبر رفع مستوى شبكة الطرق
١٧. الوصول إلى عقد اقتصادي-اجتماعي جديد بين شركاء الإنتاج والدولة
١٨. إصلاح الضمان الاجتماعي ووضع ضمان الشيخوخة موضع التنفيذ
١٩. وضع إطار حديث للتربية والتعليم
٢٠. وضع إطار حديث للصحة العامة
٢١. إنشاء الدولة الإلكترونية ومكننة قواعد المعلومات وتحديثها وتشبيكها لكافة المواطنين: بطاقة هوية، جواز سفر، سجل عدلي، ضمان اجتماعي، رخصة قيادة، ضريبة، إلخ... إضافة إلى تخصيص رقم موحد لكل مواطن
٢٢. تقوية النشاطات الإبداعية والثقافية
٢٣. تفعيل وتعزيز القوانين والحمايات الأساسية
٢٤. وضع الأسس للمحافظة على البيئة
٢٥. وضع الدراسات والأسس والبرامج للمرحلة الثانية: الجمهورية الحديثة

القسم الثاني: المرحلة الثانية - نحو الجمهورية الحديثة

١. إرساء الدولة المدنية التي تضمن جميع الحقوق لمختلف شرائح المجتمع من دون أي استثناء أو تمييز
٢. إنشاء مجلس الشيوخ ليتولى المسائل الدستورية والمصيرية
٣. إلغاء الطائفية السياسية والوظيفية وحصر الهموم الطائفية في مجلس الشيوخ
٤. وضع منهجية لتحديث دائم لقانون الانتخابات
٥. تطوير العقد الاقتصادي-الاجتماعي ووضع آلية لديمومة عمله وتطويره الدوري
٦. تحديث قانون الضرائب
٧. إرساء الإدارة غير المركزية وتعزيز السلطات المحلية (محافظات، مجالس قضاء، بلديات) وتطوير مسؤولياتها وواجباتها المحلية
٨. تفعيل دور البلديات والمحافظات وإعادة النظر بتقسيماتها
٩. إعادة النظر بالتقسيمات الإدارية
١٠. إعادة النظر بالوزارات وعددها ومهامها
١١. تحديث أجهزة الأمن الداخلي والجيش وأمن الدولة وتفعيلها
١٢. سحب السلاح من القوى الفلسطينية خارج المخيمات وداخلها، ودخول الدولة إلى المخيمات. وسحب السلاح من أي تنظيم محلي أو غير لبناني، بما فيها حزب الله، وحصر المهمات الدفاعية والأمنية في الدولة
١٣. تحديث قانون التجنس
١٤. إنشاء وضع مميز للمغتربين
١٥. تسهيل معاملات الأحوال الشخصية في القنصليات اللبنانية وإتاحة متابعتها عبر الإنترنت
١٦. وضع قانون يجيز تمويل الدولة للأحزاب السياسية والمرشحين إلى الانتخابات
١٧. وضع قانون يمنع التمييزالطائفي والمناطقي والعرقي، والتمييز في الأصل والحالة الاجتماعية والجنس والانتماء السياسي وغيرها
١٨. إقرار قانون حديث للإعلام

الفصل الثالث

التحديات في وجه الواقع الجديد: كيف يعالج الحلم المعضلات

لا يكتمل الحلم من دون بعض واقعية متمثلة بعينة من ملفات أساسية تواجه المشهدية السياسية الحالية وتلك التي سيواجهها الحلم اللبناني آن يتحقق. تمثل هذه الطروحات وجهة نظر واحدة، وحيالها حتماً آراء ومقاربات مختلفة تأتي من حملة هذا الحلم بالذات، أو من أصحاب الأحلام الأخرى. تطرح هذه الملفات لمحاكاة منطق نظام نابع من هذا الحلم في معالجة بعض معضلات تواجه الوطن.

القسم الأول: الأديان والطوائف

اقتتالنا على السماء أفقدنا الأرض أنطون سعادة

في الطوائف

قالوا: الطوائفُ والأديانُ ترهقُهُ
شعبٌ سموحٌ إذا صلّى
ورايةُ الأرْز لا تدري، إذا نُشرتْ

قلتُ: المفاخرُ في تعدادِ أديانِ
يُرنِّحُ دقُّ النواقيس، أو تجويدُ قرآن
في القوم أحمد، أو في القوم نصراني

يوسف السودا

من مرتكزات نشأة لبنان حماية الطوائف. انقلب هذا المفهوم رأساً على عقب، إذ بات النظام في لبنان مصدر تهديد للطوائف.

على امتداد تاريخ لبنان، مثّل الصراع داخل كل طائفة، وبين الطوائف، مصدراً دائماً لخرابها، في حين أن إدخال الطائفية في الشأن العام، والدفاع عن الجماعة باسم الطائفة، قد استجرا ويلات لم تُستثن منها أي طائفة، وفي جميع الحقبات. الجدير بالملاحظة أنه خلال الفترات (القصيرة) التي كان المواطنون ينشغلون فيها عن أمورهم الطائفية وينصرفون إلى شؤونهم المعيشية والاجتماعية، كان يعم الأمن والاستقرار ويتفتح الازدهار الاقتصادي.

في الحلم اللبناني يُعمل على فصل الطائفة عن التمثيل السياسي وتلغى العشائرية والحزبية الطائفية، وفي ذلك الحماية الأكثر فاعلية لأبناء الطوائف والطريق الأصح لحصول جميع المواطنين على حقوقهم ودفعهم إلى القيام بواجباتهم.

تقف الدولة على مسافة واحدة من جميع المواطنين، ولا تنظر في انتماءاتهم الطائفية. لا أحادية سياسية داخل الطائفة، ولا سياسة داخل الطائفة.

لا يخضع المواطنون لقوانين طائفية في أي من المجالات عكس إرادتهم، بما فيها الأحوال الشخصية. في الحلم اللبناني لا توحيد لقانون الأحوال الشخصية قبل أن تقبل به الغالبية العظمى من أبناء كل طائفة، ولحين حصول ذلك، يُنشأ قانون مدني للأحوال الشخصية على أن يكون اختيارياً لمن يرغب أن ينظّم أحواله في ظله.

في الأصوليات الدينية

متطرف لقوة الاعتدال سعد الحريري

الأصولية السلفية الدينية الأبرز في الشرق هي التفسير للدين اليهودي الذي روجت له الحركة الصهيونية، واستناداً إليها أقامت دولتها في فلسطين. بالرغم من وجود تيار علماني قوي في هذا الكيان، إلا أن الأصولية أقوى أعمدته، واعتناق الدين اليهودي شرط للهجرة إليه، وتسعى حكومة إسرائيل إلى اعتراف الفلسطينيين والعالم بيهودية الدولة (راجع الفصل الثاني من الباب الثاني).

اجتمعت مطلع القرن العشرين عوامل عدة في الشرق الأوسط أدت إلى نشوء أحزاب وجماعات سياسية تعتمد الأصولية الدينية الإسلامية أساساً، كان أبرزها جماعة الإخوان المسلمين، التي انطلقت من مصر وما لبثت أن انتشرت، بتنويعات شتى، إلى بلدان عدة. باستثناء فلسطين، وإلى حين قيام ثورات الربيع العربي، لم

يفلح الإخوان المسلمون في الوصول إلى السلطة في أي بلد عربي، وقد تعرضوا للقتل والاعتقال والقمع ومنع نشاطهم وحلت أحزابهم في دول عدة، أبرزها مصر وسوريا. أما في لبنان، فلم يظهروا إلا خلال الحرب الداخلية عبر قيام جماعات تؤمن بعقائد مشابهة لعقيدتهم لكنها غير مرتبطة عملياً بهم.

في الربع الأخير من القرن العشرين، أصبحت إيران دولة إسلامية، راحت تجهد أيضاً لتصدير منهجها السياسي الشيعي الأصولي البنية إلى دول المنطقة، عاقدة تحالفات مع جماعات سنية مثل حركة حماس في فلسطين. وسجلت إيران في لبنان أول نجاح لها في أواسط الثمانينيات، عبر إنشاء وتطوير حزب الله، بدعم من النظام السوري الذي كان يسيطر على سهل البقاع (راجع الفصل الثاني من الباب الثاني).

انكبّ الأكاديميون والسياسيون وعلماء الاجتماع على تفسير ظاهرة نشوء هذه الجماعات وتطوّرها وتمكّنها من استقطاب عدد وافر من المنتسبين والمؤيدين. كانت الظروف المعيشية الصعبة وقمع الحريات والمطالب الشعبية المهملة من حكوماتها أبرز ما وجده هؤلاء المحللون، ووجدوا في قوة العقيدة الدينية سبباً لصمودها، في حين اندثرت المعارضات الأخرى العلمانية أو انضوت تحت كنف الأنظمة. غير أن معظم هذه الدراسات تغاضى عن التعاون بين البريطانيين وجماعة الإخوان المسلمين وإيوائهم لزعمائها المنفيين أو الهاربين من النظام في مصر وسوريا، كما احتوت بلاد أوروبية أخرى زعماء إسلاميين معارضين لأنظمة أخرى في دول شمال أفريقيا وإيران. أما في لبنان، فقد أنشئت جماعة عباد الرحمن التي انشقّت منها الجماعة الإسلامية، وجمعية المشاريع الخيرية الإسلامية (الأحباش). في حين تتبع هذه الجماعات مناهج السلفية إلا أنها لم تؤمن بالحركة التكفيرية التي نشأت في سجون مصر في أواسط الستينيات وانتشرت لاحقاً لتستقطب بعض مواطني دول الخليج العربي، وتتغلغل في العراق وسوريا. حملت الجماعات الإسلامية السلاح خلال الحرب الداخلية في لبنان، وتخلت عنه لاحقاً.

لم يعرف لبنان انتشار أي نوع من الأصولية الدينية المسيحية بالرغم من الاقتتال الطائفي وقيام ميليشيات مسيحية.

في العراق وسوريا، ومن رحم تنظيم القاعدة، نشأت «الدولة الإسلامية في العراق

والشام» (داعش) التي سمّت نفسها لاحقاً الدولة الإسلامية، وفي سوريا أنشئت جبهة النصرة لأهل الشام (جبهة النصرة) على أسس مشابهة. لا تزال نشأة كلتا الجماعتين غير معروفة تماماً، كما هو حال تنظيم القاعدة الذي أنشئ أساساً في أفغانستان في أواخر الثمانينيات، بدعم سعودي وأميركي، وبتحالف مع حركة طالبان الأفغانية، لمحاربة جيش الاتحاد السوفياتي الغازي. لاحقاً، انقلبت القاعدة على حلفائها السعوديين والأميركيين عند انسحاب السوفيات من أفغانستان. وها هو لبنان في حالة اشتباك مع هذين التنظيمين، فيما ذهب حزب الله إلى سوريا للقتال إلى جانب النظام هناك.

يفصل الحلم اللبناني بين الجماعات الأصولية والسلفية السنية وبين الجماعات التكفيرية المسلّحة. يتيح الدستور والصيغة، كما تعرف في الكتاب، حرية اعتناق أي معتقد ويحميه، شرط أن يحترم المعتقد المعني سائر المعتقدات، وشرط خضوعه للدستور والقوانين والأنظمة وعدم إثارة الفتن الطائفية.

وبما أن الجماعات الأصولية الإسلامية السنية في لبنان تعترف بالتعددية وتعلن احترام جميع الأديان (يتحفظ بعضها على النظام المدني لأنه يمنح الحقوق ذاتها للملحدين، أي لغير المسلمين والمسيحيين واليهود)، فإن التعامل معها يماثل التعامل مع باقي الجمعيات والأحزاب الأخرى العاملة في لبنان.

أما بالنسبة إلى الجماعات المسلحة ومبدأ التكفير، فذلك مناقض تماماً للصيغة والأسس التي قام عليها لبنان، وعلى اللبنانيين جميعاً القفز فوق جميع تناقضاتهم والاتحاد في ما بينهم للتصدي لهذه الجماعات المسلحة أو التكفيرية ومواجهتها في جميع الأساليب وبجميع الوسائل المتاحة بقيادة الدولة والأجهزة الرسمية، حتى ولو أدى ذلك إلى مكاسب لدى خصوم بعض الفرقاء.

لا يمكن للحلم اللبناني أن يرى حزب الله كمجرد كيان سياسي مثل أي حزب آخر، إذ يشكل إعلانُه تبعية دولة أخرى ومرجعية غير لبنانية ليس في الدين فقط، وإنما بالسياسة أيضاً وخصوصاً، خرقاً فاضحاً للدستور والقوانين، وهو يتلطى وراء مجهوده بمحاربة إسرائيل والجماعات التكفيرية المسلحة، في عدم خضوعه للقوانين اللبنانية. مثّل ولاء حزب الله الخارجي وعقيدته تعارضاً مع شروط اكتساب الحقوق السياسية، وهذه إشكالية كبيرة تواجه الصيغة، فهي لا يمكن أن

تسمح بقبول مثل هذا الحزب في المعادلة الوطنية، كما أنها لا تسمح بعزله لما يمثل من حيثية أساسية في المجتمع اللبناني.

إن عقيدة حزب الله وسلوكه قد يدفعان يوماً ما آخرين إلى التشبه به وبأساليبه، لحماية أنفسهم منه، أو لأغراض أخرى، وهذا ما لم يبادر إليه أحد بعد، لأسباب عدَّة، منها التمسك بالجمهورية والدستور والصيغة، والدروس التي لم تُنس بعد من مآسي التسلح التي عاشها اللبنانيون خلال الحرب الداخلية، وغياب أرضية وبيئة حاضنة لعقائد أصولية مسلحة أخرى مرتبطة بقوى ودول خارجية، ومنها أيضاً، غياب الدعم المادي والخارجي لمغامرات كهذه.

إنَّ الحل الوحيد المتاح يكمن في تقوية الصيغة وقيام حركة شعبية واسعة تترجم جهودها عبر الأحزاب الحديثة (المقترحة في بداية هذا الباب) لتعطي الدولة الغطاء الشعبي اللازم، ولاستقطاب من ينظر إلى الدولة حتى الآن على أنها طرف آخر بدلاً من أن يراها كياناً هو أحد مكوناته، مستذكراً وصايا الإمام الراحل محمد مهدي شمس الدين، إذ إن صيغة العيش الواحد هي الصيغة الأقوى ليس فقط لاستعادة جزء أساسي من جمهور حزب الله، وانما أيضاً غالبية المواطنين الذين استقالوا من مواطنيتهم بسبب إحباطهم ويأسهم من إمكانية إحقاق الدولة السوية.

لا شك في أن حزب الله سوف يكون واعياً للخطر على قاعدته الشعبية والذي سوف تشكله أحزاب الحلم اللبناني الجديدة، كما سيدرك خطر جمهور يسعى إلى مناصرة الدولة بدلاً من طوائف وأحزاب بالية. لهذا السبب، ستتعرض الأحزاب الجديدة لشتى أنواع الضغوط من حزب الله وحلفائه، وهي لن تتمكن من الصمود أمامها، إلا إذا استطاعت، وبسرعة فائقة، استقطاب أعداد غفيرة من الجمهور والنخب، يحملون الشعلة من بعد الذين لن يستطيعوا الاستمرار في حملها، بفعل الضغط السياسي أو لغيره من الأسباب.

القسم الثاني: الدفاع والمقاومة

في المقاومة الوطنية

التشبث بمعادلات خشبية جامدة ميشال سليمان

في زمن نشاط الفصائل الفلسطينية في الجنوب والبقاع وبيروت كان الجدل قائماً بين ذريعتين: تقول الأولى إن الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان ما كانت لتحصل لولا هذا النشاط، والثانية ترى أن لإسرائيل أطماعاً موثقة في أرض لبنان ومياهه، وأنها تستعمل الفلسطينيين ذريعة لتهجير أهل الجنوب وإحلال مستوطنين في مكانهم، خصوصاً أن الجيش اللبناني كان ضعيفاً، فيما كان بعض الزعماء، وخصوصاً حزب الكتائب، يقول إن قوة لبنان هي في ضعفه، وبمعنى آخر: بما أن لبنان لا يشكل خطراً على إسرائيل أو على غيره، فإنه لن يتعرّض للهجوم.

تجدد هذا الجدال بعد إحلال حزب الله مكان الفلسطينيين والمقاومة الوطنية، واشتد بعد الانسحاب الإسرائيلي عام ٢٠٠٠، فجاء من يقول إن حزب الله يستجلب الاعتداءات، وما مقاومته سوى ذريعة للهيمنة في الداخل، وجاء من يرد عليه بأن قوة حزب الله هي الرادع لإسرائيل وأن الذين يريدون سحب سلاحه هم، من حيث يدرون أو لا يدرون، عملاء للعدو.

يرى الحلم اللبناني أن على جميع اللبنانيين أن يتعاضدوا في مواجهة جميع التهديدات والأخطار الداخلية والخارجية، حتى التي قد يتراءى للبعض أنها تصيب غيرهم أكثر مما تصيبهم. هذا التعاضد بوجه الخطر الخارجي، ولا سيما الإسرائيلي، يجب أن يشمل الجميع، حتى قبل أن يفقد حزب الله حصرية مواجهة إسرائيل، وحتى إذا أعطى هذا التكاتف ثماراً سياسية قد يقطفها حزب الله. ويرى الحلم اللبناني أن مسؤولية الدفاع هي من اختصاص الدولة الحصري، وأن إمكانية تشكيل أنصار للجيش، أي مقاومة شعبية، وإن جُربت وفشلت في الماضي، قائمة شرط ألّا تصبح ذريعة لإنشاء كيانات مسلحة مستقلة جديدة. ليس ثمة في العالم أجمع من نظام حر يحمل فيه الشعب سلاحاً غير مضبوط قانوناً، حتى في الدول التي تعاني نزاعات حدودية. حتى سويسرا، الدولة التي قاست أحلام ألمانيا الهتلرية التوسعية، يحمل جميع المواطنين الذكور البالغين سلاحاً في إمرة الجيش، وهكذا هو الحال في الكيان الصهيوني.

لا تسمح الصيغة اللبنانية لأي فريق باقتناء السلاح، والأدهى اختزاله فيه واحتكاره لنفسه، لأي سبب أو في أي حالة. كما أن اتفاق الطائف والدستور لم يلحظا أي صيغة لمقاومة مستقلة أو ما يشابهها، ولم يتفق اللبنانيون على تكليف حزب الله بهذه المهمة. ليس ثمة من تخويل لأي لجنة حوار صورية مكونة من سياسيين وزعماء، مهما علا شأنهم، أن تقدّم خططاً لاستراتيجيات دفاعية. هذه مهمة الحكومة، وإن عجزت عن ذلك، فإن العجز نفسه سوف يطال لجان الحوار.

إن الحلم اللبناني، المدعوم من قوة شعبية كبيرة متمثلة بأحزاب وازنة، حتى وإن لم ترتق إلى السلطة، سوف يتمكن من كسر ثنائية الفريقين المتقابلين، وفرض أرجحية قيام الدولة بمهامها، وتجيير التأييد الكافي لها لكي تصمد أمام ضغط الذين يرون في حزب الله الوسيلة الدفاعية المثلى.

هذا الضغط كفيل بأن يدفع حزب الله إلى حوار حقيقي حول كيفية إنشاء مقاومة وطنية مكان التشكيل الفئوي المهيمن. طبعاً في هذه المحاكاة الافتراضية تبسيط بالغ لموازين القوى، لكن يحق للحلم ما لا يحق للواقع، إذ إن في الحقيقة معطيات متشعبة، محلية وغير محلية، تلعب دوراً حاسماً في تقرير هذه المسائل. إن القصد هنا هو تصوير ما يمكن حصوله في لحظة أو فرصة سانحة ما في المستقبل، كما حصل يوم ١٤ آذار ٢٠٠٥، هذا اليوم الذي لم يرد حتى في خاطر الحلم ذاته!

القسم الثالث: السياسة الخارجية

في العلاقة مع سوريا

كانت سوريا، إبان وضع هذا الكتاب، تتخبط بدمائها وأبواب الحروب فيها مفتوحة على مصاريعها، ومستقبلها مبهماً. لكل حرب خاتمة، وستخرج سوريا من محنتها لتستعيد شكلاً من أشكال الدولة. من الأرجح عندئذ أن يعود التجاذب الخفي أو العلني بين لبنان وسوريا، والذي طبع جميع العهود في البلدين منذ الاستقلال. سوف يظل اللبنانيون لفترة طويلة متوجسين من نزوع السوريين إلى التدخل في الشأن الداخلي اللبناني، وقدرتهم على إقفال الحدود بين البلدين كما فعلوا في مناسبات عدة سابقة، في حين سوف تنتاب السوريين أيضاً الخشية، كما في السابق، من استعمال لبنان ضد مصالحهم. سوف يظل الحال على هذا المنوال حتى تحين

لحظة يصبح فيها الحلم واقعاً في لبنان كما في سوريا، وعندئذ يبدأ البلدان بناء ثقة حقيقية قائمة على المصالح الوطنية المشتركة، لا على حماية الأنظمة.

تربط في الحلم اللبناني علاقات قوية بين لبنان وسوريا في جميع المجالات، قائمة على الندية، كما بين أي دولتين وإن تفاوتتا حجماً، وعلى التبادل الحر في جميع النشاطات، بما يسمح لكليهما باستعمال البلد الآخر كممر مفتوح أمام مواطنيه وبضائعه، وحيث تنظم العمالة ويجري تقاسم مياه نهر العاصي تبعاً للمعايير الدولية، وتنظم جميع النشاطات المشتركة كالترانزيت والسياحة والتجارة البينية وغيرها، كما سيقوم بين البلدين تعاون وثيق في مواجهة الخطر الصهيوني والإرهاب.

في العلاقة مع البلاد العربية

تقوم سياسة لبنان المعلنة، هو العضو المؤسس والفاعل في جامعة الدول العربية، على دعم القضايا العربية، والنأي بالنفس عن أي من محاورها. وقد نجح في أغلب الأوقات في تطبيق هذه السياسة، وإن عاب ذلك خروقات عدة مهمة (راجع الفصل الثالث من الباب الأول). ولطالما أراد لبنان من البلاد العربية عدم التدخل في شؤونه وجره إلى محاورها، وكانت الخروقات في هذا المجال كبيرة ومتكررة.

في الحلم اللبناني، دولة متماسكة ومتمسكة بالصيغة لا تسمح للخارج بالعبث بأمنها وسياساتها الداخلية والخارجية. لن يتوانى لبنان عن أخذ الريادة في السياسة والديبلوماسية للدفاع عن قضايا العرب، لكنه لن يحملها وحيداً، أو مؤازراً أحد محاورها، ليغطي تقصير العرب مجموعة. لقد دلت التجربة أن في ذلك الثقل ما يقصم الظهر ولا يؤدي إلا إلى نتائج عكسية.

في الحلم اللبناني، لبنان هو دولة عربية أساسية، وليست هامشية، ولا يعزل لبنان نفسه، بل يبادر الى محاولة توحيد المواقف وإرساء المشاريع المشتركة، وعلى رأسها وضع مشروع السوق العربية المشتركة قيد التنفيذ، ويعمل على تطوير مشروع عربي اقتصادي موحد طويل الأجل يتطلب تحقيقه عقوداً من الزمن. وعلى لبنان العمل بجدية لكي يتجنب أن يخلّ هذا المشروع باستقلاله الحقيقي في جميع أوجهه، وبفرادة الخصوصية اللبنانية. على لبنان الحلم، أن يضع تدريجياً، آليات على نسق الاتحاد الأوروبي، لكن منطلقاً من خصائص المنطقة العربية ومصالحها المشتركة. وفي الإمكان أن يكون لبنان عاصمة هذه السوق المشتركة، على غرار

بلجيكا المتعددة الثقافات والتي أضحت عاصمة أوروبا الاقتصادية والسياسية. إن تحقيق هذا المشروع يتطلب نضجاً لبنانياً وعربياً، وثقة عالية بالنفس، واستعداداً داخلياً لكي لا يؤدي هذا المشروع إلى ذوبان الشخصية اللبنانية وصيغتها، والغرق في هذا المحيط.

للبنان مصلحة عليا في تحقيق هذا المشروع الذي هو حلم أكبر من حلمه الصغير، لأن في ذلك فتح أسواق كبيرة وبناء اقتصاد متكامل يمكّن جميع البلاد العربية، وعلى رأسها لبنان، من اللحاق بركب الاقتصاد العالمي الذي تخلف عنه كثيراً.

في العلاقة مع باقي العالم

ليس من عزلة ممكنة لدولة من دول الأرض صغيرة كانت أم كبيرة بشارة الخوري

يفتخر لبنان بأنه من مؤسسي هيئة الأمم المتحدة ومن المشاركين في وضع شرعتها كما في وضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد ظل لبنان خلال الحقبات التاريخية التي تلاحقت على أرضه، مرفأً وممراً ومركز استقطاب، ومنذ إنشائه واللبنانيون يسعون إلى إقامة علاقات وبناء روابط مع معظم بلدان العالم، مباشرة، ومن خلال الجاليات المنتشرة في بلاد الاغتراب.

في الحلم اللبناني، يواصل لبنان دوره الأممي ويقوم بمبادرات لتقارب الإنسانية وإرساء مفاهيمها، وعلى رأسها التقارب والتفاهم بين الأديان والعقائد والمفاهيم حول العالم، ومحاربة التمييز بكل أشكاله، والعمل ضمن الأسرة الدولية لتفادي الحروب وإرساء السلام ومكافحة الفقر والجوع وحماية البيئة. يقيم لبنان أفضل العلاقات الممكنة مع الدول الأجنبية ولا يتيح لها التدخل في شؤونه، ولا يتدخل في شؤونها. يشارك لبنان في جميع الاتفاقيات الدولية ويستفيد منها لإيصال بضائعه وخدماته إلى شتى الأسواق.

القسم الرابع: السياسة الداخلية

في قانون الانتخابات: النسبية والنظام الأكثري والدوائر

لو أن ثمة قانوناً مثالياً للانتخابات النيابية لكان اعتمد من قبل جميع الديمقراطيات الناجحة. لكل بلد نظام انتخابي خاص به يعدّله ويطوّره ليتلاءم مع التطورات

السياسية والديمغرافية المتغيرة. أجرت الحكومات المتعاقبة في لبنان تعديلات عدَّة على قوانين الانتخابات، آخرها تعديلات ربع الساعة الأخيرة المعتادة قبل إجراء كل دورة انتخابية منذ الطائف. لا يحتاج المرء إلى خبير دستوري ليستنتج أن جميع قوانين الانتخابات التي اعتمدت منذ اتفاق الطائف غير دستورية لأنها تخالف أسس النص الدستوري الصريح، وربما كان الأجدر ألا يتضمن الدستور تحديد النظام الانتخابي المرتكز على المحافظة بل إيلاءه فقط إلى قانون ينص عليه، تسهيلاً للتعديلات وتجنباً لمخالفة الدستور.

كثر الحديث عن حسنات وسيئات النظام النسبي، وكذلك بالنسبة إلى النظام الأكثري، كما جرى البحث في نظام مختلط. تعددت النقاشات حول عدد الدوائر الانتخابية وحجمها. كل هذا النقاش يتضمن توزيعاً طائفيّاً للمقاعد، ويبحث في السبل المثلى لتمكين الناخبين من طائفة معينة من امتلاك التأثير الراجح في انتخاب النواب الممثلين لها. تتعارض، بل تصطدم، هذه المحاولات مع التعريف الدستوري الذي ينصّ على أن النائب يمثل الأمة جمعاء، وليس منطقته أو طائفته.

النظام النسبي: لا تزال آلياته غير محددة تماماً وهو غير واضح للجمهور، كما أنه ليس من الواضح كيفية تشكيل لوائح مقفلة، وإمكانية وجود صوت ترجيحي، وكيفية التوفيق بين النسبية والتوزيع الطائفي للمقاعد. مهما كانت تفاصيل النظام النسبي ومكامن قوته وضعفه، هناك ثلاثة ثوابت تخصه في كل الأحوال: أولاً، إن الناخب يقترع للائحة كاملة ولا يمكنه شطب أو إضافة أسماء إليها. ثانياً، لا يمكن تطبيق هذا النظام إلا ضمن دوائر كبيرة نسبيّاً. ثالثاً، إن نظاماً كهذا هو في غاية التعقيد.

بين دول العالم التي تُجري انتخابات اشتراعية، ثمة ٤٠ بالمئة منها تقريباً تعتمد نظاماً نسبياً. وتختلف آليات هذا النظام بينها. وتجرى انتخابات وفقاً للنظام النسبي في كل من:

البرلمان الأوروبي، روسيا، إيطاليا، إسبانيا، الأرجنتين، البرازيل، البرتغال، اليونان، إسرائيل، تركيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، الجزائر، تشيكيا، الدنمارك، الرأس الأخضر، السلفادور، السويد، العراق، المغرب، النرويج، النمسا، جزيرة أروبا، ألبانيا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أيرلندا، أيسلندا، باراغواي، بلجيكا، بلغاريا، بنين، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، بولندا، بيرو، تشيلي، توغو، تونس، جمهورية الدومينيكان، جنوب أفريقيا،

رواندا، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، صربيا، غواتيمالا، غيانا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، فلسطين، فنلندا، فيجي، قبرص، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كوريا، كوستاريكا، كوسوفو، كولومبيا، لاتفيا، لوكسمبورغ، ليختنشتاين، مقدونيا، منغوليا، موزمبيق، ناميبيا، نيكاراغوا، هندوراس، وهولندا.

المتحمسون الكثر للنظام النسبي يرون أنه يتيح تمثيل الأقلية في البرلمان ويلغي إذاً حصرية الأكثرية، أي أنه يتيح لشريحة أكبر من ممثلي المواطنين الوصول إلى البرلمان.

كذلك يرى أنصار النسبية أن هذا النظام يمثّل حافزاً لقيام أحزاب جديدة تتمكن من الوصول إلى الندوة النيابية حتى قبل نموها لدرجة حصولها على الأكثرية الشعبية، وفي هذا فرصة لكسر طوق الزعامات والأحزاب التقليدية وفتح المجال للأفكار الجديدة، أي المساهمة في إعادة تكوين القوى السياسية.

النظام الأكثري: هو النظام المعتمد حالياً في لبنان، حيث يفوز المرشح بأكثرية عادية، حسب طائفته، بوجه الخصوم من الطائفة نفسها، ويمكن للمرشح الانخراط في لوائح أو الترشح منفرداً، وفي كلتا الحالتين لا ينظر القانون إلى اللوائح بل فقط إلى عدد الأصوات التي نالها كل مرشح من طائفته. ويمكن اعتماد النظام الأكثري في الدوائر الفردية والصغرى والكبيرة.

بين الدول التي تعتمد النظام الأكثري الصرف (٤٠ بالمئة من الدول):

الولايات المتحدة الأميركية، كندا، بريطانيا، فرنسا، الهند، مصر، إيران، استونيا، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الغابون، الكونغو (برازافيل)، الكويت، إريتريا، إثيوبيا، أذربيجان، أنغيلا، أوزبكستان، أوغندا، بربادوس، برمودا، بليز، بنغلاديش، بوتسوانا، بورما (ميانمار)، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، توفالو، تونغا، جامايكا، جزر البهاما، جزر العذراء، جزر القمر، جزر المالديف، جزر سليمان، جزر كايمان، جزر كوك، جزر مارشال، دومينيكا، روسيا البيضاء، زامبيا، زيمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سنغافورة، سوازيلاند، سوريا، سيراليون، سيشيل، عمان، غامبيا، غانا، غرينادا، فيتنام، كاليدونيا الجديدة، كوبا، كوت ديفوار، كينيا، لاوس، لبنان، ليبيريا، مالي، ماليزيا، ملاوي، موريشيوس، ميكرونيزيا، نيجيريا، هايتي، واليس وفوتونا، وغيرها.

من حسنات النظام الأكثري، كما هو معتمد حالياً، أنه يترك للمقترع خيار انتقاء الأسماء وتشكيل اللائحة (أو مجموع المرشحين) التي يختار، بصرف النظر عن

كيفية تشكيل هذه اللائحة من قبل أصحابها. من سيئات النظام أنه في حال وجود أكثر من مرشحين لكل مقعد، فإن المنافس الناجح قد يصبح ممثلاً ذا أهلية حتى ولو نال أقل من نصف أصوات المقترعين، بسبب توزع الأصوات على ثلاثة مرشحين أو أكثر. والحل في إجراء انتخابات من دورتين في حال عدم حصول أي من المرشحين على خمسين بالمئة أو أكثر من الأصوات.

الأنظمة المختلطة

تعتمد عدد من الدول (٢٠ بالمئة من المجموع) أنظمة مختلطة بين الأكثري والنسبي، وهي: ألمانيا، أستراليا، اليابان، المكسيك، بوليفيا، تايوان، تشاد، تنزانيا، جيبوتي، سورينام، غينيا، ليبيا، ليتوانيا، ليسوتو، مدغشقر، موناكو، نيوزيلندا، هنغاريا، الكونغو (كينشاسا)، الإكوادور، الأردن، السنغال، الفيليبين، الكاميرون، النيجر، أرمينيا، أندورا، أوكرانيا، باكستان، بناما، جنوب السودان، جورجيا، رومانيا، السودان، طاجيكستان، فنزويلا، موريتانيا، والنيبال.

في الحلم اللبناني، لا تنتظر الأحزاب الحديثة تغيير النظام الاقتراعي لتتشكل، ولا مكان في الحلم اللبناني لأحزاب لا تتكون إلا بعد أن تضمن الوصول إلى الندوة النيابية. الحلم يرى أن محاولة الوصول إلى مراكز القرار لدى الأحزاب ليست فقط حقاً مشروعاً، بل هي واجب وتكليف وطني، لكن في المحصلة، النجاح في الحصول على مقاعد نيابية هو نتيجة قناعة لدى الناخبين ببرنامج أو منحى معيّن، وجهود الحزب في إقناع عدد كبير من الناس. أما الهدف فهو نشر قناعات وثقافة معينة والتأثير على الجمهور، وحتى على الأحزاب الأخرى، لتبنّي وجهات نظرها، أو جزء منها.

لا حماسة للنظام النسبي في الحلم اللبناني، ولا توقعات كبيرة منه، وإن كان الحلم اللبناني يعترف بأنه، كباقي الأنظمة، له منافع وعليه مآخذ. مما عليه، أن في النظام النسبي (الذي لا يختار فيه المقترع ترتيب المرشحين في اللائحة) يختار مركبو اللائحة تراتبية الأسماء فيها فيصبح النجاح مضموناً لمن في أعلى اللائحة حتى قبل الاقتراع، بدلاً من أن يكون نجاحه نتيجة التنافس (إلا في حال اللوائح ذات الشعبية شديدة التدني)، كما أن لا أمل في نجاح من في قعر اللائحة، حتى التي حازت على النسبة الأعلى من الأصوات، وذلك لمصلحة من في أعلى اللائحة المقابلة الحائزة على عدد أدنى من الأصوات. في هذه الحال، يخسر بعض الرابحين (أي الذين حصدوا أصواتاً أكثر) ويربح بعض الخاسرين (أي الذين نالوا

أصواتاً أقل). أما في النظام النسبي الذي يختار فيه المقترع ترتيب المرشحين، فإنه يزيد من تعقيد عملية هي بالأساس معقدة.

أكثر من ذلك، فإن النظام الانتخابي في لبنان يقوم بذاته على أساس الاقتراع الأكثري ظاهرياً. لكن التوزيع الطائفي للمقاعد يجعل منه نسبياً أيضاً في وجهه الطائفي، لأن المقترعين جميعهم لهم حق التصويت لجميع الطوائف الممثلة في دوائرهم، والقانون يضمن مقاعد لجميعها حتى لو نال المرشحون عنها أصواتاً أقل من مرشحي سواها من الطوائف. إذا أخذنا مثلاً دائرة انتخابية افتراضية فيها ثلاثة مقاعد، تتوزع بين مقعدين للطائفة ألف ومقعد واحد للطائفة باء، يتوجب على المقترعين التصويت لمرشحين فقط من الطائفة ألف ومرشح واحد من الطائفة باء. في حال نال المرشح في المرتبة الثالثة من الطائفة ألف أصواتاً أكثر من المرشح الأول من الطائفة باء، يعتبر هذا الأخير هو الفائز، بالرغم من نيله عدداً أقل من الأصوات. يمكن إذاً إعتبار النظام المعتمد حالياً في لبنان نظام مختلط، أكثري مع مكون طائفي نسبي.

على هذا الأساس، فإن النظام النسبي الطائفي المقترح قد يؤدي حالياً في الدوائر الكبرى في لبنان إلى اختلالات وثغر تفوق الحسنات المتوخاة. إحدى هذه الثغر تتبين في الدوائر التي تختلف في تعداد طوائفها. فإذا أخذنا مثلاً مبسطاً دائرة فيها ثلاث طوائف، الأولى تتمثل بأربعة مقاعد والثانية بثلاثة مقاعد والثالثة بمقعدين، وبمجموع تسعة مقاعد، وفي حال تنافست لائحتان، وجاءت نتيجة الاقتراع بواقع ٥٥ بالمئة من الأصوات لصالح اللائحة الأولى (أي خمسة مقاعد) تنال اللائحة الثانية أربعة مقاعد. كيف يتم توزيع المقاعد؟ إذا أخذت نسبة ٥٠ بالمئة كأقرب نسبة يصبح عدد المقاعد متساوياً في الطائفتين الأولى والثالثة، وتصبح النسبة ثلثين مقابل ثلث في الطائفة الثانية. وهكذا تكون الطائفة الثانية غير متكافئة مع الطائفتين الأخريين وفق هذه الآلية.

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	٥٠٪	٢	٢	٤
[illegible]	٦٧٪	١	٢	٣
[illegible]	٥٠٪	١	١	٢
[illegible]	٥٦٪	٤	٥	٩

في الحلم اللبناني، يصح النظام النسبي عند اضمحلال التأييد للشخصيات المحلية، وإلغاء الطائفية السياسية، وسواد التأييد للأحزاب على الصعيد الوطني، وما عدا ذلك سوف يولد اعتماد النظام النسبي إلى مشكلات تفضي إلى نتائج لا تعبر عن توجهات الناخبين، هذا إذا فهم هؤلاء الناخبون آلية هذا النظام المعقد.

يشوب النظام النسبي في بلد تسوده الأحزاب نقطة ضعف أساسية، حيث يؤدي إلى تشرذم في مجلس النواب لأنه يسمح لعدد كبير من الأحزاب الصغيرة بالوصول إلى الندوة البرلمانية، مما يفرض قيام حكومات ائتلافية، وهذا يعني انتفاء إمكانية تغلب خيارات على أخرى، في شتى المجالات، وعلى رأسها الخيارات الاقتصادية والاجتماعية، كما يسمح لأحزاب أقلوية بالتحكم بالأكثرية وتمرير أولوياتها ثمناً لبقاء تماسك الحكومة.

إن عدم الرضوخ لأحزاب الأقلية وعدم تماسك ائتلاف الأحزاب الكبرى يعني سقوط الحكومة في أول فرصة واللجوء المستمر لإعادة تشكيل التحالفات والحكومات وإجراء انتخابات مبكرة، مما يتسبب بحال من عدم الاستقرار في الحكم. ذاك أيضاً نتاج النظام الأكثري الحالي غير القائم على حزبين رئيسيين.

إن تطبيق النظام الأكثري في بلد تسوده الأحزاب، يؤمن غلبة برنامج على آخر واستقراراً في الموالاة والمعارضة، ويمكّن الحكم من السير في طريق واضح تكون قد اختارته أكثرية المقترعين.

في المال السياسي

لعبت النفعية دوراً سلبياً في العملية الانتخابية منذ إجراء أول انتخابات بعد إعلان لبنان الكبير، وساهم فيها معظم المرشحين الكبار وأحزابهم، وازداد حجمها باطراد مع زيادة عدد المتمولين الكبار الراغبين في دخول المعترك السياسي.

لا تقتصر النفعية المادية المعبر عنها بالمال السياسي على الرشوة الانتخابية يوم الاقتراع، بل إن هذه، في حجمها، قد يكون لها التأثير الأخف وطأة من بين الممارسات الزبائنية.

لقد دأب الخاسرون منذ القدم، على تضخيم تأثير الرشوة الانتخابية، لتفسير أو تبرير خسارتهم، وفي ذلك مذمة للمواطنين، وهم في غالبيتهم صالحون

وبريئون من الاتهام. عملياً، لا تأثير حقيقياً للرشوة الانتخابية إلا في حالات التنافس الشديد والنتائج المتقاربة. إن الإنفاق السياسي الأبرز هو في الخدمات الشخصية لبعض المواطنين وما يسمى «المفاتيح الانتخابية» لدى الأحزاب والشخصيات، ويأتي من ضمنها توفير الوظائف، والترقي فيها، سواء في القطاع العام أو في مؤسسات وجمعيات تخص تلك الأحزاب والشخصيات أو تخضعها لنوع من الوصاية أو المونة، وتوفير الخدمات لدى الدوائر الحكومية لإنجاز المعاملات القانونية وغير القانونية وتسريعها، والخدمات الاجتماعية كالطبابة والتعليم، وتأمين رخص حمل الأسلحة الفردية والأرقام المميزة للسيارات والهواتف، تأمين وصول البنية التحتية من طرقات ومياه وكهرباء واتصالات وصرف صحي إلى الأملاك الخاصة، وتأمين رخص لمزاولة نشاطات معينة، وتأمين شراء الدولة من الأنصار والمؤيدين محاصيل التبغ والقمح والشمندر السكري والتفاح وزيت الزيتون، وتسهيل قبض تعويضات الاستملاكات والإغاثة من الكوارث الطبيعية والحربية وللمهجرين والنازحين، والحصول على تبرعات وإعانات من دول خارجية وتوزيعها على بعض المواطنين المحظيين والمؤسسات الخيرية والقفز فوق الأجهزة الرسمية، وتأمين تمويل مدارس خاصة ودينية عبر موازنة الدولة، وغض نظر الجمارك في المرافئ والمطار عن بعض المستوردات، وغض نظر الأجهزة الأمنية عن الزراعات الممنوعة والاتجار بالممنوعات من أسلحة ومخدرات، وتأمين غض نظر الدولة عن تحويل مشاعات عقارية عامة لبعض الخاصة، وتغطية سياسية لبعض الخروقات القانونية كتشغيل خاص للاتصالات الهاتفية الدولية والصيدليات ومحطات الوقود غير المرخصة، وغيرها من الخدمات ذات المنفعة المادية.

في الحلم اللبناني، تطبيق صارم لقانون يسن لإحالة جميع هذه المنافع المادية إلى المحكمة الجزائية. في هذا الحلم، يكون اتجاه المال السياسي بالعكس، أي أن المواطنين هم من يموّلون سياسييهم وأحزابهم، وتوضع سقوف محددة لمنع تأثير المصالح الخاصة على القرارات الرسمية.

من واجبات الدولة تمويل الأحزاب والمرشحين، وتسهيل عملية انتقال الناخبين إلى مراكز الاقتراع، وتأطير التكافؤ في إتاحة وسائل الإعلام الانتخابي والسياسي.

أثر التطور الديمغرافي في تكوين النظام

الأول ميلادي	٢٢٦,٠٠٠
١٠٠٠	٣٣٦,٠٠٠
١٥٠٠	٢٩٩,٠٠٠
١٦٠٠	٢٩٢,٠٠٠
١٧٠٠	٢٨٤,٠٠٠
١٨٢٠	٣٣٢,٠٠٠
١٨٧٠	٤٧٦,٠٠٠
١٨٨٠	٥١٢,٠٠٠
١٨٩٠	٥٥٠,٠٠٠
١٩٠٠	٥٥١,٠٠٠
١٩١٠	٥٧١,٠٠٠
١٩٢٠	٧٥٥,٠٠٠
١٩٢٩	٩١٧,٠٠٠
١٩٣٨	١,١١٤,٠٠٠
١٩٥٠	١,٤٤٣,٠٠٠
١٩٦٠	١,٨٨٨,٠٠٠
١٩٧٠	٢,٤٤٣,٠٠٠
١٩٨٠	٢,٧٨٥,٠٠٠
١٩٩٠	٢,٩٧٤,٠٠٠
٢٠٠٠	٣,٧٧٢,٠٠٠
٢٠٠٧	٤,٠٩٩,٠٠٠

تقديرات مستقاة من مراجع مختلفة والكسندر أهاكوف الذي اعتمد على أعمال اللجنة الاقتصادية في منظمة التعاون والتنمية (OECD) بإدارة أنغس ماديسون المدير المساعد للتنمية

الحكم والقرار، ومثلهما الأكثرية السكانية، كانت تتمركز في لبنان إبان القرون الوسطى في الريف والجبل، في حين كانت المدن (البلدات آنذاك) تضم عدداً قليلاً من السكان قياساً إلى اليوم. كانت الهواجس والتحديات والمعتقدات والتحالفات والخصومات وتكوين الطبقات الاجتماعية وأنظمة الحكم والآمال والأحلام مختلفة عنها الآن. وقد تطورت الأنظمة عبر التاريخ لتلائم القوى النافذة في كل مرحلة. صحيح أن التاريخ هو أساس في تكوين المجتمع المعاصر، لكنّ

استجلابه عند كل مفترق حاسم يشكل انحيازاً جائراً لمصلحة الماضي على المستقبل. إن تمكين الأجداد، الذين أصبحوا فعلياً أقلية عددية (لم تعد حتى على قيد الحياة) بالنسبة لعدد السكان راهناً، من التأثير على قرارات مجموعة تفوقها عدداً، هو ارتهان لموازين لم تعد بالضرورة قائمة، وإن قامت فليس بالأهمية ذاتها. ثمة مبالغة في الدعوة إلى أخذ العبر من الماضي، خصوصاً عندما يتعدى ذلك العموميات، ليدخل في تفاصيل مرحلة أو أخرى ومن دون النظر إلى الصورة كاملة. إن قراءة التاريخ قليلاً ما توضح القصة من كل جوانبها، إذ إن كتابة هذا التاريخ نادراً ما تكون مجردة من مقاصد المؤرخين وغاياتهم، وخصوصاً تاريخ لبنان، وهو في الواقع تواريخ، وحمال أوجه العقائد ووجهات النظر والأجندات.

ينظر الحلم اللبناني إلى المستقبل من منظور مصلحة الوطن العليا والجامعة، ولا يأخذ التاريخ منطلقاً. إن التغير في عدد السكان، والتوزيع الطبقي، والمناطقي، والدخول، والسن، ودرجات التعليم، والتركّز في أماكن السكن والعمل، وغيرها من التكوينات والتحولات الديموغرافية، لا بد لها من أن تنعكس على تكوين النظام برمّته، وهذه من الأسباب الموجبة لإلغاء الطائفية السياسية، إذ أضحت الاعتبارات الأخرى هي الأقوى والأجدى لحماية المواطنين.

كما في النظام الطائفي، فإن عدداً كبيراً من الموروثات والمقدسات (غير الدينية) يجب إعادة النظر فيها وإلغاؤها أو تطويرها وتحديثها، ومنها مركزية الدولة (انظر إلى البند التالي)، والنظام الضرائبي، والنظام التعليمي والمناهج، وتعريف السلطة، ودور القطاع الخاص، ودور منظمات المجتمع الأهلي، والأعراف والمواثيق الدولية، والعقد الاجتماعي الاقتصادي، ونصوص وآليات وأعراف القوانين الموروثة عن العصور البالية.

ليس في الحلم اللبناني مقدسات وطنية (ثانية، ليس المقصود هنا المقدسات الدينية) غير الدستور وما ورد فيه، وحتى هذا القانون الأعلى، وجب إعادة النظر فيه وتقييم بنوده وتعديل ما يلزم، جيلاً بعد جيل على الأقل.

بيروت وتطبيق اللامركزية

إن هم الوحدة الوطنية وتمكين الدولة من السيطرة على جميع أرجاء الوطن جعل معظم القرارات تؤخذ مركزياً، أي من قبل السلطات والإدارات العامة المتمركزة

في بيروت العاصمة. وبات يُخشى أن تشكّل اللامركزية حافزاً أو قاعدة لتقسيم الوطن إلى وحدات طائفية وكانتونات. وكانت الهجرة الكثيفة إلى بيروت سبباً في تكاثر عدد سكانها بالنسبة إلى باقي الوطن، وأصبحت بيروت وضواحيها تشمل ثلث السكان تقريباً، مما قلص من إلحاح الحاجة إلى اللامركزية. في البداية، كان ثمة صيغ عدة مطروحة للامركزية، منها السياسية والضرائبية والتشريعية والإدارية. ومنذ إقرارها في اتفاق الطائف والتوافق عليها، وإن لم تحدد إلا بخطوطها العريضة، أصبحت اللامركزية الإدارية مطلباً ينتظر التحقيق، وهي تنصّ أن الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية، وتدعو إلى توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين، وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً، وإعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني ضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات، واعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرأسه القائمقام، تأميناً للمشاركة المحلية، واعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

أما أم الشرائع، بيروت، فهي منذ القرون الأولى بعد الميلاد، إحدى عواصم العلم والقانون، وأصبحت من أهم المرافئ في شرق البحر المتوسط، وممراً يصل بلاد الشام والعراق بأوروبا وشمال أفريقيا. وكما كانت مكانة بيروت كعاصمة من عواصم العالم القديم الشاسع كبيرة، كذلك مكانتها، كعاصمة لهذه الدولة الصغيرة، على باقي الوطن وجذبت إليه القاصي والداني من اللبنانيين والعرب والأجانب. وأصبح المنحى الشائع المتعارف عليه في التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية، أن ما فيه خير لبيروت فيه، بالتالي، خير لباقي الوطن.

لم يكن أصحاب القرار في بيروت يشعرون بحاجات باقي الوطن، أو لعلهم صموا آذانهم عن سماعها. هكذا أدى الإنماء غير المتوازن إلى توازن في ضعف الإنماء، مما أثر في النهاية على بيروت وحمّلها أوزار التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعاني منه سائر المدن والبلدات والقرى اللبنانية. وعندما علت الأصوات تطالب

بالإنماء المتوازن، لم تدرس حاجات المناطق بعناية، وراحت الدولة تعمل على تحقيق التوازن من خلال الموازنة وعدد المشاريع، فأنشأت عدداً من المدارس والمشافي والطرق، من دون إعارة نظر إلى الأولويات، مما أدى إلى تخمة في مناطق ونقص في مناطق أخرى. وغالباً ما كان التوزيع يتم على أساس طائفي بدل أن يكون على أسس مناطقية.

في الحلم اللبناني، تطبيق للامركزية الإدارية في أوسع إطار ممكن، وتنمية جميع المناطق وفق منهجية وتخطيط واضحين، حيث تدرس حاجات كل منطقة، مجردةً من الاعتبارات الطائفية، وتنمية القدرات الاقتصادية لكل منطقة وفقاً لمكامن القوة عندها، وإرساء البنية التحتية التي تحتاج إليها، وتحفيز البقاء والعيش فيها، وحتى الانتقال إليها. وفي خط متوازٍ، يرى الحلم تمكين المواطنين من نقل مراكز قيدهم إلى المناطق التي يريدونها، وإن أدى ذلك إلى تغيير في النسب الطائفية لكل منطقة. فعند انتفاء الطائفية السياسية، وتشابك المصالح الحقيقية، تصبح إمكانية نقل مركز النفوس من المواد اللاصقة والمقوية للحمة الوطنية.

القسم الخامس: حقوق الاقتصاد وإصلاحه والتنمية

إذا كان فساد الحكم من صنع الحكام فاستمراره مسؤولية المجتمع ميشال عون

من الثابت أن تقصير الدولة فادح، لكن الثابت أيضاً أنّ تحميلها المسؤولية كاملة عبر وضعها في مرتبة المجرم المنفصل عن المجتمع، المنتظر إصلاحاً تلقائياً، يعد أقصى درجات التخلي، خصوصاً من قبل الذين لا يرون أنهم، بصفتهم مواطنين، يعتبرون جزءاً من هذه الدولة، ويتحملون تالياً مسؤولية صلاحها أو ضلالها. إن للمراوحة ثمناً، وللإصلاح أثماناً.

بحسب البيانات المنشورة من قبل وزارة المال لعام ٢٠١٣، يقلّ مجمل الإيرادات السنوية للضريبة على الأجور عن ٤٠٠ مليون دولار، تمثل واحداً في المئة أو أقل من الدخل القومي وثلاثة بالمئة من مجمل الأجور. وللمقارنة، فإن هذا الرقم يقل بمئة مليون دولار عما تنفقه الدولة على المواطنين من أكلاف دواء واستشفاء. أمَّا الإيرادات السنوية للضريبة على أرباح الشركات، فإنها بالكاد ترقى إلى ٦٥٠ مليون دولار، تساهم المصارف بنسبة الثلث منها، أي أن معدل الضريبة المباشرة

على الشركات (باستثناء المصارف) لا تتعدى ٧٠٠ دولار شهرياً لكل شركة كمعدل وسطي.

يقدّر الخبراء أن مجمل الإيرادات للضريبة المباشرة (من دون احتساب الضريبة على فائدة الودائع) يجب أن تساوي ثلاثة مليارات دولار، في حين أنها لا تتعدى فعلياً المليار الواحد، أي أن التهرب الضريبي يقدر بملياري دولار.

أما بالنسبة إلى الضريبة غير المباشرة الرئيسية، أي على القيمة المضافة، فإن إيراداتها تساوي ملياري دولار، أو بمعدل وسطي يقدر بنحو ٤٥ دولاراً شهرياً للفرد.

تبيّن هذه الأرقام أن الضرائب المستوفاة متدنية للغاية وإن لم يكن توزيعها عادلاً بالضرورة. لكن ماذا يقول لسان حال العامة والنخَب؟ يقولون إن النسب الضريبية عالية، وتفوق طاقة الأفراد والمؤسسات، ويدّعون أنّ لا شيء إطلاقاً يعمل في الدولة. والحقيقة أن الذين يسددون الضرائب هم في الغالب أولئك الذين لا يجدون سبيلاً للتهرب منها، دع عنك قلّة من المواطنين والشركات، الصالحين والصالحات. أما الباقون، فيستفيدون من الدولة مجاناً، على حساب غيرهم. وأما الدولة، المقصرة في مجالات شتى، فتقدم الكثير للمواطنين في التربية والصحة وفي إدارات متعددة (ليس كلها)، وفي السلك الخارجي، وفي الأمن، وفي الأحوال الشخصية، وفي بعض المحاكم، وفي دعم فوائد القروض السكنية ولآلاف من المؤسسات، وفي كلفة الكهرباء والمياه (وإن كانت هذه الخدمة متقطعة في أحسن الأحوال)، وفي إنشاء وصيانة البنية التحتية والطرق (والجزء الصالح منها هو الطاغي)، وفي تأمين النقل البحري والجوي، وفي غيرها، وذلك بكلفة أعلى بكثير مما تستوفيه من المستفيدين، أي أن دولتنا تتبع سياسة رعائية بامتياز، قلّ نظيرها في الدول التي تعتمد نظاماً اقتصادياً حراً، وهي في بعض الحالات تشبه الدول الاشتراكية.

إذا نظرنا إلى القطاع الصحي مثلاً، نجد أن المواطن مغطى من قبل وزارة الصحة في معظم الحالات المرضية إذا لم يكن مدرجاً في لائحة مشتركي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو أي من المؤسسات الضامنة الخاصة أو العامة. لهذه السياسة الرعائية كلفة عالية، إذ بلغ مجمل إنفاق الدولة في سنة ٢٠١٣ حوالى ١٤ مليار دولار (ما يعادل ١٦,٥٠٠ دولار لكل أسرة معدلاً وسطياً سنوياً) في حين أن إيرادها بلغ

٩,٤ مليارات دولار، ما أدى إلى عجز يناهز ٤,٥ مليارات دولار. من يدفع ثمن هذا العجز؟ إنهم المواطنون، الممثلون بمكلفهم، أي الدولة، والذين يقترضون لتمويل العجز الناجم عن هذا الريع، ويؤجلون تسديد أصل المديونية، عند كل عملية إعادة تمويل القروض والسندات السيادية، مما يرتب عليهم كلفة إضافية بالغة.

لا شكَّ في أن المحاصصة بين الأفرقاء في السياسة، والمغانم المادية الناتجة منها، ومثلهما الهدر والفساد، وراء قسط وافر من تخلف الدولة عن قيامها بواجباتها. ولا شك في أن المجتمع برمّته، بأقسامه الطائفية والطبقية والمناطقية والمهنية، هو شريك مؤسس في طبخ قالب الجبنة. هذا هو العقد الاقتصادي الاجتماعي الوطني الفعلي، ولسنا إلا مستفيدين منه، وقانعين به أيضاً! وإلا، فما تفسير عدم وجود حزب أو نقابة أو هيئة اقتصادية أو منظمة من منظمات المجتمع المدني، ترفع الصوت أو تنظم حركة أو تتقدم ببرنامج يحدد المسؤولية المالية لكل فرد ومجموعة تجاه المجتمع؟

نراهم يطلقون المقترحات، ويطرحون التعديلات على قوانين الانتخاب، ويطالبون بدولة حديثة في وجه جزر الأمن ومحميات الإنفاق. لقد قدم منظرو المواطنة الدولة المدنية على أنها الحل السحري لكل مصائب الوطن، وهذا هو الصواب. شرعوا في إطلاق فتاوى المساواة في الحقوق والواجبات وتوسعوا فيها، لكنهم لم يأتوا على كيفية المشاركة الضريبية في المجتمع، وتطبيقاتها، وعلى الأطر اللازمة لتوفير الإمكانات للدولة لتقوم بواجباتها.

يُحاسَب المسؤولون على تقصيرهم في توفير الخدمات، أي في الإنفاق، ولا تجد من يحاسبهم على التقصير في توفير الإيرادات. تقوم التظاهرات وتحرق الإطارات عندما يستفحل انقطاع الكهرباء، لكنك لن تجد أحداً ينزل إلى الشارع ليطالب بتعميم جباية الفواتير، أو بإعادة النظر في جدول التعرفة المعتمدة المنخفضة.

الجميع يطالب بالإصلاح ولا أحد يضع حساباً لأكلافه. يفترضون أن الإصلاح سوف يمول نفسه بنفسه ولن يرهق المجتمع بأكلاف إضافية. ليس لدى الدولة القدرة المالية على إصلاح نفسها، حتى لو أراد القيمون عليها وسعوا. صحيح أن الإصلاح سوف يحقق وفراً بالغاً في جوانب إنفاق كثيرة، لكن إذا اختار المجتمع الحصول على حد أدنى من مستوى الخدمات والحماية الاجتماعية، فذلك سوف يرتب أكلافاً إضافية تفوق بأضعاف الوفر المحقق.

ولتحقيق الإصلاح المرتجى، يجب أولاً إرساء عقد اقتصادي-اجتماعي جديد يزيد الواجبات المالية على المجتمع ككل، ويشمل خصوصاً جميع الذين كانوا يتمتعون مجاناً حتى الآن برعاية لا تصيب في غالب الأحيان من يستحقها.

إنَّ الإصلاحيين، وخصوصاً دعاة المواطنة، مدعوون إلى ترجمة أهدافهم أرقاماً، وإلى تحديد كيفية التوزيع العادل للأعباء والمسؤوليات، ومثلها نسب الرعاية المبتغاة. فمن دون ذلك، تبقى دعواتهم كلاماً بكلام.

يرى الحلم اللبناني، أن أسس السياسة المالية والاجتماعية هي في عقد حديث ودائم التحديث، من خلال مؤسسة حوار دائمة، أرسيت في اتفاق الطائف، هي «المجلس الاقتصادي الاجتماعي»، وهو منبر لتنسيق المواقف والتفاوض بين أطراف الإنتاج الثلاثة أي القطاع العام والعمال وأصحاب العمل.

القسم السادس: في القيادة أفكار وأحزاب وشخصيات

فهل تتقمص فجأة في أرباب الحكم ذهنية رجل الدولة، فيصلحون ما أفسده الدهر

كمال جنبلاط

تطور ولاء اللبنانيين السياسي خلال التاريخ من الشخص الذي غالباً ما يكون الحاكم أو الإقطاعي، الى الشخصية حاملة العقيدة وناقلة رسالتها، أو الى مؤسس الحزب العقائدي. لكن الشخصيات المناطقية، الموفرة مظلة طائفية أو خدماتية، لا تزال تحظى بحصة سياسية، وإن بات هذا المنحى في تراجع.

قبل الاستقلال كانت شخصيات مثل الرؤساء إميل إده وبشارة الخوري ورياض الصلح وعبد الحميد كرامي تستقطب المؤيدين للاستقلال أو الانتداب، الوحدة والالتحاق بسوريا أو الانفصال عنها.

أما بعد الاستقلال، فقد أصبح في لبنان طبقة سياسية مكونة من زعامات طائفية تتخذ قاعدتها الشعبية المحلية مرتكزاً لعملها ولمشروعيتها السياسية. سيطر على المسرح السياسي في أواسط القرن العشرين كل من كميل شمعون ورشيد كرامي وصائب سلام وبيار الجميل وريمون إده وعادل عسيران وكامل الأسعد وصبري حماده وكمال جنبلاط ومجيد إرسلان وغيرهم. وفي تلك الفترة كانت

بعض الأحزاب تستقطب المنتسبين للأفكار والبرامج التي تحملها، ومنها حزب الكتائب والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب الكتلة الوطنية والحزب التقدمي الاشتراكي، وكان لمؤسسيها تأثير قوي، كما نشط الحزب الشيوعي ومنظمة العمل الشيوعي وعدد من التنظيمات الناصرية.

بعد ثورة الأرز، طغت الأحزاب ذات التمثيل العريض ورؤساؤها على تأثير الشخصيات المحلية، فتقاسم المسرح كل من تيار المستقبل والرئيس سعد الحريري، حزب الله والسيد حسن نصرالله، التيار الوطني الحر والعماد ميشال عون، القوات اللبنانية وسمير جعجع، الحزب التقدمي الاشتراكي ووليد جنبلاط، حركة أمل والرئيس نبيه بري، حزب الكتائب والرئيس أمين الجميل.

جميع هذه الأحزاب ذات لون طائفي واحد انتماءً، سنة أو شيعة أو مسيحيين، وإن كان من بين منتسبي بعضها عدد ضئيل من طوائف أخرى. تلعب شخصية رئيس الحزب دورين، أقلهما شأناً هو رئاسة الحزب. أما الدور المغلّب فهو الزعامة الطائفية والشعبية. كما أن بعض الأحزاب الأقل تمثيلاً لعب أدواراً متفاوتة، كالحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث وحركة التجدد الديمقراطي واليسار الديمقراطي، وهي أحزاب ليس لها قاعدة طائفية، وبعض الأحزاب الإسلامية. واستطاعت هذه الأحزاب الهامشية التمسك بعقائدها والخروج عن منطق الزعامة (على الأقل المحلية) وشهدت تداولاً في رئاستها.

يرى الحلم اللبناني نفسه متبلوراً تحت راية أحزاب حاملة أفكار، ومتحرراً من سحر القياديين وجاذبيتهم وشخصانيتهم. إنَّ أصحاب الحلم اللبناني، وقيادييه المفترضين، ولاؤهم للوطن أولاً وأخيراً، وقيادتهم مرحلية لحين تجدد الثقة بهم أو يفسحوا لآخرين في المساهمة في قيادة المسيرة.

لا زعماء في الحلم اللبناني ولا توريث ولا تنصيب لموالين. تسعى قيادات الحلم اللبناني إلى تنفيذ برامجها والدفاع عنها، ولا خوف من اتخاذ القرارات والمواقف الصعبة وغير الشعبية إذا اقتضت المصلحة الوطنية ذلك، ويعملون على حشد تأييد النخب والجمهور العريض. تعتمد أحزاب الحلم اللبناني على مبادئها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لاستقطاب المناصرين، وتجتنب المبررات الطائفية والمناطقية والتماهي مع القوى الخارجية. الحلم اللبناني يسعى إلى إعلاء شأن مبادئه، لا شأن قيادييه.

الخاتمة

الطائفية لم تكن يوماً لتحقق أي مطلب حق لأي طائفة

أمين الحافظ

الثوابت المعلنة في هذا الحلم عودة إلى الأسس. إنها من البديهيات لمن عمل وما زال لتحقيق الحلم، لكنها ليست كذلك لمن فقد الأمل بالصيغة أو انخرط في البيئة السياسية والزبائنية الكاسرة لها. فلبنان وإنقاذ لبنان وصيغته يحتمان إعادة التأكيد على الثوابت الأساس، والإصرار على تبنيها. والإمعان في خرق الثوابت والدستور يوجب على أي طرح يتعلق بمستقبل لبنان أن يثيرها في العمق.

لا يمكن للنظام أن يصلح نفسه بواسطة الطبقة السياسية الحالية، لأن هذا الإصلاح سوف يودي بها إن كان إصلاحاً حقيقياً ومجدياً. إن دور الإصلاح، وإعادة تركيب النظام السياسي على قاعدة الدستور، يتطلبان جهداً سياسياً مستقلاً عن الطبقة الحاكمة، إلى أن يشارك الإصلاحيون في الحكم بواسطة الدفع الشعبي.

على هؤلاء، أكانوا فريقاً أم أفرقاء، أن ينطلقوا من القواعد الشعبية، وأن ينطقوا باسمها، وأن يتحلّوا بمبادئ يترجمها سلوك سياسي حديث، ينظر في الأوجاع والآمال الشعبية، عوضاً عن الغرق في تلك التناحرية السائدة.

تقول الخرافة الرائجة إن الموارنة حكموا لبنان خلال فترة الانتداب والاستقلال حتى اندلاع الحرب الداخلية في العام ١٩٧٥، وإن السنّة حكموا فترة ما بعد الطائف ولغاية اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وإننا نعيش اليوم في فترة الحكم الشيعي. هذه الخرافات الثلاث مردودة، لأنها تتنافى مع جميع الوقائع الميدانية.

خلال الانتداب الفرنسي، كان ممثلو هذا الانتداب هم الحاكم الفعلي، وكانت الطبقة السياسية اللبنانية تبدي تأففها وسخطها من تسلط المنتدب ومن تدخّله في جميع شؤون الدولة، مما حدا أعضاء مجلس الإدارة إلى محاولة التعاون مع الحكومة الفيصلية في دمشق، الأمر الذي عرّضهم للاعتقال والنفي. كما أنّ استئثار الانتداب بالسلطة دفع البطريرك الماروني أنطوان بطرس عريضة عام ١٩٣٦ إلى توجيه اللائمة خطياً إلى سلطات الانتداب، مستهجناً تجاوزاتها. صحيح أنّ حفنة من العائلات والمتمولين، وأغلبهم من المسيحيين الموارنة والروم الملكيين الكاثوليك، بالشراكة مع الرأسمال الفرنسي، كانت لهم اليد الطولى في معظم مفاصل الاقتصاد الوطني، وصحيح أيضاً أن نسبة المسيحيين في الإدارة والمراكز السياسية كانت أعلى من نسبة المسلمين الذين لم يلتحق معظمهم بالإدارة على خلفية عدم الاعتراف بها والمطالبة بالوحدة مع سوريا. لكن في المقابل، لم

تنعم المناطق المسيحية والطبقات الشعبية المسيحية التي كانت تشكل الغالبية العظمى منها، بالتنمية الاقتصادية آنذاك، وكان المسيحيون عموماً يعانون العوز والحرمان، باستثناء طبقة من المتعلمين، وهم أقلية، استفادت من انتشار مدارس الإرساليات التي تأسس معظمها خلال حكم المتصرفية، والتي كان عددها أكبر بكثير من عدد المدارس في المناطق الإسلامية، مما مكّنه أبناء هذه الطبقة من الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والوظيفي.

خلال حقبة ما بعد الاستقلال، ظلت هذه العائلات القليلة تستحوذ على السلطة الاقتصادية، خصوصاً بعدما لم يعد الفرنسي شريكاً. وصار الزعماء المسلمون يشاركون فعلياً في السلطة، وكانت أبرز الأسماء المسلمة تتقلد المناصب العليا من رئاستي الوزراء ومجلس النواب، إلى الوزارات الحساسة كالمال والاقتصاد والداخلية وغيرها. لكن القرى والبلدات والمناطق النائية عن بيروت، حتى في معظم أرجاء جبل لبنان، ظلت محرومة من الإنماء الذي تمركز في بيروت ومناطق جبل لبنان القريبة منها.

لم يسجل لممثلي المسلمين أنهم حاولوا فعلاً الارتقاء بالمناطق ذات الأغلبية المسلمة، وأن يكونوا قد جوبهوا بمعارضة من نظرائهم المسيحيين، وإن كانوا لا يكفّون عن المطالبة نظرياً وخطابةً بتحسين أوضاع المسلمين. تميزت هذه الحقبة بتطوير مؤسسات الدولة المركزية، لكنها لم تطور توسعها خارج العاصمة كما يجب، ولم تقُم بالمشاريع الإنمائية على النحو الذي يرفع المستوى المعيشي لدى جميع المواطنين خارج العاصمة وفي بعض ضواحيها، ويكافح آفة الفقر في جميع المناطق. ومن هنا نشأت المطالبة بالإنماء المتوازن، أي التوازن بين بيروت وباقي الوطن، حتى أصبح التوازن في ضعف الإنماء قائماً على السواء في خارج العاصمة.

لم يستفد المسيحيون عملياً، ومنهم الموارنة، من حقبات الحكم المطوّبة باسمهم. كل ما حصدوه هو الخوف من محيطهم والانعزال عنه.

بعد اتفاق الطائف، كان من الواضح أن الحاكم الفعلي هو النظام السوري والسياسيون التابعون له. كوّن الرئيس رفيق الحريري حيثية ماثلة، لكن معظم جهوده كانت تقابل بالمعارضة والتفشيل، ولم يكن للحريري أكثرية نيابية أو وزارية يتحكم بها، الأمر

الذي أجبره على الاعتماد على الأكثرية التي وفرها له النظام السوري والتكيّف مع متطلباتها. كان الحريري مقيداً من السوريين، ومنع من محاولة توسيع نفوذه السياسي خارج بيروت وصيدا، بل إن النظام السوري لم يمكنه من تشكيل لوائحه الانتخابية كما يريد في العاصمة، ومنعه من ترشيح حلفائه وأنصاره في الشمال (مع استثناءات قليلة) والبقاع الغربي وإقليم الخروب. استطاع الحريري إشراك بعض معاونيه ومناصريه في الدولة بالحد الأدنى، وكان عددهم ضئيلاً جداً مقارنة بملاك الإدارة عامة، وحتى من بين السنة، كما أن المشاريع التي استطاع إنجازها، لم تصب فئة من دون أخرى في النقل والتعليم والصحة والاتصالات والكهرباء وغيرها. كذلك، طال تطوير وزارة المالية واستحداث الضريبة على القيمة المضافة جميع المواطنين والمؤسسات على حد سواء. أما المساعدات الاجتماعية التي كان يمنحها الحريري بصفته الشخصية، خصوصاً في ابتعاث الطلبة والمساعدات الخيرية، فكانت موضع استفادة جميع المحتاجين بعيداً عن المحاصصة الطائفية. وما اشتراك أبناء جميع الطوائف في أم ضريحه والحزن عليه بعد اغتياله إلا دليل على تيقنهم من ابتعاده عن التفرقة الطائفية. خلال هذه الحقبة لم ترتق التنمية لدى السنة بنسب أعلى من تلك التي سجلت عند المسيحيين والشيعة.

لم يستفد السنة عملياً، وخصوصاً في الشمال والمدن الساحلية، والمناطق الريفية، من حقبات الحكم المطوبة باسمهم. وظل الغبن يطاولهم.

بعد خروج النظام السوري من لبنان واستئثار حزب الله بالبلاد والعباد، لم يتحسن وضع الشيعة في لبنان، بالرغم من تحكّم حزب الله وحليفته حركة أمل بكل ما له علاقة بهذه الطائفة، بقيت نسب النمو الاقتصادي لدى الشيعة هي ذاتها مقارنة مع الطوائف الأخرى، في حين ضاق هامش الحرية السياسية لدى الشيعة كثيراً بعد خروج السوريين، ومنع الكثير منهم من الاشتراك ترشيحاً وحتى اقتراعاً في الانتخابات النيابية، وخصوصاً اليساريين وبعض أبناء العائلات التقليدية. لقد حصل بعض من القيادات الشيعية على منافع في الحكم خلال الحقبة السورية، لكنهم لم يشاركوا في مفاصلها التقريرية. كما أن الاعتداءات الإسرائيلية في مواجهات حزب الله قد أصابت المناطق ذات الأغلبية الشيعية أكثر من باقي المناطق، وأدّت الى الإمعان في قهرهم الاقتصادي المتفاقم أصلاً.

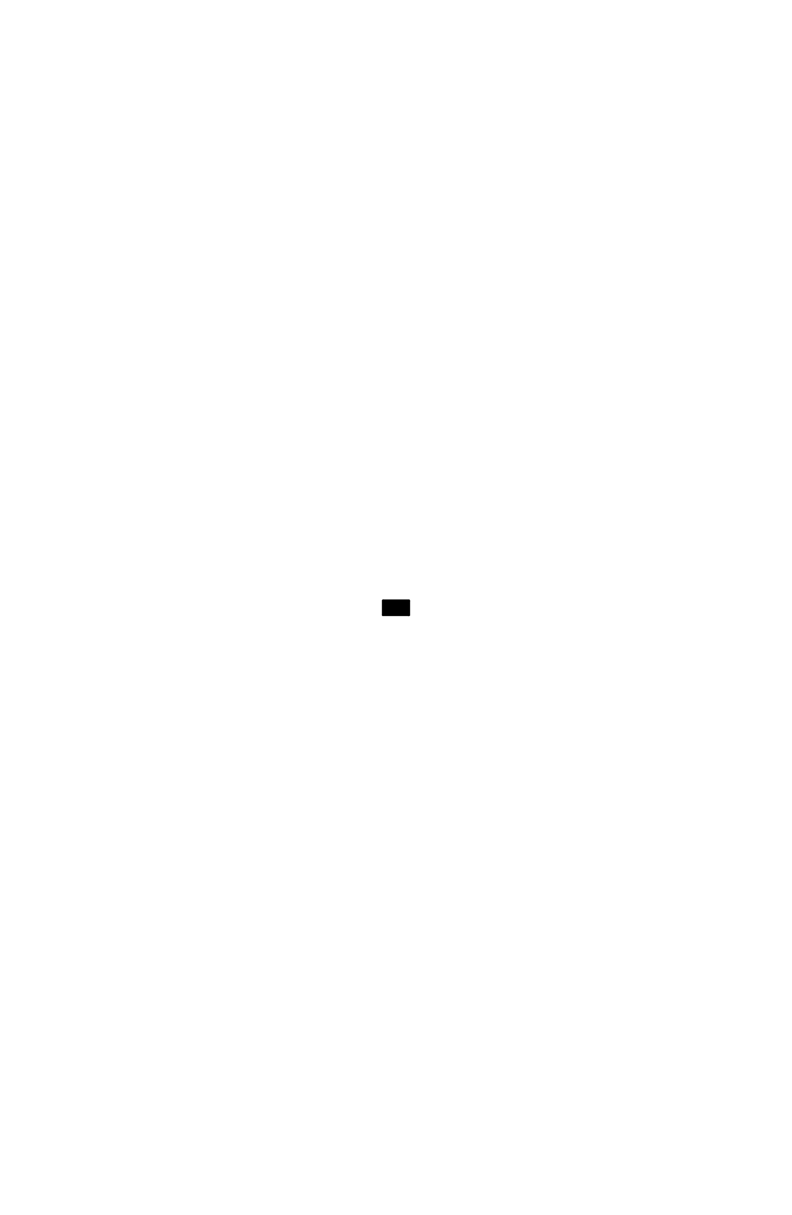
لم يستفد معظم المواطنين الشيعة، في الجنوب والبقاع وحتى في الضاحية الجنوبية في بيروت، من حقبات الحكم المطوبة باسمهم. وظلوا محرومين.

الخلاصة أن ما من طائفة قد استفادت فعلاً من خرافة حكمها للبلاد. جل ما في الأمر أن بعضاً ممن فرضوا أنفسهم ممثلين عن هذه الطائفة أو تلك، هم من استفاد فعلاً. على كل طائفة أن تتوجس من سطوع نجم زعمائها في السلطة، لأنه إذا كان للتاريخ عبرة، فهي أنّ تجاهل السلطات لمطالب طائفة ما سوف يصاحب بروز قيادييها، وإن اعتمدوا من حين إلى آخر على سرقة الأضواء في المشهدية الإعلامية خلال حفلات افتتاح بعض المشاريع، موحين أنهم هم، وليس الدولة ومواردها، وراء تحقيقها. الكيانات والأحزاب الديمقراطية الجديدة التي يدعو الحلم اللبناني إلى إنشائها سوف تؤدي عند نجاحها إلى قيام حكم وطني، تحت سقف دستور واحد، وقانون واحد، وغلبة للهموم الجامعة، مما سوف يؤدي الى استقلال حقيقي رادع لأي تدخل خارجي، وارتفاع في المستوى المعيشي، وتحول النقاش السياسي إلى كيفية مقاربة التحديات الحقيقية، وسوف تخفت، وربما تختفي، مطالب الطوائف ومستلزماتها للتوازنات المفتعلة، لمصلحة الخبرات والإنصاف والعدالة الاجتماعية.

إن الطريق إلى تحقيق الحلم اللبناني طويل، لكن الخطوة الأولى، أي الحلم بذاته، موجودة. هذه الخطوة الأولى هي الأكبر والأهم. إنها الوثبة فوق حواجز نفسية أحبطت الإيمان بإمكانية التقدم والحداثة والإفلات من حلقة مفرغة يدور فيها الوطن. بالإمكان أن تجتذب هذه الوثبة عدداً كبيراً من الحالمين والمؤمنين بها والمتحررين من الإحباط واليأس، وأن يفرضوا أنفسهم وزناً وعدداً، متسلحين بعقلية جديدة أو مستحدثة في التخاطب السياسي، وفرض الأولويات، وفي مقاربتها.

إن تراكم التجارب الماضية أدى إلى ما لم يكن في الحسبان، وإلى نشوء لبنان ومواطنين يدين له سوادهم الأعظم بالولاء. هذه التجارب لا تزال في تراكم. على المواطنين الفاعلين استغلال فرصة تخلي طوائفهم عنهم، وعدم جدواها في رفع شأنهم، لاستثمار هذا الشعور اليقيني لخلق تجارب وتراكمات جديدة تؤدي إلى الحداثة وتحقيق الحلم اللبناني.

هذا حلم الكتاب، فما حلمكم أنتم؟



الملاحق

١- دراسة ميدانية لآراء اللبنانيين في السياسة والطائفية

٢- الحقوق الاقتصادية في الحلم اللبناني

٣- المعضلات الاقتصادية الاجتماعية في الحلم اللبناني ومواقف شركاء الإنتاج منها

٤- الدستور اللبناني

دراسة ميدانية لآراء اللبنانيين في السياسة والطائفية

استفتت شركة المعلومات المهنية (InfoPro) آراء اللبنانيين في الانتخابات وفي أحوال السياسة في لبنان، وحاولت الاطلاع على موقفهم من الأمرين، ومن ناخبيهم، ومن الأحزاب الناشطة ميدانياً، كل ذلك معطوفاً على الانتماء الطائفي والسياسي للمرشحين، والانتماء الطائفي والسياسي للمقترعين في آن معاً. الاستفتاء، الذي أجري مرتين متتاليتين، بفارق زمني مقداره سنة كاملة، شمل عينة من ٢٦٠٠ شخص يمثلون كل مناطق وطوائف لبنان، بالتساوي بين الذكور والإناث، وبما يعكس الثقل المناطقي والطائفي لكل فئة أو منطقة في لبنان.

الاستفتاء الأول

ما الأولوية عندك؟ (اقرأ الاحتمالات، جواب واحد فقط)

	٩٤٪	٩٣٪	٨٨٪	٩٢٪
	٥٪	٧٪	٦٪	٦٪
	١٪	-	٦٪	٢٪

إذا صادفت قراراً تجده لمصلحة الوطن ولكنه على حساب الطائفة التي تنتمي إليها هل، (اقرأ الاحتمالات، جواب واحد فقط)

	٧١٪	٨٣٪	٧٥٪	٧٦٪
	٢٢٪	١٢٪	١٧٪	١٧٪
	٨٪	٤٪	٨٪	٧٪

لماذا تعارضه؟ (تعدد الأجوبة ممكن)

	٤٢٪	٣٦٪	٤٨٪	٤٢٪
	٤٦٪	٤٤٪	٣٩٪	٤٢٪
	٩٪	١٥٪	٩٪	١٢٪
	٤٪	٤٪	٣٪	٣٪

هل تعتبر النظام الطائفي في لبنان هو أولاً، (اقرأ الاحتمالات، جواب واحد فقط)

	٦٣٪	٦٢٪	٧٠٪	٦٥٪
	٣٣٪	٣٢٪	٢٤٪	٣٠٪
	٥٪	٦٪	٧٪	٦٪

هل تعتبر ان النظام الطائفي، (اقرأ الاحتمالات، جواب واحد فقط)

	١٦٪	١٣٪	٥٪	١٢٪
	٧٣٪	٨٢٪	٨٦٪	٨٠٪
	١١٪	٥٪	٩٪	٨٪

هل تشعر شخصياً أن النظام الطائفي، (اقرأ الاحتمالات، جواب واحد فقط)

	١٩٪	١٧٪	١١٪	١٦٪
	٧٤٪	٧٨٪	٨٢٪	٧٨٪
	٧٪	٤٪	٧٪	٧٪

لماذا يشعرك بالاطمئنان؟ (تعدد الأجوبة ممكن)

	٤٦٪	٢١٪	٣٧٪	٣٧٪
	١٥٪	١٢٪	٢٤٪	١٥٪
	١٣٪	٢٤٪	١١٪	١٧٪
	٧٪	٣٣٪	١٤٪	١٦٪
	١٢٪	٩٪	١٤٪	١١٪
	٣٪	٨٪	-	٤٪

لماذا يشعرك بعدم الاطمئنان ؟ (تعدد الأجوبة ممكن)

٣٨٪	٣٨٪	٣١٪	٤٣٪	
١٥٪	١٦٪	١٢٪	١٩٪	
١٤٪	١٩٪	١٩٪	٧٪	
٢٠٪	١٧٪	٢٠٪	٢٢٪	
٩٪	١١٪	١١٪	٥٪	
٦٪	٤٪	٦٪	٧٪	
٦٪	٤٪	٧٪	٦٪	

هل تؤيد إلغاء النظام الطائفي واستبداله بنظام ليس طائفياً؟
(اقرأ الاحتمالات، جواب واحد فقط)

٨٢٪	٨٦٪	٨٧٪	٧٢٪	
١٤٪	١١٪	١٠٪	٢٢٪	
٣٪	٣٪	٢٪	٥٪	

هل تؤيد إلغاء النظام الطائفي . . . (اقرأ الاحتمالات، جواب واحد فقط)

٥٨٪	٥٤٪	٥٨٪	٦٣٪	
٣٩٪	٤٤٪	٣٩٪	٣٢٪	
٣٪	١٪	٣٪	٥٪	

كل نائب في البرلمان يجب أن، (اقرأ الاحتمالات، جواب واحد فقط)

٧٪	٦٪	٢٪	١٣٪	
٩٠٪	٩٠٪	٩٧٪	٨٤٪	
٣٪	٤٪	١٪	٣٪	

الاستفتاء الثاني

اخترت المرشحين في انتخابات ٢٠٠٩ لأنني...؟ (اقرأ الاحتمالات، جواب واحد فقط)

	٦٢٪	٦٢٪	٧٢٪	٧٦٪	٧٨٪	٨٠٪	٦٣٪	٧٢٪
	٢١٪	٢١٪	١٢٪	١١٪	٦٪	١٠٪	٢١٪	١٤٪
	١٥٪	١٢٪	١٣٪	٨٪	١٦٪	٨٪	١٤٪	١٢٪
	٢٪	٥٪	٢٪	٥٪	×	٢٪	٣٪	٢٪

ما العامل الأهم في التصويت لديك؟ (اقرأ الاحتمالات، جواب واحد فقط)

	٤٥٪	٥٤٪	٣٩٪	٤١٪	٥١٪	٤٧٪	٥٠٪	٤٨٪
	٣٢٪	٢٩٪	٣٩٪	٤٣٪	٣٣٪	٣٩٪	٢٣٪	٣٣٪
	١٣٪	١٢٪	١٨٪	١٦٪	١١٪	٨٪	١٧٪	١٣٪
	١٠٪	٥٪	٤٪	–	٥٪	٦٪	١٠٪	٦٪

اخترت المرشحين لأنهم...؟ (اقرأ الاحتمالات، جواب واحد فقط)

	٥٨٪	٥٤٪	٧٢٪	٧٣٪	٧٨٪	٦٩٪	٧٤٪	٧٢٪
	١٣٪	٢٥٪	٩٪	٣٪	٦٪	١٠٪	١١٪	١٠٪
	١٣٪	٦٪	١٥٪	١٦٪	٩٪	٦٪	٩٪	٩٪
	١٦٪	١٥٪	٤٪	٨٪	٧٪	١٥٪	٦٪	٩٪

في الانتخابات القادمة سوف...؟ (اقرأ الاحتمالات، جواب واحد فقط)

٣٩٪	٣٩٪	٣٩٪	٣٧٪	٣٥٪	٤٤٪	٣٧٪	٤٥٪	
٣٩٪	٣٥٪	٤١٪	٤٢٪	٤٩٪	٤٣٪	٣١٪	٣٨٪	
١٨٪	٢٣٪	١٨٪	١٩٪	١٤٪	١٠٪	٢٨٪	١٧٪	
٣٪	٣٪	٢٪	٢٪	٣٪	٢٪	٣٪	٩٪	
١٪	-	-	-	-	١٪	١٪	١٪	

هل أنت راضٍ عن ممثليك في البرلمان؟ (اقرأ الاحتمالات، جواب واحد فقط)

٢٥٪	٢٤٪	٢٤٪	٢٨٪	٣٣٪	٢٩٪	١٦٪	١٩٪	
٦٩٪	٧٠٪	٦٨٪	٦٦٪	٦٠٪	٧٠٪	٨٢٪	٧٦٪	
٦٪	٧٪	٨٪	٧٪	٦٪	١٪	٢٪	٤٪	

انت حاليا راضي عن الحزب السياسي او الشخصيات الذي صوتت لهم ؟

٥١٪	٣٩٪	٥٩٪	٥٧٪	٦٥٪	٥٨٪	٤٢٪	٣٦٪	
٤٤٪	٥٥٪	٣٥٪	٣٩٪	٣٠٪	٣٨٪	٥٥٪	٦٠٪	
٤٪	٦٪	٦٪	٤٪	٥٪	٣٪	٣٪	٤٪	

انت حاليا راضي عن أداء الطبقة السياسية في لبنان؟

٦٪	١٠٪	١٪	٨٪	١١٪	٥٪	٢٪	٣٪	
٨٩٪	٨٦٪	٩٢٪	٨٩٪	٨٤٪	٩٢٪	٩١٪	٩٧٪	
٤٪	٣٪	٧٪	٤٪	٤٪	٤٪	٧٪	-	

من بين كل الاحزاب السياسية في لبنان، هل هناك من بين الأحزاب أو السياسيين من يمثل معتقداتك؟

	٪٣٩	٪٤٨	٪٥٢	٪٥٨	٪٥١	٪٥١	٪٣٣	٪٤٦
	٪٦٠	٪٤٥	٪٤١	٪٣٨	٪٤٥	٪٤٢	٪٦١	٪٤٩
	٪١	٪٧	٪٦	٪٤	٪٤	٪٧	٪٧	٪٦

هل تشجع ظهور أحزاب جديدة غير طائفية تستند إلى برنامج وطني وليس على زعامة أو طائفة؟

	٪٧٥	٪٦٢	٪٧٧	٪٧١	٪٧٠	٪٦٩	٪٧٢	٪٧٠
	٪٢٤	٪٣٠	٪٢٠	٪٢٧	٪٢٦	٪٢٩	٪٢٣	٪٢٦
	٪١	٪٩	٪٣	٪٢	٪٤	٪١	٪٥	٪٤

في حال ظهور هكذا أحزاب وطنية غير طائفية سوف، (اقرأ الاحتمالات، جواب واحد فقط)

	٪٥٢	٪٢٥	٪٤١	٪٤٧	٪٣٩	٪٤٠	٪٥٥	٪٤٣
	٪١٠	٪١٦	٪٢٢	٪١٦	٪١٦	٪٢١	٪١٣	٪١٨
	٪١٢	٪٢٠	٪١١	٪١١	٪١٥	٪١٥	٪١٢	٪١٤
	٪١٢	٪١٣	٪٩	٪٧	٪١٤	٪١١	٪١٠	٪١١
	٪١٣	٪٢٥	٪١٨	٪٢٠	٪١٦	٪١٢	٪١١	٪١٤

في حال ظهور مثل هذه الأحزاب السياسية ما الذي يجعلك تثق بها؟ (تعدد الاجوبة ممكن)

	٪٤٥	٪٣٥	٪٣١	٪٣٦	٪٣٨	٪٤٣	٪٥١	٪٤٢
	٪١٢	٪٤	٪١١	٪٧	٪١٠	٪١١	٪١٣	٪١١
	٪٩	-	٪٣	٪٩	٪٣	-	٪٦	٪٣
	٪١٨	٪١٢	٪٢٢	٪٢٢	٪٢٢	٪١٥	٪٢٢	٪٢٠
	٪٢٨	٪١٩	٪٢٤	٪١٦	٪٢٤	٪١٨	٪١٥	٪١٩
	٪١٠	٪٣٣	٪١٩	٪٣٣	٪١٨	٪١٩	٪١٣	٪١٨

الأسس والحقوق الاقتصادية

بفعل ضعف الصيغة وانهيار المنظومة السياسية، لم تتمكن الدولة من مواجهة المتطلبات الاقتصادية، وانتهكت الحقوق الاقتصادية البديهية، حتى أصبحت المناقشة في الاقتصاد بين السياسيين وأصحاب القرار أقرب إلى الجدل البيزنطي القائم بينهم حول طبيعة لبنان وتقاسم السلطة والسياسة الدفاعية وغيرها من الملفات المستعصية. تستعرض السطور التالية سلسلة حقوق أساسية تقع في صلب الحلم اللبناني الذي يرى في الاقتصاد الصحي والتغطية الاجتماعية العادلة العمود الفقري للدولة والصيغة.

١) في الحقوق الأساسية

تعد المعاملة غير التمييزية من الحقوق الطبيعية والبديهية للاقتصاد. فمن حق كل مكون من مكوناته أن يحظى بالمساواة في الحقوق الممنوحة له، وفي الواجبات المفروضة عليه وفي الالتزامات التي ينبغي أن يؤديها، بصرف النظر عن أي محددات قد تؤطر نشاطه، كماً ونوعاً. تتحقق هذه النظرة العامة وفق الأطر التالية:

أ) الحق في تكافؤ الفرص بين مكونات الاقتصاد المتماثلة

لمكونات الاقتصاد الحق في أن تحظى بفرص متساوية ومتكافئة للعمل والإنتاج، من دون أن يقع عليها أي غبن أو يلحق بها أي تمييز، لا سيما إذا

كانت متماثلة في طبيعة نشاطها. ولجميع مكونات الاقتصاد الحق في أن تحظى بقدر مناسب من الاهتمام والرعاية، بصرف النظر عن طبيعة عملها أو حجمها أو تأثيرها الاقتصادي أو النسبة المئوية لمساهمتها في الاقتصاد أو عدد العمال الذين توظفهم. ومن حق أي مكون اقتصادي أن يخضع للواجبات والالتزامات نفسها التي تخضع لها باقي المكونات.

ب) الحق في معاملة ضريبية متساوية

من حق جميع مكونات الاقتصاد أن تتساوى في إجراءات سداد الضريبة، وأن تخضع للشروط نفسها عند تمديد آجال استحقاقها، أو عند التقيد بهذه الآجال والمواقيت تقيداً تاماً.

من حق مكونات الاقتصاد أن تخضع لنسب الغرامات نفسها، وأن تتمتع بالإعفاءات الضريبية العائدة للتأخر عن السداد نفسها، من دون أي شكل من أشكال التمييز بين مكون اقتصادي وآخر. كذلك، من حق كل مكونات الاقتصاد أن تحظى ببيئة تكافح بفاعلية كل أشكال التهرب الضريبي والتخلف عن سداد الضرائب والرسوم، الذي يتيح للمتهربين ميزات تنافسية على حساب غير المتهربين.

ج) الحق في الحصول على خدمات عامة متكافئة ومتساوية

من حق الاقتصاد أن تحظى كل مكوناته بخدمات عامة متساوية، ومتماثلة في فاعليتها وتطورها، ومتساوية في كلفتها. تشمل هذه الخدمات البنى التحتية من اتصالات ونقل بري وبحري وجوي وماء وكهرباء، والبنى التشريعية والقانونية من مراسيم تنظيمية وإجرائية وتطبيقية متطورة، وكل ما يماثلها.

د) الحق في المعاملة غير التمييزية في الإجراءات الخاصة بالعمل والإنتاج

من حق الاقتصاد أن تحظى جميع مكوناته بمعاملة غير تمييزية في كل الإجراءات الخاصة بالعمل والإنتاج، بصرف النظر عن طبيعة الحقل أو القطاع الذي تنشط فيه هذه المكونات. وينسحب ذلك على إجراءات بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، وفي التعاقد لغايات الإيجار والاستثمار، والحصول على الخدمات العامة، والاستفادة من البنى التحتية الضرورية، والحصول على الائتمان،

والتجارة في الداخل وعبر الحدود، والاستيراد، والتصدير، وإنفاذ العقود وإجراءات التقاضي والتحكيم، وتوسيع الأعمال أو تقليصها، وفتح الفروع أو إغلاقها في الداخل والخارج، وكل ما يماثل ذلك.

هـ) الحق في أن تكون السياسات الاقتصادية داعمة لكل القطاعات الإنتاجية
من حق جميع مكونات الاقتصاد أن تحظى بسياسات داعمة لعملها، تسهّل لها فرص العمل والإنتاج، وتذلل المشاكل التي تواجهها، وذلك من دون تمييز ضدها حين تنتفي المبررات الاقتصادية لمثل هذا التمييز.

٢) حماية العمل الحر
يكفل النظام الاقتصادي الحر لكل مكونات الاقتصاد أن تنشط عملاً وإنتاجاً في بيئة خالية من العوائق والعراقيل غير التنظيمية الطابع.

يتوجب على السلطات أن تحمي جميع أنشطة العمل الحر وفق هذه الشروط، وأن تضمن إزالة أي قيود تعترض النشاط الاقتصاد تتنافى مع هذه المبدأ، وأن تلتزم عدم وضع أي قيود على أنشطة الأعمال لا تحتمها ضرورات أمنية أو تنظيمية قصوى. تتحقق هذه النظرة العامة وفق الأطر التالية:

أ) ضمان الحق غير المقيد في العمل والإنتاج
لكل مكونات الاقتصاد الحق في أن تعمل ضمن بيئة لا تخضعها لقيود في العمل والإنتاج إلا القيود التي يقرها القانون العام وقوانين ومراسيم وإجراءات تنظيم الأعمال.

ب) ضمان الحق غير المقيد في حرية حركة الأفراد
لكل مكونات الاقتصاد الحق في أن تعمل ضمن بيئة لا تضع قيوداً على حركة الأفراد إلا القيود التي يقرها القانون العام وقوانين ومراسيم وإجراءات تنظيم الأعمال.

يشمل ذلك ضمان حق التنقل فوق كامل تراب الوطن وعبور الحدود لغايات إطلاق الأعمال وتسييرها، من دون أي عوائق أو عراقيل أو مساءلة. وللاقتصاد الحق في أن تتشدد السلطات في تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في ما يختص بحركة الأفراد عبر الحدود.

ج) ضمان الحق غير المقيد في حرية حركة البضائع والاستيراد والتصدير
لكل مكونات الاقتصاد الحق في أن تعمل ضمن بيئة لا تضع قيوداً على حركة البضائع إلا القيود التي يقرها القانون العام وقوانين ومراسيم وإجراءات تنظيم الأعمال.

يشمل ذلك ضمان حرية حركة البضائع فوق كامل تراب الوطن، وضمان حق الاستيراد والتصدير من وإلى كامل الوجهات العالمية من دون أي عوائق أو عراقيل أو مساءلة، إلا تلك التي تقرها القوانين مرعية الإجراء. وللاقتصاد الحق في أن تتشدد السلطات في تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في ما يختص بحركة البضائع عبر الحدود.

د) ضمان احترام الملكية الفردية وتطبيق موجباتها
احترام الملكية الفردية حق اقتصادي مطلق، مصون بموجب الدستور وبموجب القوانين المرعية الإجراء. ومن حق كل مكونات الاقتصاد أن تحظى بالحماية من كل أشكال التعدي على الملكية الفردية أو انتزاعها تعسفاً، كلياً أو جزئياً، أو عدم الاعتراف بديمومتها.

هـ) الحق في التمتع بالحماية من كل أشكال الاعتداء والتخريب والتهديد
لكل مكونات الاقتصاد الحق في أن تحظى بالحماية الكاملة من كل أشكال الاعتداء والتخريب المادي وغير المادي، المقصود وغير المقصود. ويشمل هذا الحق حماية كل الأصول والممتلكات العامة من الأذية والتخريب والاعتداء والسرقة والاستملاك غير المشروع ووضع اليد والاستثمار غير المنظم بعقود أو قوانين، وحماية كل الأصول والممتلكات الخاصة من منشآت وآلات وبضائع وخطوط إنتاج ووسائل نقل وأراض وعقارات، وحماية فرق العمل التي تتولى الإنتاج. ولمكونات الاقتصاد، عامة وخاصة، الحق أيضاً في أن تتمتع بالحماية من أي تهديد أمني أو تهديد بإيقاع الأذية تحت أي خانة تندرج.

و) الحق في التمتع بثمرات الإنتاج وبالأرباح الناتجة من الأعمال
من حق كل مكونات الاقتصاد أن تتمتع بثمرات عملها وإنتاجها، وأن تتصرف بها تصرف المالك بملكه، لا ينازعه عليه منازع. ولهذه المكونات الحق

في أن تتمتع خصوصاً بالأرباح الناتجة من هذه الأعمال، بصرف النظر عن حجمها أو قيمتها، ما دامت تسدد عنها كل الرسوم والضرائب المفروضة بموجب القانون.

ز) الحق في إقامة الأعمال وتصفيتها والانتقال من قطاع إلى آخر

لكل مكونات الاقتصاد، طالما امتلكت المؤهلات التي يقرها القانون، الحق في أن تعمل في أي قطاع تشاء أو تنسحب منه، من دون تمييز إلا على أساس الأهلية التقنية والتنظيمية الخاصة بالقطاع. يشمل هذا الحق مثالاً لا حصراً إنشاء الأعمال وتصفيتها، والانتقال من قطاع إلى آخر، والجمع بين العمل في أكثر من قطاع. ومن حق الاقتصاد منح المؤسسات والشركات المرونة اللازمة لكي تغير وتبدل بنيتها القانونية، وتنتقل من بنية قانونية إلى أخرى من دون عوائق أو عراقيل.

ح) الحق في التعاقد والرجوع عن التعاقد وضمان احترام موجبات العقود والاتفاقيات وضمان تنفيذها وعدم الإخلال بها أو التراجع عنها

من حق كل مكونات الاقتصاد أن توقع العقود وتعقد الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف، ما دامت تعمل تحت سقف القانون العام وتلتزم موجبات قوانين ومراسيم وإجراءات تنظيم الأعمال. ولكل مكونات الاقتصاد الحق في أن تحظى بالحماية القانونية المناسبة في الحالات التي يتخلف فيها موقّعو العقود عن الالتزام بموجباتها، سواء أكان الطرف المعني رسمياً أم غير رسمي.

ط) الحق في الحماية من الغش والتزوير والتقليد

لكل مكونات الاقتصاد الحق في الحماية من حالات الغش والتزوير التي تتعرض لها، وحماية منتجاتها من التقليد، سواء تعلق الأمر بالمنتجات والسلع الحاملة اسم علامة تجارية محمية بموجب القوانين المرعية الإجراء، أو بالمواد الأولية أو بالخدمات وما يماثلها.

ي) الحق في الحماية من الممارسات غير النزيهة، سواء في مجال الأعمال المباشرة أو في التسويق والإعلان

لكل مكونات الاقتصاد الحق في الحماية من الممارسات غير النزيهة في

عالم الأعمال، ابتداءً بالخداع والكذب في عقد الصفقات، مروراً بالتسويق والإعلان المضلل، وصولاً إلى التجسس الصناعي.

ك) الحق في الحماية من التشهير، وأي أعمال أخرى ترتكب بقصد إيقاع الأذية المادية أو المعنوية

لكل مكونات الاقتصاد الحق في الحماية من التشهير بقصد الإضرار الذي يصدر عن المنافسين أو عن أي طرف آخر، رسمي أو غير رسمي. ولهذه المكونات الحق في أن تحظى بالحماية من أي ممارسات مماثلة ترتكب بقصد إيقاع الأذية المادية أو المعنوية.

٣) فصل السياسة عن الاقتصاد وتحصينه من تأثير النزاعات السياسية والتهديدات الأمنية

تؤثر النزاعات السياسية الداخلية بصورة بالغة السلبية على الاقتصاد، حارمة إياه من فرص الازدهار والتقدم والتطور، لا سيما حين يصبح بعض هذه النزاعات عاملاً مساهماً في تعطيل قدرات الاقتصاد وشل حركته. من حق الاقتصاد عزله عن تأثير نزاعات مماثلة، كيما تظل له القدرة على أداء دوره في تحقيق رفاهية الإنسان والمجتمع. تتحقق هذه النظرة العامة وفق الأطر التالية:

أ) حق الاقتصاد في أن يكون الحكم استمراريًة

للاقتصاد الحق في أن يُنظر إليه كسلطة مستقلة عن باقي السلطات بالمعنى العملي للتوصيف، بحيث لا تتبدل محدداته بتبدل العهود وتغير موازين القوى السياسية أو بتبدل أولوياتها، لا سيما موازين العلاقة بين السلطات الثلاث وممثليها. ومن الواجب أن يكفل هذا الحق استمرارية تنفيذ السياسات والتوجهات الاقتصادية الموضوعة والمقرة والمتفق عليها، بمعزل عن تبدل الحكومات ومجالس التمثيل والإدارات والعهود الرئاسية أو ابتعاد الجهات التي أقرت السياسات والخطط والتوجهات عن سدة السلطة.

ب) حق الاقتصاد في أن يتمتع بالحصانة من التجاذبات السياسيًة

لكل مكونات الاقتصاد الحق في أن تحظى بحصانة كاملة تقيها الأثر السلبي للتجاذبات السياسية ولمماحكات أهل السياسة، على أن تمكنها هذه الحصانة من العمل والإنتاج بحرية، وتزيل من طريقها أي عراقيل قد تتسبب بها السياسة

بمعناها التنافسي الضيق. ولكل مكونات الاقتصاد الحق في ألا تُستخدم، بكاملها أو في أجزاء منها، مادة للسجال السياسي غير العلمي أو الموزون، أو أن تتحوّل هذه المكوّنات إلى منبر لتقاذف التهم. وللاقتصاد الحق في أن يُحيَّد عن المماحكات السياسية ذات المرامي الشخصية والحزبية والانتخابية، مع ضمان عدم اتخاذه وسيلة من وسائل النيل من الخصوم.

ج) ضمان عدم استخدام التعطيل الاقتصادي مادة للضغط

من حق الاقتصاد ألا يجري تعطيل آليات تحديثه وتطويره تحقيقاً لأغراض سياسية، أو أن تستخدم المرامي السياسية أو غيرها ذريعة لتعطيل إقرار القوانين ذات الصلة به. ومن حق الاقتصاد، بكل مكوناته، ألا يجري التلويح بتعطيل عمله أو تعطيله فعلياً بهدف استخدامه مادة للضغط في سبيل تحقيق أغراض سياسية أو ما يماثلها. ويندرج تحت هذا الحق ضمان عدم حجز حرية مكونات الاقتصاد في العمل، أو توجيه التهديد إليها، صراحة أو تلميحاً، بتبعات عدم الامتناع عن ممارسة النشاط الاعتيادي، وضمان عدم تهديد حرية حركة الأفراد ونقل البضائع، فضلاً عن ضمان عدم استخدام البنية التحتية بكل مكوناتها للحد من النشاط الاقتصادي أو تعطيله بأي صورة من الصور. ومن حق الاقتصاد، كذلك، ألا يستخدم العبث بالأمن ورقة للضغط في سبيل تحقيق أغراض سياسية، الأمر الذي ينعكس بدوره سلبياً على الاقتصاد.

٤) حماية التنافسية

تنافسية الاقتصاد من الأهداف الآنية والاستراتيجية ذات الأولوية بالنسبة إلى السياسات العامة.

تتمثل أولى أهداف الاقتصاد في تحقيق مكاسب سريعة ومستدامة في مستويات المعيشة. لكن هذا الشرط لا يتحقق إلا في ظل توافر بيئة تضمن شروطاً تنافسية صحيحة للاقتصاد، لا سيَّما في ظل الحاجة إلى مواكبة التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، والمتمثلة في ظاهرة العولمة وسياسات الانفتاح وتحرير الأسواق، وضرورات الاندماج في الاقتصاد العالمي والتكتلات الإقليمية، وانتشار ظاهرة الاندماج بين الشركات والمؤسسات العالمية على نطاق أوسع، إضافة إلى التطورات النوعية في

التقنيات. هذه البيئة التنافسية لا تتحقق تلقائياً، ما ينشئ أحد الحقوق الرئيسية للاقتصاد، المتمثلة في وجوب أن تُعطي السياسات العامة أولوية قصوى لتعزيز التنافسية الاقتصادية. تتحقق هذه النظرة العامّة وفق الأطر التالية:

أ) الحق في أن تكفل السياسات العامة المطبقة تعزيز تنافسيّة الاقتصاد

من حق الاقتصاد أن تستخدم الدولة كل التدابير والإجراءات التي تؤدي إلى تميّز الاقتصاد الوطني عن اقتصادات باقي الدول، وأن تحقق له التفوق عليها. ويجدر بها أن تكفل، على مستوى السياسات العامة المطبقة، تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد بشكل عام، والقدرة التنافسية لقطاعاته وشركاته بشكل خاص، وذلك عبر إجراءات مستدامة ودائمة التطوير، تستجيب لتحولات العصر وتنسجم معها.

ب) الحق في تحديث وإقرار القوانين التي تخدم عمل القطاع الخاص

من حق الاقتصاد تحديث وإقرار كل القوانين المناسبة التي تخدم عمل القطاع الخاص وتساهم في تفعيل وتعزيز دوره، ومنها قانون الشركات وقانون الفرانشايز وقانون صناعة المعرفة وقانون الملكية الفكرية وقانون الغاز والنفط وقانون البورصة، على أن تجرى مراجعة دورية لهذه القوانين بغية تحديثها وتطويرها بانتظام.

ج) الحق في أن تُطبق، تطبيقاً تاماً، كل القوانين التي تساهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد

من حق الاقتصاد الحزم في تنفيذ وتطبيق كل القوانين والإجراءات والتدابير المتخذة لتعزيز تنافسيته على نحو فعال وصحيح، كي يكتسب القدرة على تفعيل موقعه في الوسطين الاقتصاديين الإقليمي والعالمي.

د) الحق في أن تدير الدولة المرافق العامة بفاعلية أو أن تشرك القطاع الخاص بإدارتها

من حق الاقتصاد أن تتولى الدولة بكفاءة وفاعلية تسيير المرافق العامة التي تشرف عليها، على أن تقدم تلك المرافق خدماتها باستمرارية ومن دون انقطاع، وبأسعار تنافسية، بعيداً عن الفساد والهدر والمحسوبيات.

وإذا عجزت الدولة عن القيام بهذا الدور كاملاً، فمن حق الاقتصاد أن تستعين الدولة بالقطاع الخاص لتسيير هذه المرافق بمفرده، أو بالتعاون والشراكة معها.

هـ) الحق في أن يكون الإنفاق العام مقروناً بدراسات جدوى اقتصادية واجتماعية

من حق الاقتصاد أن تضخ الدولة الإنفاق الاستثماري في مشاريع ذات جدوى اقتصادية أو اجتماعية واضحة وأكيدة، وذلك بناءً على دراسات جدوى اقتصادية واجتماعية معمقة، منعاً للهدر وتحقيقاً للأهداف التي يتطلع هذا الإنفاق إلى تحقيقها.

و) الحق في تعزيز الإدارة وتفعيلها بالشكل الذي يضمن ديمومة تنافسية قطاعات الاقتصاد

من حق الاقتصاد أن يحظى بإدارة رسمية فعالة، تلعب الدور الرئيسي المنوط بها بوصفها المسهل لعمل قاطرة الدولة والمجتمع في آن معاً. فتنافسية الاقتصاد وديمومة الإجراءات المتبعة لا تتحقق في ظل إدارة قاصرة وعاجزة وغير كفوءة، ما يحتم تحديث الإدارة وتعزيزها وتفعيلها مقدمةً لتعزيز وتفعيل وتحديث الاقتصاد وتعزيز تنافسيته.

ز) الحق في ترشيق القطاع العام، وجعله فاعلاً في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية العليا

من حق الاقتصاد ألا يعيق حركته قطاع عام مترهل عدداً وعديداً وكثير الاستهلاك للموارد الوطنية. فترشيق القطاع العام وجعله قطاعاً فاعلاً في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية العليا من الحقوق الرئيسية التي يتمتع بها الاقتصاد، وفي غيابها تتعثر حركته ويصاب أداؤه بالقصور.

ح) الحق في عصرنة القطاع العام عن طريق تحديث إداراته، ورفده بالخبرات

عصرنة القطاع العام وتحديث آليات عمله، والسعي الدائم إلى تطويره ورفده بالخبرات والطاقات من الحقوق الاقتصادية الرئيسية. ففي غياب الشروط العصرية لعمل القطاع العام، لا يظهر الهدر في الموارد العامة وحدها، بل

ينسحب كذلك على موارد القطاع الخاص وموارد الاقتصاد ككل، الذي سيبذل طاقات وجهوداً لتذليل العقبات الإدارية، يمكن دائماً استغلالها بطريقة منتجة وفاعلة.

ط) الحق في تنويع الاقتصاد ونقله من حالة الاقتصاد شبه الريعي إلى حالة الاقتصاد الإنتاجي

لا يبنى اقتصاد مستدام على الريع، بل يتعين، تحقيقاً لهذه الاستدامة، تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد إنتاجي، يتولى تحويل المواد الأولية إلى سلع قابلة للبيع، وليس بيع المواد الأولية بذاتها، سواء أكانت منتجة محلياً أم مستوردة ليعاد تصديرها.

من حق الاقتصاد تطبيق كل السياسات الكفيلة بنقله من حالة الاقتصاد شبه الريعي إلى حالة الاقتصاد الإنتاجي، القادر على الاستفادة من الموارد والمواد الأولية لتصنيعها وبيعها سلعاً ومنتجات، بما يكفل استدامة فاعلية الدورة الاقتصادية، استثمارات وفرص عمل وما شاكلهما.

ي) الحق في تحديث البنية التحتية تحديثاً كاملاً

لا تشكل البنية التحتية جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد فحسب، بل تلعب دوراً رئيسياً في تمكينه من الإنتاج. إنَّ بنية تحتية قديمة ومتهالكة ومتهرئة، تنتج حكماً اقتصاداً قديماً ومتهالكاً ومتهرئاً. ومن حق الاقتصاد أن يحظى ببنية تحتية متقدمة ومتطورة، تواكب العصر وتحولاته، على أن يجري تحديثها بصورة مستدامة ومنتظمة، كي يستطيع الاقتصاد، مستخدماً لها، أن يؤدي دوره كاملاً.

ك) الحق في تعزيز ارتباط الاقتصاد بالخارج وإزالة أي عوائق تعترض سهولة اتصاله بالعالم الخارجي

لا يستطيع أي اقتصاد أن يعيش في ظل ارتباط واه أو ضعيف بالخارج، لا سيما أن تطوير الاقتصاد وتعزيزه يحتاج إلى تسهيل اتصاله بالأسواق الدولية، تحقيقاً لأهداف زيادة صادراته إليها، وتوثيق ارتباطاته المالية والخدماتية بها. ومن حق الاقتصاد تعزيز ارتباطه بالخارج على نحو مستدام، سواء بصورة مادية عن طريق البنى التحتية المتطورة والفعالة، أو عن طريق الاتفاقيات التجارية

وغير التجارية الواسعة المدى، أو عن طريق حسن العلاقات الوطنية بهذا الخارج. ومن حق الاقتصاد أيضاً صيانة هذه الارتباطات بصورة مستدامة، وتذليل أي عقبات قد تنشأ على مستوى العلاقة بالعالم الخارجي.

ل) الحق في تحديث وتعزيز الأسواق المالية

من حق الاقتصاد الإفادة من ثمرات وجود أسواق مالية عصرية وحديثة التنظيم، تتسم بالكفاءة وبالإدارة الحديثة وبالارتباط الوثيق بالخارج، على أن تكون أبوابها مفتوحة أمام جميع المستثمرين.

م) الحق في تثبيت وتدعيم أركان اقتصاد المعرفة

من حق الاقتصاد إعداد الأرضية المناسبة لتثبيت وتدعيم أركان اقتصاد المعرفة، وإيجاد البنى القانونية والتنظيمية المناسبة لتزخيم أدائه، وتعزيز عمل المؤسسات والحاضنات العلمية والتمويلية القادرة على رفده بالكفاءات والمهارات اللازمة لعمله.

٥) الحق في تبسيط الإجراءات الإداريَّة

من حق الاقتصاد أن يتمتع ببيئة تبسّط الإجراءات التي تعزز الأنشطة الاقتصادية وتلغي كل ما يعوقها، وبما يشمل خصوصاً الإجراءات ذات الصلة بأنشطة الأعمال، كبدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء وتوظيف العاملين والوصول إلى الخدمات العامة والتمتع بالبنية التحتية وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود وإنفاذ العقود وتصفية النشاط التجاري. فمتى توافرت بيئة تجعل من تنفيذ الإجراءات الإدارية عملية مبسطة وفعالة وسريعة، يستطيع الاقتصاد تأدية دوره على نحو فعال وسريع أيضاً، فالمعوقات الإدارية تكبد الاقتصاد خسارة على مستوى الإنتاجية الفائتة وخسارة مادية أيضاً حين تواجه عمله تعقيدات إدارية. تتحقق هذه النظرة العامة وفق الأطر التالية:

أ) الحق في اختصار وقت الإجراءات الإدارية

للاقتصاد الحق في تنفيذ جميع التعاملات، سواء مع الأجهزة الحكومية أو مع أي أطراف ذات صلة تشترطها القوانين المعمول بها، في أقل عدد أيام عمل ممكن، على أن تتطلب الإجراءات أقل قدر من المتابعة مع

الهيئات والمصالح الحكومية خصوصاً، ومن دون أي تكاليف إضافية. وإذا كان من الممكن تسريع استيفاء أحد الإجراءات مقابل تكلفة إضافية معلنة للعموم، فمن حق الاقتصاد تبنّي هذا الإجراء على المستوى الوطني. ومن حق الاقتصاد أيضاً أن تكون فرصة تنفيذ إجراءات متعددة في وقت متزامن ممكنة.

ب) الحق في أن تصبح الإجراءات نافذة فور إنجازها

من حق الاقتصاد أن يُعتبر الإجراء مستوفياً كامل الشروط بمجرد الاستحصال على المستند النهائي ذي الصلة، وألا يتطلب الاعتراف بقانونيته كاملة إخضاعه لإجراءات تكميلية.

ج) الحق في أن تكون كلفة الإجراءات الإدارية منخفضة

من حق الاقتصاد أن تكون كلفة الإجراءات الإدارية منخفضة، وذلك قياساً خصوصاً بحصة الفرد من الناتج. خفْض الكلفة يجب أن يسري على جميع الرسوم الرسمية والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية أو المهنية إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون.

د) الحق في تبسيط الإجراءات الخاصة بإطلاق الشركات وتسييرها وحلها

من حق جميع مكونات الاقتصاد تبسيط جميع الإجراءات الخاصة ببدء النشاط التجاري، بصرف النظر عن طبيعة الحقل الذي يجري فيه هذا النشاط. وتبسيط إجراءات استخراج تراخيص البناء، بصرف النظر عن الاستخدام النهائي للبناء نفسه، سواء أكان بغرض التجارة أم الصناعة أم الخدمات أم غيرها. وتبسيط إجراءات التعاقد مع العاملين، توظيفاً وصرفاً، بصرف النظر عن طبيعة الحقل الذي تنشط فيه مكونات الاقتصاد المعنية. وتبسيط إجراءات تسجيل الملكية وإقامة عقود الإيجار، بصرف النظر عن طبيعة استخدام الملكية أو الإيجار، أو النشاط الذي ستحتضنه.

لجميع مكونات الاقتصاد الحق أيضاً في تبسيط إجراءات الحصول على الائتمان بسهولة ويسر، ومن دون تعقيد غير مبرر. وتبسيط إجراءات دفع الضرائب، ودفع الغرامات التي قد تفرض عند التخلف عن تسديدها. وتبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير، وتبسيط إجراءات الحصول على الرخص

المناسبة لذلك. لمكونات الاقتصاد الحق أيضاً في تبسيط إجراءات العقود، بصرف النظر عن طبيعة هذه العقود أو هوية الموقعين عليها. وتبسيط إجراءات تصفية النشاط التجاري، سواء بالمهل، أو بعدد الإجراءات.

هـ) الحق في سرعة تنفيذ القرارات القضائية
لكل مكونات الاقتصاد الحق في تسهيل وتبسيط إجراءات التقاضي واللجوء إلى المحاكم أو الدوائر الخاصة بالتحكيم، ومن دون تعقيد غير مبرر.

٦) الحماية من الضرائب المفرطة والدين المستفحل

العدالة الضريبية حق أساسي من حقوق الاقتصاد. فالضرائب، متى كانت ثقيلة ومفرطة في حجمها بالقياس إلى حجم مكونات الاقتصاد، تلقي عبئاً ثقيلاً على كاهله، ما يحرمه فرصة إعادة تدوير خيراته بصورة صحيحة على كل مكونات المجتمع.
على صعيد مقابل، لا تعد المديونية العامة خطراً بحد ذاتها، لكنها تصبح كذلك متى فاقت في حجمها قدرات الاقتصاد والمجتمع على تحملها. ولا ينسحب ذلك على المديونية بذاتها، بل يتخطاه إلى خدمة الدين، التي ينبغي ألا تثقل على الاقتصاد أو تثقل خطواته. تتحقق هذه النظرة العامّة وفق الأطر التالية:

أ) من حق الاقتصاد ألا يرزح تحت موجبات ضريبية مفرطة
إذا صح أن الضرائب هي أحد الأوجه التي تستعملها السلطات من أجل تغطية نفقاتها التشغيلية والاستثمارية، فإن من حق الاقتصاد ألا تطغى المعدلات الضريبية على قدرته على تحقيق إنتاجية كافية، أو تحد من تنافسيته، أو تؤدي إلى عرقلة نشاطه.

ب) ضمان عدم الاستسهال في فرض الضرائب
من حق الاقتصاد عدم الاستسهال في فرض الضرائب، وألا يعمد مهندسو السياسات الضريبية إلى تحديد نسب الضرائب تحقيقاً لمبدأ تغطية الحاجات المالية للدولة فقط، من دون الأخذ في الاعتبار الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للضرائب المفرطة، ووجوب ألا تهدد فعالية الاقتصاد ورفاهية المجتمع ومبدأ عدالة توزيع العبء الضريبي.

ج) من حق الاقتصاد ألا يرزح تحت معدلات مديونية تفوق قدرته على الإيفاء بها

تشكل المديونية المرتفعة عبئاً يعطل قدرة الاقتصاد ويسد منافذ النمو أمامه ويحدّ من فاعليته، وذلك بصرف النظر عن أوجه استخدام الدين وفاعلية هذا الاستخدام.

الإفراط في الاقتراض يهدد مقومات المجتمع والاقتصاد في آن معاً، ويضع عبئاً ثقيلاً على كاهليهما، لا سيما أنّ الاستمرار في تمويل العجز بالقروض العامة يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة من جهة، كما يؤدي إلى زيادة أعباء مدفوعات الفائدة المستقبلية، والذي يؤدي بدوره إلى نقص الدخل المتاح للمواطنين، وبالتالي تراجع مستوى رفاهيتهم، ويهدد استقرار الاقتصاد وديمومة إنتاجيته.

د) من حق الاقتصاد ألا يرزح تحت عبء خدمة دين عام ثقيلة

ترتبط خدمة الدين العام ارتباطاً وثيقاً بمعدلات المديونية واتفاقيات الإقراض الموقعة، والتي ينبغي ألا تفوق قدرة الاقتصاد على الإيفاء بها، لا سيما أن ارتفاع معدلات خدمة الدين سيستتبع بفرض ضرائب بالغة الارتفاع على المكلفين، وهذه الضرائب حين لا تعود كافية لتمويل فوائد القروض العامة المستحقة، تضطر الدولة إلى إصدار سندات لتغطية العجز، ما يسفر بالتالي عن نمو اقتصادي غير مستقر، ويؤدي إلى أزمات اقتصادية ينتج منها انخفاض في الناتج وفي الاستهلاك.

هـ) إنشاء إدارة للدين العام

من حق الاقتصاد إنشاء وتطوير إدارة مختصة وكفوءة لإدارة الدين العام، تتولى إلى جانب مهامها تلك، إصدار بيانات واضحة ودقيقة عن حجم الدين العام بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية، وآجال استحقاقها، وكيفية تطور الدين العام.

٧) صون الحرية والإبداع

حرية الاقتصاد وازدهاره من حرية الفكر وانطلاقه، وانفتاحه على العالم، وقبول معاكسة الأنماط السائدة، بما يكفل توفير أرضية مناسبة ينمو فيها

الإبداع والابتكار. وثمة علاقة تربط بين تطور الاقتصاد وكل تقدم منجز إبداعاً وابتكاراً، وهذا لا يتحقق إلا بتوافر بنية تعليمية منفتحة تواكب حاجات الاقتصاد، وتحمي حرية الفكر وتصونها، ومثلها الملكية الفكرية، وتدفع نحو الاستزادة من العلوم والمعارف والانخراط على نحو جدي في مناقشة قوالبها وأساليبها ومضامينها، وتفنيدها، وإضافة الجديد إليها. تتحقق هذه النظرة العامة وفق الأطر التالية:

أ) توفير مناخ عام يكفل حرية التفكير ويحميها

من حق الاقتصاد أن يحظى ببيئة عامَّة تحث على حرية التفكير وتصونها، وتحمي حق الاختلاف في الرأي، والحق في معارضة السائد من الأفكار والممارسات ونقدها، من دون أن تضع على الحريات المذكورة قيوداً أو اشتراطات من أي نوع، إلا متى تجاوزت القوانين أو تعدتها.

ب) حماية التنوع والاختلاف

من حق الاقتصاد الاعتراف بالحق في الاختلاف قانوناً وممارسة، وإبطال أو تعديل أي نصوص تنظيمية تتعارض مع هذا الحق. كذلك، من حق الاقتصاد توفير الحماية القانونية للتنوع، أكان ثقافياً أم فكرياً أم اجتماعياً، وإلى منظومة أخرى انتمى.

ج) ضمان الحق في التعبير عن الرأي

من حق الاقتصاد ضمان الحق في التعبير عن الرأي، قولاً وكتابة ونشراً وبأي طرق أخرى ممكنة، تأسيساً وتعزيزاً لبيئة تتزاوج فيها الأفكار وتتلاقح، وتتقدم لتأتي بالجديد. وللاقتصاد الحق في إزالة كل الأسباب التي قد تحول دون إشهار الرأي بحرية، سواء أكانت مادية أم معنوية، أو كانت تتصل بالإكراه والتهويل من أي نوع، ثقافياً كان أم اجتماعياً أم فكرياً أم دينياً أم قانونياً. ومن حق الاقتصاد تعزيز البيئة التي تحث على التعبير عن الرأي بحرية مطلقة وبشفافية، عبر تيسير إقامة القنوات المناسبة لذلك.

د) الحق في الانفتاح على العالم

من حق الاقتصاد أن يحظى ببيئة دائمة الانفتاح على العالم، تشجعه وتحث عليه، وتصون مساربه وقنواته وتحميها، وتزيدها تعدداً وتنوعاً. فالاقتصاد يفقد

أكثر عناصر قوته حين تنقطع أو تصدأ قنوات اتصاله بالعالم وانفتاحه على التجارب والأفكار والممارسات والنظم المعمول بها خارجاً. وللاقتصاد الحق في أن يحظى بفرصة مد الجسور مع الخارج من دون قيود أو عوائق، بما يضمن اندماجه في البيئة الاقتصادية العالمية وتفاعله بإيجابيّة معها.

هـ) الحق في توفير بيئة تربوية وتعليمية حرة ومنفتحة وعصرية ومتجددة
من حق الاقتصاد أن ينعم بمناخ وطني عامّ يحضّ على التربية والتعليم، ويكفل أن تجري هاتان العمليتان في إطار فكري حر ومنفتح، لا تعترضه عوائق ولا تحد منه قيود، كما تضمن تجديد الأساليب والمضامين والطرق التعليمية والتربوية على نحو مستدام بما يخدم رفد الاقتصاد بصورة مستدامة بحاجاته من الخبرات والكفاءات والطاقات البشرية والعلمية والمعارف الفكرية والفنية والتقنية.

و) الحق في تشجيع التطوير والابتكار والإبداع
من حق الاقتصاد أن يحظى ببيئة عامّة تشجع على التطوير والابتكار والإبداع في كل المجالات، وتحث عليها، وتسهل إنشاء الصروح العلمية والمعرفية والتقنية اللازمة لاحتضان الأنشطة التي يتحقق بواسطتها تطوير الأساليب والمفاهيم العلمية والمعرفية، وإنجاز الابتكارات وتسجيل الإبداعات المعرفية والتقنية وما يشابهها. كذلك، من حق الاقتصاد أن ينعم ببيئة تيسر لكل حاضنات التطوير والابتكار والإبداع وكل ما يلزم لضمان أن تنشط بصورة مستدامة وخلاقة.

ز) الحق في توطين المعارف والتقنيات
من حق الاقتصاد تسهيل استقدام التقنيات والمعارف والعلوم على أنواعها، وتيسير آليات استيعابها وفهمها، وتوطينها في البيئة المحلية، وتطويعها وفق حاجات الاقتصاد، حتى تتحقق له الاستفادة القصوى منها، وبحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من الإطار الوطني العام الذي تنشط مكوناته فيه.

من حق الاقتصاد أن ينعم ببيئة تبسط وتسهل إجراءات استيراد واستقدام المعارف والتقنيات، فلا تضع قيوداً أو عوائق أمامها، سواء أكانت مادية أم تنظيمية أم رقابية.

ح) الحق في توفير البنيـة التحتية اللازمة لتعزيز التربية والتعليم والابتكار
من حق الاقتصاد أن ينعم بالبنية التحتية اللازمة التي تحتضن التربية والتعليم والتطوير والابتكار، على أن يجري على نحو منتظم تطويرها وتعزيزها ورفدها بكل المقومات التي تكفل أداء عملها على نحو فعال ومستدام. ويشمل ذلك البنية التحتية المادية من مبان ومختبرات وصروح معرفية وعلمية وتجهيزات متطورة، والموارد البشرية الكفوءة والمؤهلة، فضلاً عن البنى التنظيمية والقانونية التي تضمن أن تؤتي العملية بأسرها ثمارها.

٨) الحق في الحماية من الفساد والكسب غير المشروع

يعد الفساد والكسب غير المشروع من أبرز مهددات التنمية، حيث يلعبان دوراً مفصلياً في الحد من قدرة الاقتصاد على تحقيق رفاهية متساوية للعموم. ويتخذ الفساد أنواعاً وأشكالاً متعددة، أخطرها الفساد في الإدارة العامة، التي يدخل الكسب غير المشروع غالباً من أبوابها، وإن لم يقتصر عليها.

من حق الاقتصاد أن يحظى ببيئة خالية من الفساد، بأشكاله العامة والخاصة كلها، وحمايته حماية كاملة منها. تتحقق هذه النظرة العامّة وفق الأطر التالية:

أ) حق الاقتصاد في ضمان بيئة عمل خالية من الفساد الإداري
يرتبط أداء الاقتصاد ارتباطاً وثيقاً بفاعلية الإدارة من جهة، وبخلوّها من الفساد الإداري من جهة ثانية، لا سيَّما أن هذا الفساد، عدا كلفته العالية على الاقتصاد، يضرب في الصميم المبادئ التي يقوم عليها مفهوم العقد الاقتصادي والاجتماعي، باعتباره مسعى لتحقيق العدالة حقوقاً وواجبات. ينخر الفساد الإداري أيضاً في عظم التنافسية الاقتصادية، لأنه يؤسس لبيئة تنافسية غير صحية، سرعان ما يصبح فيها الأكثر إفساداً هو الأكثر تنافسية، بوصفه الأقدر على التقدم على منافسيه، فيما يتراجع دور الابتكار والتطوير، ويتخلفان مكانة. ومن حق الاقتصاد ضمان وجود بيئة عمل خالية من الفساد الإداري، الذي يؤخر سريان الدورة الاقتصادية ويضع العراقيل في طريقها.

ب) الحق في إلغاء كل أشكال الوساطة بين مكونات الاقتصاد والإدارة العامة
من حق الاقتصاد أن تكون علاقته بالإدارات العامة مباشرة، لا يعترض

مجراها عائق ولا يقف بينه وبينها حائل. إنَّ تنفيذ الإجراءات الإدارية وغيرها من الإجراءات الدورية وغير الدورية التي تربط الاقتصاد بالإدارة ينبغي أن يكون من دون واسطة، ومباشرة بين طرفي العلاقة أو من ينتدبان لأداء المهمة، وفق مبدأ الخدمة الفعالة والسريعة للجميع بناءً على لوائح التنظيم المعلنة والمعممة، وعلى قاعدة من يصل أولاً يُخدم أولاً.

ج) الحق في تعزيز الدور الرقابي على الإدارة وتكريسه

من حق الاقتصاد محاربة الفساد الإداري والمالي، وفق آليات ممنهجة ودورية، وطبقاً لشروط رقابية صارمة، بحيث لا تخضع المحاسبة والمراقبة للمزاج العام المتبدل، أو تأتي كحملات موسميَّة.

د) الحق في اتخاذ كل الإجراءات الرادعة لمرتكبي الفساد الإداري ومحاسبتهم

إنَّ من حقوق الاقتصاد لا أن يعمل في بيئة خالية من الفساد الإداري فحسب، بل أن تجري معاقبة جميع مرتكبي الفساد، ومحاسبتهم، وسوقهم إلى العدالة. ولأن الفساد غالباً ما يعني وجود فاسد ومفسد، فمن حق الاقتصاد معاقبة كلا الطرفين معاً، الأمر الذي يردع الفاسدين عن محاولة ارتكاب الفساد ثانية من جهة، والمفسدين عن محاولة ارتكاب فعل الإفساد من جهة ثانية.

هـ) الحق في اجتثات الكسب غير المشروع واستعادة كل ما سبق منه

يعني كل كسب غير مشروع أن ثمة كسباً يذهب إلى غير مستحقيه، في مقابل مستحقين يُحرمون منه. وغالباً ما يعني الكسب غير المشروع ضرائب ورسوماً فائتة على الخزينة العامة، أو هدراً في موازنات المشاريع المنفذة، أو أي كسب متأت من الاحتيال والالتفاف على القوانين، سواء في القطاعين الرسمي والخاص. ومن حق الاقتصاد اجتثات الكسب غير المشروع في كل المجالات العامة والخاصة، ومحاسبة المرتكبين، واستعادة المال المنهوب إلى حيز التصرف العام أو إلى مستحقيه.

٩) حق مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في رسم السياسات الاقتصادية العامَّة وتنفيذها

أهل أنشطة الأعمال هم في الغالب الأدرى بشعاب القطاعات التي ينشطون

فيها. ومن حق هؤلاء أن يكونوا شركاء في رسم السياسات الاقتصادية العامة التي تتعلق بمصالح قطاعاتهم، وأن يبدوا وجهات نظرهم في التفاصيل المتعلقة بها، وأن يسهموا على نحو فعال وناشط في تقرير الوجهة التي ينبغي أن يسير الاقتصاد ككل نحوها، وأن يسهموا بفاعلية وبشراكة حقيقية في تنفيذ هذه السياسات. ومن حق الاقتصاد أن يستعين واضعو السياسات العامة بالقيمين على أنشطة الأعمال من هيئات اقتصادية وجمعيات ومنظمات ونقابات وتجمعات وغيرها، كي يناقشوا المشاكل التي تعترض عمل القطاعات المعنية، ويقترحوا سبل حلها، ويبادروا إلى تنسيق الخطوات التي تكفل ديمومة استمرار الاقتصاد في أداء دوره كاملاً متكاملاً. تتحقق هذه النظرة العامَّة وفق الأطر التالية:

أ) تكريس مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رسم السياسات الاقتصادية القطاعيَّة

تسمح الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأن يأتي رسم السياسات الاقتصادية الخاصة بكل قطاع اقتصادي متلائماً تماماً مع حاجات القطاعات الاقتصادية كلها، لا سيما حين تأخذ هذه السياسات في الاعتبار المشاكل التفصيلية التي يواجهها كل قطاع، وتتصدى لحلها وتذليل العقد الناشئة منها. ومن حق الاقتصاد تكريس مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رسم السياسات القطاعية، على أن يسهم القطاع الخاص أيضاً في استشراف أفضل سبل تطبيق هذه السياسات، وليس الاكتفاء بصياغة نصوصها فحسب. ويمكن للقطاع العام أن يستفيد من الخبرات التي يراكمها القطاع الخاص، والدراسات القطاعية التي يجريها، كي يضع أفضل السياسات الممكنة لتنمية الاقتصاد وتطويره وتعزيز أدائه.

ب) فتح المجال أمام مكونات الاقتصاد للمشاركة في إعداد خطط وبرامج التنمية الاقتصادية

لا تتحقق التنمية الاقتصادية في غياب مشاركة حقيقية من جميع مكونات الاقتصاد في الجهد التنموي. فالخطط الاقتصادية قد تفشل في تحقيق أهدافها إذا لم تضع أهدافاً واقعية للتنمية، وهذا بدوره يصعب بلوغه إذا لم تسهم جميع مكونات الاقتصاد في رسم الخطط والبرامج التنموية التي

تستجيب لحاجاتها أولاً، ما يدفعها حكماً إلى المساهمة بجدية في تنفيذها. ومن حق الاقتصاد أن تسهم جميع مكوناته في رسم هذه الخطط والبرامج، طبقاً لحاجاتها وأهدافها وبالانسجام معها، فيأتي تنفيذها صحيحاً تلقائياً.

ج) تفعيل مشاركة الهيئات والنقابات والغرف التجارية في النقاش الاقتصادي العام

من حق الاقتصاد إشراك ممثلي مكوناته، من هيئات ومنظمات وجمعيات ونقابات وغرف تجارية وصناعية وزراعية ومجالس أهلية وغيرها، في النقاش الاقتصادي العام، والإصغاء إلى آرائها والسماح لها بأن تعبر عن تصوراتها في هذا الشأن، لا سيما في المواضيع التي تمس مصالح المجتمع الاقتصادي بأسره بشكل جوهري، كالمالية العامة وميزانية الدولة والدين العام وخدمة الدين والإنفاق الاستثماري.

د) إشراك الفعاليات الاقتصادية في إعداد مشاريع القوانين التي تمس القطاعات الاقتصادية

من حق الاقتصاد إشراك ممثلين عن مكوناته من هيئات ومنظمات وجمعيات ونقابات وغرف تجارية وصناعية وزراعية ومجالس أهلية وغيرها في جلسات النقاش المتصلة بإعداد مشاريع القوانين التي تمس القطاعات الاقتصادية، والوقوف على آرائهم وتصوراتهم بشأنها.

هـ) بناء تحالفات مع قوى المجتمع المدني لخلق البيئة المناسبة للأعمال

من حق الاقتصاد أن يسهم المجتمع المدني، بكل أطيافه ومؤسساته وجمعياته، في بذل الجهود الرامية إلى خلق بيئة مناسبة للأعمال، واقتراح الإصلاحات المفيدة للاقتصاد والمجتمع في آن معاً. ويصعب أن يتحقق شرط مماثل إلا في حالة بناء تحالفات مدروسة ووثيقة مع هذه القوى، عبر قنوات تسمح لها بالمشاركة في هذه الجهود مشاركةً فعالة ومنظمة.

و) تفعيل القنوات الرسمية للتواصل بين القطاعين العام والخاص

من حق الاقتصاد تفعيل كل القنوات الرسمية المنوط بها تعزيز التواصل بين القطاع الرسمي وصنوه الخاص، لا سيما المجالس المتخصصة المكلفة قانوناً إبداء الرأي والمشورة بشأن الملفات الاقتصادية والاجتماعية التي

تناقشها السلطة التنفيذية، وغيرها من الملفات الحيوية.

١٠) عصرنة القوانين والقضاء

من حق الاقتصاد أن ينعم ببيئة قانونية حاضنة تستجيب لمتطلباته المتحولة باستمرار، وتتميز بقدرتها على التكيف مع مستجدات العصر، ومستجدات الاقتصاد في علاقته بمكوناته الداخلية، وبالعالم الخارجي. مثل هذه البيئة القانونية لا تزدهر إلا في ظل توافر إطار قانوني عصري يتسم بالديناميكية وبسرعة تحديث القوانين، على أن تتسم إجراءاته أيضاً بالسرعة في اتخاذ القرارات وتنفيذها. تتحقق هذه النظرة العامّة وفق الأطر التالية:

أ) ضمان التعزيز المستدام للبيئة القانونية الحاضنة للأنشطة الاقتصادية

من حق الاقتصاد تعزيز المحفظة القانونية ذات الصلة بأنشطة الأعمال بصورة مستدامة، فيجري تطعيمها بقوانين جديدة تتماشى مع التحولات التي تطرأ على عالم الاقتصاد، وإلغاء القوانين التي تتعارض مع هذه التحولات، ورفدها بالنصوص القانونية اللازمة القادرة على التعامل مع المستجدات التي تنشأ في هذا العالم، بما يكفل اندماج الاقتصاد بصورة كاملة في نظيره العالمي.

ب) ضمان إفادة الاقتصاد من منجزات العصر وثمرات التقدم العلمي

من حق الاقتصاد أن تفتح البيئة القانونية أمامه سبل الاستفادة من منجزات العصر وثمرات التقدم العلمي والتكنولوجي، فتتبنى هذه المنجزات بالسرعة الكافية، وتقر استعمالها وتنظمه، وتلغي كل ما يتعارض معها من النصوص ومن التطبيقات.

ج) ضمان رفد السلطة القضائية بذوي الدراية في الشأن الاقتصادي

من حق الاقتصاد أن يحظى بفرصة التقاضي أمام قضاة ليس مشهوداً لهم بالنزاهة فحسب، بل بالدراية بالشأن الاقتصادي وتعقيداته وخصوصياته أيضاً. ومن حق الاقتصاد تبعاً لذلك تطعيم الجسم القضائي بذوي المعرفة بالاقتصاد، والخبرة في التعامل مع القضايا ذات الصلة به، حتى تأتي أحكامهم أكثر تناغماً مع متطلبات الاقتصاد.

د) ضمان سرعة التقاضي وبت القضايا المنظورة أمام المحاكم

الوقت يعني مالاً بلغة الاقتصاد، ومن حق الاقتصاد أن ينعم ببيئة قانونية

تتسم بسرعة الفصل بين المتقاضين عن طريق السرعة في تحويل الدعاوى إلى الهيئات القضائية المختصة، وسرعة الفصل في القضايا المنظورة أمام المحاكم، وسرعة نقض الأحكام، وسرعة تمييزها.

هـ) ضمان تنفيذ القرارات التي تصدرها الهيئات القضائية تنفيذاً كاملاً وبالسرعة اللازمة

من حق الاقتصاد تنفيذ الأحكام والقرارات التي تصدر عن المحاكم والهيئات القضائية الخاصة بالقضايا ذات الصلة بالشأن الاقتصادي بصورة كاملة وغير مجتزأة، على أن يتحقق ذلك بالسرعة الكافية.

و) تشجيع تأليف هيئات التحكيم للنظر في القضايا الاقتصادية

تعمل هيئات التحكيم كرديف للقضاء حين تنظر في القضايا الخاصة بالشأن الاقتصادي، وتمتاز بالسرعة في بتّها تبعاً لاتفاق مسبق بين المتقاضين. ومن حق الاقتصاد تشجيع إيجاد هذا النوع من الهيئات ضمن المؤسسات المعنية كالغرف التجارية والصناعية والزراعية والنقابات المهنية، وتسهيل عملها، ومدها بكل ما تحتاج إليه في سبيل إنجاز مهامها، والتعاون معها في سبيل تنفيذ القرارات والأحكام الصادرة عنها.

ز) إنشاء محاكم اقتصادية متخصصة

من حق الاقتصاد إنشاء محاكم اقتصادية متخصصة، يديرها قضاة من أهل الاختصاص، تنظر في القضايا الاقتصادية والمالية التي تطرح أمامها بعين الخبرة والمعرفة، بالنظر إلى التعقيدات التي باتت تصاحب قضايا الاقتصاد والمال، بحيث أضحى من غير المنصف النظر فيها بموجب القانون الجزائي والمالي العادي.

١١) شفافية المعلومات وضمان الوصول إليها

تمثل المعلومات عصباً أساسياً من أعصاب الاقتصاد، لا يستقيم حال الاقتصاد في غيابه. ومن حق الاقتصاد أن تتوافر له القدرة على الوصول إلى كل المعلومات والإحصاءات اللازمة لعمله متى شاء، وأن يمتلك القدرة على الدخول إلى هذه المعلومات والإحصاءات، والحصول عليها بشفافية مطلقة، ومن دون أي معوقات أو عراقيل، لا سيما أن هذه المعلومات هي في

الغالب الأساس الذي سينطلق منه الاقتصاد ليبني فوقه بنيانه. تتحقق هذه النظرة العامَّة وفق الأطر التالية:

أ) الحق في توافر المعلومات والبيانات والإحصاءات الخاصة بالقطاع العام وسرعة التحديث

من حق الاقتصاد تسهيل وصوله إلى كل البيانات والمعلومات والإحصاءات الخاصة بالقطاع العام، على أن تكون تلك البيانات والمعلومات دقيقة وتفصيلية.

فالاقتصاد لا يستطيع المضي قدماً بغير اطلاع دقيق على البيانات والمعلومات الخاصة بالمشاريع والمناقصات والمالية العامة والموازنة وبيانات الدين العام وخدمة الدين، والحسابات التفصيلية الخاصة بالهيئات والمجالس والإدارات العامة والمعاملات العقارية وتسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع وغيرها.

ومن حق الاقتصاد أيضاً تحديث هذه المعلومات بانتظام، ووفق آليات دقيقة وواضحة وشفافة، حتى يستطيع أن ينطلق منها ليبني خططه ومشاريعه.

ب) ضمان الحق في الوصول إلى كل المعلومات غير منقوصة أو مجتزأة، وبشفافية

من حق الاقتصاد ضمان وصول جميع مكوناته إلى المعلومات، من دون أن تعترضه أي معوقات أو عراقيل، رسمية أو غير رسمية، ومن دون أن يحول بينه وبين الوصول إليها أي نوع من أنواع الممارسات البيرقراطية.

من حق الاقتصاد أيضاً أن يتمكن من الوصول إلى كل المعلومات التي يطلبها، فيحصل عليها غير منقوصة أو مجتزأة، وبشفافية كاملة وبكلفة مقبولة، وفي وقت وزمن مناسبين.

ج) توفير قاعدة ممكننة للبيانات الاقتصادية الوطنية، على أن تكون عصرية وتفصيلية

من حق الاقتصاد أن توضع بتصرفه قاعدة بيانات ومعلومات اقتصادية وطنية عصرية وتفصيلية، تجمع كل البيانات الديمغرافية والمالية والإحصائية

اللازمة، وتوفرها للمهتمين بالشأن الاقتصادي في القطاعين العام والخاص في آن معاً.

١٢) حماية البيئة والتراث

ينشأ حق الاقتصاد في ضمان حماية البيئة وإزالة مسببات التدمير العرضي والممنهج الذي تتعرض له انطلاقاً من كون البيئة تمثل إطاراً حاضناً للنشاط الاقتصادي. وبالتوازي مع هذا الحق، ينشأ أيضاً حق الاقتصاد في ضمان الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي وتعزيزه، بوصفه نتاج العلاقة التفاعلية بين الإنسان والإطار الطبيعي ذاته. انطلاقاً من قاعدة مماثلة، تغدو من المسلمات الحقوق الاقتصادية التالية:

أ) الحق في حماية البيئة من التلوث

من حق الاقتصاد أن تحتضنه بيئة سليمة معافاة وخالية من التلوث. فالتدهور المتسارع في النظم البيئية، والمعبر عنه خصوصاً في ازدياد منسوب التلوث، لا تسدّد أثمانه البيئة فحسب، لأن الاقتصاد، بوصفه نشاطاً إنتاجياً في حيز بيئي طبيعي بالضرورة، يتكبَّد القسط الباهظ من هذه الكلفة. إن التدمير الممنهج للإطار الطبيعي يحرم الاقتصاد على نحو متزايد من الموارد الأولية اللازمة للإنتاج، ويحد من فرص توسعه ونموه، كما يرتب عليه أكلافاً عالية لمعالجة الآثار السلبية الناجمة عن تدهور البيئة، ابتداءً من تفشي الأمراض وازدياد أكلاف معالجتها، مروراً بإفساد الموارد، وصولاً إلى ارتفاع فاتورة إزالة نتائج تلوث مصادر المياه والهواء والتربة ذاتها.

ب) الحق في حماية الموارد البيئية من الاستنزاف

تمثل استدامة الموارد الطبيعية ركناً أساسياً من أركان التنمية الرشيدة. فهذه الموارد محدودة، والحرص على عدم استنزافها إلى حد لا سبيل لتعويضه يمثل شرطاً أساسياً من شروط استدامة التنمية الاقتصادية. ومن حق الاقتصاد أن تضع سياسات التنمية استدامة الموارد الطبيعية في موضع الأولوية الوطنية العليا، مع وجوب النظر إلى البيئة والتنمية باعتبارهما متلازمتين.

ج) الحفاظ على غنى المشهد البيئي وتنوّعه

تتطلب معظم الأنشطة الاقتصادية قدراً من استخدام الموارد البيئية، الأمر

الذي يترك أثراً واسع النطاق في النظام البيئي بأسره. في ظل الاستخدام الجائر للموارد في الإطار البيئي، لا يندر أن يبلغ بعض هذه الموارد نقطة حرجة، سواء بفعل إهمال مبدأ وجوب الحفاظ على استدامة هذه الموارد، أو كنتيجة عرضية لتطبيق سياسات مسبقة جرى التخطيط لها. إزاء واقع مماثل، قد يختل عمل النظام البيئي، ويعجز عن إصلاح نفسه بنفسه، أو الحفاظ على استدامته. ومن حق الاقتصاد الحفاظ على غنى المشهد البيئي وتنوعه مقدمةً لنجاح سياسات التنمية.

د) اتخاذ إجراءات لحماية البيئة متجانسة مع مفاهيم التنمية الاقتصادية
من حق الاقتصاد ألا تتعارض الإجراءات والخطط والمشاريع التي يجري إعدادها لحماية البيئة مع مفاهيم التنمية الاقتصادية.

حماية البيئة لا تتم على قاعدة الفن لأجل الفن، أي حماية البيئة لأجل البيئة وحدها، لا سيما أن التجارب تثبت أن القوانين التي تسن لحماية البيئة بالتعارض مع مصلحة الاقتصاد تبقى حبراً على ورق، ولا تسلك طريقاً إلى التنفيذ الناجح، لا سيما أن المصلحة الحقيقية للاقتصاد لا تتعارض في المبدأ مع مصلحة البيئة، باعتبار أنّها الحاضنة الحقيقية للتنمية الاقتصادية المستدامة.

هـ) الحق في الحفاظ على التوازن البيئي شرطاً لرفع مستوى معيشة الأفراد
يعد ضمان حماية التوازن البيئي شرطاً من شروط التنمية المستدامة، باعتبار أن وجوب تحقيق التوازن ما بين احتياجات السكان من جهة واستهلاك الموارد والتلوث البيئي من جهة أخرى فعل ضروري لضمان استمرار التقدم الاقتصادي من خلال التنمية، من دون تعريض موارد الأجيال المقبلة للنضوب.

و) الحق في حماية المعالم التاريخية والأثرية والحضارية والطبيعية والفنون والتراث
لا تشكل المعالم التاريخية والأثرية والمنجزات الحضارية والفنون تعبيراً عن ثقافة ووجدان شعب ما فحسب، بقدر ما تمثل أصولاً من حق الاقتصاد تثميرها، بغية التنعم بالثمار الناجمة عنها. وتشمل هذه الأصول المناطق

والمعالم الأثرية والتاريخية والطبيعية، وتصاميم العمارة، والأحياء والبيوت التراثية، والمتاحف، وأساليب الرقص والغناء والشعر الشعبية، والأمثال الشعبية وفنون القول والتعبير، واللهجات واللغات المحكية والمكتوبة، والمصنفات الفنية على أنواعها، والمؤلفات والكتب والوثائق والصور والمواد الأرشيفية مكتوبة وسمعية وبصرية، والصناعات الحرفية التقليدية والملابس الشعبية، والعادات والتقاليد، وثقافة المناطق والمدن والقرى وتراثها، والمأكولات الشعبية على اختلافها، وغيرها مما يماثلها.

١٣) جني ثمرات الاتفاقيات

من حق الاقتصاد أن ينعم ببيئة عنوانها الأساس سيادة القانون، فيحظى بمناخ عام يحترم الدستور الوطني والأعراف والاتفاقيات الجامعة، ويطبقها تطبيقاً كاملاً في الشكل وفي المضمون، ويحترم شرعات الحقوق والمواثيق والمعاهدات الإقليمية والدولية.

وللاقتصاد الحقّ أيضاً في أن ينعم بالثمرات التي توفرها الاتفاقيات الإقليمية والدولية الثنائية والمتعددة الأطراف. فقد بات الاقتصاد العالمي أكثر ترابطاً من أي وقت مضى، وباتت السمة الغالبة في الاقتصاد العالمي هي انتظام البلدان على اختلافها في اتفاقيات دولية الطابع، في مسعى هدفه تعزيز البيئة الإقليمية والعالمية للأعمال، بالشكل الذي يعود بالمنافع على الجميع من دون استثناء.

تتحقق هذه النظرة العامّة وفق الشروط التالية:

أ) الحق في احترام الأطر الدستورية والقانونية الوطنية الجامعة

لكل مكونات الاقتصاد الحق في احترام الأطر الدستورية والقانونية الوطنية الجامعة، وفي مقدمتها الدستور والأعراف الميثاقية والاتفاقات الوطنية الناجزة كاتفاق الطائف وما شابهها، على أن تعبر كل مكونات المجتمع وأطيافه عن احترامها لهذه الأطر وتبنّيها لها، وأن تظهر أقصى جدية في تبنيها وتطبيقها في شكلاً ومضموناً.

ضمن حدود هذه الأطر تقوم فكرة الوطن وتنهض، وينصهر أبناؤه في بوتقة واحدة جامعة ونهائية.

ب) الحق في احترام الشرعات والمواثيق والمعاهدات الإقليمية والدولية، واحترام المنظمات الدولية وقراراتها

ان احتفال العالم كلّ عام بذكرى الاعلان العالمي لحقوق الانسان هو احتفال بعيد لبنان شارل مالك

من حق الاقتصاد احترام الشرعات والمواثيق والمعاهدات الدولية الأساسية، وفي مقدمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والبروتوكلات والعهود الملحقة به، وكذلك احترام المنظمات الأممية الكبرى الناظمة للعلاقات الحسنة بين الشعوب، وفي مقدمها منظمة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، ومنظمة جامعة الدول العربية، واحترام القرارات الصادرة عنها بالإجماع والعمل بموجبها.

أيضاً من حق كل مكونات الاقتصاد احترام نصوص الاتفاقيات الإقليمية والدولية الكبرى وبنودها، مثل اتفاقية جنيف وما شابه، وتنفيذ موجباتها.

ج) الحق في ضمان احترام وتطبيق الاتفاقيات والقرارات الأممية الخاصة بالعمل والعمال

من حق الاقتصاد احترام الشرعات والمعاهدات والاتفاقيات والقرارات الدولية الخاصة بالعمل والعمال، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقيات منظومة العمل الدولية، والعمل بموجبها والتشدد في معاقبة من يخالفها وإزالة أي معوقات تعترض تطبيقها، والارتقاء بالقوانين المحلية كي تصبح أكثر انسجاماً معها، وذلك صوناً لحقوق العمال الأساسية، ودرءاً لأي غبن قد يطالهم أو يلحق بهم.

د) الحق في ضمان التطبيق الكامل للاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف

من حق الاقتصاد أن تلتزم الأطراف الموقعة على الاتفاقيات الإقليمية والدولية الثنائية والمتعددة الأطراف بتنفيذ موجبات هذه الاتفاقيات، وعلى النحو المنصوص عليه في متون هذه الاتفاقيات.
عدم تطبيق مندرجات ما اتفق عليه لا يتعارض مع الاتفاقيات فحسب، بل يضرب الفكرة التي يقوم عليها التعاون الثنائي بين الأطراف الموقعة.

هـ) استخدام مبدأ المعاملة بالمثل عندما يخل أحد أطراف الاتفاقيات التجارية الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف بموجباتها

من حق الاقتصاد أن تبادر السلطات المعنية إلى اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة برفع الضرر الواقع عليه والناجم عن إخلال أحد الأطراف الموقعة على الاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف بالقيام بواجباته المنصوص عليها، على أن تعمد خصوصاً إلى تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، ريثما يعود الطرف المخل بهذه الاتفاقيات إلى الالتزام بما تنص عليه. ومن حق الاقتصاد أيضاً تعويضه عن أي أضرار قد تكون أصابت قطاعاته أو مرافقه بفعل هذا الإخلال.

و) الاستحصال على الاستثناءات المناسبة من أحكام الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية

لا تصب كل بنود الاتفاقيات الإقليمية والدولية في مصلحة الاقتصاد بالضرورة، إذ قد يجد الاقتصاد نفسه في نهاية المطاف متضرراً جراء الالتزام مثلاً باتفاقيات قد تفتح الحدود أمام إغراق أسواقه ببضائع ومنتجات بلدان أكثر تقدماً على المستوى الصناعي أو الزراعي وما شابههما، في حين تعجز بضائعه عن مجاراتها. من حق الاقتصاد، في حال تبث تضرره من الالتزام بمندرجات اتفاقيات إقليمية أو دولية محدَّدة، أن يسعى إلى الاستحصال على استثناءات من تطبيق بعض بنودها، وبشكل مدروس وملائم، أو حتى أن يختار الانسحاب منها تماماً.

المعضلات الاقتصادية الاجتماعية ومواقف فرقاء الإنتاج

يتطلب إيجاد الحلول لمعضلات الشأن العام، الاقتصادية والاجتماعية، أن ينتقل النقاش حولها من كونه بحثاً في كيفية تقاسم الحصص وتوزيع المغانم بين مكونات الطبقة الطائفية والسياسية، إلى كونه استجابة لتطلعات أركان المجتمع الإنتاجي، أي أطراف الإنتاج الثلاثة: العاملون وأرباب العمل والدولة. بهذا المعنى، يرتضي الحلم اللبناني التحاصص، ولا يرى غضاضة فيه، بشرط أن يكون تحاصصاً بين العمال وأرباب العمل والدولة، لا بين زعماء الطوائف والمناطق. هذه دولة عقد اجتماعي اقتصادي جديد، وتلك دولة زبائنية.

يمثل حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الآنية والتفصيلية شرط أساس لتحديد مسار تكاملي، يتحقق بسلوكه حل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية. البحث عن حل ناجع لا يتأتى إلا بتحديد الآني من هذه المشكلات أولاً، والتعمق في بحثه، بإشراك كل أطراف الإنتاج في النقاش، سعياً وراء وضع تصورات لحلول، الشرط الأساس في إنجاحها أن تأتي متكاملة، تقدم الحل في سلة واحدة، أي بأسلوب العمليات الجراحية، لا بالتقسيط، أي بالمسكنات.

يمثل هذا الملحق حصيلة نقاش حول معظم المشكلات التي يواجهها اللبنانيون، وفي جميع القطاعات، اشترك فيه ممثلو العمال وممثلو أرباب العمل والدولة وممثلو القطاع العام فيها، توصل إلى خلاصات يمكن اعتبارها بمثابة اتفاق وطني على عقد اقتصادي اجتماعي جديد.

تؤمن الدولة وارداتها من ضرائب مختلفة تفرضها من أجل تمويل جزء من موازناتها الإنفاقيَّة والاستثماريَّة بطريقة محاسبيَّة. كان للأهداف الاقتصاديَّة العامة دورٌ ثانويٌ في تحديد نسب الإنفاق والعجز بحسب ما أمكن سياسياً، ونتيجة ضغوط كل شريحة من المكلفين. كما أن نسب الجباية على المداخيل والأرباح الحقيقيَّة لا تزال متواضعة. يتضح ذلك من قيمة إيرادات الضرائب المباشرة نسبة إلى مستويات الدخل المقدرة. لا تتعدَّى حصيلة ضريبة الدخل على الأجور ٤٠٠ مليون دولار سنوياً (عام ٢٠١٣)، بينما لا تتعدى الضريبة على أرباح الشركات ٦٥٠ مليون دولار (في نفس السنة)، يأتي منها الثلث من المصارف والمؤسَّسات الماليَّة. يضاف إلى ذلك الكثير من الرسوم الجمركيَّة والعقاريَّة وتلك المفروضة على الإرث ونقل المكليَّة والطوابع الأميريَّة والبلديَّة، والرسوم التي تفرضها النقابات على عدد من المعاملات، خصوصاً نقابتي المهندسين والمحامين.
يشار إلى أنَّ الناتج المحلي الإجماليّ في لبنان يصل إلى ٤٥ مليار دولار بحسب أرقام العام ٢٠١٤. ويقدر أن مجمل إيرادات الضريبة المباشرة، من دون احتساب الضريبة على فائدة الودائع، يجب أن تساوي ثلاثة مليارات دولار، في حين أنها لا تتعدى فعلياً المليار الواحد، أي أن التهرب الضريبي يقدر بملياري دولار.
بالنسبة إلى الضريبة غير المباشرة الرئيسية، أي على القيمة المضافة، فإن إيراداتها تساوي ٢,٢ ملياري دولار، بمعدل وسطي يساوي ٤٥ دولاراً شهرياً للفرد. تبين هذه الأرقام أن الضرائب المستوفاة متدنية للغاية وإن لم يكن توزيعها عادلاً بالضرورة.

معوقات وعيوب

في النفقات، عانت الموازنات المتعاقبة عدداً من المعوقات والعيوب، منها عدم اتباعها النظم العالميَّة، وعدم لحظها الكثير من الإنفاق الاستثماري، وإنفاقها من خارج الموازنة، فضلاً عن حجم دين عام ثقيل تستهلك خدمته نحو ثلث الموازنة وأكثر من نصف الإيرادات، نظراً إلى حجمه وارتفاع فوائده التراكميَّة، وقصر آجاله، واستحداث أبواب جديدة للنفقات وغيرها.

تبلغ النفقات (في عام ٢٠١٣) نحو ١٣,٩ مليار دولار، من بينها ديون متوجبة سنوياً تبلغ نحو مليار دولار، ومجمل الرواتب والأجور والمخصصات وتعويضات التقاعد وملحقاتها والنفقات التشغيلية للدولة والبالغة بمجملها ٦,٣ مليارات دولار، ودعم المؤسسات العامة خصوصاً الكهرباء (بمليار ونصف المليار دولار)، فضلاً

عن نفقات أخرى متفرّقة. إنَّ السعي نحو الإنفاق المتوازن طائفياً بهدف تحقيق الإنماء المتوازن تسبّب بهدر كبير من دون أن ترافقه جدوى اقتصاديّة. وفي ظل تحكم الاعتبارات السياسيّة والمحاصصة وغياب الرقابة الفاعلة على الكثير من المؤسسات والوزارات، تفشى الفساد الإداري وتراجعت الخدمات المقدَّمة للمواطن. فضلاً عن أن حجم القوى العاملة في القطاع العام وكلفتها لا يتناسبان ومستوى أدائها ومساهمتها في الناتج الاقتصاديّ.

معادلة مقلوبة

يرى الاتحاد العماليّ العام في النظام الضرائبي جانباً غير عادل، يقوم على توسيع قاعدة الضرائب غير المباشرة (رسوم جمركية، ضرائب على الاستهلاك، وضريبة على القيمة المضافة) التي باتت تمثّل القسم الأكبر من إجمالي واردات الخزينة في رأيه، وتصيب الأجراء والعمال وذوي الدخل المحدود في أجورهم المتدنيّة أصلاً. يعتقد الاتحاد أنَّ فرض الضريبة على القيمة المضافة وعلى المحروقات، بنسبة متماثلة على الفقراء والميسورين، يتعارض والحد الأدنى من العدالة الضريبيّة، وطاقة المواطنين على التحمل. يجد الاتحاد أنَّ عبارة «العدالة الضريبيّة» تدل على استماتة لزيادة الضريبة على القيمة المضافة. ويلاحظ في مسألة ضريبة الاستهلاك أو الضرائب غير المباشرة والرسوم، أنها غير عادلة أيضاً لأنها في رأي العمال تطال الكل بالنسبة ذاتها، لكن تتفاوت كلفتها على الشرائح الاجتماعيّة لمصلحة الأغنياء بحيث إن الضريبة على القيمة المضافة البالغة عشرة بالمئة، مثلاً، تأخذ من أصحاب الدخل المحدود سبعة بالمئة من أجورهم، في حين تشكل للأغنياء نسبة تكاد تكون معدومة، وتالياً تكون المعادلة مقلوبة، وتكون الضريبة أشد على محدودي الدخل والعمال ممّا هي على الطبقات الأخرى.

يعجب الاتحاد العماليّ العام (إلى حد الاتهام) من مسألة الإعفاء الضريبيّ شبه التام على التحسين العقاري والمضاربات العقاريّة التي تزيد أرباحها في أمكنة بنسبة مئة بالمئة ومئتين بالمئة وثلاثمئة بالمئة، لا تفيد منها الدولة بغير رسم التسجيل، في حين لا يقلّ الرسم على الريوع العقاريّة والتحسين العقاري في كل الدول، بحسب رأيه، عن ٢٥ بالمئة. وبالرغم من أن الحكومة تضع موقفها في خانة تشجيع الاستثمار، إلا أنَّ العمال يصفون ما يرونه قضماً للأراضي وبيعها إلى شركات عقاريّة هدفها رفع سعر العقار بحيث لم يعد اللبناني قادراً على تأمين

مسكن له. ويرى الاتحاد العماليّ العام في الضرائب على الشركات أن الدولة شجعت الاستثمارات لتنشيء «الجنة الضريبيّة» من خلال وضع ضريبة مقطوعة على الشركات وأعمالها بنسبة ١٥ بالمئة، لكنَّ هذه الضريبة لم تحقق هدفها، ولم تحصل استثمارات حقيقيّة كبيرة وفاعلة في القطاعات الإنتاجيّة كالصناعة أو الزراعة، باستثناء الاستثمار بالريوع أو بالأموال أي بسندات الخزينة. وهكذا تكون الدولة قد غطت ميادين في توظيف الأموال بشكل مجزٍ لأصحابها، ومن دون تحقيق فائدة فعليّة للمجتمع.

يرى الاتحاد أنَّ الدولة تهدف في باب واردات الموازنة إلى عدم زيادة العجز البالغ بحسب تقديرات الحكومة بين ٣٠ أو ٣٥ بالمئة، فيما يبلغ العجز، بحسب تقديراته، بين ٤٥ و٤٨ بالمئة، وأن كل ما يحصل في ضبط عمليّة الإنفاق، هو ما نسبته خمسة بالمئة من حجم الموازنة لبعض الاستهدافات الاجتماعيّة.

يجد الاتحاد أنَّ الموازنة تعالج الشكل الظاهر لسياسة الدولة الماليّة، بلا أي هدف اجتماعي ولا إنفاق استثماري مجد.

نمو يليه انخفاض

في القطاع الخاص، يرى اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية أنَّ البلاد تحقق نمواً يليه انخفاض. ويعتقد الاتحاد أن لبنان أصبح في عداد الدول الناشئة Emerging Countries، التي يميّزها أن بإمكان اقتصاديّاتها تحقيق النمو بقدراتها الذاتيّة. ذلك أنَّ الاستقرار الضرائبي يؤدي إلى دعم النمو، وهذه ظاهرة معروفة. يشير الاتحاد إلى نظريّة اقتصاديّة تفيد بأنه إذا حصل استقرار ضرائبي في بلد ما، أو إذا حصل تخفيض ضرائبيّ فيه، ينتج من ذلك في بعض الأحيان زيادة في العائدات التي تجنيها الخزينة، وترتفع نسب النمو.

يلاحظ الاتحاد أن تلك الظاهرة تحققت بالفعل في لبنان، لذلك لم تزد الحكومة الضرائب تحسساً منها للجانب الاجتماعي. مع ذلك، يرى الاتحاد جانباً سلبياً في الموازنة لجهة غياب الإنفاق الاستثماري، وتأمل أن يرتفع الإنفاق الاستثماري من دون فرض زيادة في الضرائب. في موضوع الضرائب عموماً، يرى الاتحاد أن الضرائب لا تلعب دوراً راجحاً في تغذية خزينة الدولة فحسب، بل تؤدي دوراً اجتماعياً مهماً يكمن في تحسّن توزيع المداخيل وإعادة توزيع الثروة، ويرى أن

لبنان طبّق سياسة اجتماعيّة عبر سياسته الضرائبيّة في أوقات، لكنه لم يطبّقها في أوقات أخرى، وذلك عندما اختار سهولة تطبيق الضريبة على القيمة المضافة. ويعتقد الاتحاد أن الضريبة العادلة هي ضريبة الدخل، لكن زيادتها تشجع تهريب الواردات وتقلّل التوظيفات الخارجيّة المباشرة، ويحتاج لبنان إلى هذا النوع من التوظيفات في القطاعات الصناعيّة والتقنيّة التي تنمّي طاقات البلاد. يمكن جعل الضريبة على القيمة المضافة أكثر عدالة، برأي الاتحاد، عبر إعفاء بعض الحاجات الضروريّة، فثمة بلدان تفرض ضريبة متنوعة على القيمة المضافة، تكون نسبتها متدنية على الضروريات ومرتفعة على الكماليات.

ترى جمعيّة مصارف لبنان أن الاستقرار الضرائبي بمثابة شرط للهيئات الاقتصاديّة ورجال الأعمال اللبنانيين، لأن أساس الاستثمار في لبنان يقع على عاتق القطاع الخاص. ذلك أن معدل الاستثمار في السنوات الخمس عشرة الماضية راوح في لبنان بين ٢٨ و٣٠ بالمئة من إجماليّ الناتج المحلي، ولم تتجاوز مساهمة القطاع العام فيه خمسة بالمئة. يدل ذلك على أن القطاع الخاص يشكل عصب القوة الاستثماريّة في لبنان. وهنا تكمن أهميّة الاستقرار الضريبي، لأن به يمكن زيادة قدرة الاستثمار ورفع معدل النمو في البلد وخلق مزيد من فرص عمل. برأي الجمعيّة، ينبغي عدم ربط الاستقرار الضريبي بالمستثمر الأجنبي، ذلك أن تسعين بالمئة من الاستثمارات الأجنبية موظفة في القطاعين العقاري والمصرفيّ.

العدالة الضريبية أساس

ترى جمعيّة مصارف لبنان أيضاً أن العدالة الضريبيّة أساسيّة، لكن لبنان لا يستطيع الدخول إليها من باب الضرائب المباشرة وغير المباشرة. فالضرائب المباشرة في الدول المتطورة تنطوي على عدالة ضريبيّة، أما في لبنان فالمسألة غير واضحة، لأن توزيع المداخيل بين الأجور والأرباح غير دقيق. تدعو جمعيّة مصارف لبنان إلى وضع دراسة جديّة لأوضاع المداخيل في لبنان، لأنه متى اتضحت الرؤيّة، يمكن آنذاك وضع نظام ضرائبي عادل.

تشير الجمعيّة إلى الركيزة الثالثة في النظام الضرائبي المثلث أي ضريبة القطاع العقاري وضريبة الاستهلاك، وضريبة المداخيل. فضريبة القطاع العقاري غير شاملة بعد، ويجب زيادة حصتها من إجمالي النظام الضرائبي. بالنسبة إلى الموازنة، ترى

الجمعيَّة أن معدل الاستثمار فيها أقل من نسبة خمسة بالمئة من إجماليّ حجم الاستثمار في البلد.

وبالتالي، فمساهمة الدولة في الاستثمار الوطني ضعيفة جداً، لكن الأمر يختلف في الدعم الاجتماعي، حيث مساهمتها كبيرة، بأسماء وبنود مختلفة، لكن فاعليتها متدنيَّة جداً.

تصف الدولة الموازنة بالأداة الاجتماعيَّة، لكنَّ أولويتها إداريَّة وماليَّة. ترى أن الضرائب منخفضة نسبياً، وتتمثل مشكلة وزارة المال مثلما تعرضها في أن عليها نفقات بقيمة ١٣,٤ مليار دولار، لا تستطيع تغطيتها من مجموع الواردات الحالية، وليس ثمة من حل آني أمامها غير فرض الضرائب والاستدانة من السوق.

تراكم الدين العام على مر السنين نتيجة انعدام التوازن المستدام بين الإيرادات والنفقات، ووجود فائدة على الدين كانت مرتفعة جداً.

ولم تشهد البلاد استقراراً سياسياً وحركة تشريعيَّة صحيحة منذ اتفاق الطائف. كل هذه المعطيات رفعت مستوى خطر المديونيّة العامٌ (Sovereign Risk) ما أدى إلى رفع مستويات الفائدة على الدين وتنامي حجمِ الدين العام. وكانت الاستدانة لضرورة ملحّة توفيراً للسيولة.

الكهرباء قاصمة الظهر

بعد انتهاء الحرب الداخلية، كانت الرواتب في القطاع العام متواضعة للغاية، ما أوجب تصحيحها عدَّة أضعاف على مراحل، فضلاً عن أن مستلزمات إعادة إعمار البنية التحتيَّة استحوذت على أكثر من عشرة مليارات دولار، فيما استلزم قطاع الكهرباء دعماً من الخزينة فاق ١٢ مليار دولار.

في المقابل، لم ينمُ الاقتصاد بوتيرة الإنفاق ذاتها بالرغم من نمو إجمالي الناتج المحلي من ستة مليارات دولار عند انتهاء الحرب الداخلية، إلى ٤٥ مليار دولار في العام ٢٠١٤. فالإيرادات ظلت ضعيفة رغم تحديث إدارة الضرائب واستحداث الضريبة على القيمة المضافة.

ومنذ العام ١٩٩٣ فاق مجموع النفقات ١٢٥ مليار دولار، في حين لم يتجاوز حجم الإيرادات ٧٥ ملياراً، وقد غُطي الفارق بالهبات والدين الذي يبلغ حالياً نحو ٥٠ مليار دولار.

وبما أن معظم الإنفاق كان تشغيلياً وليس استثمارياً، لم تنتج عن هذا الإنفاق

الجدوى الاقتصاديَّة المرجوة في بدايات التسعينيَّات من القرن الماضي، حين كان المنطق المطروح آنذاك أنه سوف ينتج عن الإنفاق المرتفع عائدات مرتفعة في السنوات اللاحقة تسمح بخفض أصل الدين، ولم تؤخذ في الحسبان التطورات السياسيَّة اللاحقة.

يستهول الاتحاد العماليّ العام العجز الضخم في الناتج الوطني وحجم الديون التي ترتفع وتتراكم. وبالنسبة إلى الموازنة، يرى أنها تهدف في جزء منها لخدمة الدين العام والجزء الآخر للإنفاق الجاري، أي رواتب وتعويضات وغير ذلك، وأنها «تخلو من التوجه الاجتماعي العادل».

ترى جمعيَّة الصناعيين اللبنانيين أن المقياس الأهم في تقييم السياسة الماليَّة هو في نسبة الدين إلى الناتج المحلي، ويترافق هذا المقياس مع عجز أولي، وذلك قبل تسديد خدمة الدين، حيث يلجأ لبنان إلى الاستدانة سنوياً لتسديد مستحقات الدين، وتدعو إلى تحسين هذا المؤشر، ويتحتم أن يفوق النمو في الناتج المحلي نسبة النمو في الدين العام. والمطلوب توظيفات للمحافظة على النمو، على ألا تكون آتية من الدين بل من القطاع الخاص والشراكة بين القطاعين العام والخاص. تدعو الجمعيَّة إلى استحداث صندوق سيادي خاص يوضع في خدمة خفض أصول الدين وفوائده، ويغذّى من موارد محددة واستراتيجيَّة، يمكن أن يكون أحدها النفط والغاز، ومن الثروة المائيَّة. ويمكن استحداث أمتار سياديَّة من المساحات المردومة على الشاطئ اللبناني بغرض الاستثمار.

مبادرات تحفيزية

يعتقد اتحاد الغرف أن الدولة تتطلع لتحقيق الاستقرار في الدين العام. وأنه حتى في الأزمة الاقتصادية العالمية في العام ٢٠٠٨، وافقت كل الدول على رفع دينها العام لتتمكن من اتخاذ المبادرات التحفيزيَّة المؤديَّة إلى تخطي الأزمة أو تخفيف تأثيرها على الجسم الاقتصادي وعلى المجتمع. ولم يعانِ لبنان في رأي الغرفة تبعات الأزمة الماليَّة العالميَّة، لكن الإجراءات الاحترازيَّة ضروريَّة.

ويلاحظ الاتحاد أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلّي الذي كان يتراجع بوتيرة سريعة عادت لترتفع. ويشير إلى أنه عندما دعي لبنان إلى الخصخصة والحد من الإنفاق، كان الهدف تحقيق استقرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلّي، ولم

يكن متوقعاً تحقيق هذا المقدار من الخفض في هذه الفترة القصيرة. وترى جمعيَّة مصارف لبنان أنَّ نسبة نمو الدين العام يُفترض أن تكون أدنى سنوياً من نسبة نمو الناتج المحلي، ولا يوجد معيار متفق عليه عالمياً. وكانت اتفاقيَّة ماستريخت هي الوحيدة التي وضعت معياراً للدين العام في الدول الموقِّعة إليها، وبنسبة ستين بالمئة من الناتج المحلّي. يخصّ هذا المعيار الدول المتقدمة ذات القدرة الفاعلة على جباية الضرائب. أما في لبنان فالنسبة ١٤٢ بالمئة، وهي تفوق النسبة المقبولة دولياً، والمهم ألا تنمو بوتيرة أسرع من وتيرة النمو الاقتصادي، وبالإمكان خفضها قليلاً.

يبدو أن مسألة إدارة الدين العام بالنسبة إلى الدولة اللبنانيَّة قوامها عدم إدارته. لم تكن هناك إدارة مركزيَّة قادرة على تقليص مخاطر محفظة الدين وصولاً إلى أفضل كلفة لها، فضلاً عن أن عدم إدارة السيولة بشكل صحيح في الماضي ساهم في تفاقم هذه المشكلة. وأطلقت وزارة المال ورشة لإدارة السيولة، كان مردودها التقني بالغ الأهميَّة لكن مردودها المالي بقي محدوداً، لأنها أتت متأخرة بعدما تقلصت مرونة نفقات الدولة إلى درجة كبيرة، وأصبح قسم كبير من نفقاته إما يذهب في خدمة الدين أو في الرواتب والتعويضات.

مديونية مرتفعة

تعترف وزارة المال بأن مديونيَّة القطاع العام في لبنان مرتفعة جداً، وتالياً مخاطر الدين مرتفعة جداً. فضلاً عن أن لدى القطاع الخاص اللبناني نسب مديونيَّة مرتفعة أيضاً.

حافظت السياسة النقديَّة على ثبات صرف سعر الليرة طوال السنين التي تلت الحرب الداخلية، وأثبتت هذه السياسة صوابيتها في المدى الطويل ونجم عنها فائض في العملات الأجنبيَّة لدى المصرف المركزي سمح بتنمية التجارة الخارجيَّة، كما ساهم إلى حد كبير في استقرار الأسعار ولجم الاضطرابات الاجتماعيَّة. لم تنج هذه السياسة من انتقادات حادة أولها من صندوق النقد الدولي، الذي ضغط بقوة لتحرير سعر صرف الليرة، لكنه عاد أخيراً واعترف بخطئه وبصوابيَّة السياسة النقديَّة التي يتبعها لبنان. ينتقد عدد من الاقتصاديين والسياسيين بين حين وآخر الكلفة الاقتصاديَّة والماليَّة العالية لهذه السياسة، غالباً من دون النظر في فوائدها. وخفتت في الآونة الأخيرة الانتقادات الموجَّهة إلى السياسة النقديَّة، خصوصاً

بعد الأزمة الماليَّة العالميَّة، وتجنب لبنان آثارها وانخفاض الفوائد محلياً وما نجم عن ذلك من زيادة في احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبيَّة وتدني نسبة الدولرة، واستعادة الليرة اللبنانيَّة دورها تدريجاً.

يرى الاتحاد العماليّ العام أن السياسة النقديَّة حققت الاستقرار النقدي في البلاد، لكن الأثمان الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والحياتيَّة كانت مرتفعة. أما اتحاد الغرف فيرى أنَّ هدف السياسة النقديَّة هو استقرار الأسعار وتخفيف التقلبات الظرفيَّة واستقرار النمو والحد من البطالة. وتصف السياسة النقديَّة بأنَّها حكيمة كونها أمنت هذا الاستقرار.

كلفة الاستقرار النقدي

ترى جمعيَّة مصارف لبنان في الاستقرار النقدي، أي تثبيت سعر صرف الليرة، عاملاً للفئات المحدودة الأجر، خصوصاً أن لبنان يستورد ما يشكل خمسين بالمئة من إجماليّ ناتجه المحليّ. وتقول الجمعيَّة إن كلفة الاستقرار النقدي كانت كبيرة لكن يجب النظر إليها على أنها أهم دعم للقوة الشرائيَّة لذوي المداخيل المحدودة. تلاحظ الجمعيَّة أن فئة المدخرين بالليرة اللبنانيَّة استفادت أيضاً من الاستقرار النقدي، فمعدل الفائدة على الليرة في السنوات الخمس عشرة الماضية كان نحو عشرة بالمئة، في حين راوحت نسبة التضخم ستة بالمئة، أي أنَّ من ادخروا في المصارف بالليرة اللبنانيَّة أفادوا من ذلك. لكن الفوائد انخفضت في السنوات الأخيرة وتقلص الفارق بينها وبين نسبة التضخم. وهكذا كان تثبيت سعر صرف الليرة مفيداً للمستهلك والمدخر معاً، لكن المشكلة كانت في تراكم الدين، وقد تمثلت في الأثمان المدفوعة للعيش بمستوى أعلى مما كان يُفترض أن يسمح به الدخل.

وتتمتَّع المؤسَّسة القائمة على السياسة النقديَّة في الدولة، أي مصرف لبنان المركزي، باستقلاليَّة تامة في تنفيذ هذه السياسة ضمن قدراتها. ويمكن لأي طرف أن يبحث آراءه حول أيّ موضوع من هذه المواضيع مع حاكميَّة مصرف لبنان ضمن الأطر القانونيَّة الموضوعة. وتشكل السياسة النقديَّة في الوقت الحاضر، برأي وزارة المال، عنواناً مهماً لاستقرار البلاد، خصوصاً أنها استطاعت خلق صمام أمان بالرغم من كل الظروف الصعبة التي مرّ بها الاقتصاد والنقد.

وتعتقد وزارة المال أن صاحب القرار في السياسة النقديّة لا يستطيع أن يتبع السياسات الأقل كلفة على خزينة الدولة إذا كانت تهدّد الاستقرار، وذلك لأن كلفة عدم الاستقرار أكثر ارتفاعاً.

تدنت مستويات فوائد الدين العام والخاص أخيراً، فيما دعم مصرف لبنان فائدة الدين لبعض قطاعات إنتاجيّة. ينجم عن هذه السياسة إيجابيات أهمها تعزيز القدرة التنافسيّة للشركات اللبنانيّة وتعزيز قدرة المواطن على الاستهلاك. أما السلبيات فتتمثل في خفض موارد المدخرين، خصوصاً صغارهم، والمتقاعدين الذين يعتمدون الى حدٍ كبير على فوائد مدخراتهم وتعويضات نهاية الخدمة.

يرى الاتحاد العماليّ العام أن خفض الفوائد يستهدف خفض كلفة الدين العام، خصوصاً أنه في غالبيته دين داخلي. بقدر ما نعزز عمليّة التسليف في قطاعات الإنتاج وبفوائد ممكنة ومقبولة، نمكّن المستثمر في هذه القطاعات، بالشكل الذي يوفر فرص عمل في الاقتصاد الحقيقي برأي الاتحاد، بحيث يتمكن من تغطية نفقاته وتحقيق الربح، فلا تتوجّه الاستثمارات إلى الريوع والأسهم والمضاربات فقط، لأنها، بذلك، تعزز حظوظ قطاع على قطاعات أخرى، وتالياً تزيد ثروات الأغنياء على حساب الفقراء طبقاً لرأي الاتحاد.

مؤتمرات باريس

أما اتحاد الغرف فيرى أن الفوائد كانت مرتفعة، وقد حدَّ الارتفاع إمكانات التوظيف، لكن الانخفاض بدأ إثر انعقاد مؤتمري باريس ٢ وبعده باريس ٣ خصوصاً، ولا تزال الفوائد تنخفض سنة بعد سنة، لكن وتيرة الانخفاض بطيئة، فيما لا تزال الفوائد مرتفعة مقارنةً بالدول المتطورة، حيث قاربت الصفر عندما اندلعت الأزمة العالميّة في العام ٢٠٠٨.

ترى جمعيّة مصارف لبنان أن الدولة ذات السيادة تؤدي وظائفها الثلاث: الأداء الاقتصادي والمالي، انتقال السلطة وممارستها، احتكار القوة العسكريّة والأمنيّة. لا تستقيم وظيفة من دون سواها، لذلك إذا ارتفعت مخاطر المديونية العامّة لعدم ممارسة الحكم وظائفه الثلاث، فإن الفوائد ستبقى مرتفعة، ولا يمكن معالجة مشكلة الدين وخفض الفوائد في ظل سلطة غير متماسكة قائمة على المحاصصة.

بالنسبة إلى الدولة، ترى وزارة المال تراجعاً لافتاً في الفوائد. نتج ذلك من

التدفقات الماليَّة التي شهدها لبنان عقب الأزمة العالميَّة لكون الكثيرين، ولا سيما لبنانيي الخارج الذين هربوا من الأسواق الخارجيَّة، ولجأوا إلى لبنان بسبب الثقة المستجدة. وقد زادت السيولة بالرغم من انخفاض الفوائد الملموس خصوصاً بالليرة، لأن مناخ الثقة العام الذي دعم ربط الليرة بالدولار جعل المودعين يتحوّلون إلى الليرة حيث الفائدة على الأرصدة المودعة أكبر، فيما المخاطر شبه معدومة.

انخفضت نسبة الدولرة من ٧٥ بالمئة إلى ٦٧ بالمئة، الأمر الذي زاد السيولة بالليرة، وكذلك الطلب على سندات الخزينة لأن القطاع المصرفي لم يجد بعد أطر التسليف بالمستويات المطلوبة للقطاع الخاص بالليرة، فيما انخفضت الفوائد أيضاً على الإصدارات بالدولار، وفتحت هذه العمليَّة المجال لإدارة أفضل ولكن آنيَّة، لأن حركة الفوائد أصبحت مرتبطة أكثر وأكثر بالفوائد العالميَّة، وتالياً لا يمكن معرفة آثار إعادة رفع الفائدة، ولا يمكن معرفة متى ستعود الفوائد الى الارتفاع في الأسواق العالميَّة، برأي الوزارة، التي تتمنى أن تتمكن من الآن وحتى ذلك الوقت من ضبط دوامة الدين العام بشكل ملائم.

تقديمات اجتماعية سخية

تتمثل التقديمات الاجتماعيَّة في أبواب عدَّة، منها ما تفرضه القوانين من بدل نقل للأجراء والموظفين، ومنها تقديمات الضمان الاجتماعي، ومنها مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعيَّة التي تتضمن مساعدات لجمعيات وهميَّة أو جمعيات تدخل ضمن المحاصصة السياسيَّة، كما أن ثمَّة تقديمات ماليَّة من قبل وزارة التربية لعدد كبير من المدارس الخاصة التي تشرف عليها هيئات دينيَّة، فيما تأخذ وزارة الصحة على عاتقها الرعاية الاستشفائيَّة لعدد كبير من المواطنين، فضلاً عن تقديمات أخرى تشرف عليها هيئات ووزارات أخرى. ويعتري معظم هذه البرامج هدر كبير وفساد وسوء توزيع، ما يؤدي إلى ضعف فاعليَّة الأموال الباهظة التي تنفق في هذا المجال.

يطالب الاتحاد العماليّ العام بوضع خطة لكل التقديمات الاجتماعيَّة. في النقل، يطالب بخطة نقل عام متكاملة تؤمن شبكة مواصلات تصل العاصمة بالمحافظات وتوفر الخدمة السريعة للمواطنين في جميع المناطق، ولا تكتفي بشراء حافلات للنقل العام وإنزالها إلى الشوارع بما يخلق مزيداً من الاختناقات المروريَّة ولا يحل

مشكلة النقل. وتنسحب خطط التقديمات الاجتماعيَّة الأخرى على كل القضايا الصحيَّة والتربويَّة والاجتماعيَّة بمعزل عن المحاصصات السياسيَّة والطائفيَّة بحيث تتمكن الفئات الشعبيَّة من الإفادة من هذه الخدمات.

يرى اتحاد الغرف أن سياسة الدولة في ميدان التقديمات الاجتماعيَّة حكيمة. تنبّه الغرفة إلى أنه مهما كانت سياسة التقديمات جيدة، فإن الدولة لن تستطيع وضع خطة تقديمات كافية ما لم تتمكن أولاً من لجم مستوى البطالة.

ترى جمعيَّة الصناعيين اللبنانيين أن الحلول البنيويَّة متعذرة، والخلل في إدارة أموال التقديمات الاجتماعيَّة يكمن في آليَّة اتخاذ القرارات. تدعو الجمعيَّة إلى دراسة عمليَّة تغيير بنيويَّة للمعادلات القائمة، مع تحسين الأمر الواقع بحيث نتأقلم معه ونطوره إلى الأفضل بانتظار التغيير المنشود.

تلفت جمعيَّة مصارف لبنان إلى أنَّ مساهمة الدولة في الدعم الاجتماعي، الظاهرة جلياً في الموازنة، كبيرة ومتشعّبة جداً، بأسماء مختلفة وبنود مختلفة، لكن فاعليتها متدنيَّة جداً.

إنفاق ضخم

ترى الدولة عبر وزارة المال أنَّ لبنان ينفق مبالغ كبيرة على الشأن الاجتماعي، ملاحظة أنَّ نسب الإنفاق على الصحة والتربية والضمان الاجتماعي والمسائل الاجتماعيَّة الملحة مرتفعة. لكن الوزارة ترى في المقابل أنَّ لبنان لا يحسن الإنفاق في هذا الباب أحياناً لسببين رئيسيين، أولاً غياب الضابط الفعلي لآليَّة الإنفاق وللجهات التي توصل هذا الإنفاق إلى المحتاجين، وثانياً لأنَّ لبنان يفتقر إلى السياسة الواضحة في هذا المجال.

توضح الوزارة بأنَّ لبنان ينفق مبالغ ضخمة على المؤسسات التربويَّة في قطاع عام لا يحظى بثقة كبيرة، في حين يدعم ويحفز عائلات العاملين في القطاع العام على إرسال أولادهم إلى مدارس القطاع الخاص. تقول الوزارة إن من المطلوب وضع سياسة واضحة، وإذا كنا مصرّين على صرف هذه المبالغ على القطاع العام، فيجب أن يصبح القطاع التربوي رائداً. أما إذا كنا نسير في الاتجاه المعاكس، فمن الضروري البحث مجدداً في مسألة دعم موظفي القطاع العام للاستفادة من الخدمات التربويَّة التي يقدّمها القطاع الخاص.

يواجه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تحديات يأتي الجزء الأعم منها جراء تراكمات كثيرة، منها المحاصصة السياسيَّة، ومنها المعوقات الإداريَّة والتقنيَّة.

كما أدى الضمان الاختياري الذي أقرّ بطريقة عشوائيَّة إلى قصم ظهر الصندوق.

يشتكي المضمونون من رداءة الخدمة وأحياناً من الفساد، كما يشتكي أرباب العمل من خلل قانوني في احتساب مخصصات نهاية الخدمة وغياب مبدأ إسقاط المخالفات القديمة بمرور الزمن، فضلاً عن ارتفاع نسب الاشتراكات المتوجبة، (٢٣ بالمئة من إجمالي الأجور)، والفساد المستشري لدى بعض مفتشي الضمان. من جهة ثانية، يشتكي الضمان من تهرب أرباب العمل من التصريح براتب الموظفين كاملاً، ومن تدني نسبة الاشتراكات، ما يتسبب بعجز مالي. ويعترف الجميع، بما في ذلك إدارة الضمان، بوجوب اعتماد معالجة جذريَّة لطالما أعاقتها السياسة.

ركن أساسي

يصف الاتحاد العماليّ العام الضمان الاجتماعي بالركن الأساس في وحدة المجتمع والعامل الأهم في استقراره، إلا أن نظام الضمان في لبنان لم يتطور ولم تحدَّث أنظمته منذ انطلاقه في ستينيات القرن الماضي، ولم يواكب المدرسة التي انطلق منها وهي الفرنسيَّة. يلاحظ الاتحاد أن قوانين الضمان في لبنان تتمحور حول ٦٠ مادة قانونيَّة، في حين بلغ عدد المواد القانونيَّة في نظام الضمان الفرنسي نحو الألف نظراً إلى تطور المسائل والقضايا الاجتماعيَّة وطرق معالجتها.

يصرّ الاتحاد العماليّ العام على بقاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بفلسفته القائمة على مبدأ التكافل والتضامن الاجتماعي ونظامه القائم على ثلاثيَّة تمثيل فرقاء الإنتاج الذين عليهم جميعاً العمل على تطويره وتحديث أنظمته كي يتوسّع ليشمل جميع اللبنانيين ويؤمّن لهم مظلة التقاعد والحماية الاجتماعيَّة والطبابة والاستشفاء والالتزام بمبادئه. ويطلب تصحيح نسبة الاشتراكات في فرعي المرض والأمومة والتقديمات العائليَّة لأنّ خفض الاشتراكات في الفرعين المذكورين أدّى إلى الخلل في التوازن المالي بين الواردات والنفقات وإلى عجزٍ كبير في أهم صندوقين يؤمنان الطبابة والاستشفاء والتعويضات العائليَّة لحوالى مليون ونصف المليون مواطن، كما يطلب أن تلتزم الدولة أحكام قانون الضمان وتبادر

إلى تسديد المتوجب عن أجرائها من ديون لجهة الاشتراكات ومبالغ تسويات نهاية الخدمة، وتسديد مساهمتها في نفقات الضمان الصحي المحددة بنسبة ٢٥ بالمئة بصفتها مسؤولة عن الرعاية الصحيَّة لمواطنيها، وتسديد ما عليها من اشتراكات عن الفئات الخاصَّة (السائقين، طلاب الجامعات، المخاتير). ويطالب العمال أيضاً بأن يلتزم أصحاب العمل بأحكام قانون الضمان ويسدّدوا الديون المستحقة عليهم، وأن يصرّحوا عن جميع أجرائهم وعن الأجور الحقيقيَّة التي يتقاضونها وأن يكفّ البعض منهم عن الهروب من الشراكة الاجتماعيّة أو التحايل على الضمان بإنشاء مؤسسات وشركات وهميَّة.

خدمة المكلف

يأخذ اتحاد الغرف على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عدم مكننة العمل فيه منذ عشر سنوات كسائر مرافق الدولة التي تدير مواقع على الإنترنت، والتسبب في انتظار مندوبي المؤسسات ساعات على أبواب الضمان لإنجاز المعاملات، وتأخير حقوق المضمونين سنوات. وتلفت جمعيَّة الصناعيين من جهتها، إلى أن صندوق تعويض نهاية الخدمة يحاول تجاهل الفوائد في احتساب التعويضات كلما تسنى له ذلك، داعية إلى احتسابها كما كانت عليه فوائد سندات الخزينة على مر السنوات. وتطلب الجمعيَّة تطبيق القانون الحالي للضمان حيث المهم حساب البيدر، أكثر من حساب الحقل، داعية إلى تحسين الخدمة اليوميَّة للضمان بحيث لا تتأخر خدمة المكلف خصوصاً في فرع المرض والأمومة، وكذلك تنفيذ تغطية نفقات نهاية الخدمة بحسب الأصول. وتدعو الجمعيَّة إلى إنجاز مشروع متكامل للضمان الصحي والتقاعد ضمن سلَّة شاملة من دون تغيير في القانون الحالي، بل تحسينه وتطويره، وعدم زيادة الاشتراكات والتعرفات قبل صدور ذلك.

وترى جمعيَّة مصارف لبنان في اقتراحات لها، أن تصحيح نسبة الاشتراكات وتسديد الدولة متوجباتها للصندوق وتصريح أصحاب العمل عن أجور عمالهم وتسديد مستحقاتهم، أمور لا تصحح وضع صندوق الضمان إذا بقي يعاني سوء الإدارة والهدر المنظم. وتقول إنَّ المدخل الطبيعي لحل مشاكل الضمان يكمن في تصحيح وضعه الداخلي أولاً. لذلك تدعو الجمعيَّة إلى رفع الكلفة الصحيَّة عن أجر العامل وعن أرباح صاحب المؤسسة، واستبدالها بضريبة لا تضر بالمستهلك، يمكن بها تمويل النظام الصحي لجميع المواطنين بحده الأدنى.

ثمّة من يتساءل في وزارة المال كيف يمكن أن يكون للدولة أنظمة خصوصيّة أوسع من النظام العام. إنّ صندوق الضمان بالكاد يغطي ٤٠ بالمئة من المستفيدين المفترضين، بينما توجد في الدولة صناديق لا تحصى لكل فئة. ليس ثمّة من منطق أو عدالة في مستويات الإفادة في الأنظمة الخصوصيّة، إذ يمكن أن تصل نسبة الإفادة بين نظام وآخر أكثر من خمسة أضعاف في بعض الأحيان.

عندما يكون النظام العام محدوداً يصبح من الصعب إدارته بفاعليّة ومن دون خسائر، مع العلم أنّ الدولة هي أكبر المستفيدين من الضمان وأقل من يدفع له. لكنّ هذا لا يعني أن الضمان لا يعاني مشاكل إداريّة عدّة، ولا أن العمل فيه مثالي، لكن من أولويات القطاع العام حل هذه المشاكل والحرص على إعطاء الصندوق حقوقه لحفظ حقوق المضمونين.

انعكاسات سلبية على النمو

تشير وزارة المال إلى أن صندوقي الاستشفاء والأمومة والتعويضات العائليّة في الضمان يتكبدان خسائر دائمة، كما هو معروف، وبما أن ثمة تأخيراً كبيراً من الدولة وضرورة لاستمرارها في تقديم الخدمات، تتحمل المؤسسات المنتجة أكثر من طاقتها تعويضاً عن هذه المشاكل، الأمر الذي ينعكس سلباً على النمو في البلاد، وتالياً يصبح نظام الضمان عائقاً للنمو.

كما أن لتردي الخدمات وتأخر التعويضات عواقب واضحة في استخدام مال نهاية الخدمة لتسديد الفروق أو التعويض عن الخسائر الحاصلة في الصندوقين الأول والثاني، ويشكل كل ذلك خسارة على المواطنين بطريقة أو أخرى. إن تعويضات نهاية الخدمة موجودة معظمها، وتدل دراسة حديثة أن أيّ عجز لن يطرأ على صندوق نهاية الخدمة في آخر المطاف.

لا ننسى أن أموال صناديق مماثلة توظّف في دول العالم على نحوٍ توزع فيه مخاطرها، لكن توزيع المخاطر في لبنان غائب، إن لم يكن معدوماً، لأنّ كل الأموال موظفة داخل لبنان وبالليرة (معروف أن توزيع المحفظة يخفض المخاطر). يُشار إلى أن وزارة العمل، أي الطرف الوصي على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، عقدت اجتماعات مكثفة للجنة ضمت الأطراف المعنيّة بالصندوق، أي العمال وأرباب العمل ومستشاري الوزارة، لدراسة نظام اجتماعي صحي جديد للضمان

يغطي جميع اللبنانيين على اختلاف فئاتهم الشعبيّة والحرفيّة، دون أن ننسى العاملين في المهن الحرة. وقد وصلت الأبحاث في هذا الشأن إلى مرحلة متقدمة قبل أن تتوقف أخيراً.

يتفق أفرقاء الإنتاج الثلاثة على ضرورة إنشاء صندوق لضمان الشيخوخة. وثمّة مشروع قانون تعترض على تفاصيله الهيئات الاقتصاديّة والنقابات العماليّة، ولكلّ أسبابه المختلفة، لذلك فالمشروع المقترح مجمد منذ سنوات. ويعترض أصحاب العمل على توكيل الضمان الاجتماعي مهمة إدارة هذا الصندوق، كما تعترض النقابات العماليّة على تفاصيل التقديمات. يدعو الاتحاد العماليّ العام إلى تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي وتحديثها لتشمل جميع اللبنانيين، وتؤمن لهم مظلة التقاعد والحماية الاجتماعيّة والطبابة والاستشفاء.

تسريع الحلول

يدعو اتحاد الغرف إلى إقرار مشروع عادل للتقاعد والحماية الاجتماعيّة لا يهدّد الاستقرار الاقتصادي في البلاد، وهذا يعني أن يقوم على أسس جديدة ثابتة مستقلة. ويطلب من الغرفة اتخاذ كلّ الإحتياطات كيلا يؤدي مشروع مماثل إلى خلل بلغه في بعض بلدان الغرب.

تتفق الأطراف الثلاثة حول السياسة النقديّة لكونها حققت الاستقرار في البلاد على امتداد السنوات الماضية، بالرغم من الأثمان الكبيرة التي دُفعت تحقيقاً لها وتتمثل في تراكم الدين. كذلك تلتقي على أهمية معالجة مسألة الدين العام في خفض الفوائد، وتعزيز عمليات التسليف في القطاعات الإنتاجية، وذلك من خلال ممارسة السلطة وظائفها الاقتصادية والسياسية والأمنية على السواء. وتتفق الأطراف الثلاثة أيضاً حول التقديمات الاجتماعية الكبيرة التي تلحظها الدولة في موازنتها وفي الأبواب المختلفة من الإنفاق الصحي والتربوي والاجتماعي وغيرها من أبواب الإنفاق الأخرى المختلفة، بالرغم من أنّ آلية صرفها غير سليمة وفاعليتها متدنية جداً.

يتفق ثلاثي الإنتاج حول المطلب الملح المتمثّل في إنشاء صندوق للبطالة، على غرار ما هو معمول به في العديد من بلدان العالم المختلفة، وتربط إنشاء هذا الصندوق بمسألة الحدّ من نسبة البطالة أولاً. ويُجمع الأطراف الثلاثة على أهمية

الإنماء المتوازن في جميع قطاعات الإنتاج وعلى مستوى الوطن، وأهمية تنشيط الحركة الاقتصادية وإيجاد المزيد من فرص العمل. كما أنّ ثمة اتفاقاً على ضرورة معالجة مسألة اليد العاملة الأجنبيَّة، لكن لكل طرف قراءته، منها تمنّع الأيدي العاملة اللبنانيَّة عن العمل في قطاعات كالزراعة والبناء، والهجرة الكثيفة للمهارات اللبنانية، وقدرة الأجور والتقديمات الاجتماعية في القطاع العسكري والجيش على جذب الأيدي العاملة الشابة. وفي قوانين الشركات وقانون التجارة والتقاضي التجاري، يتفق الاتحاد والجمعية والدولة على ضرورة تطوير قوانين الشركات وقانون التجارة والتقاضي بالتراضي وإنشاء محاكم متخصصة. لا تختلف الأطراف المعنية حول مسألة تنمية القطاعات الإنتاجيَّة.

مراعاة الخصوصيات

في حين يدعو الاتحاد العمالي العام إلى خفض كلفة الإنتاج وتعزيز القطاعات الزراعية والصناعية، ترى الهيئات الاقتصادية أنَّ المشكلة تتمثَّل في ارتفاع الفوائد على الدين الخاص، الأمر الذي يفسر صعوبة استقطاب استثمارات في قطاع الإنتاج وتحولها إلى القطاعين العقاري والمصرفي. التنظيم المدني لا يشكل نقطة خلافية بين الأطراف الثلاثة، مع مراعاة خصوصية الأراضي الصناعية، وتطبيق خطة ترتيب الأراضي واستعمالاتها في جميع أنحاء البلاد. أما في حماية المستهلك فلا خلاف بين كل الأطراف المعنية حول هذا الموضوع، والمطلوب تطبيق قانون حماية المستهلك. تختلف النظرة إلى أسباب الإغراق بين الأطراف المعنية، لكنها تتفق حول ضرورة حماية السوق من الإغراق ومن البضائع المتدنية النوعية والمواصفات. في البيئة تتفق كل فئات المجتمع والقطاعات الاقتصادية على أهمية القضايا البيئية لكن الأرضية المشتركة للتعاطي معها ليست واضحة.

في النظام الضرائبي والسياسة المالية تبدو مواقف الاتحاد العمالي العام والهيئات الإقتصادية والدولة من هذه المعضلة غير متباعدة كثيراً، لكنها مختلفة في تحديد الاولويات. فالاتحاد العمالي العام يركز على مطلب العدالة الضريبية الغائبة في رأيه في النظام الضرائبي، في حين تركز الهيئات الاقتصادية على الاستقرار الضريبي الذي بدوره يساعد في النمو، ولا تخفي اهتمامها بالعدالة الضريبية. أما موقف الدولة من هذه المسألة فهو إيجاد حلول آنية سهلة لضبط العجز المالي وعدم زيادته من خلال الضرائب المباشرة. وتختلف الأولويات في مسألة الإنفاق الاستثماري

والإنفاق الاجتماعي بين الأطراف الثلاثة، لكن الكل مهتم بالجانب الاجتماعي في السياسة المالية. قد تلتقي الأطراف حول توصيف مسألة الديون الضخمة والمتراكمة، وكذلك في الرغبة بمعالجتها على أفضل نحوٍ وصولاً إلى دين عام مستقر. لكنها تتباعد في الأساليب المطروحة التي تحقق معدل نمو أكبر من معدل تطور قيمة الدين. بالنسبة إلى الضمان الاجتماعي وصندوق الضمان ضد الشيخوخة، تعترف الأطراف الثلاثة بمآخذ على إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لكن وجهات النظر حول الحلول المطروحة متباعدة.

ولم يتمكن أرباب العمل والعمال من الوصول إلى تفاهم حول تمويل صندوق النظام الصحي الجديد للحماية الاجتماعية والتقاعد. تلتقي كل الأطراف المعنية حول أهمية تحديد الحد الأدنى للأجر لكنها تختلف في احتسابه. وتتخوف الهيئات الاقتصادية من تدخل الدولة في مسألة الزيادات على الأجور الأخرى التي قد تنعكس سلباً على معدلات التضخم. ثمة مشكلة كبيرة في الاتفاق حول مشروع قانون جديد للعمل خصوصاً في مسألة تحرير عقود العمل.

الشراكة مع القطاع الخاص

تختلف الأطراف الثلاثة حول مسألة إشراك القطاع الخاص في ملكيّة أو إدارة المرافق العامّة، كلٌ بحسب رؤيته للطريقة الفضلى في تسيير مرافق الدولة، ففي حين يرفض الاتحاد العمالي العام انسحاب الدولة لمصلحة شركات خاصة بما يفضي إلى تهديد ديمومة العمل والمس بحقوق العمال، تختلف الهيئات الاقتصادية حول التعاطي مع هذه المسألة، ويدعو بعض هذه الهيئات إلى أن تكتفي الدولة بالخدمات التي لا يستطيع القطاع الخاص تقديمها، وترى أخرى أن لا حل للمشاكل الاقتصادية في البلاد بغير الشراكة مع القطاع الخاص، وتنتقد أخرى مشروع قانون الخصخصة الجديد لأنه يخلق جسماً جديداً متخطياً الوزارات خلافاً لقوانين الإدارة والدستور، الأمر الذي سيزيد المشاكل ولا يحلها.

تدعو كل الفئات إلى تطوير البنية التحتيّة لأنَّها أساس التطور الاقتصادي والنمو، لكنها تختلف في التفاصيل وطرق الإنفاق والخصخصة. تختلف النظرة إلى التعرفة الجمركيّة بين الأطراف المعنيَّة، ففي حين يطالب الاتحاد العمالي بحماية الصناعة

المحلية من المنافسة الخارجية التي قد تهدد مؤسسات بالإغلاق، وهو ما يتوافق في طرحه مع الهيئات الصناعيَّة، تدعو غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان إلى الانفتاح وحرية التداول التجاري، مع ملاحظتها أن إزالة التعرفة الجمركيَّة أضرت بقطاعات إنتاجيَّة، والسبب، في رأيها، ليس الانفتاح بل في تأخر تطوير تلك القطاعات. لا تتفق الأطراف الثلاثة في الانتساب الى اتفاق منظمة التجارة العالمية، وهذا موضوع خلافي كبير.

ففي حين تسعى الدولة جاهدة للانضمام إليه، وتمرر قوانين في مجلس النواب للمصادقة عليه، تدعمها في ذلك الهيئات التجارية، ينظر الصناعيون إلى هذا الملف بحذر شديد. من جهته، ينبّه الاتحاد العمالي العام من مخاطر فتح الأسواق وتحرير التجارة، واصفاً ما يحصل في العالم في هذا المجال بالاستعمار الجديد.

بناءً على ما يمكن استخلاصه من مواقف الفرقاء الثلاثة، وسعياً إلى إضفاء الحداثة على ملفات قابعة منذ عقود من دون تحريك أو مواجهة جدية، فإن رؤية الحلم اللبناني تبدأ في إرساء مسلمات، أي تعريف الحقوق الاقتصادية الاجتماعية، لتشكل مرجعية للمتحاورين في المجتمع الاقتصادي الاجتماعي عندما يحين وقت إرساء هذا العقد المقترح. وتتلخص هذه الحقوق بالآتي:

١) توسيع شبكة الحماية الاجتماعية وتعزيزها

من حق الاقتصاد تحصين شبكة الحماية الاجتماعية وتوزيعها، وإنشاء المؤسسات المناسبة الناظمة لعملها، وتوسيع دورها حتى يشمل أكبر شريحة ممكنة من المستفيدين، وعلى قاعدة أن من حق كل مواطن أن يكون مضموناً صحياً وتوفير الشروط والأطر المالية والتنظيمية لذلك. ولمكونات الاقتصاد الحق في إطلاق برامج جديدة عصرية وفعالة تعزز وتحصن كفاءة شبكة الحماية الاجتماعية على المستوى الوطني ككل.

٢) تضمن الإجراءات المطبقة تحقيق دولة الرفاهية الاقتصادية الاجتماعية

للاقتصاد الحق في أن يضمن العقد الاقتصادي الاجتماعي، بإجراءاته ومفاعيله، تحقيق الرفاهية للمواطنين والأجراء والمهنيين وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة، من دون أن تعني هذه الرفاهية تعطيلاً لآليات عمل الاقتصاد، بل أن تأتي بالانسجام والتكامل معها.

٣) عصرنة المؤسسات الضامنة

من حق الاقتصاد عصرنة وتحديث المؤسسات الضامنة للعلاقة بين أصحاب العمل والعمال بوتيرة دورية ومستدامة، ورفدها بالكفاءات والمهارات الرفيعة، وكف يد السياسة نهائياً عنها، كي تؤدي الواجب المنوط بها في إنفاذ موجبات العقد الاقتصادي الاجتماعي.

٤) أن تكون العلاقة التعاقدية بين العمال وأصحاب العمل واضحة وشفافة

من حق الاقتصاد إيجاد علاقة تعاقدية واضحة وشفافة بين العامل وصاحب العمل، تكفل للأول العيش الكريم وتضمن له العمل اللائق، ولا ترهق الثاني بموجبات تعيق ديمومة أعماله أو تحدّ من تنافسيتها، ولا سيما منها تلك التي تدخل أساساً في صلب موجبات السلطة التنفيذية تجاه مواطنيها وتجاه المقيمين بصورة شرعية على أراضيها.

٥) حق أصحاب العمل في الحصول على المنافع والتقديمات

من حق الاقتصاد إلغاء التمييز بين العامل وصاحب العمل لصالح أي منهما، إذ يساوي القانون صاحب العمل في المنافع والتقديمات بتلك التي يحصل عليها العامل، ومن بينها، مثالاً لا حصراً، حق الانتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وما يشابهه من مؤسسات والحصول على الرعاية الصحية المناسبة وأي تقديمات أخرى.

٦) تنظيم قطاع العمالة الوافدة تنظيماً عصرياً وحديثاً

من حق الاقتصاد تنظيم قطاع العمالة الوافدة بصورة عصرية وحديثة، تستجيب بالدرجة الأولى لمتطلبات الاقتصاد وحاجاته القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، وفق معايير واضحة وعصرية وبموجب قانون شامل ونافذ.

٧) المساواة الاقتصادية الاجتماعية بين الجنسين مساواة كاملة

من حق الاقتصاد عدم تمييز أي من الجنسين عن الآخر في الحقوق والواجبات، عمالة وإدارة ووظائف وغيرها، وأن يحظى الرجل والمرأة بحقوق وواجبات اقتصادية متساوية تمام التساوي.

٨) الحق في الاستعانة بالموارد البشرية اللازمة والمناسبة

من حق الاقتصاد أن يحظى بالقدرة على الاستعانة بالموارد البشرية اللازمة والمناسبة دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الموطن، أو الجنسية، أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر.

الدستور اللبناني

الباب الأول: أحكام أساسية
- مقدمة الدستور
- الفصل الأول: في الدولة وأراضيها
- الفصل الثاني: في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم

الباب الثاني: السلطات
- الفصل الأول: أحكام عامة
- الفصل الثاني: السلطة المشترعة
- الفصل الثالث: أحكام عامة
- الفصل الرابع: السلطة الإجرائية

أولاً: رئيس الجمهورية (تعديل المادة ٤٩ بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٤)
ثانياً: رئيس مجلس الوزراء
ثالثاً: مجلس الوزراء

الباب الثالث:
أ - انتخاب رئيس الجمهورية
ب - في تعديل الدستور
ج - في أعمال مجلس النواب

الباب الرابع: تدابير مختلفة
أ - المجلس الأعلى
ب - في المالية

الباب الخامس: أحكام تتعلق بالدولة المنتدبة وبعصبة الأمم

الباب السادس: أحكام نهائية مؤقتة

الباب الأول: أحكام أساسية

مقدمة الدستور
(أضيفت هذه المقدمة إلى الدستور اللبناني بموجب القانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

أ - لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور والمعترف بها دولياً.

ب - لبنان عربي الهوية والانتماء وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء.

ج - لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د - الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ - النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و - النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز - الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح - إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية.

ط - أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي - لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

الفصل الأول
في الدولة وأراضيها

المادة ١ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١١/٩)

لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة. أما حدوده فهي التي تحدّه حالياً.

شمالاً: من مصب النهر الكبير على خط يرافق مجرى النهر إلى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصاب فيه على علو جسر القمر.

شرقاً: خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي (أورنت) ماراً بقرى معيصرة - حربعاتة- هيت- ابش- فيصان على علو قريتي برينا ومطربا، وهذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية ثم حدود أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية.

جنوباً: حدود قضاءي صور ومرجعيون الجنوبية الحالية .

غرباً: البحر المتوسط.

المادة ٢ لا يجوز التخلي عن أحد أقسام

الأراضي اللبنانية أو التنازل عنه.

المادة ٣ لا يجوز تعديل حدود المناطق الإدارية إلا بموجب قانون.

المادة ٤ لبنان الكبير جمهورية عاصمته بيروت.

المادة ٥ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١٢/٧)

العلم اللبناني أحمر فأبيض فأحمر أقساماً أفقية تتوسط الأرزة القسم الأبيض بلون أخضر أما حجم القسم الأبيض فيساوي حجم القسمين الأحمرين معاً. وأما الأرزة فهي في الوسط يلامس رأسها القسم الأحمر العلوي وتلامس قاعدتها القسم الأحمر السفلي ويكون حجم الأرزة موازياً لثلث حجم القسم الأبيض.

الفصل الثاني

في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم

المادة ٦ إن الجنسية اللبنانية وطريقة اكتسابها وحفظها وفقدانها تحدد بمقتضى القانون.

المادة ٧ كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم.

المادة ٨ الحرية الشخصية مصونة وفي حمى القانون ولا يمكن أن يقبض على أحد أو يحبس أو يوقف إلا وفاقاً لأحكام القانون ولا يمكن تحديد جرم أو تعيين عقوبة إلا بمقتضى القانون.

المادة ٩ حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية.

المادة ١٠ التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو يناف الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية.

المادة ١١ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١١/٩)

اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أما اللغة الفرنسية فتحدد الأحوال التي تستعمل بها بموجب قانون.

المادة ١٢ لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون.

وسيوضع نظام خاص يضمن حقوق الموظفين في الدوائر التي ينتمون إليها.

المادة ١٣ حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون.

المادة ١٤ للمنزل حرمة ولا يسوغ لأحد الدخول إليه إلا في الأحوال والطرق المبينة في القانون.

المادة ١٥ الملكية في حمى القانون فلا يجوز أن ينزع عن أحد ملكه إلا لأسباب المنفعة العامة في الأحوال المنصوص عليها في القانون وبعد تعويضه منه تعويضاً عادلاً.

الباب الثاني: السلطات

الفصل الأول
أحكام عامة

المادة ١٦ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

تتولى السلطة المشترعة هيئة واحدة هي مجلس النواب.

المادة ١٧ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. وهو يتولاها وفقاً لأحكام هذا الدستور.

المادة ١٨ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

لمجلس النواب ومجلس الوزراء حق اقتراح القوانين. ولا ينشر قانون ما لم يقره مجلس النواب.

المادة ١٩ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/ ١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

ينشأ مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية. يعود حق مراجعة هذا المجلس في ما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء أو إلى عشرة أعضاء من مجلس النواب، وإلى رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً في ما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية، وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعليم الديني.

تحدد قواعد تنظيم المجلس أصول العمل فيه وكيفية تشكيله ومراجعته بموجب قانون.

المادة ٢٠ السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون ويحفظ بموجبه للقضاة والمتقاضين الضمانات اللازمة.

أما شروط الضمانة القضائية وحدودها فيعينها القانون. والقضاة مستقلون في إجراء وظيفتهم وتصدر القرارات والأحكام من قبل كل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني.

المادة ٢١ لكل وطني لبناني بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة حق في أن يكون ناخباً على أن تتوفر فيه الشروط المطلوبة بمقتضى قانون الانتخاب.

الفصل الثاني
السلطة المشترعة

المادة ٢٢ (الملغاة بموجب القانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ والمنشأة بموجب القانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

المادة ٢٣ (ألغيت بموجب القانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

المادة ٢٤ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقرار١٢٩ تاريخ ١٨/٣/١٩٤٣ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٤٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون

عددهم وكيفية انتخابهم وفاقاً لقوانين الانتخاب المرعية الإجراء.

وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ) بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.
ب) نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.
ج) نسبياً بين المناطق.

وبصورة استثنائية، ولو لمرة واحدة، تملأ بالتعيين دفعة واحدة وبأكثرية الثلثين من قبل حكومة الوفاق الوطني، المقاعد النيابية الشاغرة بتاريخ نشر هذا القانون والمقاعد التي تستحدث في قانون الانتخاب، تطبيقاً للتساوي بين المسيحيين والمسلمين، وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني. ويحدد قانون الانتخاب دقائق تطبيق هذه المادة.

المادة ٢٥ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٧/١/٢١)

إذا حل مجلس النواب وجب أن يشتمل قرار الحل على دعوة لإجراء انتخابات جديدة وهذه الانتخابات تجري وفقاً للمادة ٢٤ وتنتهي في مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر.

الفصل الثالث
أحكام عامة

المادة ٢٦ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧)
بيروت مركز الحكومة ومجلس النواب.

المادة ٢٧ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٧/١/٢١)

عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء ولا يجوز أن تربط وكالته بقيد أو شرط من قبل منتخبيه.

المادة ٢٨ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ والمعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٩/٥/٨)

يجوز الجمع بين النيابة ووظيفة الوزارة. أما الوزراء فيجوز انتقاؤهم من أعضاء المجلس النيابي أو من أشخاص خارجين عنه أو من كليهما.

المادة ٢٩ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧)

إن الأحوال التي تفقد معها الأهلية للنيابة يعينها القانون.

المادة ٣٠ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقرار ١٢٩ تاريخ ١٩٤٣/٣/١٨ و بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٧/١/٢١ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

للنواب وحدهم الحق بالفصل في صحة نيابتهم ولا يجوز إبطال انتخاب نائب ما إلا بغالبية الثلثين من مجموع الأعضاء.

تلغى هذه المادة حكماً فور إنشاء المجلس الدستوري ووضع القانون المتعلق به موضع التنفيذ.

المادة ٣١ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧)

كل اجتماع يعقده المجلس في غير المواعيد القانونية يعد باطلاً حكماً ومخالفاً للقانون.

المادة ٣٢ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧)

يجتمع المجلس في كل سنة في عقدين عاديين فالعقد الأول يبتدئ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر آذار وتتوالى جلساته

حتى نهاية شهر أيار والعقد الثاني يبتدئ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر تشرين الأول وتخصص جلساته بالبحث في الموازنة والتصويت عليها قبل كل عمل آخر وتدوم مدة هذا العقد إلى آخر السنة.

المادة ٣٣ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

إن افتتاح العقود العادية واختتامها يجريان حكماً في المواعيد المبينة في المادة الثانية والثلاثين. ولرئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة أن يدعو مجلس النواب إلى عقود استثنائية بمرسوم يحدد افتتاحها واختتامها وبرنامجها. وعلى رئيس الجمهورية دعوة المجلس إلى عقود استثنائية إذا طلبت ذلك الأكثرية المطلقة من مجموع أعضائه.

المادة ٣٤ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧)

لا يكون اجتماع المجلس قانونياً ما لم تحضره الأكثرية من الأعضاء الذين يؤلفونه وتتخذ القرارات بغالبية الأصوات. وإذا تعادلت الأصوات سقط المشروع المطروح للمناقشة.

المادة ٣٥ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧)

جلسات المجلس علنية على أن له أن يجتمع في جلسة سرية بناءً على طلب الحكومة أو خمسة من أعضائه وله أن يقرر إعادة المناقشة في جلسة علنية في المبحث نفسه.

المادة ٣٦ تعطى الآراء بالتصويت الشفوي أو بطريقة القيام والجلوس إلا في الحالة التي يراد فيها الانتخاب فتعطى الآراء بطريقة الاقتراع السري. أما فيما يختص بالقوانين عموماً أو بالاقتراع على مسألة الثقة فان الآراء تعطى دائماً بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال.

المادة ٣٧ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٩/٥/٨)

حق طلب عدم الثقة مطلق لكل نائب في العقود العادية وفي العقود الاستثنائية ولا تجري المناقشة في هذا الطلب ولا يقترع عليه إلا بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ إيداعه أمام عمدة المجلس وإبلاغه الوزير والوزراء المقصودين بذلك.

المادة ٣٨ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧)

كل اقتراح قانون لم ينل موافقة المجلس لا يمكن أن يطرح ثانية للبحث في العقد نفسه.

المادة ٣٩ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧)

لا تجوز إقامة دعوى جزائية على أي عضو من أعضاء المجلس بسبب الآراء والأفكار التي يبديها مدة نيابته.

المادة ٤٠ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧)

لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جزائية نحو أي عضو من أعضاء المجلس أو إلقاء القبض عليه إذا اقترف جرماً جزائياً إلا بإذن المجلس ما خلا حالة التلبس بالجريمة (الجرم المشهود).

المادة ٤١ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقرار ١٢٩ تاريخ ١٩٤٣/٣/١٨ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٧/١/٢١)

إذا خلا مقعد في المجلس يجب الشروع في

انتخاب الخلف في خلال شهرين. ولا تتجاوز نيابة العضو الجديد أجل نيابة العضو القديم الذي يحل محله.

أما إذا خلا المقعد في المجلس قبل انتهاء عهد نيابته بأقل من ستة أشهر فلا يعمد إلى انتخاب خلف.

المادة ٤٢ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقرار ١٢٩ تاريخ ١٨/٣/١٩٤٣ و بالقانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٤٧)

تجري الانتخابات العامة لتجديد هيئة المجلس في خلال الستين يوماً السابقة لانتهاء مدة النيابة.

المادة ٤٣ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

للمجلس أن يضع نظامه الداخلي.

المادة ٤٤ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٤٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

في كل مرة يجدد المجلس انتخابه يجتمع برئاسة اكبر أعضائه سناً ويقوم العضوان الأصغر سناً بينهم بوظيفة أمين. ويعمد إلى انتخاب الرئيس ونائب الرئيس لمدة ولاية المجلس كل منهما على حدة بالاقتراع السري وبالغالبية المطلقة من أصوات المقترعين. وتبنى النتيجة في دورة اقتراع ثالثة على الغالبية النسبية، وإذا تساوت الأصوات فالأكبر سناً يعد منتخباً.

وفي كل مرة يجدد المجلس انتخابه، وعند افتتاح عقد تشرين الأول من كل عام، يعمد المجلس إلى انتخاب أمينين بالاقتراع السري وفقاً للغالبية المنصوص عنها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

للمجلس ولمرة واحدة، بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن ينزع الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناءً على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس، في هذه الحالة، أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

المادة ٤٥ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

ليس لأعضاء المجلس حق الاقتراع ما لم يكونوا حاضرين في الجلسة ولا يجوز التصويت وكالة.

المادة ٤٦ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

للمجلس دون سواه أن يحفظ النظام في داخله بواسطة رئيسه.

المادة ٤٧ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

لا يجوز تقديم العرائض إلى المجلس إلا خطاً ولا يجوز تقديم العرائض بصورة شفوية أو دفاعية.

المادة ٤٨ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

التعويضات التي يتناولها أعضاء المجلس تحدد بقانون.

الفصل الرابع
السلطة الإجرائية

أولا: رئيس الجمهورية
تعديل المادة بتاريخ ٤/٩/٢٠٠٤

المادة ٤٩ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر

في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٨/٥/١٩٢٩ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٤٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. يرأس المجلس الأعلى للدفاع وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء.

ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى، ويكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي. وتدوم رئاسته ست سنوات ولا تجوز إعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات لانتهاء ولايته ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة وغير المانعة لأهلية الترشيح.

كما انه لا يجوز انتخاب القضاة وموظفي الفئة الأولى، وما يعادلها في جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الأشخاص المعنويين في القانون العام، مدة قيامهم بوظيفتهم وخلال السنتين اللتين تليان تاريخ استقالتهم وانقطاعهم فعلياً عن وظيفتهم أو تاريخ إحالتهم على التقاعد.

المادة ٥٠ عندما يقبض رئيس الجمهورية على أزمة الحكم عليه أن يحلف أمام البرلمان يمين الإخلاص للأمة والدستور بالنص التالي:

«أحلف بالله العظيم إني أحترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها وأحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه».

المادة ٥١ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

يصدر رئيس الجمهورية القوانين وفق المهل المحددة في الدستور بعد أن يكون وافق عليها المجلس، ويطلب نشرها، وليس له أن يدخل تعديلاً عليها أو أن يعفي أحداً من التقيد بأحكامها.

المادة ٥٢ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٩/١١/١٩٤٣ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح مبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

المادة ٥٣ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٢٤٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

١- يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت.

٢- يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

٣- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٤- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم.

٥- يصدر منفرداً المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٦- يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

٧- يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم.

٨- يرأس الحفلات الرسمية ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

٩- يمنح العفو الخاص بمرسوم. أما العفو الشامل فلا يمنح إلا بقانون.

١٠- يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

١١- يعرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

١٢- يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

المادة ٥٤ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها رئيس الحكومة والوزير أو الوزراء المختصون ما خلا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

أما مرسوم إصدار القوانين فيشترك معه في التوقيع عليه رئيس الحكومة.

المادة ٥٥ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٨/٥/١٩٢٩ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

يعود لرئيس الجمهورية، في الحالات المنصوص عنها في المادتين ٦٥ و٧٧ من هذا الدستور، الطلب إلى مجلس الوزراء حل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة. فإذا قرر مجلس الوزراء، بناءً على ذلك، حل المجلس، يصدر رئيس الجمهورية مرسوم الحل، وفي هذه الحال تجتمع الهيئات الانتخابية وفقاً لأحكام المادة الخامسة والعشرين من الدستور ويدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال الأيام الخمسة عشر التي تلي إعلان الانتخاب.

تستمر هيئة مكتب المجلس في تصريف الأعمال حتى انتخاب مجلس جديد.

وفي حال عدم إجراء الانتخابات ضمن المهلة المنصوص عنها في المادة الخامسة والعشرين من الدستور يعتبر مرسوم الحل باطلاً وكأنه لم يكن ويستمر مجلس النواب في ممارسة سلطاته وفقاً لأحكام الدستور.

المادة ٥٦ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

يصدر رئيس الجمهورية القوانين التي تمت الموافقة النهائية عليها في خلال شهر بعد إحالتها إلى الحكومة ويطلب نشرها. أما القوانين التي يتخذ المجلس قراراً بوجوب استعجال إصدارها، فيجب عليه أن يصدرها في خلال خمسة أيام ويطلب نشرها.

وهو يصدر المراسيم ويطلب نشرها، وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة

الجمهورية. وإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر القرار أو المرسوم نافذاً حكماً ووجب نشره.

المادة ٥٧ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

لرئيس الجمهورية بعد إطلاع مجلس الوزراء حق طلب إعادة النظر في القانون مرة واحدة ضمن المهلة المحددة لإصداره ولا يجوز أن يرفض طلبه. وعندما يستعمل الرئيس حقه هذا يصبح في حل من إصدار القانون إلى أن يوافق عليه المجلس بعد مناقشة أخرى في شأنه، وإقراره بالغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً.

وفي حال انقضاء المهلة دون إصدار القانون أو إعادته يعتبر القانون نافذاً حكماً ووجب نشره.

المادة ٥٨ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

كل مشروع قانون تقرر الحكومة كونه مستعجلا بموافقة مجلس الوزراء مشيرة إلى ذلك في مرسوم الإحالة يمكن لرئيس الجمهورية بعد مضي أربعين يوماً من طرحه على المجلس، وبعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها ومضي هذه المهلة دون أن يبت فيه، أن يصدر مرسوماً قاضياً بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء.

المادة ٥٩ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧)

لرئيس الجمهورية تأجيل انعقاد المجلس إلى أمد لا يتجاوز شهراً واحداً وليس له أن يفعل ذلك مرتين في العقد الواحد.

المادة ٦٠ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٧/١/٢١)

لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

أما التبعة فيما يختص بالجرائم العادية فهي خاضعة للقوانين العامة. ولا يمكن اتهامه بسبب هذه الجرائم أو لعلتي خرق الدستور والخيانة العظمى إلا من قبل مجلس النواب بموجب قرار يصدره بغالبية ثلثي مجموع أعضائه ويحاكم أمام المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة الثمانين ويعهد في وظيفة النيابة العامة لدى المجلس الأعلى إلى قاض تعينه المحكمة العليا المؤلفة من جميع غرفها.

المادة ٦١ يكف رئيس الجمهورية عن العمل عندما يتهم وتبقى سدة الرئاسة خالية إلى أن تفصل القضية من قبل المجلس الأعلى.

المادة ٦٢ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

في حال خلو سدة الرئاسة لأي علة كانت تناط صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة بمجلس الوزراء.

المادة ٦٣ مخصصات رئيس الجمهورية تحدد بموجب قانون ولا تجوز زيادتها ولا إنقاصها مدة ولايته.

ثانياً: رئيس مجلس الوزراء

المادة ٦٤ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. وهو يمارس الصلاحيات التالية:

١- يرأس مجلس الوزراء ويكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

٢- يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ صدور مرسوم تشكيلها. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها أو اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

٣- يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

٤- يوقع مع رئيس الجمهورية جميع المراسيم ما عدا مرسوم تسميته رئيساً للحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٥- يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين وطلب إعادة النظر فيها.

٦- يدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد ويضع جدول أعماله ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث.

٧- يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

٨- يعقد جلسات عمل مع الجهات المعنية في الدولة بحضور الوزير المختص.

ثالثاً: مجلس الوزراء

المادة ٦٥ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. وهو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة، ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم التنظيمية واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

٢- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

٣- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٤- حل مجلس النواب بطلب من رئيس الجمهورية إذا امتنع مجلس النواب، لغير أسباب قاهرة عن الاجتماع طوال عقد عادي أو طوال عقدين استثنائيين متواليين لا تقل مدة كل منهما عن الشهر أو في حال رد الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا تجوز ممارسة هذا الحق مرة ثانية للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

٥- يجتمع مجلس الوزراء دورياً في مقر خاص ويترأس رئيس الجمهورية جلساته عندما يحضر. ويكون النصاب القانوني لانعقاده أكثرية ثلثي أعضائه، ويتخذ قراراته توافقياً. فإذا تعذر ذلك فبالتصويت، ويتخذ قراراته بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي عدد أعضاء

الحكومة المحدد في مرسوم تشكيلها.
ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

تعديل الدستور، إعلان حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر في التقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

المادة ٦٦ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

لا يلي الوزارة إلا اللبنانيون ولا يجوز تولي الوزارة إلا لمن يكون حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة.

يتولى الوزراء إدارة مصالح الدولة ويناط بهم تطبيق الأنظمة والقوانين كل بما يتعلق بالأمور العائدة إلى إدارته وما خص به.

يتحمل الوزراء إجمالياً تجاه مجلس النواب تبعة سياسة الحكومة العامة ويتحملون إفرادياً تبعة أفعالهم الشخصية.

المادة ٦٧ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧)

للوزراء أن يحضروا إلى المجلس أنى شاؤوا وأن يسمعوا عندما يطلبون الكلام ولهم أن يستعينوا بمن يرون من عمال إدارتهم.

المادة ٦٨ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧)

عندما يقرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء وفاقاً للمادة السابعة والثلاثين وجب على هذا الوزير أن يستقيل.

المادة ٦٩ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ والملغاة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٩/٥/٨ والمنشأة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

١- تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ- إذا استقال رئيسها.

ب- إذا فقدت اكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج- بوفاة رئيسها.

د- عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ- عند بدء ولاية مجلس النواب.

و- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

٢- تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة ثلثي أعضاء الحكومة.

٣- عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يصبح مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

المادة ٧٠ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

لمجلس النواب أن يتهم رئيس مجلس الوزراء والوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو بإخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم ولا يجوز أن يصدر قرار الاتهام إلا بغالبية الثلثين من مجموع

أعضاء المجلس. ويحدد قانون خاص شروط مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء الحقوقية.

المادة ٧١ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

يحاكم رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المتهم أمام المجلس الأعلى.

المادة ٧٢ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

يكف رئيس مجلس الوزراء أو الوزير عن العمل فور صدور قرار الاتهام بحقه، وإذا استقال لا تكون استقالته سبباً لعدم إقامة الدعوى عليه أو لوقف المعاملات القضائية.

الباب الثالث

أ- انتخاب رئيس الجمهورية:

المادة ٧٣ قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل أو شهرين على الأكثر يلتئم المجلس بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد وإذا لم يدع المجلس لهذا الغرض فإنه يجتمع حكما في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس.

المادة ٧٤ إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو سبب أخر فلأجل انتخاب الخلف يجتمع المجلس فوراً بحكم القانون وإذا اتفق حصول خلاء الرئاسة حال وجود مجلس النواب منحلّا تدعى الهيئات الانتخابية دون إبطاء ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الانتخابية.

المادة ٧٥ إن المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية ويترتب عليه الشروع حالا في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أو أي عمل أخر.

ب- في تعديل الدستور

المادة ٧٦ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧)

يمكن إعادة النظر في الدستور بناءً على اقتراح رئيس الجمهورية فتقدم الحكومة مشروع القانون إلى مجلس النواب.

المادة ٧٧ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

يمكن أيضاً إعادة النظر في الدستور بناء على طلب مجلس النواب فيجري الأمر حينئذ على الوجه الأتي:

يحق لمجلس النواب في خلال عقد عادي وبناء على اقتراح عشرة من أعضائه على الأقل أن يبدي اقتراحه بأكثرية الثلثين من مجموع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس قانوناً بإعادة النظر في الدستور.

على أن المواد والمسائل التي يتناولها الاقتراح يجب تحديدها وذكرها بصورة واضحة، فيبلغ رئيس المجلس ذلك الاقتراح إلى الحكومة طالباً إليها أن تضع مشروع قانون في شأنه، فإذا وافقت الحكومة المجلس على اقتراحه بأكثرية الثلثين وجب عليها أن تضع مشروع التعديل وتطرحه على المجلس خلال أربعة أشهر وإذا لم توافق فعليها أن تعيد القرار إلى المجلس ليدرسه ثانية، فإذا أصر المجلس عليه بأكثرية ثلاثة أرباع مجموع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس قانوناً، فلرئيس الجمهورية حينئذ إما إجابة المجلس إلى رغبته أو الطلب من مجلس الوزراء حله وإجراء انتخابات جديدة في خلال ثلاثة اشهر، فإذا أصر المجلس الجديد على وجوب التعديل وجب على الحكومة الانصياع وطرح مشروع التعديل في مدة أربعة اشهر.

ج- أعمال مجلس النواب

المادة ٧٨ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

إذا طرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور يجب عليه أن يثابر على المناقشة حتى التصويت عليه قبل أي عمل آخر. على أنه لا يمكنه أن يجري مناقشة أو أن يصوت إلا على المواد والمسائل المحددة بصورة واضحة في المشروع الذي يكون قدم له.

المادة ٧٩ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

عندما يطرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور لا يمكنه أن يبحث فيه أو أن يصوت عليه ما لم تلتئم أكثرية مؤلفة من ثلثي الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً ويجب أن يكون التصويت بالغالبية نفسها.

وعلى رئيس الجمهورية أن يصدر القانون المتعلق بتعديل الدستور بالشكل والشروط نفسها التي تصدر وتنشر بموجبها القوانين العادية ويحق له خلال المدة المعينة للإصدار أن يطلب إلى المجلس بعد إطلاع مجلس الوزراء إعادة المناقشة في المشروع مرة أخرى ويصوت عليه بأكثرية ثلثي الأصوات أيضاً.

الباب الرابع: تدابير مختلفة

أ- المجلس الأعلى

المادة ٨٠ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ والقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

يتألف المجلس الأعلى ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء من سبعة نواب ينتخبهم مجلس النواب وثمانية من أعلى القضاة اللبنانيين رتبة حسب درجات التسلسل القضائي أو باعتبار القدمية إذا تساوت درجاتهم ويجتمعون تحت رئاسة أرفع هؤلاء القضاة رتبة وتصدر قرارات التجريم من المجلس الأعلى بغالبية عشرة أصوات. وتحدد أصول المحاكمات لديه بموجب قانون خاص.

ب- في المالية

المادة ٨١ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٤٧)

تفرض الضرائب العمومية ولا يجوز إحداث ضريبة ما وجبايتها في الجمهورية اللبنانية إلا بموجب قانون شامل تطبق أحكامه على جميع الأراضي اللبنانية دون استثناء.

المادة ٨٢ لا يجوز تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلا بقانون.

المادة ٨٣ كل سنة في بدء عقد تشرين الأول تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة ويقترع على الموازنة بنداً بنداً.

المادة ٨٤ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧)

ولا يجوز للمجلس في خلال المناقشة بالميزانية وبمشاريع الاعتمادات الإضافية أو الاستثنائية أن يزيد الاعتمادات المقترحة عليه في مشروع الموازنة أو في بقية المشاريع المذكورة سواء كان ذلك بصورة تعديل يدخله عليها أو بطريقة الاقتراح. غير أنه يمكنه بعد الانتهاء من تلك المناقشة أن يقرر بطريقة الاقتراح قوانين من شأنها إحداث نفقات جديدة.

المادة ٨٥ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري

الصادر في ١٩٤٧/١/٢١ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

لا يجوز أن يفتح اعتماد استثنائي إلا بقانون خاص.

أما إذا دعت ظروف طارئة لنفقات مستعجلة فيتخذ رئيس الجمهورية مرسوماً، بناءً على قرار صادر عن مجلس الوزراء، بفتح اعتمادات استثنائية أو إضافية وبنقل اعتمادات في الموازنة على أن لا تتجاوز هذه الاعتمادات حداً أقصى يحدد في قانون الموازنة. ويجب أن تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس في أول عقد يلتئم فيه بعد ذلك.

المادة ٨٦ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

إذا لم يبت مجلس النواب نهائياً في شأن مشروع الموازنة قبل الانتهاء من العقد المعين لدرسه فرئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة يدعو المجلس فوراً لعقد استثنائي يستمر لغاية نهاية كانون الثاني لمتابعة درس الموازنة وإذا انقضى العقد الاستثنائي هذا ولم يبت نهائياً في مشروع الموازنة فلمجلس الوزراء أن يتخذ قراراً، يصدر بناء عليه عن رئيس الجمهورية، مرسوم يجعل بموجبه المشروع بالشكل الذي تقدم به إلى المجلس مرعياً ومعمولاً به. ولا يجوز لمجلس الوزراء أن يستعمل هذا الحق إلا إذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل بداية عقده بخمسة عشر يوماً على الأقل.

على أنه في مدة العقد الاستثنائي المذكور تجبى الضرائب والتكاليف والرسوم والمكوس والعائدات الأخرى كما في السابق وتؤخذ ميزانية السنة السابقة أساساً ويضاف إليها ما فتح بها من الاعتمادات الإضافية الدائمة ويحذف منها ما أسقط من الاعتمادات الدائمة وتأخذ الحكومة نفقات شهر كانون الثاني من السنة الجديدة على القاعدة الاثني عشرية.

المادة ٨٧ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧)

إن حسابات الإدارة المالية النهائية لكل سنة يجب أن تعرض على المجلس ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة التالية التي تلي تلك السنة وسيوضع قانون خاص لتشكيل ديوان المحاسبات.

المادة ٨٨ لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد يترتب عليه إنفاق من مال الخزانة إلا بموجب قانون.

المادة ٨٩ لا يجوز منح أي التزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية أو مصلحة ذات منفعة عامة أو أي احتكار إلا بموجب قانون وإلى زمن محدود.

الباب الخامس، أحكام تتعلق بالدولة المنتدبة وبعصبة الأمم

المواد ٩٠ و٩١ و٩٢ (ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١١/٩)

المادة ٩٣ (ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٧/١/٢١)

المادة ٩٤ (ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١١/٩)

الباب السادس، أحكام نهائية مؤقتة

المادة ٩٥ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١١/٩ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

على مجلس النواب المنتخب على أساس

المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية.

مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

وفي المرحلة الانتقالية:

أ- تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة.

ب- تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة.

المواد ٩٦ و٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٠ (ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٧/١/٢١)

المادة ١٠١ ابتداءً من أول أيلول سنة ١٩٢٦ تدعى دولة لبنان الكبير الجمهورية اللبنانية دون أي تبديل أو تعديل آخر.

المادة ١٠٢ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١١/٩)

ألغيت كل الأحكام الاشتراعية المخالفة لهذا الدستور.

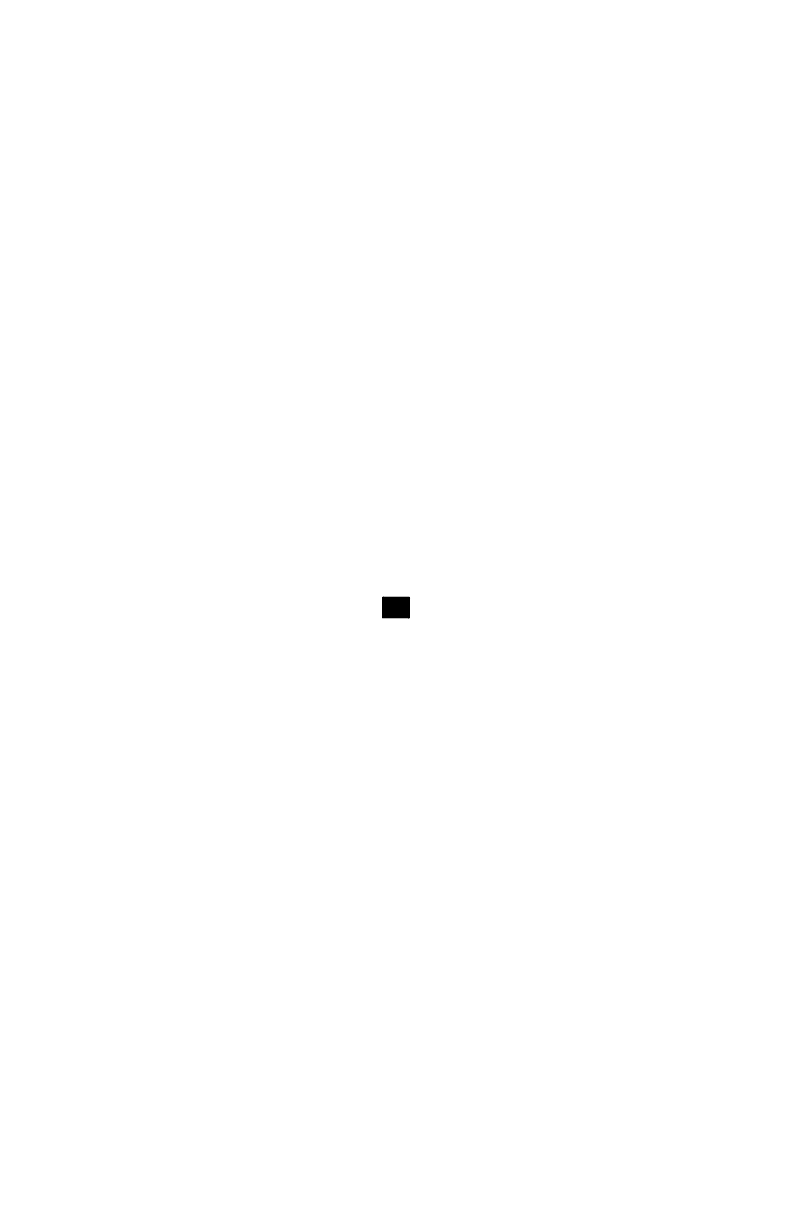
قانون دستوري

بإضافة فقرة إلى المادة ٤٩ من الدستور

المادة الأولى: أضيفت إلى المادة ٤٩ من الدستور الفقرة التالي نصها:

«لمرة واحدة وبصورة استثنائية، تستمر ولاية رئيس الجمهورية الحالي ثلاث سنوات تنتهي في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ٢٠٠٧».

المادة الثانية: يعمل بهذا القانون الدستوري فور نشره في الجريدة الرسمية.



المراجع

عبد الرحيم أبو حسين، **لبنان والإمارة الدرزية في العهد العثماني**، وثائق دفتر المهمة ١٥٤٦/١٧١١، دار النهار للنشر، بيروت، من دون تاريخ نشر

جوزيف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٠

ميشال أبي غانم، **لبنان في ظل الانتداب الفرنسي**، مديرية الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني، بيروت، ٢٠١٤

أحمد بيضون، **الصراع على تاريخ لبنان**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٩

أحمد بيضون، **الصيغة الميثاق، الدستور**، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٣

أحمد بيضون، **رياض الصلح في زمانه**، دار النهار، بيروت، ٢٠١١

أحمد بيضون، **لبنان الإصلاح المردود والخراب المنشود**، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٢

زين نور الدين زين، **الصراع على الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، دار النهار، بيروت، ١٩٧١

شفيق جحا، **معركة مصير لبنان في عهد الإنتداب الفرنسي**، مكتبة رأس بيروت، بيروت، ١٩٩٥

فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان (١٩٦٧-١٩٧٦)**، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٢

فريد الخازن، **الأحزاب السياسية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية**، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٢

سعدون حماده، **تاريخ الشيعة في لبنان، دار الخيال**، بيروت، ٢٠٠٨

أنور الحجار، **قراءة في الدستور اللبناني**، مكتبة صادر ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦

روجيه ديب، **لبنان المستقر**، دار النهار، بيروت، ٢٠١١

أسد رستم، **لبنان في عهد المتصرفية، منشورات المكتبة البوليسية**، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧

نواف سلام، **اتفاق الطائف استعادة نقدية**، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٣

نواف سلام ومؤلفون، **خيارات للبنان، دار النهار**، بيروت، ٢٠٠٤

تمارا الشلبي، **شيعة جبل عامل ونشوء الدولة اللبنانية**، دار النهار، بيروت، ٢٠١٠

محمد مهدي شمس الدين، **الوصايا**، دار النهار، بيروت، ٢٠٠١

ميشال شيحا، **لبنان في شخصيته وحضوره**، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٤

ميشال شيحا، **في السياسة الداخلية**، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٤

نصري الصايغ، **عبد الحميد كرامي رجل لقضية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١١

كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار، بيروت، ١٩٦٧

كمال الصليبي، **منطلق تاريخ لبنان**، نوفل، بيروت، ١٩٧٩

كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، نوفل، بيروت، ١٩٩٢

فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت

مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي**، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤

مهدي عامل (حسن حمدان)، **في الطائفية**، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٣

خلدون عريمط، **الموارنة في لبنان بين العروبة والإسلام**، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٩

ميشال عويط، **وصيتي الى الموارنة**، دار النهار، بيروت، ٢٠١٤

خالد غزال، **من الدين الى الطائفية، في ضرورة الدولة المدنية**، دار الساقي، لندن، ٢٠١٥

علي عبد فتوني، **تاريخ لبنان الطائفي**، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٣

حسن فضل الله، **حزب الله والدولة في لبنان**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٥

منى فياض، **معنى أن تكون لبنانياً**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩

سمير قصير، **تاريخ بيروت**، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٦

أنطوان مسرة، **الميثاق اللبناني**، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٩٧

ريمون هاشم، **الانتداب الفرنسي على لبنان**، الجامعة الأنطونية، بيروت، ٢٠٠٧

من دون اسم مؤلف، **المارونية السياسية سيرة ذاتية**، كتاب السفير، بيروت، ١٩٧٨

الحلم اللبناني



ينطلق «الحلم اللبناني» من تراكمات التاريخ والسياسات المحلية والدولية التي أسست لقيام لبنان وصيغته واستقلاله، ويفصل مكونات الصيغة اللبنانية والأخطار التي تحدق بها وتهدد ديمومتها واستمرار الوطن، مما يستجوب رفعها الى مستوى القضية. في «الحلم اللبناني» ثورة على النفس، ونبذ لممارسات أوصلت الوطن إلى حائط مسدود، ودعوة لكسر هذا الحائط بالتخلي عن مفاهيم أصبحت بائدة، وعن الأطر السياسية التقليدية. يريد «الحلم اللبناني» استرجاع الوطن، عبر تحويله من دولة لأقليات تتناتشه، إلى دولة لأكثرية واحدة هي أكثرية الدستور. يقترح «الحلم اللبناني» نماذج يقتدى بها لتحديث ثقافة العمل في الشأن العام، كما يطرح قيام مكونات سياسية جديدة تستند إلى الجموع وفق آليات عصرية هدفها تمثيل طموحات المواطن ومصالحه في القرار، لا في كيفية إيصال الزعيم أو الحزب الطائفي إليه.

رمزي الحافظ

